علال الفاسي

النقد الذاتي

١٩٥٢

اهداءات ١٩٩٩

المرحوم فضيلة الاستاذ

الدكتور/ محمد عبد الله دراز

علال الفاسي

النقد الذاتي



الطبعة الأولى

إلى فضيلة الدكتور المجاهد السيد
محمد عبد الله دراز مع تحياتي واحترامي.
القاهرة ٣٠ مارس

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ
مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا   قرآن كريم
(سورة ٣٤ آية ٤٦)

"حَاسِبُوا أَنفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا
وَزِنُوا أَعْمَالَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنَ عَلَيْكُمْ"
حديث شريف

المطبعة العالمية
احمد حسن فوزي وشركاه

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

تصدير

لا أقصد من هذا الكتاب الذى أضعه اليوم بين يدى القراء غير تنبيه الرأى العام المغربى وخاصة النخبة العاملة لضرورة الايمان بالنظر والحوار ، وتحديد المثل العليا ، واختيار أحسن السبل للوصول إليها ، مع امتحان الضمير فى كل المراحل ، ومحاسبة النفس على أغلاطها .

ولقد بذلت فيه — علم الله — جهد المخلص الذى يريد البناء ، ويسعى فى التجديد ، ويعز عليه أن يترك الحيرة تعبث بعقل شباب الأمة وقلبه ، وقرأت لكل فصل منه — قبل أن أكتبه — عشرات المؤلفات العربية والمعربة والفرنسية والمنقــــولة للغة الفرنسية من لغات أوربا الشرقية والغربية وأمريكا وآسيا ، ودرست وجهات النظر المتباينة ، وقارنت بينها بقدر الاستطاعة ، ثم عرضتها على تجاربى فى الكفاح وتقلباتى بين الكادحين فى أقطار عديدة طيلة خمسة وعشرين عاما ، وحاولت أن أستخلص من كل ذلك التوجيهات التى أضعها بين يدى إخوانى لينظروا فيها ويستفيدوا منها .

وليس ما أعرضه فى هذا الكتاب أفكاراً أفرضها على قرائى أو ألزمهم بانتحالها ، بل إنها ليست بأفكار نهائية حتى بالنسبة إلىّ ، وإننى مستعد لأن أعيد النظر فى كل رأى منها مع أى واحد ممن يهمهم الدرس والبحث عن الحقيقة رغبة فى اتباعها ، إننى لا أعتبر

ما كتبته فى النقد الذاتى أفكاراً ، وإنما هو دلالة على أفكار ، وقصارى ما أريد هو أن يتعلم القارئ حب البحث والنظر ، والايمان بالعقل وبالمثل العليا كوسيلة لما يجب أن يصل إليه من حقيقة ومعرفة .

ولقد دعوت فى خاتمة كتابى « الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى » رجال هذه الحركات إلى أن يهتموا بتكوين النظرية ووضع البرنامج المفصل الذى يسهل علينا تحقيق الاصلاحات العميقة التى تنشدها أمتنا متى تم لها الاستقلال وظفرت بالحرية حتى لا يقع لها من التبلبل ما يشككها فى قيمة الكفاح الذى تبذله الآن بالنسبة لتقدمها وتحسين حالها .

وهذه الخطوة التى أتقدم بها الآن فى هذا الاتجاه تضع بين يدى أبناء وطنى توجيهات تقف بهم عند كل نقطة ، وتحملهم على التفكير فيها ، وتكوين النظرية الصحيحة حولها .

ولذلك فإننى أرجو أن يهتم كل واحد منهم بقراءة هذه الفصول بإمعان وتبصر ، ويعمل جهده فى إتمام ما ينقصها أو تنقيحه ، حتى تتوضح الأفكار التى نرمى إليها ، وتتبلور الغاية التقدمية التى نسعى لها .

ومن المناسب أن أنبه إلى أن ما أعرضه الآن إنما أقدمه بصفتى الشخصية ؛ أى لا بصفتى زعيما لحزب الاستقلال ، ولذلك فان شباب هذا الحزب أول من أدعو للنظر فى هذه الفصول حتى يتسنى لهم أن يشاركوا فى تكوين البرنامج الذي سيعمل حزبنا على وضعه للمغرب المستقل بحول الله .

وإذا كنت قد أشرت لبعض الأخطاء التى وقعت فيها البلاد العربية والاسلامية والشرقية فانى لا أرمى من وراء ذلك لغير استخراج العبرة من تجارب الذين سبقونا بالنهوض وفتحوا لنا أبوابه ؛ لأن قضيتنا واحدة ، وأدواءنا متقاربة ، وليس لأحد أن يحمل كلامى على غير حسن النية وجميل القصد .

وإذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوما ما لتضع برنامجا عاما مفصلا لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومى فى مغرب الغد ، ووجدت فى هذا الكتاب مايدلها على سبيل تحقيق غايتها فسيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذى بذلته ، والطريق الذى مهدته .

وفى الأخير أشكر صديقى الأستاذ أحمد المليح على مساعدته لى بالوقوف على طبع الكتاب وتصحيح الأغلاط المطبعية ، كما أشكر للمطبعة العالمية مديرها وعمالها جميل عنايتهم وحسن إتقانهم ، وعلى الله سبحانه مكافأة الجميع ؟

علال الفاسى



فهرس

الباب الأول

مسائل الفكر

الباب الثانى

التفكير بالمثال

الباب الثالث

الفكر الاقتصادى

الباب الرابع

الفكر الاجتماعى

البَابُ الأَوَّلُ

مسائل الفكر

(١)

الأنانيـــة

لعل أبرز الصفات الطبعية فى الإنسان هى تلك التى تبرز شخصيته وتعبر عن أعماق فرديته ونعنى بها الأنانية . ومن المستحيل أن يفقدها أحد حتى ولو كان من أعظم الناس تجرداً ، وأكثرهم بذلا ، لأن فقدها معناه انعدام الوجود الذاتى للكائن الحى ، الأمر الذى لا يجوز .

لكن يمكننا أن نوجه أنانيتنا التوجيه الصالح الذى يجعلها مفتاحا لعظمة نفوسنا ، وسمو شخصيتنا ، كما يمكن أن نتركها تطغى علينا فتنقلب إلى ترعرع خطير تصبح معه عبارة عن أغوال تلتهم ما حواليها .

طغيان الأنانية هو الذى يجعل منا أفراداً لا يشعرون إلا بما يلمس وجودهم الخاص ولا يتجهون بأفكارهم إلا نحو ما يعود عليهم بالنجاح فى تقلباتهم اليومية ، غير مبالين بما يصيب غيرهم فى سبيل تحقيق أغراضهم الذاتية ، ومنافعهم الشخصية . كل ما يقودهم فى الحياة هو « أنا » يسيرون نحوها فلا يهتدون طريقاً إلا طريق الابتزاز لأموال الغير والاستعباد لأشخاص الناس والاستعلاء على كل الطبقات الإنسانية ، والاحتقار لأبنائها .

هذا الطغيان الأنانى ، هو مصدر كل النقائص الاجتماعية التى نحس بها فى وسطنا ونلمسها فى بلاد أخرى غير بلادنا ، وهو الذى يحمل الحاكم على ظلم رعيته ، رغبة فى إطفاء حاجته للمال عن طريق الرشوة ، أو للاستبداد عن طريق الشهرة ، وهو الذى يمنع العالِم من أن يؤدى واجب النصح والإرشاد حرصاً على جاه كاذب يستهويه أو منصب زائف يغويه ، وهو

الذى يمنع الغنى من التفكير فى ما يصلح حال إخوانه البائسين أو يعمل على التخفيف من آلامهم ، ويحمل المحامى والطبيب والمهندس على خيانة الأمانة التى تحملوها حتى يتمكنوا من تحقيق رغبتهم فى الغنى ، أو إطفاء نهمهم بالتملق للرؤساء والحاكمين .

وهذا الطغيان الأنانى هو الذى يملك نفوس الملوك والرؤساء حتى يكون فى أعماقهم شعوراً مخطئاً بامتياز بلادهم أو تفوق عنصرهم ، فيحملهم ذلك على الاعتداء على ممتلكات الغير وأوطانه ، وهو مصدر كل هذه الحروب الاستعمارية وآثارها فى الأراضى المنكوبة بالاستعمار الأجنبى .

ولكن هذه الأنانية نفسها إذا وجهت التوجيه الصحيح ، وأخذت بالمران على ما يجب أن تؤخذ عليه أصبحت نوراً نستضىء به فى حياتنا وأعمالنا وسراجاً يوضح لنا سبل السعادة ويعرج بأرواحنا فى معارج السمو والكمال ، وهكذا تصبح فرديتنا وهى تنشد أنانيتها عن طريق الامحاء فى المجموع والانغمار فى صالحه ، والامتزاج بحاجياته ، فلا نحس لعملنا قيمة إلا إذا كان من ورائه نفع عام ، ولا لجهودنا فخراً إلا بقدر ما فيه من أثر فى جلب الخير للناس ودفع الشر عنهم .

وتوجيه الأنانية هذه الوجهة واستعمالها فى صالح الفرد عوضاً عن أن تكون ضداً عليه هى الغاية التى عمل لها الرسل والمصلحون ، ونادت بها الديانات السماوية والمذاهب الأخلاقية إذ سعت كلها لأن تجعل من الفرد الشخص العامل لنفسه ولقومه ، والباحث عن عظمته من طريق البذل والتجرد وتقوية حاسة الشعور بالأنانية السلبية التى تجد اللذة فى عذابها من أجل سعادة الآخرين ، وعزتها فى انكسارها من أجل رفعة المجتمع وإعلاء شأن أفراده .

ولقد شهدت الأرض نماذج كثيرة من البطولة التى ضحى أصحابها فى سبيل الدفاع عن قومهم وأمتهم ورفع راية بلادهم فوق الشم الرواسى من الجبال ،

فلم تكن تلك البطولة إلا تغلباً على النفس ، وسيطرة على الأعصاب ، دفعت أصحابها للتجرد من رغبات الحياة والانتصار على الشهوات الدنيئة ، والاندفاع وراء الموت لكى تعيش بلادهم سعيدة وأبناؤها كرماء ، ولكن موتهم لم يكن فى الحقيقة إلا حكمة بالغة فى العمل على تحقيق أنانيتهم النبيلة التى تجد فى الموت حياة أسمى وأعلى من هذه الحياة التى نتعشقها نحن ونشقى فى سبيل الإبقاء عليها . وهذه الحكمة هى التى عبر عنها شاعرهم بقوله :

تأخرت أستبقى الحياة فلم أجد
لنفسى حياة مثل أن أتقدما

ومن مظاهر هذه الأنانية السعيدة هذه الشخصيات العظيمة التى ترعرعت فى أعماقها روحانية سمت بها من حضيض الأرض الدنيئة إلى أسمى السماوات لتبحث عن مكانها بين أرواح الصديقين والشهداء والصالحين ، وتكونت عندها بذلك حاسة فاصلة بين الحق والباطل ، تميز بها دقائق الأعمال ودخائل التصرفات وتتسرب معها إلى خوالج النفس ووساوس الفكر حتى تصبح لا ترى إلا بها ، ولا تحس إلا معها ، ولا تحيى إلا من أجلها .

هذه الشخصيات التى اعتدنا أن نسميها بأصحاب الولاية وأقطاب الصلاح لم تصل إلى مراتب السمو ولم تخترق مدارج الكمال إلا بما أخذت به أنفسها من مجاهدة ومراقبة ومحاسبة على ما يفرط منها فى جانب الحق ، ولوم على ما يصدر منها من تقصير فى جانب الخلق ، وعدم اعتداد بقيمتها الشخصية إلا بمقدار ما تعتد به من أعمالها فى صالح الجمهور ومن أجل الخالق الذى تتآخى فيه كل الكائنات وتتساوى أمامه جميع الطبقات .

ولقد كان للمغرب فى تاريخه العظيم أبطال وأولياء سجلوا فى ميدان البطولة ومصاف الرجولة ما يصح أن يكون قدوة صالحة لسائر البشر ، وما يكون العنصر القيم الذى تعتز به حضارتنا القومية التى هى حضارة الحربى الفلاح والمؤمن المتجرد ، وإن نظرة عميقة واحدة على ما بقى من

آثار هذه الشخصيات المغربية السامية تستطيع أن تساعدنا على تكوين التوجيه الصالح لأنانيتنا التى أودت بها عوامل الانحطاط فأصبحت طاغية علينا ، سائرة فى الاتجاه المعاكس لمطامح الفكر ورغبات الروح .

والحركة الاستقلالية التى ننضوى تحت لوائها اليوم لا تتم رسالتها فى الأمة المغربية إلا إذا جعلت من مهمتها تكوين هذا الاستقلال الشخصى الذى يجعل من فرديتنا المتطرفة أنانية متوجهة نحو مصالح الأمة ومنافع المجموع ، واستطاعت أن تبعث فى نفوسنا جميعاً تلك الروحية المغربية التى كونت من أسلافنا أولياء ممتازين وأبطالا متفوقين لا يغارون إلا على حقوق الله والوطن ،ولا يتنافسون إلا فى السبق لخدمة الكل ومساعدته على التحرر والانطلاق ، ولا يعملون لغاية إلا غاية السمو الروحى الذى يلتمس جزاءه فى الذكر الطيب والحديث الحسن والثواب الإلهى الموعود .

تلك هى رسالة المغرب التى يجب أن يضطلع بها المفكرون من إخواننا ، وتلك هى الغاية التى يجب أن تتبارى فى خدمتها النخبة من حملة الأقلام المغاربة الذين يريدون أن يسهموا بقسط وافر فى تطور ذهنية أمتهم ، وتجديد روحانيتها ، حتى تستعد لتحمل المسؤولية الكبرى التى نعمل جميعاً لإدراكها .

(٢)

التفكير اجتماعيا

إذا كانت الأنانية البغيضة تعنى حب الإنسان لنفسه وعدم الاهتمام بشؤون غيره فإن التفكير اجتماعياً يعنى التفكير بالغير ، والعناية بأحواله والعمل على إصلاحها .

لا يمكن لأمة ما أن تنهض من وهدة السقوط التى وقعت فيها إلا إذا تدربت على أن تفكر اجتماعياً ، وتعودت على أن لا ترى فى مسائل الأفراد أو الطبقات الأخرى شؤوناً بعيدة عنها أو غير عائدة إليها .

ولقد ألفنا نحن فى بلادنا أن لا نفكر بأحد ولا ننظر فى أمر بشر ، كأن العالم كله محصور فى وجودنا الخاص الذى إذا تجاوزناه فى تفكيرنا فلن نتعدى حدود أضيق الدوائر التى لها صلة أكيدة بنا .

ننظر كل صباح فيما يرجع لمعاشنا فلا يهمنا إلا أن ننسق ألوان الطعام وأنواع الملذات التى يسرنا أن نراها أمام أعيننا كلما عدنا من جولتنا فى ميادين التجارة أو غيرها مما نبذل فى ناحيتها كل مجهوداتنا لنتفوق على من عدانا ، معتزين بفرديتنا فخورين بنجاحنا فيما خسر فيه الآخرون ، فإذا آن وقت الطعام التهمناه التهاماً ونحن معرضون كل الإعراض عن التفكير بآلاف الجائعين والجائعات الذين لا يستطيعون أن يسدوا رمقهم حتى بمثل عشر العشر مما نستطيع .

ونختار لأنفسنا ولأهالينا الملابس الرفيعة والحلى البديع ، متعدد الألوان ، مختلف الأشكال دون اهتمام بملايين العارين والعاريات من

إخواننا وأخواتنا الذين لا نفكر إلا فى كونهم يسيئون إلينا بظهورهم أمام أعيننا يذكروننا بالبؤس ويجعلوننا نحس ولو من بعيد بالشقاء !

ونأوى بعد عراكنا الشديد فى المحافظة على رفاهيتنا واستمرار ثروتنا إلى بيوتنا الفسيحة الدافئة ، وفرشنا الوثيرة الناعمة ، لنمتهد جانباً منها ، وقد أعددنا للبرد كافاته ، وللصيف حاجته فلا يخطر ببالنا أن هنالك وراء أبراجنا العاجية ومرافئنا الهائلة ، إخواناً لنا من صميم الإنسانية التى نحن منها يجرى فى عروقهم هذا الدم الذى يجرى فى شراييننا ، وتتكون أجسامهم من هذا اللحم والأعصاب والعضلات التى تتكون منها أجسامنا ، يأوون إلى أعشاش لا تظل من حر ولا تدفىء من برد ، وأوكار لا تحجب ولا تصون ، يفترشون الأرض أو أسرة بالية أقذر من الأرض ، ويلتحفون الأسمال ، وقد هاجمتهم الحشرات التى تتولد فى مستنقعات دروبهم الوسخة ، وحاراتهم ذات الحمأ المسنون ، وينامون نوماً مضطرباً يقطعه حلمهم بكابوس الظلم الذى جعل أبناءهم يتضورون أمامهم جوعاً .

متى يأتى ذلك اليوم الذى نأخذ فيه أنفسنا على التفكير بغيرنا ؟ ومتى نصبح قادرين على الإحساس بالألم الذى يحز فى كبد من سوانا ؟ متى نمسك عن احتقار عرق العامل الذى يكدح لنستريح والفلاح الذى يجوع لنطعم ، والصانع الذى يستيقظ لننام ؟ متى ندرك جيداً أن الله الذى خلق الإنسان يوم ولادته عاريا ، وخلق الدنيا يوم بروزها كاسية ، مازال يخرجنا من بطون أمهاتنا متساوين فى العرى لكى نتساوى فى الاستفادة من كساء الأرض ؟

لنأخذ أنفسنا قليلا قليلا على التفكير اجتماعياً ، ولنتدرب على تقوية شعورنا بآلام الغير حتى نصبح جديرين باسم الإنسانية التى نحب أن نتآخى فيها . لنتعلم الإدراك الحقيق لطبيعة الأشياء ، فليس هنالك أحد أجدر بالثراء من أحد ، ولا جماعة أولى بالحياة الوطيئة من غيرها ، إن الكل يجب أن

يتساوى فى الأقل الحيوى ، ثم بعد ذلك يجب أن يتساوى الكل فى وجود الميدان فسيحاً أمامه ، ليعمل ويكد فيحصل على ما هو أكثر من الأقل الحيوى . لنلق نظرة عامة على إخواننا ، ولنتغلغل بنظرنا إلى أعماق البؤس الذى هم فيه ، ولنشاهد آلاف المسلولين والمسلولات الذين أفقدهم الجوع والعرى أغلى شىء فى الوجود وهو الصحة ، ولنعاود النظر فى ملايين المنكوبين والمنكوبات الذين لا يجدون مثوى ، ولا يحسون بالعطف من أحد ، لنتألم معهم ، ولنتقمص أجسامهم وقلوبهم علنا نحس بما به يحسون .

ولكن لا ينبغى أن نقف عند مجرد الألم ، مكتفين بالإحساس الذى اعتدناه كلما رأينا منظراً مؤلماً أو مشهداً مرعباً ، بل يجب أن نتجاوز الشعور إلى التفكير فى الأشياء وأسبابها ، يجب أن نبحث عن الجائع لماذا جاع وما الذى يمنعه من أن يشبع وما هى الوسائل التى يمكننا أن نعملها من أجل التخفيف عنه وتحسين حالته .

وإذا فكرنا فلا ينبغى أن نظل محصورين فيما ورثته لنا الأجيال من عاطفة الصدقة الاختيارية اليسيرة ، فان الصدقة خير وبركة على كل حال ولكن الأمر يتطلب منا أكثر من ذلك ، يتطلب منا أن نفكر فى أن هؤلاء البائسين ذوو حق مفروض على المجتمع ، وأن واجبنا جميعاً أن نبحث لهم عن الوسائل التى يستطيعون بها حياة شريفة يحسون معها أنهم يكسبون كما نكسب ، ويربحون كما نربح ، وأنه ليس لأحد عليهم فضل إلا فضل التعاون المتبادل والتضامن المشترك . يجب أن نأخذ أنفسنا على تفكير غير رجعى ، بل تفكير ثورى يخرج بنا من ضيق الأفق الذى كونته فى الانسانية طبقة المفانقين .

وإذا قلنا الثورة فلا نعنى الهدم أو الخروج على العدل الذى يعنى فى اللغة العربية المساواة ولا على الإحسان الذى يعنى فى الإسلام الاتقان والتقوى ، ولكننا نريد الانعتاق من تقاليد البيئة الاجتماعية التى جعلتنا

لا نحس إلا بوجودنا الخاص ، ونريد ثورة فى التفكير تغير من عقليتنا ، وتعمل على تبديل ذهنيتنا ، حتى نستطيع أن نعالج مشاكلنا وفقاً لما يقتضيه هذا العصر الذى أصبحت فيه المادة والآلة فى المقام الأول ، يجب أن نكيف نفوسنا بحسب ما يقتضيه العدل والإحسان كما يفهمهما الإنسانيون فى هذا العصر لا كما فهمهما أسلافنا فى عصر الانحطاط الأخير .

يجب أن نتحرر من ذهنية الطبقة المفانقة (البورجوازية) التى تخشى من كل جديد ، وتخاف من كل تفكير فى أى تطور يطرأ عليها ، فان هذه الطبقة قضت على نفسها بهذه الروح ، وتكاد تقضى علينا جميعاً إذا لم نتعلم كيف نعتق من قيودها .

التفكير اجتماعياً يستدعى منا أفقاً واسعاً وذهناً ثاقباً ننفذ به لأعماق الأشياء دون أن نهيب النتائج التى نصل إليها بتفكيرنا حتى نستطيع الشعور بما يؤلم المجتمع الذى يعز علينا انحلاله وضياعه ، ونقدر أن نخلق البرامج التى من شأنها أن تحميه وترعاه .

ولكن هذا التفكير لا ينبغى أن يقف عند النظر وعند التصميم للمنهج بل يجب أن يصبح عقدة راسخة فى النفس يذكيها شعورنا بحب الوطن وحب العدل ، ويجب أن لا يكون شعورنا ضعيفاً فى درجته ، بل ينبغى أن يكون له من تفكيرنا وإدراكنا ما يؤججه حتى يصل المستوى الذى نندفع به للعمل من أجل هؤلاء الذين نريد أن ننقذهم ونرفعهم للمستوى الذى نحن فيه .

لنثر على أنفسنا وعلى أوضاعنا ، ولنلب نداء القلب الذى لم تحط به الأوزار ، والعقل الذى لم تعمه الأطماع ، ولنكون منا الكتلة التى تحرر المجتمع من رق الفقر ، وبؤس المرض ، وكابوس التعطل ، حتى نصنع للمغرب المستقل شعباً متآخياً فى النفس ، متساوياً فى الحال ، متضامناً فى الاستقلال .

(٣)

التفكير شمولياً

ولا بد لتحقيق روح التضامن بين أفراد الأمة وطبقاتها من تربية التفكير الشامل الذى يعانق كل الموضوعات التى تتوقف عليها نهضة الأمة والذى يستحضر فى الوقت نفسه كل الأجزاء التى تتكون منها البلاد، والعناصر التى تتركب منها الأمة نفسها .

ولقد ظهر من تجربة الجامعة العربية أن من أهم الأسباب التى وقفت عقبة كأداء فى سبيل تحقيقها للغاية السامية التى أسست من أجلها والتى ما يزال المخلصون من قادة العرب يبذلون كل جهودهم لإنجازها فقدان الجامعة للبرنامج أو للعقدة التى تربط بين مصالح مختلف الرؤساء والزعماء العرب ؛ فقد تجلى غير ما مرة أن رئيس دولة عربية ما يعرض برنامجاً للعمل خاصاً بقضية ما أو عاما لمختلف القضايا العربية يبذل فى وضعه كل ما يملكه من فكر ومقدرة وهو مخلص فى ذلك كله ، ولكن يكتشف بعد الدرس أن هذا البرنامج تنقصه النظرة الشاملة لجميع القضايا العربية أو استحضار سائر الفصائل (ونعنى بها الفصائل المعنوية) التى تتكون منها الأمة العربية الكبرى ، وقد اهتدى المسئولون العرب أنفسهم للمس هذه الحقيقة وأصبحوا يبحثون عن الأسباب التى تغير ذهنيتهم التى كانت كيفتها أجيال عمل فيها الاستعمار التركى والأجنبى عمله فى تكوين المصالح الإقطاعية أو الإقليمية حتى يتحرروا من آثارها ويقدروا على جعل الروح الجماعية العربية متبلورة فى نفوسهم .

ونحن الذين لا تختلف أمراضنا عن أدواء الطوائف العربية الأخرى والذين لعبت فى وطنهم الروح القبلية فى عهد الفوضى الأخير دوراً كبيراً

يجب علينا أن نتحرر من آثار الماضى القريب ومفعوله فى ذهنيتنا ، ونتعود على أن نفكر تفكيراً شاملا لجميع مناطق بلادنا ، فلا نعين التقسيم الأجنبى للبلاد على أن يتكيف حتى يصبح أمراً واقعياً يتسرب الاعتراف به لنفوسنا ، ولا نساعد سياسة «الإقطاعية الجديدة» التى تشكلت قبل فى سياسة القواد الكبار ويحاول بعض المستعمرين اليوم أن يعطوها شكل اللامركزية الإقليمية حتى تفتك بوحدتنا فتكها الذريع .

إننا بالأسف مانزال نقصر تفكيرنا على المحيط الصغير الذى نعيش فيه ، بل إننا ما نزال نفكر تفكير القرية وما تحتاجه من إصلاحات جزئية ، وأبطال هم أولئك الذين بدأوا يفكرون فى هذه الجزئيات نفسها لأن عامة الأمة وحتى بعض المثقفين منها مايزالون بعيدين عما سميناه بتفكير القرية نفسه .

إن مشروعاتنا وأعمالنا لحد الآن لم تخرج عن هذا التطور الساذج الأولى ، ولم تتجاوزه بعد إلى إلقاء نظرة شاملة على كل ما تتوقف عليه البلاد من ثقافة وتهذيب وعمران ومن الوسائل التى يجب أن تتخذ من أجل تحقيقها ، وإننا لنسمع عن براج الخمس أو العشر سنين التى تضعها بعض الحكومات الأجنبية لتحقيق جانب من جوانب نهضتها فلا تحملنا الأريحية حتى على التفكير فيما هى هذه البراج ، وهل يمكننا أن نضع مثلها أو نتقدم بمشروع شبيه بها لأنظار الأمة عسى أن نجد من رجالها من يتشجع يوماً ما للكفاح فى سبيل إنجازه .

إننى أبعد من أن أغمط العاملين حقهم ، أو أتجاهل الظروف التى يعمل فيها المخلصون من إخواننا فى المغرب ، ولكنى أعتقد أننا على أبواب مرحلة جديدة يجب أن نتناولها بالدرس والتفكير والنظر ، ونفتح للنخبة من أبناء الأمة طريق الفكر فيها والمداولة فى شأنها قبل أن نضع الخطوة الأولى فيها .

لقد بذلنا تضحيات كبيرة فى جزئيات من المسائل الكبرى ، وكانت تلك التضحيات ضرورة لابد منها ، لكننا نريد الآن أن نستفيد من تضحياتنا

تلك التى كان الإقدام عليها فى الغالب ناتجاً عن تقدير عميق لبعض جوانبها ، فنكون من مجموعها فى نفوسنا عقداً تنطوى على مبادئ عامة صحيحة تتناول نواحى الحياة المغربية بأسرها ، ونستمدها من هذا الباعث الداخلى الذى دفعنا لقبول السجن والنفى وحتى الموت فى سبيل إرضاء إنسانيتنا التى انتصرت بسبب تلك التضحية انتصاراً باهراً على حيوانيتنا .

لقد سجنا وعذبنا فى سبيل الاستقلال فيجب أن نفكر تفكيراً استقلاليا يشمل كل جوانب التحرر من السيطرة الأجنبية علينا وعلى أى جزء من أجزاء بلادنا ، ويجب أن يكون تفكيرنا فى استقلال (سيدى إيفنى) هو نفس تفكيرنا فى (فاس) أو فى (بلاد الفحص) ، ويجب أن نقتنع فى أعماقنا بأن المساس بأى شبر من التراب الوطنى هو مساس كامل بذلك التراب كله ، وأن الوطنى الذى يسجن فى سوس هو كل الوطنيين المغاربة لأنه يسجن من أجل العقيدة التى ألهمنا بها عن طريق الاستجابة لندائنا الداخلى والتضحية من أجلها .

ولقد عملنا جميعا على مقاومة التجزئة الاصطناعية لمناطق المغرب ، فينبغى أن يكون لهذا العمل أثره فى تقوية إحساسنا بهذا التمزيق ، يجب أن نشعر به فى كل لحظة وكأنه جراح عميقة فى كبد كل واحد منا ، ويجب أن يشمل النظر الوطنى والاهتمام النفسى كل القطع الممزقة على السواء ، لا فرق بين صغيرها وكبيرها ولا بين ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية منها وبين غيرها .

إن الجسم الممزق لايمكن أن يحتفظ بحياته سليما ، هكذا يجب أن ننظر للحقيقة ونحس بها .

ولا يكفى أن نعمل على إزالة هـذه الحدود الاصطناعية من الناحية السياسية فحسب ؛ بل يجب أن نحذر إهمال أية قطعة فى الأمد الذى يظل فيه

التمزيق قائماً ، فقد تصاب تلك القطعة بمرض يفقدها الحياة ولا نصل إلى إزالة الفوارق حتى يكون الإهمال قد قضى عليها ، فلا يستطيع إلحاقها أن يزيل عنها التهلهل التى يتسنى للعزلة أن تكونه فى أعماقها .

يجب أن نعمل على أن تتطور المناطق المغربية كلها تطوراً واحداً فى وقت واحد ، وأن تتكيف ذهنيتها الجديدة تكيفا واحداً حتى لا تصبح فى الأمة عناصر متفاوتة النهوض ، فيها ابن القرن العشرين ، وفيها ابن العصر الحجرى القديم ، ولقد شاهدنا اليوم فى الشرق العربى ما أحدثته هذه المفارقات فى التطور ، فقد كادت تجعل التفاهم بين شخصية تعتبر فى عداد العالميين ذهناً ومعرفة وبين واحد من أبناء الصعيد أو من أبناء نجد أصعب من التفاهم بينه وبين أحد القرويين الأمريكيين أو الأوربيين .

ولقد ناضلنا عن الفقراء المغاربة ، وكتبنا وخطبنا فى دعوة الشعب لتكوين الجمعيات الخيريه وإسعاف المنكوبين من إخواننا ، وشاركنا فى العمل على تخفيف شقاء الذين أصابهم اليبس فى شمال المغرب وجنوبه ، فيجب أن يتكون من شعورنا الجزئى هذا ، حافز للبحث عن العبرة الشاملة التى تربى فى أعماقنا مبدءاً صالحاً فى كل ما يرجع لإصلاح أساس البناء الاقتصادى فى البلاد خاصة فيما يرجع لنظام الرى وأساليب التدجين ، وفيما يتعلق بطبيعة الفلاح المغربى وما يجب لحمايته من نفسه ومن عبث الكائدين له ، وفى الوسائل التى يجب أن يتعلمها لئلا يكون عرضة فى كل الأوقات لكيد الطبيعة أو مكر أبنائها ، وفى الأساليب التى يجب علينا نحن أن نتخذها لتعليمه الوسائل التى نريد منه معرفتها ، وأن نهتم كذلك بالمقام الذى يجب أن يشغله الفلاح فى الهيئة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من كل ما يرجع لإصلاح أنظمة الملكية الزراعية وعلاقتها بالمزارعين .

إن اهتمامنا ينبغى أن لايخص طبقة دون طبقة ، بل يجب أن يعمل على إصلاح شامل وتحسين كامل لحال الطبقات الاجتماعية بأسرها تحقيقاً للتقارب

بينها أو القضاء الكلي على ما بينها من فوارق هي الأخرى اصطناعية ، ما أنزل الله بها من سلطان ، .

يجب أن نهتم بالقرية وبالمدينة ، بالملاك والمزارع ، برأس المال وبالعامل . بالرجل وبالمرأة ، بالكبير وبالطفل ، وأن يكون هذا الاهتمام منسجم الارتباط ضمن عقيدة لها من نفسها برنامج عام أساسه : الكل للكل والواحد للجميع .

إن التفكير شمولياً هو أن نستحضر أثناء اهتمامنا بعملٍ ما جميع أجزاء البلاد ، وعناصر الأمة . إنه أن ننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملا ، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملا .

(٤)

إحاطة التفكير

إذا كان اهتمامنا يجب أن يشمل جميع الجهات والأفراد الذين هم محط عنايتنا فيجب أن لا نذهل عن شمول آخر أثناء تفكيرنا فيما يجب أن نقوم به لصالح بلادنا .

يجب أن نتناول بالنظر مجموع المسائل والجوانب التى لها علاقة بقضية النهوض بأمتنا فلا نغفل عن ناحية منها ، ولا نعير التفاتنا الكامل إلى جانب منها دون الآخر حتى لا نقع فى عدم التوازن الاجتماعى الذى يؤدى إلى عدم استفادتنا من الجانب الذى أثار اهتمامنا نفسه .

يجب أن يحيط تفكيرنا بكل العناصر الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية ، وأن ينظر إلى كل واحدة منها مفصلة إلى أجزائها المتعددة ، وإلى غصون تلك الأجزاء المتفرعة ، وأن ينظر إلى مجموعها كتركيب لا بد منه لتحقيق المثل الأعلى الذى نصبو إليه ، ثم إلى علاقة كل واحد منها ببعضها ومكانه فى الانسجام الكامل لمجموع تلك العناصر .

إن الطبيعة سلكت نفس التنسيق فى تكوين الأشياء وفى ربط بعضها ببعض ، حيث وضعت نواميس عامة يخضع لها كل الكائنات المتفاعلة ، وإذا أردنا أن نسير وفق طبيعة الأشياء فيجب أن ننظر إليها ككل ضرورى التجمع ، وأن ننظر إلى أبسط مقوماتها كشىء لا محيص عنه لتكوين العالم وإنجازه . وهكذا نهضة الأمة ، فاما أن تكون مشتملة على كل مقوماتها هى الأخرى ، وأما أن لا تكون . وإهمال أبسط تلك المقومات وأقلها اعتداداً فى النظرة العاجلة يكون فى النهضة نقصاً يظهر أثره فى كل مظاهرها ، ويلزمنا

إن عاجلا وإن آجلا بإعادة النظر فى شأن نهضتنا .

لقد رأينا فى الشرق الأوسط أثر فقدان هذا التوازن فى النهوض ، فبينما نجد إخواننا المصريين والسوريين مثلا قد حصلوا على أقصى ما حصلت عليه الدول الديموقراطية فى نظام الحكم الدستورى وبينما نراهم بلغوا فى تكوين الإطار الحكومى بجميع أجزائه الفنية : المرتبة التى يحق لهم أن يفتخروا بها أمام كثير من دول أوربا الشرقية وأمريكا الجنوبية — إذا بنا نجد انبعاثهم الروحى ما يزال فى درجات متأخرة عما كان يجب أن يحصل فى بلاد محمد عبده وجمال الدين ، فما يزال فى الأزهر وفيما حواليه فصائل كثيرة لها نفوذ كبير فى أوساط الأمة ، وقد تطورت فى لغتها وفى أساليب خطبها ووعظها ، ولكنها ما تزال تمثل الرجعية الجامدة فى تفكيرها ، بل نرى ما هو أخطر من ذلك ، وهو أن علماء الدين وتلامذتهم كلهم من أبناء الفلاحين الذين لم تقع العناية بتطويرهم والذين يفدون من القرية وبينهم وبين أبناء المدن فرق كبير ، الأمر الذى كون بصفة تلقائية ابتعاد كل الحضريين عن الدخول للمعاهد الدينية ، وهكذا أخذ يتكون بين التفكير الرسمى للاسلام فى الأزهر ، وبين التفكير المدنى له ما بين ابن المدينة الذى أحيط بكامل العناية ، وبين ابن القرية الذى ما يزال فى وسطه العتيق ، يغط فى نومه العميق .

وبينما نجد النظام الديموقراطى قائماً بصفة رسمية فى العراق إذا بنا نرى نظام العشائر المسلحة مستمراً ، ونرى فقدان التوازن الدائم بين هذه العشائر التى حوفظ لها لأغراض خاصة على نظام الاقطاع والتى تمضى على ما ألفته من الطاعة العمياء لرؤسائها ، وبين النخبة المثقفة والعصرية التى تريد أن تتحرر من تلك الأنظمة البالية وتطبق ما خوله لها الدستور من تنفيذ إرادة الشعب وإعلاء صوته . وليست المصيبة فى كون هذه العشائر تتبع نظاما خاصا ولكن فى كون الحركة الوطنية فى العراق لم تهتم بتنوير الفكر العراقى فى

أغلبية الشعب للشعور بأضرار هذا النظام العتيق ، وفى كون التربية الديموقراطية لم تصل إلى الدرجة التى تكون فى الرؤساء والقادة وجداناً يمنعهم من المحافظة على هذه الإقطاعية البغيضة التى يستفيدون منها فى تهديد البرلمان كلما وقف حجر عثرة فى سبيل إرضاء شهواتهم .

ومثل ذلك يصح أن نقوله فيما يخص البلاد الفرنسية ، فقد كانت ثورتها الكبرى أول من أعلن حقوق الإنسان فى البلاد الغربية ، ولكن تبين بعد هذه الأجيال أن الشعب الفرنسى لم يستفد كثيراً فى الناحية الاجتماعية من هذه الثورة لأن المفانقين الذين قاموا عليها لم يكن يهمهم إلا القضاء على الأرستقراطية الحاكمة وسلطة رجال الدين وإحلال أنفسهم محلها ، فلم يتحرر الفرد الفرنسى من سيطرة القسيس والدوق ، حتى أصبح عبداً المفانق الذى استطاع أن يستغل لصالحه مبدأ الحرية الفردية ويكون رأسمالية متضخمة يتغلغل استعبادها فى كل الأوساط بكيفية لم يسبق لها فى التاريخ نظير . والسر فى خيبة الشعب الفرنسى الذى رجا من وراء ثورته سعادة اجتماعية كبرى هو أن هذه الثورة كانت وليدة طبقة خاصة من الشعب عرفت كيف تستغل بصفة تجمهرية الاستياء العميق الذى كان يملأ قلوب أبناء الشعب ضداً على ولاة أمره ، دون أن يهتم هؤلاء الزعماء الثوريون بتكوين الفكرة المحيطة بأنواع العلاج الذى يتطلبه الشعب المستاء ، وإذا كانوا قد نجحوا مؤقتاً فى قلب نظام الحكم فان هذا النجاح نفسه انقلب ضداً عليهم اليوم ، وها هو ذا حالهم الحاضر شبيه بدودة القز التى تختنق ضمن نسيجها ، وها هى ذى الأمة كلها تنشد ديموقراطية جديدة من اليمين أو من اليسار ولكنها جميعا تشدد اللعنة على البورجوازية التى خدعتها وسخرتها لأغراضها.

ويمكننا أن ندلى بمثال آخر أوضح من كل ما تقدم ، إنه مثال الطوائف اليهودية التى كونت لنفسها نهوضا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا تفوقت به على كثير من الطوائف الأخرى فى الشرق والغرب ، ولكنها

أهملت فى حساب انبعاثها ضرورة التجدد فى فهم الديانة اليهودية والتطور فى إدراك أسرارها ، فكانت النتيجة أنها لم ترض بالسعادة التى حصلت عليها فى دائرة الدول التى فسحت لها مجال الحرية والمساواة ، بل ظلت تفكر تفكير العصور اليهودية الأولى ، تعتقد بإخلاص أنها شعب الله المختار ، وأن واجبها أن تعيد ملك سليمان عن طريق تحطيم كل ماليس يهودى . وهكذا تكونت الصهيونية الجديدة التى يعرف الكل عداءها المستحكم لكل العناصر غير اليهودية ، بل حتى للعناصر اليهودية المسالمة ، ومن العبث أن ننخدع بمظاهر النجاح الصهيونى فى تكوين دولة مزعومة بفلسطين فإن هذا النجاح نفسه ولو بلغ أقصى مداه هو الذى سيضر باليهود كجماعات منبثة فى أنحاء الدنيا ، لأنهم بجمودهم الذى شرحناه سيعتبرون حكومة تل أبيب كما يعتبر الكاثوليك المخاصون حكومة الفاتيكان ، أو كما يعتبر الشيوعيون حكومة موسكو التى ليست غير اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى ، وحينئذ سيسخر اليهود أنفسهم بدافع الوجدان الدينى غير المتطور لتحقيق كل ما يرغب فيه زعماء تل أبيب ، وحينئذ يشهد العالم مآسى مؤلمة ضد اليهود كرد فعل من سائر الدول التى تساعد اليهودية اليوم .

إن كل هذه الأمثلة ترمى لغاية واحدة هى أن تثبت ضرورة الإحاطة بكل أجزاء القضايا الوطنية أثناء التفكير فى صالح الأمة المغربية ، وأنه من خطل الرأى أن يطغى علينا جانب منها دون الآخر ، لقد ظلت الوطنية المغربية منذ عهد بعيد شيئاً غامضاً إلا فيما يرجع لمقاومة الأجنبى ، ولقد كنا نرى فى هذا الغموض سراً من أسرار قوتها ، وقد يكون ذلك صحيحاً فيما مضى .

أما اليوم فيجب أن تمتاز الوطنية المغربية ببرنامجها المدقق المفصل ، وأن تعلنه للأمة وتجمعها من حوله ، وأن يكون للوطنيين قادتهم الاجتماعيون والاقتصاديون والروحيون إلى جانب قادتهم السياسيين .

إن خدمة القضية السياسية تفرض علينا عدم مجابهة الشعب فى كثير مما

اعتاده ، ولكننى واثق من أن قليلا من الجرأة والثبات إلى جانب الحكمة فى أساليب العرض سيعرف أمتنا بالمصالح الحيوية الروحية والمادية التى ينبغى لها أن تمضى فى سبيل إدراكها ، وما دامت أفكارنا الوطنية لاترمى إلا إلى التجديد الصحيح فلا ينبغى أن نبالغ فى مراعاة الأقلية من هؤلاء الذين يريدون المحافظة على ما عليه الحال لأنهم يستغلونه لأغراضهم الخاصة ، إن محبة الوطن تفرض علينا الاهتمام بكل أحواله وأن ننظر فيما يكون عليه مستقبله القريب والبعيد . وإن الأسس التى نضعها نحن اليوم هى التى ستكون عماد البناء فى المستقبل،وإن الشعب الذى لايصارحه زعماؤه بما يجب أن يعمل وما الذى يتطلب منه لكى ينهض سيظل دائما بمعزل عن الأسباب الصحيحة للنهوض .

إن الاستقلال الذى نكافح من أجله ليس إلا وسيلة للتحرر من العراقيل التى تحول بيننا وبين خدمة أمتنا ، ولقد كان المغرب مستقلا فى الماضى القريب ثم فقد هذا الاستقلال ، فلماذا فقده ؟

لا شك أن لحالتنا الاجتماعية ولمواقف رؤسائنا من الأمة قسطاً كبيراً فى المسؤولية ، فيجب أن نعتبر بالماضى عندنا وبالواقع عند الأمم التى سبقتنا وأن نعمل باهتمام وتفكير لمعرفة كل أدوائنا ونعد كل ما يلزم لعلاجها .

إن الإحاطة فى التفكير تستلزم منا جهداً جباراً ما دامت تعنى عدم إغفال أى جانب من جوانب الإنهاض ولا عامل من عوامل التطوير ، وإن واجبنا أن نعرف أنفسنا ونتعاون على دراسة أحوالنا كى نستطيع القيام بهذه المهمة العظيمة التى لا بد منها لضمان مستقبل الحرية والاستقلال المنشودين فى المغرب .

* * *

ولن يكفينا فى تكوين التفكير الصحيح ، أن نتناول جميع المسائل التى تتوقف عليها نهضتنا ، بل لا بد لإتمام ذلك من أن تكون لنا إحاطة كاملة بجوانب كل مسألة على حدة ، فقد اعتدنا أن نتكلم كثيراً عن بعض المسائل بصفة غامضة أو بجملة ، وإذا اهتممنا بالتدقيق فيها فإنما نهتم بجانب واحد

أو جانبين منها ، وقد يكون ذلك الجانب هو أضعف ما تشتمل عليه من نقط جديرة بالاعتبار .

إن لكل قضية صورة كاملة ، وإن المفكر بمثابة الرسام الذى يجليها أمام نفسه أولا ثم أمام الجمهور ثانياً ، وإذا لم ينجح الرسام فى تمثل الصورة التى يريد تسجيلها تمثلا كاملا بما فيها من نور وما يكتنفه من ظلال ، فإنه لن يستطيع أن يبرز للناس إلا رسماً ناقصاً أو أسطورياً لايمت للذات التى يريد إبرازها بصلة . وهكذا شأن المفكر فإنه إذا لم يستحضر كل أجزاء الموضوع الذى يتناوله بالنظر ولم يحط بكل جوانبه فإنه لايتسنى له أن يعرضه للناس إلا مبتوراً مشوهاً ، أو لايعرض إلا جهة منه لايدرى هو موقعها من بقية الجهات الأخرى .

لقد ألفنا أن نتناول القضايا الرائجة ، وأن نتناولها من حيث ينظر إليها رجل الشارع الذى لا يلقى إلا نظرة عاجلة يختطفها من محيطه الخاص ، وأن نكتب عما يريد الكل أن يسمعه ، وتعود قراؤنا أن لا يعيروا بدورهم التفاتاً إلى أى موضوع طريف أو جديد ، أو إلى أى جهة جديدة من جوانب الموضوعات التى ألفوا القراءة عنها .

لقد أصبحنا مهددين فى تفكيرنا الوليد بنفس الأمراض التى أصبنا بها فى فنوننا وآدابنا ، فقد قضت وحدة النظر والأسلوب على فنوننا الرفيعة بأن تصبح شكلا من أشكال الصناعات ، فغدا معماريونا لايفتخرون إلا بأنهم قادرون على الإتيان بما خلفه أسلافهم ، وأصبحت بسطنا ومطرزاتنا خاضعة لحسابات ونماذج لا تعرف للتطور ولا للتجديد سبيلا ، أما أدبنا فقد ظل محصوراً فى الشعب التى أورثها لنا عهد الانحطاط من مدح ورثاء وغزل وما إلى ذلك من الأبواب التى لا نحكى فيها إلا صوراً معوجة لما نطق به الشعراء والكتاب الأقدمون ، وظلت ثقافة الأديب محصورة فى الفنون التى ذكرها ابن خلدون . وكذلك أدبنا الشعبى فليس فيه اليوم إلا التقليد

المشوه لأساليب من سلف ؛ لقد ابتكر واحد من شعراء الغزل المغربى (قصة الحراز) فكانت المثل الذى لم يفكر غيره إلا فى معارضته دون النسج على غرار صاحبه فى الابتكار ، وكان حظ أدبنا من هذه الوحدة حظ مسيلمة من معارضته لبلاغة القرآن ،واننا اليوم لنسير فى هذا الاتجاه فلانسمح لأنفسنا أن نطلق لفكرنا العنان ، وأن نكتشف حتى فى الموضوعات الوقتية آفاقاً غير التى اكتشفها من عدانا ، فنصلح بذلك ما عنده من نقص وما يتوقف عليه من امتداد .

لقد تناولنا قضايا الفلاح المغربى ولكننا لم نتحدث فيها إلا عن الجهة التى يسهل على الكل أن ينظر إليها ، لم نتناول غير جانب الاستعمار الذى انتزع الأراضى من أيدى ملاكها ، وحقيقة إنها لمأساة مؤلمة أن يصاب الفلاح المغربى بنكبة الاستعمار الرسمى ، وإنه لجدير بالوطنيين أن يعيروا هذه المسألة عنايتهم ، ولكن هل اهتم تفكيرنا بغير إحصاء الأراضى المنتزعة والتشكى من أمرها ؟ هل تناولنا بالنظر أو بالكتابة نواحى أخرى تكتنف هذا الموضوع ؟ ماهى الأساليب التى استعملها المستعمر لانتزاع هذه الأراضى ؟ وما الذى أعطاه الوسائل الشكلية التى استطاع أن يحقق بها أغراضه ؟ ومن هم السماسرة الذين تدخلوا فى الموضوع ؟ ومن هم أولئك القضاة والعدول الذين تبلغنا عنهم الشكايات بأنهم يستعملون كل أنواع الحقارة لتسهيل الاستعمار الرسمى ؟ .

إن هؤلاء جميعاً مايزالون محترمين ، ومايزال مقامهم فى المجتمع كما كان من قبل ، وإن أخلص الناس ليستقبلهم بالبشر وليقابلهم بالإكبار ، فلماذا لانحمل مواطنينا حظهم فى المسؤولية ؟ ولماذا نريد أن يكون الأجنبى الذى يخدم مصالحه أكثر إنصافاً منا واحتراماً لحقوقنا ؟ ثم ماذا فعلنا ولو بطريق الفكر والقول لتنوير الرأى العام بهذه الوقائع ؟ وما الذى اتخذناه لمعرفة الأمراض الأساسية التى جعلت كثيراً من القبائل لا تهتم بالدفاع عن أراضيها المنتزعة ؟

وهل فكرنا فى الأثر النفسى لبلاد الجماعة والأثر النفسى لبعض المشايخ أو الشرفاء الذين عودوا كثيراً من القبائل على اعتبارهم سماسرة مقدسين يسمحون لهم بأن يملكوا ويملكوا الأجنبي ما يشاؤونه بطريق المكر أو طريق الخداع ؟

أقولها مرة أخرى : إن الذهنية المغربية يجب أن تدرس ، ويجب أن نفكر فى وسائل تبديلها لأنها ما دامت على هذه الصفة فإن كل نهوض شعبي سيظل بطيئاً ومشكوكاً فى صموده إزاء هذه الآفات النفسية الكبرى .

ثم أعود فأتساءل : هل فكرنا قليلا أو كثيراً فى البحث عن الآثار التى كونها الاستعمار الرسمى فى القرية ؟ هل درسنا الحالة الروحية والاجتماعية التى أصبح عليها القسم الأكبر من فلاحينا الذين يختلطون قليلا أو كثيراً بجيرانهم الجدد ، ويقتبسون منهم أسهل مايقتبسه الشعب الضعيف من الشعب الفاتح ؟ وهل فكرنا فى أن نجعل لهذه العلاقة توجيهاً يحول ذلك التقليد الأعمى إلى استفادة من تجارب الفلاح الأوربي ونظامه فى معيشته وفى تدبير فلاحته على شكل لا يمس بما نريد الاحتفاظ به لإخواننا من قدسيات دينية وقومية ، ولكنه يسمح لهم بأن يتوجهوا نحو تطور عميق يغير قليلا من ذهنيتهم التى يؤسفنى أن أقول إنها غير فردية وغير اجتماعية ، ولذلك فهى لا تعرف للتعاون ولا للاحتياط سبيلاً ؟ .

ماذا كان مقدار اهتمامنا بالقرية نفسها ؟ وما هو الوقت الذى شغلناه فى التفكير فى وسائل إنهاضها وتجديدها ؟ إن مداشرنا متفرقة ؟ وإن فلاحينا يأبون أن يتجمعوا فى الجهة الواحدة على كتل كبرى ، ويضعوا مواشيهم فى مكان مجتمع لأنهم ما يزالون يفكرون بالفكر الذى يدفع كل واحد منهم لحماية مكسبه بنفسه ورعايته فى ليله ونهاره . وما الحظ الذى أعطاه جهادنا لتغيير ماء الشرب الذى يهلك صحة إخواننا فى البادية ؟ إن الدولة لا تعير التفاتاً لتجفيف المستنقعات وتنظيم الآبار وإجراء المياه الكافية وتنظيفها لأبناء القرية ، على غرار ماهو موجود فى قرى البلدان المتمدينة ،

ولكننا نحن أيضاً لا نعير حتى بأفكارنا التفاتاً إلى هذه الجوانب التي كان ينبغي أن تقدم على المطالبة بأحواض السباحة ومعارض السباق .

إن الذين يشغلون وقتهم بالمسؤولية السياسية قليل بالنسبة لعدد شباننا المتنورين، ولكنني أقول لهم جميعاً ماقلته لفئة من رجال الفكر العربي بالمشرق: لماذا لم يوجد منكم من يهتم بهذه النواحي وينصرف لها ويضحي نفسه ووقته وماله في سبيلها حتى يخلق الجو الصالح لخدمتها ، ويجبر الحكومة والزعماء على العناية بها ؟ وما دام هؤلاء الأشخاص لم يتقدموا للعمل فيلزمنا نحن الذين تتحمل مسؤولية توجيه الحركة المغربية أن نعمل على إيجادهم ، وفي انتظار نجاحنا في ذلك يجب أن نشغل نفوسنا أيضاً بالتفكير في هذه الجوانب وفي غيرها مما سنتحدث عنه في فصول أخرى .

إننا نريد أن ننضج العقل المغربي ونعده لما يصبو إليه من حرية واستقلال ، وفي نظري أن ذلك ليس في مجرد تكثير حملة الشهادات الذين يملأون الإطار الحكومي ، ولكن في تنوير أذهان الأمة وتعليمها وسائل النهوض الصحيحة والأخذ بيدها لتتجه إلى شاطىء السلامة المنشود.

إن الدعوات الصالحة في كل زمان ومكان لم تقم إلا في ظروف الحاجة إليها ، ولم تكن تجد العون من أية سلطة أو قوة ، وإنما تعتمد على صلاحها لسد الحاجة المطلوبة منها ثم على يقين الدعاة لها والمكافحين من أجلها ، ولقد ضرب أسلافنا في هذا المعنى أمثلة كثيرة يمكن أن نحتذيها حتى نحقق بإرادتنا وثباتنا المعجزة المغربية الجديدة التي هي تحرير المغرب وإنهاضه .

ولكن الدعوة لا تقوم إلا إذا كانت مشتملة على عناصر الإحاطة بكل ماتحتاج اليه الأمة ، ولا يمكن أن تنجح إلا إذا حملت في ثناياها كل الوسائل التقدمية التي تجعل منها هداية متفقة مع رغبات العصر ومطامح الوجدان .

إن توجيه تفكيرنا للإحاطة بكل النقط التي تنطوي عليها مسائلنا القومية هو العنصر الأساسي لتكوين الفكرة الطيبة التي تنطلق دعوة كفيلة بإصلاح المجتمع وتحرير الأفراد .

(٥)

ارتجال التفكير

لقد قيل عن العرب : إنهم أكثر ذكاء من الغربيين . ولذلك فهم يتركون المسائل دون النظر فيها أو الاهتمام بها إلى آخر ساعة ، فاذا حان الوقت قاموا يعملون ، ثقة منهم بأنفسهم واعتداداً بذكائهم الذى لا يتوقف على كثير من الإعداد والتحضير .

وجميل أن يكون العرب أذكياء وأجمل منه أن يكونوا مؤمنين بأنفسهم واثقين بمقدرتهم ، ولكن الذى لا يجمل هو أن لا يهتموا بالمسائل إلا فى أخريات أوقاتها ، وأن يغتروا بذكائهم فيقعوا فى نوع من البلادة التى تفقدهم منافع الاحتياط وفوائد الحذر .

وأخوف ما أخافه هو أن لا يكون لتعليل الذكاء الذى تملق به بعض المستشرقين للعرب واقع صحيح ، وأن يكون الداء ناشئاً عن كسل معتاد وتراخ مألوف ، لكن الذى لا شك فيه هو أن العربى معروف فى عهد رقيه بالرغبة فى المغامرة التى تجعله يسافر الأبعاد الطويلة دون أن يكون لسفره برنامج محدود ، وهو فى ذلك شبيه بالانجليزى الذى يفعل أكثر مما يكون قد توقع ، وهذا الخلق لا يدل على أكثر من الشجاعة والجرأة فى الأعمال .

ومهما يكن فإن من أخطر الأدواء التى يشتكى منها العرب اليوم والتى كان لها نصيب كبير فى فشل كثير من شئونهم — أنهم لا يعدون للأمر عدته ولا يحتاطون له قبل حينه ، ولكنهم يظلون فى تغافل وفى تردد ثم يرتجلون الأفكار على ضوء الحاضر السريع ويرتجلون بعدها العمل على حسب ما تقتضيه الظروف .

لقد ظلت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل للبلاد العربية، وكان لها من المدى فى أفواه الخطباء وأقلام الصحف العربية ما لم يكن لغيرها، ولكنها لم تنل فى يوم من الأيام العناية الجديرة بها فلم يهتم بشأنها رجال الفكر ولا رجال العمل. وبينما كان الصهيونيون يفكرون فى وضع البرامج وكيفية تنفيذها، ويهربون الأسلحة والمهاجرين لداخل البلاد ويحصنون القرى والمستعمرات كان رجال فلسطين يتحسرون على ما أصابهم ويجتمعون الآونة بعد الأخرى ليلقوا خطاباً، أو يبعثوا كتاباً ولم يفكروا قط فى ضرورة الاستعداد للموقف الحاسم والكفاح الأخير، ولم يكن كثير من المسؤولين فى البلاد العربية يقدر القضية قدرها، أو يعتبر خطورتها فضاعت من أيدى العرب فرص كثيرة كان يمكنهم معها أن يعدوا للصهيونية مايستطيعونه من قوة ومن مرهبات، ولكنهم ظلوا مترددين فيما يجب أن يعمل حتى إذا صدر قرار التقسيم هبوا تدفعهم الغيرة ويحدوهم الكبرياء فاندفعوا يرتجلون ما فى استطاعتهم من عمل؛ وقد فعلوا المعجزة ولكنها معجزة الارتجال على كل حال.

ولقد جربنا فى حركتنا كثيراً من آثار هذا الداء الذى يودى بكثير من مشاريعنا؛ وكثيراً ما شعرنا بالخطر يهددنا فى قضية من القضايا وكثيراً ما نظرنا إليه على أنه يجب الاهتمام به ثم عدنا فرأينا أنه لا يزال بعيداً وأن عندنا الوقت الكافى للعناية بشأنه، وهكذا نغرق فى هذا الوقت الكافى حتى ينحل فى أنفسنا ذلك الشعور بالخطر ويتفتت قليلا أمام سرعة نزول الأمر المنتظر والحيرة إزاء واقعية لا مناص منها فننتهى إلى الاكتفاء بما نستطيع ارتجاله نحن الآخرين.

وكم مرة كنا أقدر على ضبط أنفسنا لجلسنا نتحدث ونفكر ثم قمنا بتنفيذ ما فكرنا فيه، ولكن الوقت الكافى يجعلنا نتريث شيئاً فشيئاً حتى لانأتى فى النهاية إلا بفكر مرتجل جديد غير الذى فكرنا فيه من قبل، وعمل مرتجل هو الآخر غير ما كنا نريد أن نفعل.

والحقيقة أننا لسنا إلا بعضاً من أبناء قومنا ، وإنك لتستدعي البناء أو النجار المغربي مثلا ليصنع لك شيئاً معيناً فلا يعطيك أكثر من فكر إجمالي عن ذلك الشيء ، ولا تستطيع أن تأخذ منه تصميما مدققاً تميز منه ما يحتاجه للعمل من مواد وما يستغرقه إنجازه من وقت ، وما يستلزمه كل ذلك من مصروفات حتى تعلم هل فى مقدرتك أن تدفعها فتقدم أو لا فتتأخر ، إن شعار قومنا الدائم هو فى هذا المثل المغربي : (العمل على ما يصدق) أى العبرة بما سيحدث لا بما يمكن أن تتوقعه ، ولذلك لا محل للتفكير السابق ولا لوضع برنامج يمضى عليه فى التنفيذ .

تلك هى مصيبتنا الاجتماعية الكبرى : ضعف فى الشعور ، ونقص فى الوعى القومى يدفعان بنا للتكاسل عن النظر فى شؤوننا ، والتدبر فى مصالحنا حتى إذا هاجت نفوسنا أمام الأمر الواقع اندفعنا اندفاع المشدوه ولم نأت من ارتجالنا إلا بما يأتيه الحائر الولهان .

وإنك لتلمس آثار هذا الضعف فى كل أعمالنا ، تجده فى برامجنا وفى منشآتنا ، كما تجده فيما ننتجه من كتابة وفيما ننظمه من شعر ، فمن هم أولئك الذين يقفون عند القضية الواحدة يقلبونها على جميع وجوهها ويتدبرون فى كل نواحيها ويعرضون الأمر وضده ويعدون لكل منهما عدته ؟ ومن هم أولئك الذين يمضون فى تحقيق الفكرة الأوقات الطويلة والأزمان العديدة كما كان يفعله أسلافنا من قبل ؟

لقد افتتحنا مرحلة من مراحل كفاحنا بعرض قضيتنا على ما يسمونه اليوم بالضمير العالمي ، فقمنا فى ذلك بمجهود قوى فى فرنسا وفى الشرق ولكن سرعان ما بدأنا نسمع المتسائلين : ماذا كانت نتيجة هذه الأعمال ؟ كأن البدء فى مرحلة من مراحل الكفاح هو كل ماسنقدمه من جهاد لقضيتنا . لقد لبثت فرنسا أكثر من خمسة عشرة عاما لا شغل لها إلا بذل الجهود لإقناع الدول الأجنبية بالحياد فى قضية المغرب قبل أن تفكر فى الهجوم علينا .

ونحن نريد أن نزيل أثر هذه الدعاية السابقة والتى لم تنقطع بين عشية وضحاها ، يجب أن نمضى فى مثل هذا العمل قبل أن نفكر فى غيره ، وإلا كان حظنا عدم الوقوف عند أية خطة من الخطط . ويعجبنى أن أستحضر دائما كلمة كان ابن عربى الحاتمى يرددها كثيراً وهى : «إن الشيطان ليقنع من الانسان بإخراجه من عمل حسن إلى عمل آخر حسن مثله » أى إن الشيطان ليكتفى فى العمل على تحويل الإنسان من وجهته بإقناعه بضرورة الانصراف عن عمله الطيب ، وهو لم يكمل إنجازه بعد ، إلى عمل طيب مثله — لأنه بذلك يجعله دائماً فى المراحل الأولى من أعماله دون أن يظفر بإنجاز كامل لواحد منها .

ثم من هم أولئك الذين يصبرون أنفسهم على البحث والنظر أثناء الكتابة ؟ من هم أولئك الذين يقفون فى الموضوعات العارضة قليلا ليكتبوا عنها كتباً مطولة أو فصولا ممتدة . إن كتاباتنا تكاد تكون كلها ارتجالا وفى لغة البرقيات دون أن تضمن ما كانت تحتوى عليه الكلم الجوامع فى العهد الأول للسان العربى . وأما شعراؤنا فهم لا يجدون من الوقت ما يصلحون به العروض والنحو ، فضلا عن الإتيان بما يلذ السمع من حكمة وبيان ؛ وكأن البحار كلها تفيض عليهم دفعة واحدة فيلتجئون بسرعة إلى قافية يعتصمون بها ولو كانت من قصب الشاطىء أو من هلاهل التيار .

أين نحن من عصر الحضارة العربية يوم كان الجاحظ ينام فى دكاكين الوراقين ليستمد مما عندهم ، وكان ابن المقفع يسهر على نقل الحكمة القاصية بينما يقف الباقلانى واضرابه أنفسهم على سهر الليالى ذوات العدد رغبة فى التوفيق بين العقل والدين ؟ أم أين نحن من عصور النهضة الغربية التى يقف فيها العلماء أنفسهم إزاء الحشرة الواحدة السنين الطويلة ليخففوا من آلام الإنسانية أو ليزيدوا فى شقائها ؟

حقيقة إن الداء عندنا وبيل ،وإننا لم نفكر حتى الآن فى معرفة أسبابه

فضلا عن البحث فى أنواع علاجه ، وإننا مانزال نرفض كل نصيحة تحذرنا مما نحن فيه ، وإن المريض الذى لا يحب أن يقف قليلا أمام الأطباء ويستمع لإرشاداتهم لهو المريض الذى لا يرجى لدائه علاج .

لنعمل على تغيير عاداتنا ولنأخذ أنفسنا تدريجيا بالتفكير فى الحوادث قبل حدوثها ، وفى المشاكل قبل عروضها ، ولنتخل عن عادة الارتجال التى تهددنا بالعقم وبالتبلد ، ولتكن لنا من إرادتنا وصدق عزيمتنا ما نستطيع التغلب به على شهواتنا ، ولنتيقن أن الوقت الذى نقضيه فى الامتداد على الفراش فى غير أوقات النوم الطبيعية أو فى الأحاديث الفارغة فى البيت أو المقهى أو بجانب إحدى المخازن التجارية ليس إلا وقتا ضائعا من حياتنا ، وأن ما ننشده فيه من راحة ليس إلا وهما يربى فى نفوسنا خلق الكسل الذى يضيع فينا كل أمل ، وأن الراحة الحقيقية واللذة الكاملة ليستا إلا فى النشاط المتواصل والسعى المتوالى والعمل المنظم الذى يخضع لتفكير سابق وتدبير محكم وتنسيق مقدور وقضاء موقوت .

لنثر على عادة الارتجال ، ولنكن أقدر على الإعداد والتحضير حتى نستطيع أن ندرس فى أناة ، ونعمل فى سعة ، وننجح فى الإبان ، ولا يكون حظنا فى الندم على ما فات .

(٦)

التفكير بالواجب

وكان يمكنني أن أقول: (الشعور بالواجب)، ولكنني آثرت كلمة التفكير لأنني أريد أن يكون الواجب هو شغل الفكر الشاغل الذي يملك على صاحبه كل المنافذ فلا يتركه يهتم بشيء قبل أن يقوم بأدائه ليحصل على رضى فكره وطمأنينة ضميره .

والحق أننا لا نشعر بالواجب ولا نفكر فيه، وأن العادة تغلب علينا فلا نفعل الخير والشر إلا مع التيار الذي يجرفنا ، وكذلك كثيراً ما نرتكب الخير والشر حباً فى إرضاء الناس ، شأن الذين يحبون أن يعجبوا لا يهمهم إذا سروا الناس بفعلهم أن يكونوا فعلوا النفع أو جابوا الضر .

إننا قادرون على التفكير كل التفكير ببعض ما نعتقد أنه مصلحتنا الخاصة فيما يرجع لطعامنا وشرابنا مثلا ، وفيما يوصلنا لبعض الأرباح التى نريدها ، ولكننا إذا وقفنا إزاء الواجب بقينا حائرين لا نبدى أى اهتمام به ولا شعور .

حينما هاجت مدينة فاس ضدا على قرار الأشغال العمومية المتعلق بمسألة المياه فى أوائل عهدنا بالحركة الوطنية قلت لرفقائى : حينما تحل الواجبات الوطنية محل الماء من شعور أهل فاس وفكرهم يمكنهم أن يهبوا للدفاع عن الحق وأداء ما عليهم نحوه .

ويظهر أنه لحد الآن على الرغم من كل ما مر من مظاهر التطور لم يصل الذهن المغربى ليحل الواجب المقدس منه محل المـاء والحاجات الأخرى ، ولذلك فهو لا يزال يعتبر الواجب شيئاً ثانوياً يمكنه أن يقوم به متى انتهى

من مآربه الخاصة وشؤونه الأكثر حيوية والأجدر بعنايته حسب نظره من كل ما عداها .

وفقدان هذا الخلق خلق التفكير بالواجب هو الذي يجرفنا لمصيبة أعظم وأخطر ، إنها مصيبة إلغاء الوقت وعدم الاعتداد به فى أعمالنا ؛ فبينما يشعر تجارنا ورجال المال منا بضرورة الوصول فى الوقت المحدد لأداء ما عليهم نحو بنك معين أو دار تجارية معروفة حتى لا تضيع عليهم معاملة ما إذا ببعض الذين يعملون فى الحقل الوطنى لايهتمون بالوقت فى قليل ولا كثير، فأعمالهم تسير وفق ما يتيسر وبقدر ما تتيحه الفرصة ، فقد تهب ساعة من ساعات التجلى نشتغل فيها ليل نهار ونقوم فيها بالواجب وأكثر منه ،ثم تهب علينا آونة فتور نترك فيها حتى أداء الحق المفروض غير مبالين بضياع وقته وفوات إبانه . فلو كنا نحس بالواجب إحساس أغنيائنا بقواعد المعاملات المالية لكنا أكثر مواظبة على العمل وأكبر إنتاجاً ونجاحاً منا الآن . ولو كان أغنياؤنا أنفسهم يفكرون فى مصالح الأمة بقدر ما يفكرون فى مصالح معاملاتهم لكان لهم من مالهم ومن فكرهم حق معلوم دائم يؤدونه من تلقاء أنفسهم دون أن يحوجوا أحداً للمطالبة به أو لدعوتهم للاكتتاب به .

وظاهرة أخرى من آثار هذا النقص الذريع هى أن فئة من إخواننا تستطيع أن تنتج للحركة كل ما تطلبه منها ، ولكنها دائمة الاعتذار بشغل الوقت وضياع الذهن ، فإذا كان هناك ميدان تظهر فيه آثار هذا العمل للناس زال عنها ذلك الشغل ، وتجمع لديها الذهن ، أى أنها لا تستطيع أن تؤدى الواجب لنفسه إذا لم يكن هناك جو يبدو فيه عملياً ويظهر أثره للناس.

ولقد بقيت بعض جهات البلاد بعيدة عن التطور الذى أصاب المغرب كله ،لأن أحداً لا يريد أن يهاجر إليها ليصلحها ويقوم بشؤونها . إن المراكز ذات الظهور وذات الشفوف هى التى نطمح إليها ونريد أن نعمل فيها ، مع ان العمل واحد والتضحية من أجله واحدة ،وإنما هى حاجة فى النفس تطغى عليها حتى لا تهتم بالواجب ولا تحس بالمفروض .

ولقد سمعنا من بعض رجال الحكومة المغربية شكاية عظيمة من الموظفين المغاربة الذين لا يريدون أن يشتغلوا فى غير المدن، وهى شكاية قد لا نعيرها التفاتاً لأنها صادرة من جهة متهمة ، ولكن واجبنا أن نفكر فى أسبابها ؛ إذ الحقيقة أن مصدرها موجود وهو ما نتحدث عنه من إيثار الراحة على الواجب ، وهو كما يشتكى المسؤولون فى الحكومة المصرية من امتناع الموظفين عن الذهاب للبادية أو للمراكز البعيدة من القاهرة والاسكندرية، مع أن من حق هذه المراكز أن تجد من أبناء الوطن من يهتم بها ويوصل إليها النفع الذى لن يبلغها على يد غير مواطنيها .

إن عدم الاهتمام بالواجب هو الذى يفسد على عائلتنا تربية أبنائها وطمأنينة حياتها ، وهو الذى يفسد على ولاتنا مقدرتهم على تحمل المسؤولية والاضطلاع بالمهام ، وهو الذى يحول دون صحفنا ومجلاتنا من أن تسير إلى الأمام ؛ لأنها لا تجد أولئك الكتاب الذين يواظبون على أداء مهمة الكتابة المتقنة فى الوقت المنشود ، وهى التى تحول بيننا وبين المشاركة فى كثير من المظاهرات الثقافية أو العربية على الأقل ، وهى التى كثيراً ما تمس بصميم حركتنا فتؤخر نجاح عديد من أعمالها .

إن التفكير بالواجب وأداءه فى وقته من الأسس الضرورية للقدرة على المواظبة والخلق ، وإنه ما دام لم يترب فى نفوسنا فنحن لا نستطيع أن نأتى الأعمال إلا مبعثرة وغير خاضعة لترتيب مضبوط .

لقد شرع الإسلام الصلاة فى أوقات معينة ، والصيام فى شهر محدود ، والحج فى أيام معدودات ، كل ذلك ليعلمنا التفكير بالواجب ويدربنا على أدائه فى مواقيته التى لا تقبل التأخير ، ولكننا أضعنا الصلاة وألفنا الصيام وأهملنا كل ما يبعث فى نفوسنا هذه الغاية التى قصد إليها الإسلام .

إن الفكر وحده هو الذى يستطيع أن يصلح منا هذا الفساد ، لأنه امتاز به الإنسان عن غيره من الحيوانات التى تخضع للوهم ، وعما عداها من الآلات

التى تسير حسب ناموس أصم ، ولكن فكرنا اليوم قد غطته نشوة الراحة الكاذبة كما تغطى عقل السكران أكواب الخمر التى يحتسيها ، والمصيبة أننا لا نستريح بل ربما نكسل حتى عن التفكير فى جلب وسائل الراحة وتنظيمها لأنها تتطلب منا مجهوداً عقلياً لسنا نريد أن نبذله .

إننا لا نحب التعب ، بل إننا نخاف منه قبل وقوعه ، فكلما حاولنا التفكير فى موضوع ما لم نلبث أن تجبهنا حاسة الجبن إزاءه فنقلع عنه ونعمل كل مافى استطاعتنا الداخلية لتحويلنا عنه ، فكأن لنا من نفسنا باعثاً قوياً يصرفنا عن كل ما من شأنه أن يبعث فى أعماقنا الشعور بالواجب أو الإهتمام به . إن آلتنا النفسية تشتغل كثيراً ولكن شغلها جميعه فى تبرير كسلنا أمام أنفسنا .

لقد لمت يوماً بعض الأدباء عن عدم كتابته فى الصحف مع أن فى استطاعته أن يعبر عن كثير من الأفكار الطيبة التى يشعر بها ، أتدرى بماذا أجابنى ؟ لقد قال لى : لماذا نطلع الاستعمار على أفكارنا من بين ثنايا مقالاتنا فنصبح جواسيس على أنفسنا . أليس فى هذا الجواب ما يعبر عن عناء فى التفكير لتبرير الامتناع عن أداء الواجب ؟ . إن كثيراً من الناس يخلطون الكسل بالمثل ويبررون تقاعسهم عن القيام بالواجب بأتفه مايتصوره إنسان .

يتحدثون فى الغرب كثيراً عن سياسة النعامة لأنها إذا خشيت الصائد سترت رأسها بجناحها فلا تفعل إلا أن تفسح للصائد فرصة قبضها من أمام وهى مغطاة العينين ، وهو ما يصدق على كثير من أبناء قومنا ، إنهم يعتقدون أن فى حياتهم الدائبة على نظام خاص وضمن محيط خاص وعدم المبالاة بكل ما هو خارج عنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المرء من سعادة وهناءة فى هذه الحياة.

لقد أصبحت شجاعة المغاربة فى الكفاح مضرب الأمثال ، ولكن كثيراً من شجعانهم يتأخرون عن القيام بما كان ينبغى منهم لا رهباً ولا رغباً ، ولكن لأنهم لا يقدرون الأشياء قدرها ، ولا يعرفون الواجب المفروض

عليهم . وإذا عرفوه لم يفكروا به إلى حد أن يؤثر فى نفوسهم وهم فى منازلهم فرادى ما يؤثر فيهم جو الكفاح المسلح ودخان البارود .

لو كان هذا النقص خاصاً بأفراد الشعب لكان لنا سلوى فى من يفكرون بالواجب من الطبقة الراقية أو من النخبة المثقفة ، ولكنه داء عام شامل يتفاوت أبناء قومنا فى درجة ما عندهم منه ولكنهم جميعاً به مصابون . فإلى متى سنظل فى هذه الحال ؟ وما اليوم الذى سنصلح فيه من ذات أنفسنا فنعمرها بحب الواجب والتفكير به وشغل الوقت بأدائه ؟ متى نتسابق فى القيام بما يتطلب منا الوطن وبنوه ؟ ومتى يعود للوقت فى نفوسنا قيمة وللزمان اعتبار ؟ ومتى نعلم أن العمر قصير وأن أمده لا يكفى لاداء ما تتطلبه الأجيال المقبلة منا فضلا عن أن ننقص منه بالتضييع والإهمال ؟

يجب أن نسأل أنفسنا فى كل صباح : ماذا سنفعله اليوم لأمتنا ؟ ثم نمضى وكل همنا فى أعمالنا الخاصة والعامة أداء الواجب وقضاء المفروض ، ثم متى عدنا فى الليل إلى فراشنا يجب أن نلقى نظرة على ماذا فعلناه مستعرضين أعمالنا اليومية محاسبين أنفسنا على كل ما يمكن أن يكون قد صدر منا من تقصير أو تفريط متسائلين ماذا فعلناه اليوم لأمتنا ؟

إن التفكير بالواجب هو المنهج الوحيد لتكوين الشخصية المستقلة التى تعيش للمجموع وتحيي لخدمة الأمة .

(٧)

أرستقراطية التفكير

إن الفكر الصحيح الذى تحتاجه الأمة ويمكنه أن ينقذها من مصائبها، ليس هو تفكير الشارع الذى يبنى على أصول عادية تتلقاها كل يوم من مختلف الأوساط والهيئات التى لا ندريها، ولكنه فكر الطبقة المتنورة التى تستطيع أن تقلب الأشياء على وجوهها وتنفذ إلى أعماقها.

إن الديموقراطية حسنة فى كل شيء، إلا أن الارستقراطية الفكرية شيء ضرورى لتوجيه الأمة، فهل عندنا لحد الآن هذه الارستقراطية الفكرية؟

لننظر إلى ما يبدو عندنا من أفكار وما ننتجه من آراء نجد أننا لحد الآن فقراء فى هذه الناحية، وأن منطق الشوارع ما يزال مسيطراً علينا فى كل اتجاهاتنا.

إن الفكر الرفيع هو الذى يستطيع التحرر من القيود التى تحيط به من جميع جهاته ويسمو فى آفاق النظر العالى ليشرف على كل الأشياء من المحل الأرفع كما يعبر ابن سينا؛ ثم ينفذ ببصيرته الخارقة إلى بواطن الأشياء فيستجليها ثم يقارنها بالظواهر ويستغرق فى نظرته الشاملة مجموع ذلك كله؛ ليستغرق الفكرة التى يبديها للناس غضة يانعة غير مهتم بالذين لا يلقون لها بالا أو بالذين يعتبرونها خارقة للمألوف أو خارجة عن حدود المعقول.

والمفكرون الذين هم من هذه الطبقة هم رسل الفكر للناس؛ يمهدون لهم سبيل النظر ويبعثون فى نفوسهم روح الطموح، ويستسهلون فى سبيل ذلك كله الصعب والذلول، وهم الجديرون بالفكر وإن ادعى الناس

مشاركتهم فيه ؛ لأن لكل أحد الحق فى أن ينظر ويفكر ويبدى ما شاء من الآراء والنظريات ؛ ولكن النتيجة فى النهاية دائماً هى فوز هؤلاء الممتازين الذين يحكم لهم الفكر نفسه باستحقاقهم وحدهم له .

ولكن هؤلاء العباقرة لا يصلون لهذا الفوز إلا بعد عناء شديد ودهر مديد يقضونه فى قلة فهم الجمهور لهم وعدم اعتنائه بشؤونهم ، وفى مقاومة الذين يخيم عليهم جو الشارع فلا يستطيعون إلا التقزز من كل فكر رفيع جديداً كان أو قديماً لأنه يحول بينهم وبين اطمئنانهم على قداسة ما ألفوه وخطورة ما تعودوه .

إن أخطر ما يواجهه هؤلاء المفكرون الممتازون هو منطق الشارع الذى يستولى على أذهان الغالبية المطلقة من الناس ؛ هذا المنطق الذى ليس من السهل إهماله وعدم الاعتداد به مع أنه ليس إلا مجموعة من النظريات التى تكونها أجيال مختلفة ، فيها الصحيح وفيها السقيم ، ولكن الناس يتلقفونها قضايا مسلمة دون نظر ولا إمعان ، لأنهم سمعوها فى طفولتهم وسمعوها فى شبابهم وسمعوها وهم شيوخ محترمون ، فوقرت فى نفوسهم كشىء مقدس لا سبيل إلى المساس به ولا إلى الدعوة لمخالفته .

ويتغلغل منطق الشارع فى الدين ، فيمزجه بالخرافة ويملؤه بالطفيليات ، فإذا حاولت النظر للدين بهذا الفكر الممتاز المترفع عن الوسط المختلط ، هذا الفكر الذى ليس إلا نموذجاً للفرقان الذى وعد الله يبعثه فى نفوس المتقين جبهتك تلك الأخلاط المتسربة ، فأصبحت تكافح أناساً يعتقدون فى الدين الذى تريد إصلاحه ، ولكنهم لا يريدون منك ذلك الإصلاح ، لأن الدين لم يعد فى أعماقهم إلا ما وجدوا عليه وسطهم وما شب معهم منذ أن كانوا أطفالا ، فتنقلب الحقائق أمام أعينهم ويصبح فكرك الرفيع كفراً وإلحاداً وإن لم يكن إلا صميم الدين الذى باسمه يناضلون .

ويدخل منطق الشارع فى الاقتصاد فيحول العمل الفردى الذى تقصد به

الفكرة الصالحة مادة من مواد التعاون الشعبي وجزءاً من المجهود العام الذى يعيش به الفرد ولكن ليمتد به الاستمرار الحق للأمة — إلى امتلاك شخصى يرمى لاستغلال التراث الوطنى لفائدة فرد واحد ولو كان على ظهر المجموع ، وينقلب المال الذى هو وسيلة للحياة لا ينبغى أن يستعمل فى غير ما وضع له غاية تضحى فى سبيلها كل المقدسات وترتكب من أجلها سائر الخيانات . فإذا وقف الفكر الممتاز يدعو الناس للعدل ورد الشىء لنصابه الطبعى عاد شاذاً ينقم على المجتمع من أجل بؤسه أو يحمل أفكاراً هدامة ليس من صالح المجتمع وجودها لأن الشارع لم يتعود غير منطق الأخذ والعطاء طبقاً لتطاحن الأفراد وتنافس الجماعات .

ويدخل المنطق العامى فى مسائل الإصلاح والتجديد ، فيحول الأوضاع عن مواطنها ، ويسمى الأشياء بغير أسمائها ، ويكون فى الجمهور فوضى التبديل الذى لا يستند لمنطق غير ما يوحى به محاكاة الآخرين ، وينقلب ذلك كله إلى ما سماه صديقنا حصار رحمه الله بتجديد التقليد ، أى بالعدول عما ألفناه إلى ما ألفه غيرنا ، لأن منطق الشارع لا يهتم بأكثر من أن يكون الشىء الذى سننتحله جديداً بالنسبة إلى وسطنا ولو كان رجوعاً إلى القهقرى وابتعاداً عما ننشده من تطور مفيد وإصلاح متين ، وهنا يجد الفكر أيضاً مشقة عظيمة فى إقناع الذين يريدون التجديد بأن ما ينتحلونه ليس إلا رجعية بالية أو شراً منها .

وقل مثل هذا فى الأدب وفى الفن ، لأن طفيليات الحياة تدخل فى كل الحدائق التى يغرسها الانسان ، وليس إلا البستانيون المهرة الذين يستطيعون التوقى منها وحماية غروسهم من آفاتها .

يظن كثير من المخلصين أنه ليس من الصالح أن ننبه الأمة إلى مواطن النقص فيها ، لأن ذلك يكون عندها استياء ربما أضر بها أو بإيمانها ، أو ربما أضر حتى بمحاولة إصلاح النقص الذى عندها . ولكننى أعتقد على العكس

من ذلك أن الأمة يجب أن تخاطب فى كل شؤونها بكامل الصراحة وبكل بيان ، وأنا واثق من أن الأمة تستطيع أن تفهم الذين يصارحونها بالحقائق أكثر مما تفهم غيرهم ، وأن منطق الشارع مهما تغلب قليلا فإن الفكر الرفيع فى النهاية هو الذى يفوز .

وسنتكلم فى فصل تال على ضرورة تعميم التفكير ، ثم على الفكر العام وكيف يتكون وكيف يشتغل ، ولكننا الآن نعتقد أن ذلك كله ليس إلا وسائل لتسهيل القبول للأفكار العالية التى لا تلهم عادة إلا للممتازين من الرجال .

وإذا أردنا أن نكون من نفوسنا هذه الطبقة الرفيعة من جهة الفكر وجب علينا أن نتعود التحرر تدريجياً من منطق الشوارع ، والترفع قليلا عن التأثر بواقعية الحياة . يجب أن نخرق السدود التى بنتها أمام عقولنا أجيال غطى عليها الظلام أمداً طويلا ، فتعودت أن لا تحس بالنور إلا عشيت أبصارها ، وأن نعمل على إنتاج أرفع مما يتطلبه رجل الشارع لأن تكوين النخبة المفكرة فى الأمة ضرورى لتعليم الجمهور عادة التفكير الضرورية للرفع من شأنه .

وإن اهتمامنا الأول يجب أن يكون بتوجيه الشباب المثقف أو الذى يتثقف ، لنربى فى نفسه عادة النظر والبحث وقاعدة الدراسة العميقة والتفكير السليم .

إن شبابنا جائع غرثان ، وإن ما يتغذى به الآن هو ما يكتبه غيرنا من الغربيين ، وإنه ليقف أمامه موقف الحيران التائه الذى يدفعه الجوع ليلتهم ما يجده أمامه دون فحص ولا تدقيق ، وقد لا يكون فى ذلك الغذاء بألوانه المختلفة من بأس ؛ ولكن بشرط أن ينهضم ويصبح جزءاً من ذات الشباب يقويه على الحياة وعلى النمو ، ولا يتسنى ذلك الهضم إلا إذا وجه الشباب نحو الثقة بنفسه ، والإيمان بأن الثقافة ليست شيئاً مسلماً يأخذه المرء دون

أن ينظر فيه أو يعرضه على محك البحث ، بل إن المثقف الحقيق هو الذى يستطيع أن يفرق بين وسائل العلم الذى يستعملها غيره وبين النتائج التى يصل إليها .

إن حاضرنا العلمى أفقر من أن يسد حاجة شبابنا ، وحاضرنا الفكرى أضعف من أن يواجه الأفكار المتعددة التى تفتح معارضها أمام عين الطالب النشيط ، ولكن لنا مع ذلك الحق فى أن نوجه باسم الفكر الحر الإنسانى هذه النصيحة العربية الغالية : « أنظر وفكر ولا تقلد » ، إن هذا الشعار الذى فتح للعرب فى أيام حضارتهم الأولى آفاقاً عالية هو وحده الجدير بأن يخلق من شبابنا نخبة تخط لنفسها طريق الاختيار وسبيل الامتحان لما يقرأونه أو يشاهدونه .

يجب أن يتكون بيننا التفكير الرفيع الذى ليس بالمرتجل ولا بالعامى ، وأن نتمرن على قبوله متى ظهر ، ونفسح المجال لأصحابه ، ولكن يجب أن نكون قادرين على تمييزه حقيقة من بين مختلف النظريات العارضة المرتجلة التى نتلقاها من هراء الشوارع فى المشرق والمغرب ، وننقلها للناس على أنها شىء جديد يصلح من حالهم ويرفع من شأنهم .

إن للأرستقراطية الفكرية طابعها الممتاز وهو اليقين والحرارة والبناء .

(٨)

تعميم التفكير

كان فولتير يقول : « إذا أردت إنهاض شعب فعلمه كيف يفكر » . وهذه حقيقة ناصعة كان للأخذ بها فضل الحياة التى دخلتها أوربا وأميركا ؛ إذ إلى تعميم الفكر بين سائر طبقات الأمة يرجع السر فى بروز النوابغ الأفذاذ الذين لا يفتأون يعبرون عن رغبات الشعب وتوجيهه الوجهة الصحيحة ، كما يرجع إليه السر فى مقدرة الأمة على اختيار حكامها وممثليها ، وجرأتها على توجيههم بدورها فى الوجهة الحقيقية التى تنشدها . وهكذا حصل تجاوب كبير بين رجال الحكم وبين رجال الشعب أمكن للأخيرين معه أن ينتقدوا الأولين بمختلف الوسائل ، كما أمكن للأولين أن يراعوا عواطف الأخيرين ويعملوا لارضائهم لأن كلا من الفريقين أخذ يشعر بأن القوة التى يملكها الحاكم ليست مستمدة إلا من القوة الكامنة فى الشعب ، وبهذه الروح امتازت الديموقراطية الغربية التى تجعل إرادة الشعب الواعية الأساس الأولى لحكومتها .

وحدث بعد ذلك لأسباب عديدة لا نريد أن نستطرد إليها أن تكونت فى بعض الجهات ردود فعل ضد هذه الفكرة التى تعمم فى أفراد الشعب المقدرة على النظر والاهتمام بشؤونه ومشاركته فى حكم نفسه بنفسه ، انتهت ببروز الفكرة النازية التى هى على أتم ما يكون من التناقض مع المبدأ الذى أومأنا إليه . فلقد صرح هتلر فى انجيله (كفاحى) بأنه « يجب أن تنسى الشعوب عادة التفكير ويتركوا للزعماء ورجال الحكم أن يفكروا لهم ، وإن خير وسيلة لذلك هى فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات » . وهكذا

تكونت الجحيم النازية التى رأينا نتيجتها فى استبداد هتلر بقيادة الشعب الألمانى نحو مصير بائس ونهاية مؤلمة .

وليست هاتان النظريتان فى الواقع إلا انعكاساً لمختلف الصور التى ظهرت بها أحداث التاريخ فى كل العالم ، وليست حرية التفكير فى أنبائها إلا مسألة الحقيقة التى تظل تسعى فى كل عصر للبروز من بين الأستار التى يحاول الانتفاعيون استمرار انسدالها ، وكلما خرقت جانباً منها عاد أولئك المغرضون يسعون بكل قواهم لسده ثانياً ، ولكن الحرية تعمل وتقاوم حتى تنتهى بالفوز فى سائر معاركها .

ونحن كأمة لها من تاريخها وتقاليدها الموروثة فى الجاهلية والإسلام ما يجعلها بطبيعتها فى صف الحرية لا يمكننا أن نعتبر المبادئ النازية وما إليها إلا مسخاً كاملا لروح الانسان الذى أعده الله ليتحمل مسؤولية عمارة هذه الأرض وإصلاحها ، ولذلك أرسله حراً مختاراً يشق طريقه بوسائل الفكر والإرادة والعمل .

ولقد انعكست الفكرتان معاً فى تاريخنا القومى والملى ، فانتشر التفكير فى أوساطنا وعم سائر طبقاتنا يوم كانت تعاليم القرآن هى التى تهدينا إلى السبيل وتسيرنا فيما نريده من أعمال ، ولكن تكونت فينا أيضاً أنواع من النازية فى صور مختلفة ، فوجد بيننا دعاة للجمود وأنصار للتقليد ومحتكرون للفكر والمعرفة ينشرون بين العامة من قومنا أنهم لايستطيعون أن يتدخلوا فيما لا يعنيهم من المسائل التى يجب أن تظل مقصورة على الشيوخ الروحيين أو الرؤساء الماديين الذين يستطيعون فهمها وإدراكها والبت فيها . وهكذا استطاع هؤلاء القوم عن طريق التخدير والتمويه أن ينزعوا من الأغلبية الساحقة من قومنا أحسن مالديهم وأغلاه وهو الفكر ، فأصبحوا يعتقدون أن واجب المريد أن يكون أمام شيخه كالميت بين يدى غاسله ، بل أصبحوا يشاهدون ماتنكره قلوبهم ويعلمون معارضته لدينهم ، ومع ذلك يقبلونه بتسليم

وإذعان ، لأنه صادر من شخص يعتقدون فيه الولاية والصلاح ولو كان بحكم مخالفته للعقل والدين منهما براء . ولكى يقدر هؤلاء القوم على الاستمرار فى تنويم الأمة واستغلالها أخذوا يخضعون هم الآخرون للطبقة الحاكمة يتملقونها ويضفون عليها أمام الشعب من صنوف القداسة وضروب الإكبار ما يزين كل أعمالها ويجعل الأمة ترضى بها وبأحكامها ، ولو كانت عبارة عن الاستعباد الدنىء والاستبداد الغاشم ، فضاعت بذلك كله حاسة الفرقان القيم من أبناء قومنا ، واختلطت عليهم مقاييس الأحكام ، ولم يعد نظرهم للأشياء إلا باعتبار من تصدر عنهم ، أى أنهم أصبحوا يقيسون الحق بالرجال عوضاً عن أن يقيسوا الرجال بالحق . وتكونت فى الوطن فورة من الأجواء الغيبية التى أصبحت إزاءها الحقيقة شيئاً غير مذكور ، ولم يعد للشهادة والحس من اعتبار فى نفوس إخواننا ولا فى عقولهم ، لأن كل ملموس ومحسوس يتحول فى هذا العالم المنوم مدخلا لأسرار خفية وأحوال غيبية لايستطيع إدراكها الشعب ورجاله ، ولو كانوا من أعلم الناس وأذكاهم ، وإنما يعرفها الذين سمح لهم ضميرهم الميت أن يسخروا لصالحهم الشعوب ويخضعوا لأغراضهم الأفراد ، وهكذا نستطيع أن نفهم كيف يقوى رجل مثل « أبى حمارة » — وهو فى مقامه الاجتماعى أحقر من أن يعتبر — على قيادة جمهرة كبيرة من الخلق ويشعلها ثورة هائلة تكاد تقضى على الأخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل ، لأن شخصه وحمارته لم تكونا أمام الجمهور المغربى عين ما يرون أو ما يسمعون ، ولكنها روحية غيبية لا تقتحمها العيون ولا تحس بها الأجسام .

إن هذه العقلية التى استولت على الشعب باسم الدين ما تزال قائمة فى نفسه ، وإن فئة من المغرضين اليوم أو غداً ليستطيعون أن يحولوها إلى مبادىء هدامة أو آراء ليست أرفع من آراء أبى حمارة وشبهه ، لأنه ما دام التفكير قد حذف من الحساب فكل شىء يمكن أن يقع ، وكل مبدإ تضفى عليه ألوان القداسة وأصباغ التمجيد يمكن أن يقبل ، وكل قائد يأكل ضميره

كما أكله الآخرون يستطيع أن يحول هـذه الأمة إلى شعب يقاتل فى سبيل الطاغوت ويجاهدفى سبيل البهتان ، ولذلك فان أول ما يجب عمله لصالح أمتنا هو الأخذ بيد أفرادها حتى يتعلموا التفكير أى حتى يكشفوا عن عقولهم تلك الحجب الكثيفة التى أضفتها عليهم أجيالنا المظلمة ويتحرروا من كل صنم عبدوه أو يمكن أن يعبدوه .

ومن الحق أن نعترف بأن للحركة السلفية التى علمت فجر نهضتنا فضلا عظيما فى إزاحة كثير من هذه الحجب ، وفى توجيه العقول إلى النظر والبحث ، وفى الثورة على عديد من الخرافات ورجالها ، ولكن ما وصلنا إليه من حب النظر ليس إلا جزءاً مما يتطلبه الفكر الحر منا ، وما دمنا قد وجدنا أثراً نافعاً للدعوة للتحرر فيجب أن نمضى فيها ونعمل لها .

وإن أهم ناحية يجب أن يتجه اليها اهتمامنا هى تعليم الأمة حقائق الأشياء المقدسة فى نظرها ، إن قومنا يحبون الشجاعة ويعجبون بها ولكن يجب أن يعرفوا ما هى الشجاعة ؟ إنهم يحسبون أنها بذل النفس فى أى معركة سيقوا اليها ، مع أنها ليست إلا حب التضحية فى سبيل المثال ومن أجل العقيدة ، فالاستبسال الذى يقع بمجرد العادة فى أى ظرف كان ليس من الشجاعة فى شيء . وإنهم كذلك ليحبون الكرَم ويتمدحون به ، ولكنهم كثيراً ما يحسبونه فى بذل المال حيثما تيسر فهم يصرفون ثروتهم فى حفلات ضخمة ، وأعراس فخمة ، ومواسم ليس لها من قيمة ولا فائدة ، وقد يقترون على أنفسهم وعلى ذريتهم ليدخروا ما يظهرون به فى هـذه المناسبات بمظهر الكرماء الباذلين ، فيجب أن يتعلموا التفكير فى حقيقة الكرم ، وأن يعرفوا أن بذل المال لا يقصد لذاته ؛ وإنما يقصد لما يحدثه من أثر فى إسعاف البائسين وإغاثة الملهوفين وتعليم الجاهلين وإنعاش الأعمال القومية النافعة .

وإن قومنا اليوم يتطلبون الحرية ، فيجب أن يتعلموا التفكير فى معانيها ؛ فليست الحرية أن يفعل الإنسان كل ما يشاء ويأتى كل ما يريد ، ولكنها فى

أن يعبد نفسه لمبدأ صحيح وعقيدة ثابتة ويعمل لها ويكافح من أجل تحقيقها ويرعاها فى سلوكه وأعماله وتفكيره بما تشتمل عليه من تفاصيل وما يحيط بها من جوانب .

إن الأمة التى تعتاد التفكير هى التى تستطيع أن تفرق بين الدعوات الصالحة وغيرها ، وهى التى تقوى على أن تقاوم من أجل نظام خاص وأسلوب فى الحياة مختار ، وهى التى تستحق أن تفرض على حُكّامها وقادتها الاستقامة فى القول ، والعدل فى الحكم ، والإخلاص فى الرأى ، والإتقان فى العمل والتنفيذ ؛ ومن وسطها هذا يتخرج الأفذاذ من النبغاء الذين يصبحون فى واقع الأمر المظهر الصادق لقومهم والترجمة الصحيحة لرأيهم .

وإن الأمة التى تفكر وتنتج نبغاء التفكير لهى الأمة التى تستطيع أن تكون التجاوب الديمقراطى بين الحاكم والمحكوم والانسجام الكامن فى علاقة كل منهما بالآخر ، لأن الفكر هو الميزان القسط ؛ وبذلك فهو وحده الذى يقدر على حفظ التوازن بين عناصر الشعب ، ويقضى على كل فارق اصطناعى بين طبقاته .

إن تعميم التفكير فى الأمة هو سبيل نهوضها وتحريرها .

(٩)

حرية التفكير

وإذا كنا نريد أن نعمم عادة التفكير بين سائر أفراد الشعب فيجب قبل كل شيء أن نعود أنفسنا على قبول مبدأ حرية التفكير .

إن الفكر حر لايستطيع أحد أن يقيده ، ولم يجعل الله لأحد سلطانا على حركة الإنسان الداخلية . هكذا تعود الناس أن يقولوا ، ولكن هذه الحرية التي يحمدون الله عليها لا قيمة لها إذا لم يكن لها الحق في أن تظهر للناس ، أي في أن نعطي لصاحبها حق التظاهر بما يعن له من فكر ، والإعراب عما يخطر بباله من رأي . إن عدم الإعراب عن أفكارنا من أهم أسباب خنق هذه الأفكار ، وإذن فهو من أعظم وسائل الغصب لحرية التفكير ، وإن الخاصة من ذوي الفكر أنفسهم لا يجدون متعة بأفكارهم إذا لم يسمح لهم بالإعراب عنها بل قصارى حالهم أن يتعودوا الكبت الذي يفقدهم تدريجيا عادة النظر بما يستصحبها من آلام وأكدار .

إن هناك طبقة من الناس تستطيع أن تضحي بالنفيس والغال لكي تعبر عن رأيها ، ولقد روى لنا التاريخ ما أكده العصر الحاضر من استعداد الكثير لتقديم نفوسهم في سبيل الآراء التي يؤمنون بها ، ولكن هذه الطبقة مهما تكن قوية فهي قليلة بالنسبة للغالبية الساحقة من العوام الذين يهمهم شأن عملهم اليومي أكثر مما يهمهم التمتع بالقدرة على التعبير عن أفكارهم ، ولكن هذه الطبقة نفسها لا تبخل بفكرها وبالإعراب عنه إذا عرفت أنها في مأمن من كل أذى يصيبها في نفسها أو مالها .

إني لا أريد أن أتحدث في هذا الفصل عن الاضطهاد الحكومي لحرية

القول وحرية الفكر ، لأن هذه الفصول لا تتناول إلا بصفة عرضية ما تفعله الحكومة ، ولكننى أريد أن أتناول حظنا فى مسؤولية الكبت لحرية التفكير عند الآخرين .

لقد لاحظ « جان بيورى » فى كتابه عن حرية الفكر : أن الكسل العقلى الذى يعم السواد يمنعهم من حب المعارضة إلا بمقدار ، ولذلك نجد رجل الشارع يعيش (فى عالم عقلى) خاص به يتكون من معتقدات سبق التسليم بها دون جدال أو نقاش فارتبطت بأعماقه ارتباطاً نفسياً لم يقبل معه أى طعن أو نقد . وقبول فكرة جديدة لذلك الرجل معناه إعادة تنسيق عالمه العقلى من جديد ، وتلك عملية تتطلب مجهوداً ومشقة لأن فيها كثيراً من الهدم ومن البناء ، فإذا أضفنا إلى هذا ما تـوارثناه من الخوف والحذر من كل جديد عرفنا كيف أن السواد الأعظم يعتبر فى كل فكرة جديدة خطراً عظيما على وجوده الخاص أو على وجود المجتمع الذى يحياه .

إن هذه الملاحظات التى أبداها الكاتب الانكليزى تنطبق كامل الانطباق على الطبقة التى يصعب عليها أن ترى كل محاولة لتغيير ما ألفته من عادات وما ارتضته من أفكار ، ولذلك فهى تضطرب إلى حد الثورة أحيانا كلما سمعت انتقاداً لاذعا أو فكراً جديداً ، ولا سيما إذا كان هذا النقد راجعاً للنظام الاجتماعى أو ما يرتبط به من بعض الأسس التى يظن أن لها أصلا دينياً مثلا .

إن ضيق الأفق عند هذه الطبقة يجعلها ترمى كل من يحاول البحث فى هذه المسائل بالطعن فى دينه أو بالخروج عن مجتمعه ، وإن فى عداد هذه الطبقة قسما من المثقفين الذين كان يجب أن يمهدوا لحاسة النقد عند إخوانهم عوضاً عن أن يتخوفوا منها .

إن حاسة الخوف التى لاحظها « جان بيورى » هى التى تعمل عملها فى طبقة المثقفين أو الذين لهم جاه فى وسطنا ، فهذه الفئة تعتقد أن فى كل تطور فكرى

جديد مانعا من استمرارها فى مركزها أو حائلا بينها وبين ما ترمى إليه من غاية ذاتية أو عامة ، ولذلك فهى لا ترى فائدة فى بروز مفكرين جدد وأفكار جديدة من شأنها أن تغير الواقع أو تهدم السابق ، ومع أن هذه التخوفات ليست حتمية فإنها تعمل عملها فى حملنا على التقزز من آراء المخالفين ونبذهم .

وإذا أضفنا إلى هذا حاسة المحافظة التى تكيف فى نفوس قومنا الرغبة فى متابعة ما ورثوه عن أسلافهم واستمرار بعض ما يودون بقاءه محترما بكل إخلاص — عرفنا كثيراً من الدوافع التى تبعث على مقاومة كل فكرة تدعو للتجديد فى شؤون الأسرة ونظام الزواج وفى مسائل الضرائب والملكية الزراعية .

ولكن تبديل الحال يتوقف على تنوير الرأى العام بالنظريات الجديدة ، وهذا بالطبع يستدعى وجود أشخاص يتقدمون للنقد الصريح والحديث الواضح عن كل مسائلنا الداخلية ، فيضعون على محك البحث والنقد كل ما لدينا من نظام فى المأكل والمشرب والملبس ، وما عندنا من نظريات فى الحياة وتفاصيلها وشعبها ، وما نريد أن ننتحله من غيرنا من أفكار أو من مبادئ . إن هذا العرض الصريح يفسح المجال للبحث والمناقشة والجدل من طرف كل المغاربة ، وهذا ما يستدعى منا قبل كل شىء أن نستعد لتوسيع أفقنا وجعل صدرنا منشرحا لقبول كل نقد يوجه إلينا ومناقشته بالأساليب المنطقية النزيهة وتحررنا من الطبيعة التى أورثتنا إياها أجيال الكبت والاضطهاد للأفكار .

لقد أوضح سقراط فى دفاعه قيمة المناقشة وفائدتها الاجتماعية وقال : إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم تقوم بأنواع الحوار . كما إن ملتون بين ضرورة الجدل لتقدم المعرفة . وجعل الإسلام النظر شرطاً فى المعرفة التى هى أول واجب على المكلف ، ومعنى ذلك أنه لم يجعل فى الأرض ولا فى السماء منطقة محرماً على الفكر أن يدخلها بكل حرية وإخلاص .

إن الأجيال المظلمة التي مرت علينا نزعت منا كل الحقوق التي خولنا الله إياها ، وحرمتنا من نعمة الفكر التي هي أساس الحياة السعيدة ، وهكذا فقدنا حاسة النقد والإنكار وأصبحنا نستصعب وجودها عند البعض منا ، إن التقزز الذي نحس به عند ما يوجه إلينا أحد نقداً ما ، أو الامتعاض الذي نشعر به عند ما نقرأ أفكاراً مباينة لأفكارنا — إن ذلك كله دليل على الاضطهاد العظيم الذي وجدته الحرية في بلادنا سواء من ذوي الأمر المنتسبين للدين أو من ذوي الثروة والجاه ، لأن الذين يألفون رؤية المناظر البشعة يعتادونها فلا تنكرها أبصارهم بل ربما طلبوها عند فقدها ، كذلك الذين يتعودون النفاق ينتهون بنسيان نفاقهم ، أي يصبح مايتظاهرون به جزءاً من أفكارهم ومبادئهم .

فيجب أن نتحرر من آثار الاضطهاد السابق في نفوسنا ومن آثار النفاق التي تسيطر علينا ، ونسمح لغيرنا بإبداء آرائهم حرة طليقة ولو كانت ضدنا ، إنه لا ضرر في أن يصرح الكل بما يعتقد ، إن العصمة لا تتأتى لغير الأنبياء ، ولذلك فالأفكار التي نعرضها يمكن أن تكون مجالا للنظر من الجميع ، وقد يعطون من آرائهم مايصحح أغلاطنا ،وإنه مهما كانت للأفكار التي أدافع عنها من قيمة فإن مبدأ الحرية يجب أن يعلو عليها ، وقد أجد من نفسي صعوبة لقبول الانتقاد المر من الآخرين ، ولكن يجب أن أتعود على ذلك ويجب أن لا يصدمني حتى يمنعني من الاستمرار في التفكير .

إن الذين ينشرون المبادئ في الناس يجب أن يكونوا موضع القدوة للجميع ، ولذلك يجب أن يأخذوا أنفسهم تدريجيا بتحمل الانتقادات وقبول الأفكار المختلفة ، ولكن ينبغي أن يروا في هذه الحرية ، التي يعطونها للغير الثمن الوحيد لنجاح الأفكار التي يغرسونها .

إنه لا يكفي أن نطالب الحكومة بالحريات العامة ، بل يجب أن نعطيها نحن قبل ذلك لأنفسنا ، إن اضطهاد الحريات الفكرية لا يظهر في مظهر

الكبت الإدارى بأنواعه فقط ، ولكن له مظاهر من أنفسنا نحن . إن كلمة الاستهزاء التى نلقيها جزافا ، حينما نقرأ فكرة ما أو مجابهة الفرد الذى يعرض علينا رأيه بها كثيراً ما تكون من أشد أنواع الاضطهاد الفكرى ، خصوصاً فى وسط لا يثق بنفسه مثل وسطنا .

يجب أن نشجع الكتاب والمفكرين فى بلادنا أكثر مما ننتقدهم ، إنهم بمثابة الأطفال الذين يستفيدون من التنويه بينما يكون فى نفوسهم الإنكار الشديد عقد نقص صعبة العلاج . إن الحرية كسائر الأشياء الحبيبة محاطة بكثير من المكاره ، وهى إما أن تكون كذلك أو لن تكون .

يجب أن نخلق الجو الذى يسمح للكل بإبداء رأيه ، وأن نضع أصبع الأمة على مواطن ضعفها لتلاحظماينقصها ، ثم يجب أن نشجعها بعد ذلك على التصريح بما تفكر به ، ونعمل على أن نعطيها الوسائل التى تساعدها على التفكير والصدع به ، إن خجل الكثيرين يحول بينهم وبين إبداء آرائهم ، فيجب أن نساعدهم على التحرر من قيودهم ، ويجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيـان ، لأن مهمتنا قبل كل شىء أن نكون الفكر الذى يمكن أن يقول ، ومتى تكون فانه سيعبر عن نفسه بأى لسان .

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

(١٠)

التحرر الفكرى

إن الذين يطالبون بحرية التفكير لغيرهم يجب أن يكونوا هم متحررين أولا .

إن المذهب العقلى انتصر فى العالم انتصاراً لا مثيل له ؛ وذلك بفضل الجهود التى بذلها رسل الفكر والتحرير والتضحيات التى قدموها فى سبيل مثلهم ، أما نحن فما نزال نرزح فى شتى القيود التى لا نشعر حتى بضرورة التحرر من الكثير منها . إن نخبتنا ما تزال تحكم بمقتضى المعلومات التى توارثتها أو تناقلت إليها من حيث تعلم ومن حيث لا تدرى ، وهى لم ترد بعد أن تلتفت إلى العقل لتجعله حكماً مطلقاً فى رغباتها .

لقد ألف الناس متى تكلموا عن الحرية أن يتحدثوا عنها كحق طبعى ؛ بذلك أيدها خيرة المفكرين عندنا ، وبذلك أيدها خيرة المفكرين فى الغرب ، ولكن الحقيقة أن الاقتصار فى الاستدلال على الحق الطبَعى خطر على الحرية من حيث هى ، وهو يجر إلى ما من شأنه أن يمنع من تعميم التفكير .

ولكى أوضح ما أقصد يجب أن أبين ما يراد من الحق الطبَعى ، إنه الحق الذى يستمده الانسان من الطبيعة ؛ أى من الغريزة التى ولد عليها ، فهو حق ولد متمتعاً به ؛ وبمقتضى ذلك يجب أن يظل محافظاً عليه ، مثل ذلك حق حماية ذاته من كل أذى يلحقها ، وحق حماية قدرته على أن يتناسل وينمو ، فهذان أمران طبعيان يعترف بهما كل قانون ولا يتجرأ أحد على إنكارهما ، ولكن طبيعتهما تجعلهما متعلقين بتصرفات الناس وسلوكهم ، فوجب أن يحافظ لكل من الناس على نصيبه منها ، ولذلك قضت

التشريعات المختلفة بتحديدهما على حسب ما تقتضيه مصلحة المجموع ؛ فلم يبح للمحتاج أن يسرق ، ولا للشخص أن يتناسل بغير الزواج الشرعى المقيد فى كل بلد بقوانين تختلف أحياناً ولكنها تجمع على ضرورة المحافظة على خلق العائلة . فلو وضعنا حرية التفكير فى عداد الحقوق الطبيعية لكان من المتيسر أن نقول بإمكانية تحديدها بمختلف القيود التى تحد بها الحقوق الطبعية ، مع أن هنالك فارقاً كبيراً ؛ لأن حماية الذات أمر يشمل كل أفراد البشر بينما لا تشمل حماية التفكير إلا الذين يخرجون على الآراء السائدة ، أى الذين يأتون بأفكار جديدة بالنسبة للمجتمع الذى يعيشون فيه ، وهؤلاء يكونون أقلية ضئيلة فى العصور والأمكنة بالنسبة للأغلبية التى تطمئن عادة إلى ما ألفته من نظراتها . فمصلحة التجدد والابتكار للدعوات والاهتمام بمصالح الجماعة كل ذلك يقضى بأن تعتبر حرية التفكير حقاً عقلياً ، لا يجوز أن يحد بما تحد به الحقوق المستمدة من الطبيعة وحدها ، وإن مواجهة هذا الحق من الجانب العقلى لمن الصعوبة بمكان ، لذلك ظل موضع اعتراض من طرف كثير من المفكرين الغربيين حتى فى أزهر عصور الانتصار للمذهب العقلى .

إنه لمن السهل الاعتراض بأن الذين يتحررون أكثر من الواجب قد يأتون بأفكار يكون من الصالح كبتها لأنها تحدث من الضرر بالمجتمع أكثر مما تحدثه سرقة سارق أو خطيئة زان ، ولكن الحقيقة بعكس هذا ، لأن الأفكار يمكن أن تقاومها الأفكار ، والقول يدفعه القول ؛ فليس من الضرورى أن تستعمل القوة لكم أفواه الناس ، إن كل الأفكار التى تبتكر تظهر غريبة لأول وهلة ، ولكنها إذا استطاعت الصمود لمقاومة خصومها والانتشار فى وسط واع تصبح مألوفة ومعترفاً بها ، وقد تؤدى لمصالح عظيمة وتطورات جليلة ، والوسط الذى يمنع المفكرين من أن يظهروا بآرائهم يظل دائم الجمود غير قابل للتطور ولا للارتقاء .

إن اصطلاح المذهب العقلى يثير فى الذهن ما كان بأوربا من كفاح بين رجال الدين وبين إصرار العقل على أن يكون له السلطان المطلق فى عالم الفكر . وبذلك فهو يقابل المذهب الدينى عند الغرب ، ولكننا نحن يجب أن نتثبت دائماً حينما ندرس المذاهب العقلية الغربية ، فلم تكن جلها فى الواقع موجهة إلا ضد الذين يتحكمون فى العقل باسم الدين ، ويمنعون الناس من النظر والاستدلال . إن الاسلام دين العقل كما أنه دين القلب ، ولذلك فقد قضى من أول وهلة على كل أنواع السيطرة الكهنوتية ، كما أن علماءه اعتبروا حماية الفكر من الأسس التى أجمعت عليها الملل والنحل ، وإن الدين فى نظرنا غنى بحججه العقلية وبهدايته القلبية عن أن يحاول الوقوف فى صف الذين يضطهدون الفكر أو يحولون دون تنوير العقول ، إن تاريخ الحضارة العربية ملىء بالجهود الجبارة التى بذلها العلماء للتوفيق بين العلم والدين ، وإن السلاح الوحيد الذى استعمله أولئك الأبطال لم يكن إلا العقل وما يهدى إليه من أسرار فى الوجود ، ولذلك لا نرى نحن من بأس فى أن نؤيد المذهب العقلى فى مواطن عديدة ومن بينها حرية التفكير .

إن استعمال العقل فى ميدان التفكير هو الذى يفتح أمامنا الآفاق الواسعة لدراسة ما تتناقله من أنباء وشائعات وتقاليد وعادات ، فيها الحسن وفيها القبيح ، فيها الغث وفيها السمين ، إن كل هذه الأشياء تكون البضاعة الفكرية التى نملكها ، ولكن أغلب الناس يعرفون أن جزءاً قليلا جداً من هذه الأفكار التى ينتحلونها والمعلومات التى ينقلونها هى ملكهم الخاص ، لأن أكثر ما يمر بنا يومياً من الأفكار والنظريات نقتبسها من غيرنا جاهزة كاملة ، ومن السهل أن يسأل كل منا نفسه عن كثير من المعلومات التى يعرفها من أين جاءته ؟ ومن الذى ألهمه إياها ؟ إننا نعرف أن هنالك مدينة تسمى باريس وأخرى لندن ، ولكن الذين وصلوا لهذين المدينتين قليل بالنسبة لعدد الذين يعرفونهما ، وليس من حقنا أن نكلف الناس عدم الاعتقاد

فى وجود باريس أو لندن إلا بعد الوقوف عليهما ، بل يكفى أن نعرف أن هذا الوقوف متيسر لمن شاء ، وأن يعلم كل واحد أن فى استطاعته أن يتأكد بنفسه من وجودهما . ولكن الآراء والمرويات ليست كلها من هذا القبيل ، بل إن منها ما ليس فى متناول الحس أن يدركه ؛ ولا فى إمكان العقل أن يحققه ؛ ومع ذلك تتقبله الجماعة وتصدقه لا لشىء إلا لأنها سمعته كذلك وتناقلته من جهات كثيرة لا تدريها .

إننا كثيراً ما نسمع فى أوساطنا أن هنا لك داراً فى الحى المعين مسدودة لأن بها أرواحاً خبيثة تمنع الساكنين من الإقامة فيها ؛ وإنه لمن السهل أن نتأكد من وجود هـذه الدار فى المكان المعين ومن وجودها مسدودة ، ولكن ليس فى متناولنا أن نتأكد من وجود هذه الأرواح الخبيثة بها ؛ ومع ذلك فمن الصعب أن نقنع عامة النـاس ببطلان ما تناقلته الشائعات وصدقته الجماهير ؛ وهذه هى المشكلة الكبيرة التى تواجه حرية التفكير ؛ لأن الفكر الجامد من هذه الأشياء يتكون وبها يتغذى .

إن أول مهماتنا لخدمة الفكر وتعميمه هو الدرس الشامل لحالة مجتمعنا وما فيه من خرافات وعادات ، ودعوة الشعب لأن يعيد نظره فيها وتوجيه فكره لأن يقف عندها موقف الدارس الممحص ، مستمداً من بصيص النور الذى لم تغطه الأوهام فى عقله ؛ وبذلك يمكنه أن يقتنع بضرورة هدم كثير من الأفكار التى تسمم وسطه والمعلومات التى تجعل جهله مركباً والعادات التى تحول بينه وبين التطور فى اتجاه تقدمى سعيد .

ولكن لا يمكننا أن نقوم بهـذا الواجب إلا إذا بذلنا جهداً قوياً فى التحرر من آثار البيئة التى نشأنا فيها فى عقولنا وسلوكنا ، وتدرعنا بالشجاعة الكافية التى تسمح لنـا بمصارحة قومنا ولو تعرضنا لغضبهم ؛ لأن الذين ينصبون أنفسهم للإصلاح يجب أن يستعدوا لقبول كل ما صادفهم من أكدار . إن تضحية السمعة يجب أن يكون فى مقدمة ما تتقبله من تضحيات .

لقد كانت الحركة السلفية التي علت بدأ نهضتنا أول تمهيد لهذا الكفاح العقلي والاجتماعي ، ولكنها ستظل من غير فائدة إذا لم تتوج بحركة إصلاح شاملة ، ومن درجة أقوى وأشد عتواً . لقد علمت السلفية الشعب أن يستمع لنقد كثير مما كان يحرم على نفسه أن ينظر فيه أو يستمع لاستنكاره ، وهى لم تقم إلا بواجب يفرضه الإسلام نفسه ، إذ هو حركة مستمرة وتقدم دائب .

لنثق فى العقل ، ولكن لنرفع مستواه ، ولنعلم الشعب كيف يفكر ، ولكن لنحذر طفيليات الأفكار ، لتكن حرية التفكير جزءاً من عقيدتنا التى لا تقبل الدفع ، وليكن فى حوار الفكر منهجنا الذى لا يبلى . إن ذلك خير وسيلة لتحرير مجتمعنا من ضروب الاستعباد الذى أودى به ، وخير وقاية لنخبتنا من كل دعوة لا تحترم العقل ولا تدين بالتحرير . لنبذل الجهد الجبار والكفاح الشديد ، والصراع العنيف ، إلى أن ينتصر العقل فى بلادنا ويصبح المسيطر على جميع ميادين الحياة وتكون له الرقابة على أخلاقنا وسلوكنا .

إن أمامنا دعوات كثيرة وأفكاراً متعددة ستنتشر فى أوساطنا بمختلف وسائل العصر الحديث ، وهى الأخرى مثل ما ورثناه فى وسطنا . فيها الغث وفيها السمين ، وإذا لم تفتح عقولنا ونرب عادة التفكير الصحيح فى نفوسنا فإننا لن نستطيع الاختيار من معارض تلك الأفكار ، ولا الوقاية من كثير من أنواع الهدم التى هى أسرع ما يكون للانتشار .

إن دواء الحرية صعب ، ولكنه وحده الدواء الصحيح .

(١١)

الفكر العام

شرحنا فى الفصول السابقة كيف أن الجمهور يتلق كثيراً من النظريات التقليدية دون بحث ولا نظر ، ثم يألفها فلا يستطيع أن يقتنع بتغييرها ، بل ربما اختلطت عليه فأصبحت تحل من نفسه محل المقدسات التى يستميت فى سبيلها ويضحى من أجل بقائها . وهذه التقاليد أو الوراثات هى التى تكون عادة فى الأمم المتأخرة ما يسمى فى العرف الاجتماعى بالرأى العام الجامد . ولا شك أن هذا النوع من الفكر العام لا يمكن أن يعتد به فى الميدان الديموقراطى لأنه لا يستند إلى وجدان صحيح ولا وعى متين ، وهو بعض ما يقصده علماء الاجتماع حينما يقولون : إن الديموقراطية عدوة الرأى العام . ومن الصعب أن نحكم على شعب ما مهما كان تقدمه ضئيلا بأن سائر أفكاره أو نظرياته هى من هذا القبيل ، وإنما يجب أن ننظر للفكرة التى يعبر عنها عامة الشعب من جهتها الذاتية وما تستند إليه من جواذب وراثية أو خارجية ، أى نبحث هل نشأ التعبير عن إدراك وتفكير ووعى ، أو هو مجرد تقليد وتفاعل عادى .

أما الفكر العام الصحيح فهو الذى يعتمد على الإقناع والدعوة المنظمة ، ومن طبيعته الاستدلال بالأحداث التاريخية والخارجية التى تعطيه قوة الإقناع والتأثير والإشارة للتفكير ، وهو الذى حاول مونتسكيو أن يعبر عنه (بالروح العامة) ، واقترب منه جان جاك روسو حين تحدث عن (الإرادة العامة) ، وسماه علماء الأصول المسلمون (بالاستحسان العام) ، ويسميه رجال الاجتماع اليوم (بالفكر العام المتحرك) .

ولكى يكون الفكر العام صحيحاً فى مسألة ما يجب أن يكون مستنداً

إلى رأى الأكثرية الساحقة من الأمة بعد دراسته الدراسة الصادقة المبنية على التفكير والنظر الواعيين دون أن يكون هنالك تواكل فى التفكير ولا تساند فى البحث ولا ارتجال فى النظر ، ومن شروطه أن يكون عاماً حقاً حتى إن الأغلبية لا تكفى ؛ وإن كان الإجماع غير ضرورى ولا متحتم ، ومعنى هذا أن الفكر العام يجب أن يكون قوياً إلى حد أن الأقلية التى لم توافق عليه تضطر لاعتماده ومسايرته دون إجبار ولا ضغط ، بل عن اختيار وحسن إرادة ، لأن الديموقراطية الصحيحة هى التى تخضع فيها الأقلية لرأى الأكثرية من غير تأثر ولا حنق .

والفكر العام المتحرك عامل أساسى فى النظام الديموقراطى الذى يستند على تأييد الشعب الاختيارى ، ومن أجل ذلك فان فى مقدمة المظاهر الديموقراطية العمل الجدى لتنوير الرأى العام وإصلاح ما فسد من جوانبه وتقويم ما اعوج من جواذبه ومقاومة كل ما يمنعه من التطور والأخذ بوسائل التقدم : من جمود وخرافة وتقاليد وغير ذلك من أسباب الانحطاط الخلقى والتأخر المعنوى فى الأمة . وهو كذلك عامل مهم فى تكوين المذاهب والنظريات التى تبدو لأول مرة فورة تجريبية ثم تصبح متى واظب عليها الرأى العام وأسندها عقيدة أو عادة أو منظمة اجتماعية ، وهكذا نجد الفكر العام فى مقدمة العوامل الاجتماعية فى العصر الحديث ، فالاهتمام به من أوجب الواجبات ، ومراعاته فى أثناء الدرس والتقرير آكد وأوجب .

ويتضح من ذلك كله مقدار القيمة التى لوسائل الاتصال المستمر بالشعب من صحافة ونشر وخطابة ومذياع ، وبالتالى قيمة التعليم الإجبارى للبنين والبنات . إن ذلك وغيره من أسباب التنوير للفكر العام وإخراجه من حيز الجمود إلى حيز الحركة والتقدم .

ويستعمل الديموقراطيون عادة لمعرفة الرأى العام فى مسألة من المسائل أحد أمرين : الانتخاب بالاقتراع السرى ، أو الاستفتاء . وكلا الأمرين

لا يكون ذا قيمة حقيقية إلا إذا كان القائمون به مستعدين للإعراب عن أفكارهم بكامل الحرية وبكل الصراحة دون خوف ولا وجل ، وإلا إذا لم يكن الجمود مسيطراً عليهم حتى لا يستطيعوا أن يفرقوا بين ما يودون الدفاع عنه من الأفكار وبين ما يعرضه عليهم أكبر الخطباء وأقواهم بلاغة وبيانا .

على أن الفكر العام الحقيقى كثيراً ما يخرج عن التعبيرات الرسمية إذ تكون إرادة الشعب مختلفة كامل الاختلاف عما تقتضيه الانتخابات العامة أو الاستفتاءات الشعبية . وذلك راجع لبعض الحيل فى مواجهة المسائل وعرضها على الجمهور من طرف القائمين على الانتخابات أو الاستفتاءات ، أو الثقة فى بعض القادة والدعاة الذين لا يقدمون للأمة الفكرة من جميع جهاتها ولا يبدون لها إلا الجانب المقبول المسلم ، خصوصاً والجمهور لا يهتم فى أغلب الأحوال بتعمق المسائل ودراسة جوانبها ، ومن السهولة عليه أن يقع فى الأخطار التى يعرضه لها دعاة غير مخلصين أو حكام مغرضون ، ثم إن الأمد الذى تظل فيه الحكومات الشعبية فى الحكم طويل نسبياً ؛ فمن السهولة على حكومة الأغلبية ونوابها مثلا أن تمضى فيما تريده إلى أن لا يبقى لوقت الانتخابات الجديدة إلا بضعة أشهر فحينئذ تتجه لتنفيذ بعض الاصلاحات التى يراها الجمهور فيتأثر بها ويعيد انتخاب الحكومة التى لم تخلص لوعودها فى الواقع . ولكن هذه الأشياء وغيرها من العيوب النيابية لا تؤثر فى قيمة النظام الديموقراطى ، لأنها راجعة لأخلاق الأشخاص أكثر مما هى راجعة للنظام نفسه .

لذلك فمن الواجب اعتبار بعض الأصول الأخلاقية كشىء ضرورى للأمة لا يمكن لها أن تستغنى عنه أو تقول بخلافه .

فليس من المعقول أن يعتبر حكم الأغلبية فى تضييع استقلال الأمة مثلا ، لأن هذه الأغلبية تثبت من نفسها أن حكمها مزيف ، وأن ما تقول به لا يتفق مع الرغبات الطبيعية للأمة التى لا يمكن أن تقبل ضياع استقلالها إلا إذا

كانت فى الحالة التى يقبل فيها المرء أن يضيع حياته بالانتحار ، وكما أن الشرائع لا تبيح للفرد أن ينتحر فليس من المعقول أن تقبل انتحار الأمة نفسها على فرض أنها الراغبة فى ذلك .

وكذلك يمكن أن نقول فى مسألة الحريات الضرورية للمجتمع ؛ فاذا سمعت أن مستبداً من أنواع الطغاة الفاشيين يعتمد على محبة الشعب وإرادته فاعرف أن ذلك محض كذب لا قيمة له ، وأن أمة هـذا الطاغى مكبوتة القوى مضغوط عليها ، وأنها بمجرد ما تجد وسيلة للانقضاض عليه انقضت .

إن كل فكرة تعبر عنها الأغلبية وتكون ضد الأسس الأخلاقية التى آمنت بها الأمة يجب أن تتهم وأن يعاد النظر فيها ، فان الشعوب لا تعبد نفسها ولا ترضى بحريتها بديلا . وهذا ما يبين لنا أنه ليس هنالك نظام كامل بكل معانى الكلمة ما دام ليس هنالك بشر منزهون عن الغرض والعبث والانتفاعية . ولكن الأسلوب الديموقراطى خير وسيلة ممكنة للتعبير عن الفكر العام واستكناه رغبات الشعب الحقيقية ، وإذا كانت الديموقراطية هى سيطرة العقل فمن الواجب أن نتجه فى اعتبارنا كله لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه لأنه وحده الذى يحمينا من أخطائنا ويعقلنا عن شهواتنا .

إن المغرب لحد الآن ما يزال فى أنظمته العتيقة ، وعلى الرغم من رغبة مولانا الملك وطموح أمته لنيل الحياة النيابية التى تيسر لها سبيل الإعراب عن وجهة نظرها والمراقبة على سير شؤونها فإن البلاد ما تزال ترزح تحت ثقل نظام من العصور الوسطى تدعمه إقطاعية جديدة يأبى بعض الناس إلا دوامها ، ولكنه سيأتى اليوم الذى تدرك فيه الأمة كل رغباتها ، وتتحقق فيه آمال مولانا الملك فى تمتيع رعيته بالحرية السياسية والنظام الدستورى . فيجب أن نعد لذلك عدته من الآن ، وأن نعمل بكل ما فى استطاعتنا لتنوير الفكر العام المغربى ، ودعوته للتحرر من كثير من الخرافات والتقاليد البالية وتعليمه أساليب التفكير الصحيح والتذرع بالمبادىء السليمة ، حتى يتهيأ

لأداء واجبه على الوجه الذى يرضى ، فيكون النظام النيابى نعمة عليه ، ووسيلة لإنقاذه من أنواع الاستعباد السياسى والاقتصادى والروحى الذى يحرص كثير من المغرضين على بقائه وعدم زواله .

يجب أن نبذل كل جهودنا لتطوير المجتمع المغربى فى الحواضر والبوادى ونشر التعليم فى أوساطه ، وتكوين الصحافة الحرة النقية ، وتنظيم الدعايات السليمة ، والقضاء على كل أسباب الخلاف والمجاملات العقيمة ، حتى يتكون فى وسطنا فكر عام متحرك يملأه الإيمان بالحرية ، واليقين فى الشعب ، والطموح للحياة السعيدة ، والتذرع بأسباب التضامن والتكاثف ، والعزم القوى على تحقيق الآمال وتنجيز عظائم الأعمال .

إن خصوم الأمة يريدون أن يضعوها أمام العالم بمزقة مشوهة ، وإنهم يجدون فى ضعفنا الإنسانى الذى أصابنا بسبب انحطاطنا وسيلة لتحقيق مآربهم . فيجب أن نكون عقلاء ، وندعو الأمة إلى التعقل ، ونستنجد بأطيب ما بقى فى نفوسنا من وعى قومى وعزة ونخوة لنستمد من ذلك كله عوامل القوة التى تدفعنا للنهوض السريع ، والتطور النافع ، والتحرر الفكرى المنشود .

إن علينا مقاومة الجمود والرجعية والتقاليد البالية وتبليغ رسالة العقل الصحيح للأمة إذا أردنا أن يتكون عندنا الفكر العام المتحرك الحقيق الذى لا تتم ديموقراطية بدون وجوده .

ألا إنه لا مسؤولية بغير حرية ، ولا حرية بغير تفكير .

* * *

يقول فولتير : « لنعترف بأن الأفكار أحدثت فى هذا العالم من الشرور أكثر مما أحدثته الطواعين أو الزلازل » . وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها كما أنه لا يمكن لأحد أن يستنكر وجودها ؛ لأنه لا بد للعالم من أن يفكر ، ولا بد أن تختلف آراؤه إلى حد أن يكون منها الطيب والخبيث .

والنافع والضار ، وإن ما سردناه من المثل التى تغذى الفكر العام لأعظم دليل على ما أحدثته بعض الآراء فى نفوس الأمم من عبث ، وما كونته حولها من أجواء لا تتفق مع الفكر الحر ، بينما تحدث فى طريقه من العقبات ما يضطره للاستمرار فى كفاح قوى وصراع عنيف .

وإذا كانت الأفكار عملت عملها العميق فى العصور الماضية حيث كانت كل ناحية من نواحى العالم منفصلة عن بعضها ، ولم تكن هنالك وسائل لمعرفة ما يتحدث به الناس وما يفكرون فيه فى كل جهة من جهات الأرض — فإن العصر الحديث زاد فى قيمة الأخطار التى يجلبها تنوع الآراء والنظريات إلى حد أن أصبح الفكر فى أزمة من فوضى التفكير التى يحدثها تعدد الجواذب التى تكتنف العقل وتهاجمه من كل جانب .

لقد أصبح العالم برمته أمام كل واحد منا ؛ يستطيع رجل الشارع أن يعرف من أخبار أقصى نواحيه ما لم يكن كبار العلماء والرحالين يعرفونه بالأمس ، وبما أن لكل ناحية من هذه النواحى مشاكلها الخاصة وأحداثها ومدارج تطوراتها وما ينشأ بها عن كل ذلك من آراء ووسائل لتحقيقها — فقد أصبحت أنباء ذلك جميعه تنتقل فى كل الأوساط ، ويضطر الكل لقراءتها فى الصحف وسماعها من المذياع ، والخوض فيها والتعليق عليها والإصغاء إلى الذين يتحدثون عنها . وهكذا يصبح المرء أمام خليط من المسائل وعديد من المشاكل تشغل باله وتضاعف بلباله ، فلا يكاد ينتهى للحكم على واحدة منها ، ولكنه كثيراً ما يقتنع ببعض التعليلات التى يتحدث له بها أو ببعض الحلول التى تنقله من الحيرة إلى نقطة ارتكاز لا يدرك عمقها ، ولكنه يرضى بها ريثما يجد ما ينقله عنها إلى فكرة ثانية توجه نظره إلى التأمل فى مصير هذا الكون الذى لم يعد يسير فى الطريق المستقيمة التى كان عليها الأسلاف ، مع أن الواقع أن المسألة ليست مسألة زيغ أو اهتداء ، ولكنها مسألة تراكم القضايا وتعدد المشاكل علينا ؛ إذ أصبحت كل شؤون العالم وأهواله

قضيتنا نستمع إليها وننظر لأطوارها ونستنتج ونقارن ونرفض ونرضى ، ثم لا يزيدنا ذلك إلا حيرة وارتباكا .

فإذا أضفنا إلى هذا ما تؤدى إليه الحرية فى داخل البلاد من إعطاء كل مواطن حق إبداء آرائه والحديث عنها فى مأمن من كل عقاب — عرفنا مقدار الاختلاط الذى يقع فى معارض الآراء وألوانها ، وذلك شيء ضرورى لا يمكن أن لا نقبله ، ولكن شرعية وجوده لا تعنى أنه لا يجب الاهتمام به والعناية بأمره .

إن أغلب ما يرسب فى هذه التيارات العالمية ومن هذه الآراء المتعددة هو ما يغذى به الفكر العام الجامد من خرافات وأوهام ، أو من نظريات تقوى الاستياء وتؤدى للهدم ؛ ومن نظريات تتنافى مع الأخلاق الفاضلة والقيم الرفيعة ، خصوصاً بعد أن أصبح نشر أنباء الجرائم وتحليلاتها من أبرز مواد الصحافة والإذاعة والخيالة ، وخصوصاً بعد أن أصبحت كثير من النظريات الهدامة فى عداد المذاهب السياسية والاجتماعية التى تستند إليها كثير من الدراسات وكثير من الأنظمة والقوانين فى شتى الجهات ، وغنى عن البيان ما يحدثه ذلك كله من حيرة فى الفكر العام الذى لم يتجه بعد والذى ما يزال يبحث عن الوسائل التى يخرج فيها من جمود الأمس إلى تحرر اليوم . وقد أدى ما يوقعه ذلك كله فيه من اضطراب وتناقض إلى تمزيق الانسجام الشعبي وتقطيع عناصر الاتحاد القومى ما دام لم يصهر بالكيفية التى تجعله قابلا للهضم .

والتقدم العصرى وضع فى يد الحكومات أدوات عديدة ليست فى متناول غيرها ؛ فقد أصبحت تستطيع أن تسير الإذاعات والصحف وتنوع الإعلانات وتخلق من أساليب التسلية والتلهية ما تشغل به الفكر العام أو توجهه الوجهة التى تريدها ، وقوة المداخيل الحكومية التى لم يتقدم لها مثيل فى التاريخ فسحت لها آفاقاً كثيرة للإغراء وللدعاية واستعمال أكبر عدد من ذوى

القدرة على القول والخطابة والتأثير ، بل إن هذه الوسائل وضعت حتى فى يد الحكومة غير القومية التى تعيش خارج حدود الوطن ما تستطيع أن تسير به الاتجاه الشعبى فى بلد ما ، أو ما يمكنها أن تحدث به على الأقل فى داخل ذلك البلد نوعاً من الدعاية تحت ستار بعض المذاهب التى تدافع عن الحرية أو تناضل من أجل كرامة الإنسان .

ولقوة المال ورجالها الدور الفعال فى تضليل النـاس ونشر ما يساعد على الاحتفاظ بموارد الاستغلال ومنابع الإثراء فى يد المحتكرين من الرأسماليين . وهكذا نجد الرأى العام مهدداً بكثير من المضللات التى تحيد به عن طريق الصواب ، علاوة على ما يتوارثه من ضلال منقول ، وزيادة على ما يكتنفه من دسائس المغرضين من أبنائه ومن تفاعل عواطف التنافس والحسد والمزاحمة المالية وغير ذلك من نقائص الإنسانية التى لا يخلو منهـا زمان ولا مكان .

كل هذا يجعلنا نفهم جيداً مقدار التبعات التى تلقيها ظروف العصر الحديث على عاتق الذين ينصبون أنفسهم لإسداء النصائح وتوجيه الشعوب ، ومقدار المسؤولية التى يتحملها أمثالنا ممن يعملون فى بلد له من الضلال الموروث ما لا يقل خطراً عن فتن العصر الحديث .

إن واجبنا يقضى علينا بتأييد الحرية ونشر دعوتها ، ولذلك لا يمكننا أن نكبت أى تيار من التيارات أو نمنع الاستماع لدعوة من الدعوات ، وواجبنا نحو التفكير يرغمنا على ترك الناس ينظرون بأنفسهم ويتدبرون فى كل ما يعرض لهم من الآراء أو يعن من النظريات . وذلك كله ما يزيد فى خطورة المهمة التى نضطلع بها ، وإنها لمهمة التربية الذكية والتوجيه اللبق ، والإرشاد المحسن والإغراء الموحى .

يجب أن نعرف بلادنا ومجتمعنا على الصفة التى سبق أن أوضحناها ، ولكن يجب أن نعرف كذلك العالم كله بجميع نواحيه وسائر أجزائه وكل

ما فيه من تيارات ونظريات حسنة وقبيحة ، وأن لا نحكم بالجملة على واحدة منها قبل تمحيصها بكل وسائل الدرس العلمى المجرد ، ثم نقيسها بعقدة الخير الذى نريده لقومنا ، ونزن مقدار ما يكون لها من أثر القوة أو الضعف على ما نريد الاحتفاظ به من القيم التى ورثناها أو انتحلناها من غيرنا ، ثم نستعمل وسائل العصر الحديث لتبيين نتيجة أعمالنا ودراساتنا لأبناء قومنا ، فاسحين لهم مجال النظر الحر والمناقشة الرصينة حتى يكون قبولهم لما وصلنا إليه قبول مدرك فهيم ومقتنع راض .

ونحن لا يمكننا ، والحالة هذه ، إلا أن نؤيد حرية القول والإذاعة ، وأن نرفض مبدأ احتكارهما فى يد الدولة وأحرى فى يد الشركات ، لأن احتكارهما معناه الضغط على الفكر العام ، وجعله لا يتغذى رغم أنفه إلا بالمواد التى تعدها له السلطات الحاكمة أو الشركات الظالمة ، وإذا كانت الحرية ستحرقنا فلتفعل فانها على كل حال خير من الضغط ومن التغذى بأفكار تنظمها عبادة القوة أو عبادة المال .

ولكى نستطيع أن نقف من الحرية هذا الموقف يجب على نخبتنا أن تتحرر من كل سلطة حسية أو معنوية لذوى المال أو ذوى الجاه ، وأن لا تصدر فى تفكيرها إلا عن تجرد مطلق من كل المنافع الموقوتة ، غير مراعية إلا مصلحة الأمة ومصلحة الحرية . وإن ذلك التحرر لصعب إذا نظرنا للمجتمع الذى نعيش فيه والنظام الذى يسيره ، فإن الانتفاعية والانتهازية عمادان فى وسطنا ، وكل من يرفض الاستناد اليهما يحرم من متعة العيش وملذات الحياة .

إن من درس أحوال العالم العربى والإسلامى يستطيع أن يعرف جيداً مقدار الأضرار التى لحقت الفكر العام العربى والإسلامى من جراء تآمر الذين باعوا أنفسهم وهم لا يشعرون لقوة المال ، فان هنا لك أفراداً ركزهم الاستعمار من قبل ، وقوتهم رؤوس الأموال الأجنبية ، فأصبحوا يضللون

الجمهور بأفكار مغرية وآراء جذابة باسم تعاون القوى القومية والأجنبية على العمران والازدهار ، بينما كانوا فى الواقع أدوات مسخرة لاستعمار الأفراد ، لأن القوات الأجنبية حينما يئست من الاستمرار فى استعمار البلاد العربية عمدت الى استعمار الأشخاص العرب أنفسهم ، بواسطة المسائل المادية التى يرتكز مجهود كل الأفراد فى يدها ، لقد فكر هتلر فى اشتراكية الناس عوضاً عن اشتراكية الدولة ، أى أن يدع رؤوس الأموال فى يد أصحابها ولكن يفرض عليهم قبول أنظمة ينفذونها بأنفسهم عن اقتناع ورضى ، وليست تلك الأنظمة فى أعماقها إلا ما تقوم به الاشتراكية الدولية فى توجيهها ، كذلك فكر المستعمرون فى الشرق فى استغلال الأفراد مباشرة ، وذلك بتركيز ماليين من أنفسهم فى المراكز التى يدافعون بها عن مصالحهم المادية التى تتحالف مع مصالح الأجانب الذين يغذونها ويقوونها . ومما لا شك فيه أن هذه الحالة فى مقدمة الأسباب التى أدت للاضطراب الواقع فى بلاد العرب اليوم ولمحنة الحرية التى تجتازها العروبة ، فمن واجبنا أن ننصح النخبة المغربية بالاحتياط من سيطرة المادة ورجالها ، اذا كانوا يريدون أن يبذلوا جهدهم المحمود فى خدمة الجمهور المغربى وتوجيهه الوجهة الصحيحة فى تفكيره وفى اعتقاده .

إن المغرب فى مفترق الطرق ، وإنه لمفترق محفوف بالتعاريج والبنيات تتجاذب القائم به شتى النوازع ومختلف العوامل ، وليس غير الهداية الصالحة من العقل المنتبه والقلب الواعى بقادر أن يسلك بالوطن مسالك الخير والهناءة والحرية . إنه ليس من حقنا أن لا نكون عقلاء فلا نتعظ بما وقع لأمثالنا فى الشرق والغرب ، بل يجب أن نتحرر من القدوة السيئة ، ونشق لنا فى أوساط الظلام طريق الهداية والنور .

علينا أن نتحرر من كل سيطرة غير سيطرة الفكر المؤمن بالحرية حتى نستطيع أن نحرر الفكر العام من خرافات الماضى ومضللات العصر الحديث .

توجيه الفكر العام

« الرأى يحكم العالم ، لكن العقلاء هم الذين يوجهون من بعيد هذا الرأى » ، تلك فقرة من فقرات (فولتير) الذى نطق بكثير من الحق وإن ضل السبيل ، وهى كلمة لا نجد أصدق منها فى التعبير عما نريد . فالرأى لا بد منه لتوجيه الشؤون كلها ، وقد جعله المتنبى فى المقام الأول قبل شجاعة الشجعان ، ولكن الرأى لا قيمة له إلا باعتبار النخبة التى توجهه الوجهة الصحيحة التى ترمى لخدمتها . ولو ترك الناس من غير توجيه أو لفت نظر لما استطاعوا أن يكونوا فكراً عاماً بالمعنى الذى نريده ، بل لنشأ فى أوساطهم من الاختلاق والارتباك ما لا تتوفر معه أغلبية فى جهة ما ، بل لأهملوا كثيراً من النواحى دون أن ينظروا فى أمرها أو يهتموا بشأنها .

وقد انتقد خصوم الديموقراطية عليها بكون الفكر العام يضلل كثيراً بسبب الدعايات والإغراءات الخطابية ، لا سيما فى عصر القول والفصاحة التى لم يتقدم لها مثيل ، ولكن هذا النقد يرجع إلى أخلاق الذين ينصبون أنفسهم لتوجيه الأفكار ، فهم الذين يستطيعون أن يحموها من أغراضهم أنفسهم ومن أهواء الآخرين . إن الحق لا ينتصر وحده ، على عكس ما يظنه الذين يتبجحون بأن للحق قوته الخارقة ، إذ لو كان كذلك لما بعث الله الرسل ولما أنزل عليهم الكتب المقدسة ولما جعل معجزة محمد عليه السلام فى بلاغته التى بزت الفصحاء وأعجزت البلغاء ، وإذن فلا بد من التذرع بالوسائل المجدية لتعريف الفكر العام بالحقائق وتحذيره من الوقوع فى المزالق .

والتوجيه هو كالتربية ، أداة أكثر منه موضوعاً ، بل إنهما أداتان

لا أقل ولا أكثر ، فالمربى يستطيع أن يكون من أبنائه الشكل الذى يريد إذا استعمل قواعد التربية المعروفة عند علمائها ؛ يستطيع أن يخلق منهم الجامد الذى لا يتحرك ، والطائش الذى لا يقف عند حد ، وأن يصنع منهم المؤمن التقى ، والفاجر المستهتر ، والوطنى العامل ، والخائن المارق . كذلك القائد يستطيع أن يكون من الجمهور الفئة التى يريدها إذا أخذ للأمر طريقته واستعمل وسائل التوجيه الذى يعتمد على منطق الجماعة ونفسية الأفراد ، ويمكنه أن يكون حول فكرته التى ينشرها وعقيدته التى يدعو لها نفس التعصب الذى يكونه أى داعية أو أى رسول ، ولقد مات أتباع حمزة الخزافيرى فى عصر المأمون من أجل فكرته التى تستنكف منها الشياطين ، وتألب الألمان مع هتلر من أجل عقيدة تتنافى مع وجدان الإنسانية ، لأنه عرف كيف يستغل كبرياءهم القومى . وها نحن أولاء نرى أمامنا أشد الأفكار تناقضا تجد لها أعوانا وأتباعا فى بلادنا وفى البلاد العربية كلها ، وإذا تركت تبذل وحدها الجهود المنسقة وتستغل أنواع الإحساسات البشرية لمصلحتها فانها تستطيع أن تنال مكانتها فى نفوس الأغلبية من دون كبير عناء .

إن الواجب يقضى بعدم ترك الفكر العام يتغذى بما تسمح له به المصادفات من قديم وحديث ولا بما يريد غيرنا أن يغذيه به من العقائد الهدامة والأفكار المفسدة ، ولذلك يجب أن نقوم بمهمتنا فى توجيه الفكر العام توجيهاً يستمد عناصره من رغبات الشعب الحقيقية التى نستخرجها نحن من معرفتنا بقرارة نفسه وأعماق ضميره ، والتى لا نزيد عليها شيئاً أكثر من تصنيعها وتكييفها بالشكل الذى لم يستطع جمهورنا أن يكيفها به ، ثم نعرضها عليه مرة أخرى بأقرب ما يكون من الوسائل النفاذة ، والأساليب الصائبة التى تخالط بشاشتها قلبه ، وتمازج شعوره الحقيق ووجدانه الصحيح . وقد لا تكون الفكرة مما يحس بها فى أعماقه ، ولكن يجب أن تكون على الأقل استجابة لما يبحث عنه فى حركته الداخلية ، وعلاجاً

لإحدى مصائبه أو حلا لبعض مشاكله . وهذا بالطبع يتوقف قبل كل شيء على معرفتنا بأنفسنا وبحقيقة أمتنا وبسائر خواصها العقلية والذهنية ، لا أن نعالج قومنا بأدوية مهيأة لأمراض غير أمراضنا ، وقد تكون إفساداً لجوانب ما تزال صالحة فينا .

والمفكرون عادة يستصعبون التطبيق ، ولذلك كثيراً ما يفرون من التجارب الاجتماعية والحياة العملية إلى الأبراج العاجية التي ينزوون فيها للبحث عن مثلهم العليا فى عالم مجرد بعيد عن المجتمع وأحاسيسه ، فلا يخرجون إلا ومعهم دنيا (ابن طفيل) أو جنة (روسو) ، وذلك هو السر فى عدم نجاح كثير من الفكر وعديد من المذاهب ، وذلك هو السر أيضاً فى كون البشرية تتألم دائما من عالم كل ما فيه يبعث على الخيبة ، ويدعو لليأس . إنهم يبنون عالما وهمياً من فراديس السماء ، بينما هم يعيشون فى دنيا السمع والبصر وأحاسيس الإنسانية وما فيها من تركيب أمشاج . فواجبنا أن لا نفعل مثلهم ، بل علينا أن نعرف قبل كل شيء أن أمتنا تتركب من مجموعة بشرية تخضع لما تخضع إليه سائر الكائنات الحية من حاجة وشهوة ، وأنها لم تخلق ملائكة ولا شياطين ، ولذلك لا نريد منها أكثر من تطبيق ما هو ممكن فى هذا العالم لكل مجموعة بشرية لم يفسد عقلها ولا أظلم قلبها ، يجب أن نقدم لها مثلها الأعلى على الصورة التى ترضى روحها ولا تحرمها من رغبات أجسامها .

وروح العصر تقوى الكثير من ذوى الفكر ؛ فيظنون أن ما لم ينشأ فى هذا العصر أو يبتكر من رجاله كله فراغ ، وهم فى ذلك لا يفرقون بين العصرى والمعاصر ، مع أن الفكر يقضى بالأخذ بما يناسب حاجة العصر ولو كان من منتجات الماضى ، وإهمال كل مايضر بالمجتمع ولو كان من عمل المعاصرين ، وهذه ناحية سنقف عندها بعد فى فصل خاص ، ولكن الذى نريد أن نقوله الآن هو أنه يجب الاستفادة من كل ما أنتجه العهد الحديث ، والاستفادة كذلك من تراث الانسانية فى العهود

القديمة . إن إهمال المتابعة لبعض ما قام به المصلحون الأولون هو الذى جعل الإنسانية دائما فى استئناف للكفاح ؛ ذلك الكفاح الذى لاتمضى عليه بضعة أجيال حتى يمل منه ، ويضطر المجتمع لاستئناف جهاد آخر من شكل ثان . وإن من الضعف الإنسانى الذى يقع فيه أنبغ المفكرين عدم ثقتهم بتجارب أمثالهم ولو كانوا نبغاء مثلهم ؛ نجد هذا فى الأفراد كما نجده فى الجماعات ، وحتى فى الأجيال أيضا ، فكلما فشلت التجربة أثناء التطبيق ادعى الناس أنه يجب العمل على خلق فكرة جديدة وبرنامج غير الأول دون أن يتنبهوا إلى أن هذه التجارب الماضية لم تفشل لأنها لم تتم ولأنها لم تطبق بكامل أجزائها . وهذه هى النقطة التى لم يتنبه لها (ماركس) فزعم أنه يجب إهمال الماضى برمته ، ولكن (تروتسكى) يريد أن يهمل حتى ماضى التجربة الستالينية . إذن يجب أن نبقى كحمار الرحى يدور ، والمحل الذى انتقل منه هو المحل الذى انتقل إليه .

كلا يجب أن نختار العقيدة التى نريدها والمنهج الذى ننتحله ، ثم لا علينا بعد فى المصادر التى نستقى عناصرنا منها ؛ نأخذ من القديم أحسنه ومن الحاضر أفضله ، ونحاول المتابعة فى التقدم بما نستجده نحن من تجاربنا مما ليس فى القديم ولا فى الحديث . ولم لا ؟ إنهم رجال ونحن رجال ، يجب أن ننزع عنا عقدة النقص التى تمنعنا من الوقوف أمام أمثالنا موقف الند للند حتى فى عالم التفكير . يجب أن نتطور فى كل شىء ، ولكن يجب أن نحافظ على طابع واحد امتازت به حضارتنا العربية والإسلامية ، وهو طابع إنسانى لاتتحقق آدمية الإنسان بدونه : إنه طابع الفكر الحر ، وعدم قبول أى شىء بغير بحث وتجربة ونظر ، تلك هى نقطة البداية فى بعثنا الحديث .

وهنالك نقطة يخطىء فيها الجمهور كثيراً ، إنه لايفرق بين الوسيلة وبين الغاية . إن كثيراً من الدعاة اليوم يغطون غاياتهم التى لو عرفها الناس لم يقبلوا عليها بوسائل الدعاية التى تكون فى الغالب متفقة مع مايريده الناس ، وبتعبير أوضح إن الجمهور العصرى يوضع فى جو منوم يتناسى فيه رغباته

الحقيقية إزاء النقد الذى يوجه لخصومها أو للرغبات المعاكسة لها ، وهذه أخطر أساليب الإغواء فى العصر الحديث ، حيث نجد الشيوعيين والفاشيين مثلاً يضربون فى دعايتهم على وتر واحد ، كل واحد منهم ينتقد الرأسمالية ، وكل منهم يطالب بتحسين حالة العملة ، بينما يطوون معا غايتهم الحقيقية فى سلب حرية الفكر لكل من العامل والممول .

إن المنكوبين تستهويهم أساليب الذين يتحدثون لهم عن نكباتهم ، والمظلومين يجدون العطف الكامل على من شتم ظالميهم ، وجو الرضى يمنعهم من البحث عن حقيقة المتحدث أو الشاتم من هو ، ولماذا يشغل وقته بترضية المنكوب ومشاركة المظلوم فى النيل من الظالم ، ولو بحث المنكوب والمظلوم قليلا لعرفا أن كثيراً من هؤلاء القوم إنما يضاهون التماسيح فى بكائها ، وأنهم إنما يلينون الظاهر ليتمكنوا من سلب أعز شىء على ذلك المنكوب أو المظلوم . وهو قلبه وإيمانه . ولذلك يجب أن لا نترك شعبنا المتألم محروما من وسائل العون والدفاع ، يجب أن نهيء له لا أسباب البكاء على حاله أو اكتراء الباكين من دعاة الأجانب ، بل يجب أن نعد له أسباب المعرفة الحقيقية لنكبته ومصادرها ، ووسائل العمل لإنقاذ نفسه منها دون أن يضيع شيئا من ثروته الروحية العزيزة عليه ، ودون أن يخرج من البؤس الذى هو فيه إلى بؤس أشد منه وأعظم .

إن الحرية وحدها هى السلوى الصادقة لكل نكبة ، والغذاء اللذيذ لكل بلوى ، فيجب أن نشبع روح الشعب بالتطلع لهذه الغادة الجميلة ، والعمل على نيل وصالها حتى يستمتع بلذتها هو وإخوانه ، ويصبح له من عالمها مثل سليم ينير له السبل ويفتح أمامه الآفاق .

إن الكفاح من أجل الحرية هو الذى يجب أن يشغل الفكر العام المغربى ، وإن المغرب الحر الذى يتمتع به مغاربة أحرار لهو الغاية الأولى

التى يجب أن يعمل لها الجمهور ، وإن على العقلاء أن يوجهوا من بعيد الفكر العام المغربى هذا الاتجاه الصحيح .

* * *

وليست الأغلاط التى تعترى الفكر العام مقصورة على ما ينشأ له من وراثة أو من تضليل الدعاة أو روح العصر ، بل إن هنالك أغلاطاً مركبة هى أخطر عليه من بساطة الأخطاء الأولى ، وهى أنه لا يفرق بين المثل فتختلط عليه أثناء التفكير وأثناء التطبيق ، ويكون مثله كمثل كثير من ذوى الأمراض العصبية الذين تلتبس عليهم الحروف إلى أن يخطوا الطاء وهم يعتقدون أنهم يكتبون الباء ، وخطورة هذه الحالة أشد من كل ما عداها ، لأنها لا تخص رجل الشارع أو بسطاء الفكر فقط ، بل تتناول حتى النخبة ذات العدد القليل فى المجتمع ، فهى أغلاط عامة تسمم الفكر العام .

كثيراً مايختلط على الناس الطيب والجميل مثلا ، فينظرون للأشياء نظرة استصواب واستحسان لمجرد كونها حسنة العرض أو جميلة المنظر أو مفرحة للنفس وما إلى ذلك من المظاهر الخلابة الكثيرة فى هذا العصر ، ولكنهم لا يتعمقون ليدركوا هل هذا الحسن الجميل طيب أو لا ؟ هل وراء جماله الظاهرى حسن معنوى يستحق الرغبة ويستوجب الاهتمام ، أو مجرد رواء لا قيمة لمخبره ، ظاهره الحسن وباطنه الشين ؟

إن غالبية البشرية اليوم تستحسن بعض مظاهر اللهو التى كان يحكم عليها منذ عهد غير بعيد بالقبح وبالاستهجان ، ولماذا ؟ إنهم لا ينظرون منها إلا إلى جانب اللذة التى يكتسبونها من حضور مشاهدها والاستمتاع بمناظرها ، وهذا خطأ فى الحاسة الفكرية عظيم ، لأن الجمال يجب أن يكون عاماً فى ظاهر الشىء وباطنه ليستحق هذا الاسم ؛ إن القطعة المسمومة من الحلواء هى سم زعاف وليست بحلواء ، ولو كانت أحلى من السكر وأشهى من العسل .

ولنضرب مثلا بالصور العارية التى يشتهى كثير من الناس النظر إليها معتبرين أن أعينهم لا تتجه فيها إلا إلى الجمال الفنى الذى يكسوها ، وأنهم يتجردون من كل حاسة جنسية أو غيرها ، ومع الاعتراف بأن من البشر من يقوى على قطع النظر عن الطبيعة الجسمية فإن اعتبار المشهد الفاضح جمالا هو نقص فى الحاسة الفكرية عند مفتنى هذا العصر ، وأقول الحاسة الفكرية لأننى أعتبر أن الحواس ليست إلا منافذ للفكر الذى يستطيع وحده الحكم على الشىء بالحسن أو القبح ، والطيبة أو الخبث ، ومن هذا الخطأ تأتى جو الإباحة المحض الذى يميز كثيراً من مظاهر المدنية المعاصرة ، خصوصاً فى المسارح والملاهى والمراقص ومعارض الأزياء .

على أن هذا المثال ليس إلا الصورة البسيطة لخطر هذا التخليط ، ذكرناه لندلل به على ما وراءه من صور شاملة فى المذاهب والنظريات . فقد ألف الناس أن يروا الأشياء من جوانب النفع الذى يصيبهم أو اللذة التى يكتسبونها دون أن يلتفتوا لما فيها من قبائح مطوية وخبائث خفية ، إن الحاسة التجارية اليوم لا تهتم بأكثر من الحكم على أن وضع قدر ما فى معاملة ما يجلب من الربح نسبة مئوية حسنة ، ومعنى ذلك أنهم متى تحقق الربح لا ينظرون للوسائل التى تستعمل فى سبيله ، ولا لقيمة التجارة التى سيتعاطونها من الوجهة الأخلاقية أو لما كان يسميه فضلاء العهد الماضى بالمروءة وحسن السلوك ؛ إن المال حسن ، وسواء كان مصدره طيباً أو خبيثاً فهو جميل على كل حال . وهكذا يصل أغلب أفراد المجتمع البشرى اليوم إلى اعتبار كل وسائل إدراك الثروة والغنى مباحة ، ولو كانت فى واقع الأمر سرقة أو اعتداء صارخاً على الآخرين ، إن الذين يجعلون المال دولة بينهم لا يفكرون إلا فى الوسائل التى يجمعون بها أكبر قسط ممكن من المال الذى بأيدى الناس ، ولذلك فكل أساليب الاستغلال والاستنزاف حسنة وجميلة . إن المموليين فى الغرب يبذلون جهوداً كثيرة لاستمرار الحروب وأجوائها

كى يصنعوا أعظم ما يمكنهم من السلاح ، وإنهم يفضلون فى الغالب أن يبيعوا السلاح لأعداء وطنهم إذا كانوا يدفعون أكثر مما تدفعه حكومة وطنهم القومية ، لماذا ؟ لأنهم يستحسنون الربح ، ولا ينظرون لطيبته أو خبثه ، فالحسن جميل ولو كان خبيثاً ، ولذلك فالربح حسن ولو كان عن طريق خيانة الوطن أو مساعدة الأعداء على التسلط عليه ، وهؤلاء الممولون أنفسهم هم الذين يبذلون كل ما يستطيعونه من جهد فى تقوية الحاسة الاستعمارية كى يحتفظوا لأنفسهم بمناطق الاستغلال التى تدر عليهم بعض الأرباح ولو كانت عن طريق استعباد الشعوب المستضعفة وإبادتها ، وذلك ما يجعل الرأسمالية الغربية ملعونة فى نظامها وفى صوفيتها التى هى عبادة المال وجعله الحكم فى كل الشؤون . ولقد بدأت مظاهر هذا النوع من الرأسمالية تنفذ إلى نفوس بعض أبناء وطننا جرياً منهم مع التيار الغربى الذى يؤثر الحسن ولو كان خبيثاً ، ولنذكر على جهة المثال « مشروع مدينة البغاء » التى أرادت شركة فرنسية مغربية بناءها فى مدينة مراكش ، ومنعها من ذلك احتجاج « الكتلة الوطنية » ، ومقاومة مجلة « مغرب » لها . لقد كان فى نية هذه الشركة أن تبنى قرية تحتوى على نيف وعشرين ألفاً من العاهرات ، وكان من أهم المساهمين فيها بعض كبار الشخصيات المغربية بالجنوب ، وها نحن أولاء نرى اليوم بمدينة طنجة شركة تكونت من بعض الأسبانيين وبعض المغاربة ، وفى مقدمتهم قائد كبير من قواد المنطقة الخليفية ، لبناء حى فى طنجة المغربية للفقراء الاسبانيين يشتمل على كنيسة وعلى ملعب لمصارعة الثيران لم ير فيه المساهم المغربى أكثر من طلب الربح ولو كان بتنشيط الهجرة الأجنبية للبلاد .

إننى لا أريد أن أعدد الأمثلة التى ألفناها من خيانات بعض المواطنين لأن أولئك لم يكونوا يخلطون بين المثل ويحاولون تبرير أعمالهم ، لقد كان لهم مقياس يعرفون به الحسن والقبح ، وقد يفعلون الثانى عن وعى

وإصرار ، ولكنهم لا يحاولون إنكار قبحه أو الدفاع عن فاعليه ، وكل ما هناك أنهم يؤثرون المصالح الشخصية على غيرها ، أو أنهم يضعفون أمام مباهج المصلحة التى تعترض طريقهم ، وهذه صفة مهما كانت سيئة فإنها لا تخرج عن إطار الضعف البشرى . أما الحالة الأخرى فهى أعظم وأخطر ، لأنها تستند إلى نظرية يعتقدها أصحابها ويدافعون عنها ؛ إنها نظرية الرأسمالية المجردة عن كل اعتبار غير الأرقام ونتائجها . إن أنصارها يفرضون عليك أصولا معينة يجب أن تمضى عليها ، وإذا ذكرت لهم مصالح الجمهور أو فوائد الأمة لم يزيدوا على أن يبتسموا فى وجهك الابتسامات الصفراء المعهودة من أرباب القضايا . ومن الممكن أن نقول مثل هـذا عن الفلاحين الذين يحتكرون زروعهم لبيعها بأعظم الأثمان فى السوق السوداء أو بيعها فى أسواق أجنبية ولو كانت بطريق التهريب ، وعن العملة الذين يؤثرون الخدمة فى المعامل الأكثر أجراً ، ولو كانت لهدم المجتمع أو لاستغلال المستضعفين .

إن العقدة الأساسية لهذا الخطأ العام الذى ذكرناه ناشئة هى وكثير من أمثالها عن فقدان المبادئ الأصلية التى يمضى عليها الفكر العصرى فى حكمه على الأشياء ؛ فقد قضت روح العصر بأن يترك للناس الحق فى الاستقلال بأفكارهم ، وهذا حق لا نحاول أن نمارى فيه ، ولكن الخطأ هو من إهمال تربية هذه الأفكار وتوجيهها ؛ فإن الشهوات شىء تزدوج به شخصيات المرء ويطغى على حاسة الفكر حتى يكون هو الحكم فى توجيهها ، وإن للبلاغة القولية الأثر الفعال فى تقوية هذه العقدة وتعميمها ، إن كثيراً من المغازى التى توجد فى أمثال (لافونطين) مثلا تتنافى مع الأخلاق الفاضلة ولا تزيد على أن تعلم القارئ بعض أساليب الاحتيال الخبيثة ، ومع ذلك فإن كل أساطير (لافونطين) تعلم للأطفال فى المدارس الغربية من أجل بلاغتها وخفة أسلوبها ، ومن ذا الذى يستطيع أن ينكر ما أحدثه (فولتير) من

الإضرار بالحاسة الدينية والخلقية فى المجتمع الحديث ؟ وعلى الرغم من ذلك فإن الكل يحترمه لأنه ذو عقل جبار وأسلوب كتابى لذيذ . إن الطيبة لادخل لها فى الجمال حسب منطق هؤلاء المتمدنين .

لكن هل من الضرورى أن ننخدع كما انخدعوا ؟ هل من المحتم علينا أن نجارى مدنية العصر فى هذا الخطأ العقلى الشنيع ؟ أعتقد أن واجبنا يقضى علينا بالتنبه وحسن الإدراك ، وأن تكون أحكامنا على المسائل مبنية على أصول مستمدة من المثل الأعلى الذى نختاره لأنفسنا ، وأن يكون ظاهر الأشياء وماديها خاضعين لباطنها ومعنويها ، لأنه ما دامت الأشياء نسبية فى هذا الوجود فمن الممكن لنا أن نصنع نحن تلك النسبة لأنفسنا ، وأن لا نترك المصادفة وحدها هى التى تتحكم فى تكوين خلقنا واجتماعياتنا .

إن هناك شروطاً يجب أن تتوفر فى الغاية التى نعمل لها سنتحدث عنها بعد ، ومتى توفرت تلك الشروط فإنها ستعرفنا بالأسس التى يتكون منها منطقنا المبنى على النسب التى اخترناها . لقد جعل (اناتول فرانس) من الشك مقياسا تجريبيا يمتحن به الحسن والقبح ، كما ألف الناس أن يعرفوهما ، وهى فكرة نبيلة يجب أن لا ننساها عند تكوين منهجنا الخلقى ؛ يجب أن لا نثق كثيراً بكل ما يعن لنا أو ينقل ، فإن فى كثير من ألوان الجمال من الخبث ما يجب أن يجعله قبحاً ، وإن فى ذلك ما يتطلب منا اليقظة الحذرة عند توجيه الفكر العام فى المدرسة وفى المصنع وفى البيت وفى معاهد الفن وأحرى فى ميدان النشاط المادى الذى يترك عادة للمكثرين من الأغنياء .

إن من هذه الميادين ما يمكن توجيهه عن طريق القانون والتشريع ، ومنها ما لا يمكن إلا عن طريق الدعوة والعناية والمبالاة ، والكل لا يتم إلا إذا كان جزءاً من عقيدة يقتنع بها الجمهور ويخضع لتعاليمها عن وجدان واطمئنان .

إن القانون لاقيمة له إذا لم يدعمه يقين عام فى الأصول التى بنى عليها ، وإن الشرطة عديمة الفائدة إذا لم يكن للأمة من خلقها وضميرها الحارس الأمين .

(١٣)

تداعي الأفكار

يلاحظ القارىء مما تقدم اهتمامنا بالتنبيه للأسس التى تنشأ عنها عدة أخلاق أو عادات سيئة فى المجتمع ، ولعله يرى أن فى اهتمامنا بلفت النظر لقضية مثل قضية الصور العارية فى الوقت الذى نعمل للفت الفكر إلى قضية تعتبر فى مصير المجتمع الحاضر ذات خطورة منقطعة النظير ، وهى قضية التضخم الرأسمالى ، — نوعاً من الإغراب أو التطرف ؛ لأن الفكر المعاصر لا يهتم بأثر هذه المسائل التى يظنها عادية ، بقدر ما يهتم بالمظاهر الكبرى التى تمسه فى الصميم ، أى أنه تعود أن لايبحث عن أصول الأدواء ليجتثها من أساسها ، ولكنه يهتم بظواهرها الكبرى التى يقضى فى علاجها كل وقته وفكره عبثاً ، إن الطبيب الماهر لا ينبغى له أن يشغل نفسه بأعراض الحمى العادية من صداع وقىء وما أشبهه ؛ بل عليه أن يبحث عن جرثومة الحمى ونوعها حتى يقضى عليها فينهى بذلك المرض وأعراضه كلها ؛ وهذه هى الحكمة فى مهمتنا التى تحاول البحث عما نسميه بعقدة المسائل لنبحث لها عن (وصفة) شاملة تتناول مظاهرها جميعاً ، لأن هذه المظاهر ، وحتى العقد المتنوعة ، تتداعى فيما بينها ويجر البعض منها الآخر ، وكذلك الأفكار الصغيرة حسنة أو قبيحة تجر الأفكار الكبيرة بجاذبية باطنية لاينتبه لها الفرد ولا يحس بها المجموع ، وعدم المبالاة بناحية صغيرة يؤدى إلى إهمال النواحى الكبيرة فيفسدها ، إن عدم التفريق بين الجميل والطيب فى أبسط المظاهر التى تزينها مغريات الإباحية الحديثة يجعل ذلك المظهر البسيط عادياً للنفس ، ويبعث على اعتبار كل ما يمكن أن يماثله أو يدخل فى إطاره عادياً كذلك . وبما أن ذلك المظهر وأشباهه متوقف على منتجين

ومحترفين وعملاء فإن المجتمع لا يلبث أن يبيح لكثير من أبنائه المدفوعين بغريزة الكسب أو الانتفاع معالجته والدعاية له وتنويع أشكاله والإكثار من مغرياته حتى يصبح للجمهور بمثابة المخدر لاينفك يتعاطاه بحثاً عن اللذة ، وكلما ألفه احتاج للزيادة منه فينغمر فى عالم كله لهو وبحث عن أسبابه ، ويحتاج العملاء بدورهم لكفاية حاجتهم من اللذة التى صيرها المجتمع عادة إلى بذل أقصى ما يمكنهم من الوسائل للكسب واقتناء الأرباح بمختلف الأسباب المشروعة أو غير المشروعة . وهكذا تتكون فى نفوسهم طبيعة الطمع الشره إلى المغريات وأدواتها وهى المال ، ويتطور الطمع فيصبح عبادة للمادة فى مختلف أشكالها .

لا أريد من هذا التصوير إلا أن أبين حالة من الحالات الممكنة فى سير الآلة النفسية للأفراد وللجماعات ، وإلا أن أشخص كيف نجد فى عمل صغير عقدة العمل الكبير ، وهذا شيء نلاحظه فى الأخلاق السيئة والفاضلة على السواء ، فهى تتجاذب مع بعضها كما تتجاذب فى الانتساب لرحمها ، وقديما تنبه المتنبي إلى أن البخل هو الذى يحمل الجبان على الجبن والتأخر ، وقال الشاعر : (والجود بالنفس أقصى غاية الجود) .

ولو ذهبنا نحلل سائر الأخلاق الإنسانية لوجدناها تجتمع كلها لعقدة أصلية واحدة ، ونحن نرى — على خلاف مذهب الاجتماعيين المعاصرين — أن عقد الأخلاق لا تتطور ، وإنما الذى يتطور بواعث الأخلاق ، وربما بعض مظاهرها بالتبع لها . وهذا ما يتضح جلياً فى مسألة الرأسمالية التى نشأت من باعث إهمال الاعتبار للطبية فى السلوك وفى البواعث حتى أصبحت على هذه الصورة التى تحتقر كل القيم الإنسانية فى سبيل الربح المادى المستعجل .

كثيراً ما عرض لى فى حياتى أن وجدت أفراداً يغرقون فى العبادة وفى الزهد ، ثم بعد ذلك ينقلبون إلى حالة من الانحطاط الخلق

لا يتصور حدوثها لأمثالهم ، ووجدت بعضهم تطور إلى حد الإلحاد والاعتقاد فى بعض النظريات الهدامة التى أخذت تنفث سمومها فى أوساطنا ، وكنت أعلل ذلك بما يسميه علماء النفس بتحول العواطف وانتقالها من حال إلى حال ، ولكن التجربة تثبت أن إهمال هؤلاء القوم لعقدة الطيبة أولا فيما أقبلوا عليه ثم غفلتهم عما ينشأ من تداع فى الأفكار هو الذى أوصلهم لذلك ، فاستحسانهم للزهد والعبادة فى بادئ الأمر لم يكن ناشئاً عن اقتناع باطنى أو على الأقل لم يكن ممتزجاً بذهنيتهم وإنما كان مغامرة فى البحث عن إحدى الحالات الوجدانية التى تحدث لهم بها بعض المشائخ فأعجبتهم صورتها دون أن يتثبتوا من حقيقتها ، ثم سرعان ما وجدوا من سلوك هؤلاء الذين يدعون تربيتهم أشياء تتنافى فى أعماقها مع أخلاق الدين أو طبيعته ، ولكنهم قبلوها إيماناً منهم بغيبيتها أو سريتها ، فتكونت فى عقلهم الباطن صوفية الاعتقاد فيما يمكن أن نسميه بما وراء الحقيقة أو ما وراء الصورة ، ثم انتبه جانب من فكرهم إلى أسباب عدم الثقة فى أولئك المربين فكفروا بهم ووقفوا زمنا موقف الحياد دون أن تزول منهم عقيدة ما وراء الصورة ، أى انزاحت عنهم الصورة ، وبقيت صوفيتها ، فانقلبوا يبحثون عنها فى شتى المظاهر ، وجاءتهم أخلاق أولئك المربين منفكة منفصلة عن صوفيتها فدعتهم إلى التقليد والاتباع ، ثم حينما ألفوها عاودتهم طبيعة ما وراء الصورة فدخلوا فى مذاهب أو نظريات تتنافى مع الدين ومع الأخلاق من حيث هى .

لقد رأيت بنفسى صوراً غير قليلة من هذا النوع ، ورآها مثلى كثير من الذين عاشوا فى الجيل الذى عشته ، ووقع شبهها أو قريب منها فى تطور الحضارة الأروبية ، فقد تحدث الكتاب الفرنسيون عن الحالة النفسية التى أصبح فيها كثير من الأدباء والمثقفين فى فرنسا ، وصوروها بحالة البحث عن الصوفية المفقودة من الثورة على الكنيسة ، عن طريق التصويف للمثل

الشوهاء التى ينتحلونها . إن الخيبة فى القدوة هى كالمحنة فى الرفقاء ، كلاهما يؤدى إلى إفساد السلوك .

إن الذين يتسامحون فى الصفات أو الأخلاق أو النظريات السيئة لا يلبثون أن يتأثروا بها ولو أنكروها ، وطفيليات المذاهب والسلوكيات هى كطفيليات الأمراض والأوبئة ، إما أن تحارب وإما أن تلحق حتى الأطباء أنفسهم ، والذين يدعون للاتفاق أو التسامح مع ذوى الأفكار الضارة بالأمة (ولا أعنى بالتسامح حرية الإعراب عن الأفكار فهذا حق مضمون للجميع) ما مثلهم إلا كمثل الطبيب الذى ينصح المصاب بالسرطان بعدم مقاومة جرثومة الداء بداعى الإشفاق عليها ككائن حى يستحق الرحمة ويستوجب أن يترك له حظه من الحياة وأسبابها التى فى مقدمتها نخر جسم ذلك المريض .

ولكن ماذا تفعل النخبة فى وسطنا الذى لا يكاد ينتظم فى مظاهر نشاطه لعقدة معينة ؟ إن الوسط المدرسى بعيد عن كل وسائل التوجيه لأن المدرسة المغربية ليست سائرة وفق الخطة الحرة أو الموجهة توجيهاً قومياً ، وإنما هى خاضعة للون من ألوان السياسة أقل ما يقال عنه أنه فى واد ، وهذه الواجبات القومية فى واد . إن أبناءنا ما يزالون يعيشون فى الثقافة على خبز الصدقة كما عبر جبران ، ونزيد أن هذا الخبز هو من صدقة أولئك الذين يجعلون لله ما يكرهون ، وواجبنا القومى يقضى علينا بأن ننشط التعليم كيفما كان الحال ، لأن للمعرفة نورها الذى نؤمل أن يكون فى بلادنا ثلة تعمل على إصلاح الفاسد منا ، وفى انتظار ذلك ستظل أسباب توجيه الشباب منعدمة ، لأن المدرسة والمطالعة فى مقدمة حاجتها الأولى . وأما خارج المدارس فالميدان فسيح ولكن أسباب العمل فيه غير متوفرة ، والتوجيه الذى يدعيه كل من ابتليت بهم هذه البلاد من مغرضين مغاربة أو أجانب ينشر كثيراً من الدعايات المتنوعة ، ويذيع عديداً من

النشرات غير المخلصة ، بل يتاح له أكثر مما يتاح لنا من القول والخطابة والكتابة ، لأن بعض الذين يتولون الحكم فى بلادنا لا يرون فى وسائل الإفساد من الخطر ما يرونه فى وسائل الإصلاح .

إنه ليكفى أن يقتنع الإنسان بقبول أبسط أسباب الفساد الخلقى أو الاجتماعى لكى يكون قد خطا الخطوة الأولى فى سبيل ضياعه الكلى ، لقد أصبح من مظاهر التحذلق فى هذا العصر أن يسكت الإنسان عن كثير من الآراء التى تتنافى وعقيدته ، ولكن هذا السكوت يجر به طبعاً إلى التعود على رؤيتها دون أن يحس بأى إنكار لها ، وحينئذ ينعدم منه الشعور بأضرارها لأن الاستنكار القلبى هو أضعف الإيمان ، ولكن الخطر لا يقف عند قبوله لهذه الآراء ، بل يجره إلى التعود على قبول ما يضاهيها وعدم استنكاره ، وهكذا دواليك حتى تنحل من نفسه عقدة اليقين فى المبادئ التى يؤمن بها ، والعقائد التى يقدسها . وهذه آفة من آفات الحياة الاجتماعية فى العصر الحديث ، لا يقتصر ضررها على ما أسلفناه فقط بل يجر إلى كثير من النقائص الأخرى ، وفى مقدمتها إهمال النخبة فى البلاد الديموقراطية لكل أنواع الاهتمام بالحياة السياسية وتطوراتها ، كما نرى ذلك فى تغيب قسم كبير من الناخبين عن إعطاء أصواتهم لمجرد أنهم لا يبالون بأى الهيآت انتصرت أو أى لون من ألوان السياسة اصطبغ به الحكم . وهكذا أيضاً تنحل عقيدة الاهتمام بشؤون الشعب ، وتصبح النتيجة هى السلب المطلق فى كل شىء ، فيما يرجع للفرد وفيما يرجع للمجموع .

وفى مظاهر التنافس الإنسانى جانب يؤدى بدوره لكثير من هذه النقائص أيضاً ، فكم يذهب السياسيون وغيرهم فى التطرف أو الاعتدال مذاهب لا يحملهم عليها إلا حب التغلب على خصومهم ومعاكستهم ، وإن كثيراً من النصائح أو الأفكار الطيبة تقاوم لا لشىء إلا لأنها لو نجحت لرفعت من شأن الخصوم الذين ينشرونها ، ومتى وجدت مثل هذه العوامل

فى جماعة فإنها تخرج عن المبادئ الصحيحة والعقائد التى تؤمن هى بطيبتها ، عناداً للخصوم وبحثاً عن أسباب مقارعتهم ، إنها لا تريد الارتداد أولا ، ولكنها تؤول إليه عن طريق تداعى الأفكار فى المعارضة والإمعان فيها ، وقل مثل هذا فى الحسد الشخصى الذى يؤدى بالحاسد إلى ارتكاب أخطر ما يمكن من الإجرام فى سبيل القضاء على المحسود .

إن هذه الأمثلة كلها تدل على خطورة تداعى الأفكار على المجتمع ، ولذلك فمن واجب الذين ينصبون أنفسهم للتوجيه أن يكونوا على بينة من أمرهم ، وأن يقفوا موقف الحذر من كل المظاهر التى تستهدف لها الجماعات أو الأفراد دون أن يستنكروها أو يتنبهوا لمباينتها للفكرة التى يخدمونها .

لقد تعرضت الديانات والمذاهب إلى طفيليات الأفكار التى تفسدها وتقضى على قيمتها ، ولكن الذين نصبوا أنفسهم لخدمة تلك المعتقدات لم يألوا جهداً فى التنقية والاحتياط . فكذلك ينبغى لنا أن لا نغفل عن الجراثيم الفتاكة التى تتسرب إلينا لتقضى على نبل الغاية التى نعمل لها ، ويجب أن لا نقتصر فى تعريف جمهورنا وشبابنا بالجراثيم المخوفة وأضرارها . وإن فى توسيع الأفق العام وتكوين الفكر الناضج وتحبيب الحرية للنفوس وتقوية الاحترام للشخصية الإنسانية وتشجيع الاستقلال الفردى — خير وسيلة — إلى جانب التعريف والتوضيح — لحماية مثلنا الغالية من أن تعبث بها أيدى الأهواء أو تصد الناس عنها أساليب الإغراء .

(١٤)

الفكر بين العصرية والمعاصرة

وهذه ناحية من نواحي الضعف العقلي الذي غمر غالبية الناس في هذا الوقت ، فلقد انقسم المجتمع فريقين : واحد يرى أن كل مافعله القدماء أو فكروا فيه هو الصحيح الذي يجب أن يشايع ، ولذلك فهو يفقد ثقته في كل ما لم تأت به الأوائل أو لم يجده في تقاليد الوسط الذي نشأ فيه ، وآخرون طغت عليهم رغبتهم في الجدة والابتكار ، فأصبحوا يؤمنون بأن كل مانقل من الماضي يجب أن ينقرض ، وأن المثل الأعلى في الحياة هو فيما تستجده من أنواع الاختراع أو مايخيل اليهم أنه اختراع من مناهج العيش ومباهج الاستمتاع ، وهكذا تكونت في الوسط فكرة المحافظة التي يتسم بها كثير من الأفراد أو يحبون أن ينسبوا اليها ، وفكرة العصرية كغاية يريد الآخرون أن يعلموا بها أو يعرفوا .

والحقيقة أن عند الفريقين خطأ شنيعاً في نقطة البداية للتفكير ، ذلك أن المحافظة لاتعني أبداً أن لايفعل الإنسان إلا ما كان عتيقاً بالياً ، كما أن العصرية لاتعني دائماً أن ينبذ المرء كل ما لم يكن جديد الوضع أو حديث الابتكار .

إن الحياة حركة ، والحركة تقتضي أمرين أساسيين : المتابعة في السير ، والانتقال من نقطة إلى أخرى . وكذلك هي الحقيقة فإن الإنسانية سائرة دائماً لاتعرف الوقوف ، ثم هي تنتقل من حالة إلى غيرها دون مبالاة بما يريده الناس أو يعتبرونه ، ومتابعتها السير لاتعني دائماً أنها تتقدم ، ولذلك فليس هناك تقدم حتم على خلاف ما كان سائداً عند مفكري القرن التاسع

عشر ، وانتقالها يعنى التطور ، ولكن التطور يكون إلى أعلى وإلى أسفل ، وإذن فقد تصل فى العصر الحاضر أثناء سيرها وتطورها إلى أقصى ما يمكن من التقهقر الذى لاتغطى عليه معاصرته لهذا الجيل أو ذاك ، كما أن حركتها التاريخية تستطيع أن تهىء لنا مختلف المظاهر التى نجدها أقوى انطباقا على العصرية التى نريدها من أحدث أنواع التفكير والتنظيم .

إن أساس الغلط عند الناس هو أنهم يخلطون بين العصرية وبين المعاصرة ، أو بين ماهو عصرى وبين ماهو معاصر ، مع أن الثانى قد يكون مثالا حياً لما مر فى الأزمنة الوسطى أو البدائية للتاريخ ، كما أن الأول يمكن أن لانجد له وجوداً فى العهد الذى نعيش فيه ، بينما نعثر عليه فى زوايا الفكر البشرى العتيق . ولعلنا إذا تجولنا قليلا فى بلادنا نجد أمثلة حية لهذا الادعاء ، فبعض أنظمة الحياة عندنا ماتزال من طراز عهد ألف ليلة وليلة ، بينما نجد فى بعض عصورنا الماضية أمثلة من النظام ومن الحضارة لا تجدر إلا بالعهد الحـــديث فى أرقى مظاهر تقدمه . إن البنك الخيرى الذى كان معروفا عندنا بفاس مثلا هو ما لم تصل اليه أحدث تنظيمات الإسعاف أو التعاون العصرى على اختلاف أنواعها ، وهى طريقة لو أخذ بهـا اليوم لقضت على كل أنواع العبث الذى ينشـأ عن بنوك القروض التى أدت لتـكديس المال واحتكاره أو خراب الذمم والعائلات ، وإن مظاهر السوق السوداء التى نشأت عن بعض مظاهر الاقتصاد المعاصر لا تجدر إلا بأقدم العصور وأشدها ظلمة وتأخراً ، وإن بينها وبين روح التعاون الأولى ما بين النور والظلام . ومتى رجعنا إلى التاريخ الإسلامى عثرنا على نماذج راقية مضى عليها اثنا عشر قرناً ونيف ، بينما هى فى هذا الوقت لا توجد إلا فى دائرة المثل العليا التى يكافح من أجلها النـاس دون أن يدركوها . مَن ذا الذى يستطيع أن يجعل من بساطة الدولة الإسلامية ما فعله عمر بن الخطاب الذى سوى بين الطبقات ، وطبق مبادىء الحرية الفردية والاجتماعية بكل معانيها .

دون أن يلتجئ إلى أساليب الطغيان ، أو ينكر المثل الروحية للإنسان ؟ ومن ذا الذى يقدر أن ينكر التحرير الاجتماعى الذى كان فى ذلك العهد ؟ أو أين هو الفكر الحديث الذى لا يستطيع أن يعجب به ويستمد من روحانيته ؟ فإذا عدنا إلى الأجيال التى عشناها وجدنا من ضروب الأنظمة التى لا تفتأ تتحول وتتجدد مالا ينطبق بحال مع المدى الذى وصل إليه تقدم الفكر الإنسانى . لقد رأينا النازية وكيف انبعثت من صميم العنصرية التى تفرق بين البشر وتعبد طائفة منهم لأخرى عن شعور واعتقاد ، ورأينا الفاشية التى تجعل اليوم من أسبانيا ضحية الأنانية ، وتغلب الجيش على الشعب لخدمة فرد وقتل أمة ، ورأينا الطغيان الروسى يجمع إليه عدداً من الشعوب الصغيرة المسلمة ليواصل تسخير القياصرة لها فى تحقيق السياسة السلافية تحت شعار جديد ، ورأينا الرأسمالية الغربية تتكتل لتواصل الاستغلال المحرم والاستعباد الذميم للشعوب السائدة والمسودة على السواء . كل ذلك عاصرناه ، وكل ذلك يعد فى نظر الكثيرين من نماذج العصرية فى أسمى مظاهرها ، مع أن الحقيقة هى أن العصرية انتهت عند اندلاع الحرب الكبرى ، أى منذ اكتشف أبناء القرن العشرين أن فكرة الثوريين الديمقراطيين التى آمنت بالعلم أكثر مما يلزم وآمنت معه بأن العالم دائماً فى تقدم كنتيجة للتقدم العلمى الذى لا شك فيه — قد أغرقت فى التفاؤل أكثر مما يساغ ؛ منذ ذلك الوقت دخل العالم فى تجربة ليست من العصرية ولا من الجدة فى شىء ، وهكذا انقسم المعسكر الغربى إلى ثلاث فئات : فئة رجعت للمسيحية تنشد عندها متعة الروح وتستمد من قوتها تأييد ما ألفته من تفرقة بين البشرية ، على أساس أن للبعض من الدنيا ما يستغنى عنه الآخر بالمتعة الروحية فى الدار الأخرى . وهذه هى الفئة التى تتسم اليوم بالمحافظة ، وما هى فى الحقيقة إلا طبقة ترمى لاستمرار ما بيدها ، فهى تخشى عليه وتتطلب النجدة فى كل ما من شأنه أن يسعفها بشىء من الرجاء فى بقائه ، وخطؤها فى أنها تريد المسيحية على أساس من الطغيان الرأسمالى ، وتجد من

الإكليروس ما يؤيدها فى الغالب ظناً من رجاله أن فى تحالف القوى المادية والروحية ما يمنع من سيطرة السلب المادى ، وكلاهما تناسى أن المسيح أرحم من أن يقبل تحكم الماليين أو التعاون مع المحتكرين ، فهذا النوع من المحافظة ليس إلا كاريكاتوراً للتمسك بالدين أو بحقوق الإنسان . أما الفئة الثانية فهى التى يئست من أساليب الديمقراطية فى الفكر وفى العمل فنشدت الأصلية فى ناحية غير ناحية الكنيسة التى كفرت بها مع الثورة الفرنسية ، وانضمت إلى المذهب الشيوعى تقدسه وتؤيده لأنها وجدت فيه هذا المنهج الذى مازالت الكنيسة تدعو إليه ، وما زال رجال الدين ينهجونه ، فهى لم تفكر فى نتائج ذلك المذهب ولا أوضاعه ، وإنما فكرت فى تجربة جديدة تخرج بها من القلق إلى التسليم الذى لم تعد قادرة عليه فى إطار الرهبانية الروحية فنشدته فى الرهبانية الملحدة ؛ عوضت المسيح بلينين ، والبابا بستالين ، ورضت حاسة الخضوع التى ربتها الكنيسة عليها فى العصور الماضية ، فنبذت عصرية الثورة الفرنسية للإكليروس اللاديني المعاصر . وإذن فليس فى هذا النوع من الاختيار جديد ، لأن المذهب الشيوعى كان قبل ماركس وقبل لينين ، وقد رفض عهد العموم فى فرنسا بالأمس من هذا الطبقة التى تدعى أنها ابتكرته اليوم ، وليس فى مناهج التربية الشيوعية مالم يكن موجوداً فى الأنظمة الكهنوتية فى العصور الوسطى ، حتى تحريم النظر فى غير المذهب وحتى عقوبة الذين يتجرؤون على انتقاد الرئيس الذى هو عندهم معصوم .

وهنالك الفئة الثالثة ، وهى التى لم تقتنع لا بالمسيحية ولا بالشيوعية ، وتتركب من الذين ينشدون الجواب عما أهملته الكنيسة ولم يجب عنه الكومينفورم ، هؤلاء يبحثون اليوم فى الغرب عن واحد من السحرة ، عساهم يجدون عنده ما حاول هتلر أو موسولينى أن يحققه فى نظرهم ، وهم الذين يجتمعون حول المواطن العالمى الأول ، أو ينتحلون مذهب الوجودية مع بول سارتر . إن هؤلاء لا يبحثون عن النجاة فى السماء ولا عن الهناءة فى الأرض ، ولكنهم يطلبون فقط حلا للمشاكل التى أحدثتها المذاهب

العقلية والمادية فى أفكار المعاصرين ، ولكن الوجودية ليست حلا لأنها هى الأخرى تفسد الخلق أكثر مما تصلحه ، إن سارتر يقول : « لا أستطيع شيئاً . الإنسان هكذا » وعلى حسب المنهج الوجودى فإن سارتر قد اختار للعالم هذه الحال ، فليس له إذن من العصرية ما تطلب ، إنه جبرية كسائر الحتميات الأخرى .

لا أريد من هذا إلا أن أفرق بين العصرية والمعاصرة ، وأثبت للذين يريدون الاقتباس من منتجات العهد الحديث أنه يجب أن ينظروا قبل كل شىء فى الإنتاج الغربى الذى تكون من ظروف الثورة الفرنسية إلى ما قبل الحرب الكبرى وأن يعلموا تماما أن كل ما يحرم على الإنسان النظر والفكر أو يمنعه من الثورة على مالا يطمئن إليه فهو جمود وليس من العصرية فى شىء ولو كان مستمداً من آراء الفلاسفة والزعماء المعاصرين ، إنه يجب أن ننفذ إلى أعماق الأشياء عوضا عن أن نغتر بشكلياتها ، ويجب أن لا ننتقل من جمود إلى آخر ولا من تقليد لمثله ، إن المنهج العصرى الصحيح هو الذى يفتح أمامنا آفاق التقـــدم بجميع أنواعه الفكرى والاجتماعى والاقتصادى والروحى ، لأن نتيجة المجهود كله هو الوصول لأن نتحكم فى حركتنا ككائن حى ، أى أن نوجه سيرنا إلى الأمام دائماً ، وتطورنا إلى أعلى ، وإنه لمن العجز والكسل أن نقصر فى واجبنـا وأن نحاول اختصار الطريق بانتحال مذهب من المذاهب القائمة لا لشىء إلا لأنها تغنينا عن الفكر وعن البحث ، إن ذلك أعظم مساس بكرامتنا كأمة ذات تاريخ عقلى وحضارة روحية .

سيندهش بعض القارئين لهذا التصوير الذى ينكر فى الواقع قسما كبيراً مما هو معاصر فى الغرب ، ولكن حسبى بذلك أن أكون قد تجرأت على أن أوجه قارئى إلى دراسة هذه المذاهب القائمة اليوم والتبصر فى أنواعها ، ومما لاشك فيه أن فى الغرب قوة عقلية وروحية كبرى ، ولكننى أتحدى من

يزعم أن هذه القوة لم تكن من عصرية ما قبل الحرب الكبرى ، كما أننى أتحدى الذين ينكرون أن فى الغرب اليوم محاولة للرجوع إلى أصلية تحول بينهم وبين فوضى الفكر والعقيدة التى هم فيها . وإذن فمن الواجب أن لا نذهل نحن عن أصلنا الأساسى الذى هو الإيمان بالحرية ، والاعتزاز بالعقل ومقياسه الذى لا يبلى .

إن الفكر والنظر هما المصباح الذى يجب أن يكون معنا فى سيرنا وتوجيهنا ، فيجب أن نمضى قدما مستنيرين بعقولنا التى لم تقيدها أسباب القلق المعاصرة لندرس كل ما فى الغرب ، مقتبسين ما هو صالح لانبعاثنا ونافع للعصر الذى نعيش فيه ، وليس من شأنه أن يقف حجر عثرة فى سبيل تقدمنا الدائب المستمر ، وفى كل الأحوال يجب أن لا نبذل عقولنا وحقها فى التفكير كثمن لأية سعادة مصطنعة أو روحية منتحلة .

إن حياة بغير حرية لهى الموت المحض ، وإن وجوداً من غير فكر حر لهو العدم ، وإن مدنية لا تقوم على التحرر والتبصر لهى الوحشية الأولى ولو كانت فى أحدث طراز .

(١٥)

اختيار الأفكار

الآن وقد عرفنا بعض مواقع الزلق التى يمكن للفكر العام وموجهيه أن يقعوا فيها ينبغى أن نحاول توضيح بعض وسائل الاختيار للفكر الصحيحة التى يمكن قبولها لأن المجتمع ورجاله يظلون فى حيرة إزاء ما يعن لهم من آراء تدوى بها أقلام الدعاة فى هذا العصر ، إذا لم يعرفوا الخصائص التى تميز صحيح الآراء من سقيمها ؛ فمن الحق أن نجعلهم على بينة من شرائط الاستجابة ومقاييس الأفكار .

والواجب قبل كل شىء أن نضع نصب أعيننا الغاية التى نعمل لها ونكافح من أجلها ، وهى طبعاً خدمة المجتمع والإعلاء من شأنه ، وتعريفه بنفسه ، وإشباعه بروح الدفاع عن حقوقه والأداء لواجباته . ومدار ذلك كله هو متابعة وجود الأمة المغربية وخلود القيم الفكرية والروحية التى كونتها ، وجعلت من حياتها نوعاً من النجاح للحضارة الإنسانية فى أسمى معانيها . وإذا لم يكن من الضرورى فى تحقيق هذه المتابعة أن تظل الأمة على نفس صورة الماضى فإن تحولها يجب أن يكون فى دائرة وجودها السابق وعلى أساس منهجية تقدمية تفتح لها آفاق السمو دون أن تحول وجهتها أو تشوه كنهها . إن المغرب لاقيمة له فى نظرنا إلا إذا كان وطن الأمة التى جمعت كلمتها حضارة العرب وثقافة الإسلام ، وإن مغربا يمتلئ بالمهاجرين والأغراب وينطبع بالصورة الغربية عنا لهو مغرب آخر غير وطننا الذى نموت فى سبيله ونهيم فى حبه ، ولكن هذا الوطن المغربى لا يمكن أن يكون حياً وخالداً إلا إذا سار وفقاً لطبيعة الأشياء ؛ أى إذا لم يبق فى جمود وانحطاط وإذا واصل السير فى الطريق التى وضعه فيها أبطاله الأولون وعرف كيف

يكيف ذهنيته بمقتضى حاجات التقدم العصرى ، وكيف يصهر المواد الخام التى يقتبسها من الشرق ومن الغرب ليصنع بها أبدع الصور لمستقبله البهى .

وإذن فأول شروط الفكر الصحيح أن يكون مساعداً على بقاء هذه الأمة ومتابعة سيرها إلى الأمام ، وكل فكرة تعمل على حل رابطتها وتمزيق وحدتها والقضاء على كيانها كأمة مغربية لها مقوماتها الخاصة ومميزاتها عن غيرها فهى فكرة لا يمكن ولا يجوز أن تجد لها محلا من قبولنا واعتبارنا . وبما أن الأفكار لا تظهر دفعة واحدة بل تتغلغل فى المجتمع بواسطة المظاهر الجزئية فواجبنا أن نبحث عن هذا الشرط فى كل تلك المظاهر ؛ فإن وجدنا أثراً منه فذاك ، وإلا فيجب أن لا نتهاود فى مقاومتها والقضاء عليها ؛ ولو كانت متسترة بأبهى صور العصر وأزهى مفاتن الزمان .

أما الشرط الثانى : فهو الاستجابة لحاجات الأمة ورغباتها ؛ لأن الغاية من كل حركة وطنية هى تحقيق الآمال التى تختلج بأفكار الشعب والتى يعبر أحيانا عنها ويترجمها فى الغالب رجال الإصلاح ودعاة العمل ؛ فكل مجهود لا يتضمن هذه الغاية وإنجازها فهو بالنسبة للأمة مجهود لا قيمة له ؛ وأحرى إذا كان من شأنه أن يخلط عليها آمالها بغايات بعض الذين لا تربطهم معها روابط الاعتقاد والشعور . وإذن فالمنهجية الصحيحة هى التى تتقدم لتستخرج من ثنايا أعمال الشعب ومظاهر نظامه الفكرة الباطنية التى يضمرها ويعمل لها ويود أن يدافع عن وجودها ، وهذه النقطة على أشد ما يكون من الصعوبة ؛ لأن الشعب لا يعمل دائماً فى دائرة مصالحه ؛ إنه معرض للكثير من الأغلاط التلقائية أو التى يوقعه فيها مغرضون وانتفاعيون ، ولذلك فهو فى حاجة لمن يهتم بدراسة أمانيه الحقيقية كما يفكرها وكما يودها فى أعماقه لا كما تظهر بها أعماله أو غلطاته . إن التيارات تجرف الجمهور حتى يعمل ما لا يود ، أو يتابع الفساد المنتشر رغبة فى تحقيق بعض الشهوات السريعة التى تنسيه موقتاً أمانيه الحقيقية . إن الفلاحين المغاربة يبيعون أراضيهم ويصرفون ثمنها فى تعداد الزوجات أو إقامة الأفراح غير مراعين ما يؤولون

إليه ، بعد نفاد ماحصلوه ، من فقر وشقاء ، وإذن فهم فى حاجة لمن يحميهم من أنفسهم ويعمل لفائدة فكرتهم الأصلية التى هى العيش فى هناء ومأمن من البؤس ، لا لفائدة شهوتهم العارضة ، وهى بذل كل ما يملكون فى حاجيات يمكن الاستغناء عنها . وإن عامة الشعوب فى أوربا قد انغمرت مع النظام الجديد الذى دعا إليه هتلر فى الحرب الأخيرة لأنها اندهشت للانتصارات الجرمانية المتوالية ، وهكذا ضحت بحريتها واستقلالها طمعاً فى الرجوع للحياة المعتادة ، وقبولا للتجربة الجديدة التى أوهمها شبح الحرب أنها قد تكون أحسن من الأنظمة التى أدت بها للكارثة العظمى ، لكن قيام بعض القادة والهيئات التى صمدت للفاجعة ولم تتأثر لأهوالها أثبت أن الشعوب الأوربية كانت تناست رغباتها الصحيحة التى سرعان ما عادت إليها حينما وجدت من أقوال أولئك الأبطال وأعمالهم ما يوافق صميم اعتقادها وعميق رغباتها التى غطت عليها المحنة وأخفتها ظروف الاندهاش .

وهكذا فإن ما نقصد إليه من موافقة الدعاة لما تحتاجه الأمة هو الاهتمام بمصالحها الصحيحة ولو كانت ظروفها الظاهرة لا تعبر عنها ، وهو مالا يعنى طبعاً أن نتملق الجمهور ونجاريه فيما يريد ولو كان عكس المصلحة العامة كما ينبغى أن يدركها ، خصوصاً إذا كان الجمهور قد أحاطت به عوامل الشر وبواعث الفساد حتى أصبح من الصعب عليه التعبير عما يريد أو يتمنى . إن جماعة صغيرة من الشعب تستطيع أن تهتدى فى مثل هذه الحال إلى ما لا يهتدى إليه الفكر العام الجامد الذى غطت عليه ظروفه أسباب النظر ووسائل الإدراك ، وحينئذ يصبح من واجب هذه الجماعة أن تميز الأشياء وتضع للشعب المنهج الصحيح الذى يسير عليه مراعية اشتمال منهجها على هذه الاستجابة لمطالب الشعب الحقيقية التى لا لبس فيها ولا غموض .

والشرط الثالث للفكر الصحيح هو التقدمية ؛ فكل فكرة لا تعمل على توجيه الأمة صوب التطور والتقدم إلى الأمام هى فكرة عقيمة يجب

رفضها ومحاربتها . إن حياة الشعب لا تتم إلا بمواصلته السير إلى الأمام ، والمتابعة التى قلناها أولا لا تتحقق إلا إذا كان غايتها قطع مراحل جديدة نحو المثل العليا ، وإذن فيجب أن نقيس أفكارنا وأعمالنا بمقاييس (التقدم) الحقيق ، وإلا وقعنا فى كثير من الأخطاء التى تتدهور بنا وترجع القهقرى . إن التحول من طبائع الشعوب وأخلاق الكتل كلها حتى كتل الجمادات ، ولكن هذا التحول يقع أحيانا فى شكل حركة جيولوجية لا تشتمل على شىء لا من المتابعة ولا من التقدم . إنه يعرض لبعض الكتل الأرضية أن تتحول من حالة تراب إلى حجارة ، وقد تكون هذه الحجارة رخاماً أو مرمراً ، ولكن تحولها يفقدها وجودها الأصلى كتراب ، دون أن تصبح فى حالتها الثانية جزءاً مما كانت عليه . إنها هى ، ولكنها غيرها على كل حال . فكذلك يقع لبعض الكتل البشرية التى تختلط بغيرها دون أن تعرف كيف تستفيد منهم ، إنها تصاب بمسخ كلى على الشكل الجيولوجى الذى قلناه ، وقد تتحول إلى أمة أكثر حضارة ومدنية مما كانت عليه ، ولكنها تفقد وجودها السابق . وقد تصير أمة كبرى ، ولكنها أمة أخرى غير الأولى أيضاً ، ومعنى هذا أنها تنعدم وتصبح أنقاضاً لكيان جديد ، مثلها مثل القصر الفاخر الذى ينقض بناؤه ويصبح ركاماً وقد يشاد فى موضعه قصر آخر ، ولكنه لن يكون هو القصر المنهدم ، إن التحول الذى يقع من غير موافقة لرغبة صاحبه ولا متابعة لسيره لن يكون بالنسبة إليه إلا طامة كبرى بل فناء محضاً ، وليس من وسيلة لتفاديه إلا أن يكون سير الأمة موجهاً نحو التقدم الذى يجعل من ماضى الأمة ومستقبلها وحاضرها أنغاماً متناسقة تربطها رابطه المثل العالى الذى اختارته دائماً لنفسها ، وهى ما تنفك تقطع مراحل الوجود الحى إلى الأمام ، إلى حظيرته .

أما الشرط الرابع فهو الشمول ، أى أن تكون الفكرة مراعية مايصلح كل جوانب الحياة فى البلاد ويساعدها على التقدم ، ولا أريد أن أكرر هنا

ما أجملته فى فصول سابقة ، وكل ما هنالك أنه ينبغى أن لا نغتر ببعض مظاهر الدعايات التى تشفى جانباً من أمراضنا ولكنهـــا لا تعير أدنى انتباه للنواحى الأخرى ، إن القيمة التى افتخر بها الإسلام هى صلاحه لكل زمان ومكان ، ولذلك فلا أقل من أن تكون الفكرة التى نعمل لها صالحة لزماننا ومكاننا نحن ، وقابلة لأن تتطور نحو الأمام حتى تتهيأ لتكون صالحة فى زمان ومكان آخرين ، إن سعة الأفق هى الأساس الضرورى للحصول على المرونة العقلية التى تجعل من نظراتنا للحياة وسيلة إيجابية للاشتمال على على معانيها ، ثم التعبير عنها بأساليب العصر الذى نحن فيه ، وإنه لمن خطل الرأى أن ننغمر مع بعض المثاليين المعاصرين الذين يذهلون عن حاجات مجتمعهم الحاضرة ، ويحلقون نحو الفضاء البعيد ، للحديث عن المستقبل السعيد فى عالم كله تهاويل ، ولكنه لا ينبنى على أساس من الماضى ولا من الحاضر .

إن تجربة الماضى يجب أن تكون فى أذهاننا كلما أردنا النظر فى الحاضر والعمل للمستقبل ، وإن المتابعة المتعقلة لتشتمل من تلقائها على التطور التقدمى الشامل والمجيب لحاجات الأمة وأمانيها .

وإن الحرية لا تتحقق إلا إذا عرف الشعب حقيقة نفسه وأدرك مراميها ثم اختار من بين التجارب الإنسانية ما يساعده على الاحتفاظ بنجاح تجربته هو ككائن حى مستقل ، وليس صورة مكررة لغيره ، وكما أن تعدد أشكال الصور فى الأفراد لا يخرجهم عن كونهم أعضاء لعنصر واحد هو الإنسان فكذلك تعدد الأشكال الحية للتجارب الإنسانية لا يخرج الأمة عن كونها عضواً من عالم واحد هو دنيا الإنسانية ومراميها . إن استقلال الفرد والأمة هو الفكر الصحيح الذى يضمن الاستجابة والمتابعة والتقدم والشمول .

الباب الثاني

التفكير بالمثال

(١)

التفكير بالمثـــــال

إن البرامج التى ندعو إليها ونحاول استعمال المقاييس لاختيارها ليست شيئاً مقصوداً لذاته ، ولـكنها ترمى إلى اتخاذ الوسائل لاجتياز مراحـل الحياة للوصول إلى ماهو أسمى وأعلى ، أى لإدراك الغاية التى يكافح المرء من أجلها ويضحى فى سبيلها . والبرامج هى الوسائل ، وبذلك فهى طرق لاقيمة لها إلا باعتبار ما ستؤدى إليه ، وليس من العقل أن لا يعرف الإنسان الطريق قبل البدء فى المسير ، كما أنه ليس من الذكاء أن يعبد المرء السبل ويحاول اجتيازها وهو غير عارف إلى أين يصل وماذا يريد من سفره الطويل ، وقيمة العمل الإنسانى هى بقدر قيمة الغاية التى يبذل من أجلها ، ولذلك كلما كان المثل عالياً كانت الجهود التى تبذل عاليـة مثله وعظيمة الاعتبار ، والخطأ فى الاتجاه كله لايمكن للمصادفة أن تصلح من إفساداته شيئا .

والمثالية تعنى اعتبار كل شىء فى واقعه الأساسى ، والرجل المثالى لا يبحث إلا عن العمل هل يؤدى للغاية التى يريدها ، لا هل من شأنه أن يؤدى إلى غاية أخرى ، ولذلك فإن مداره على عقـد الأخلاقيات والاجتماعيات المسلمة ، ومن الخطأ مسايرة بعض المعاصرين الذين يريدون أن يحل محل المثل نظام اجتماعى منسق يحمل طابع النفعية أو يحلل بها ، لأن هذه النفعية تقتضى أن نجد فى آلة واحدة كل شىء ماعدا مصيرها . وهكذا حينما تتعقد المسائل يطالب النفعيون بالرجل الواقعى ، والواجب يقضى أن نبحث عن الإنسان غير الواقعى لأن الأول هو الذى يتعود على الحركة الآلية اليومية أو (الروتين العادى لسير الأشياء) ، فإذا لم تسر الأمور فإننا نحتاج عملياً للمفكر أى للرجل الذى يحمل عقيدة تبين لك الغاية التى يجب أن تسير لها

الأمور . وإذن فيجب نبذ هذا النوع من الواقعية والاعتداد بالمثالية فى أسمى مظاهرها ، لأن النفعية تقضى بعدم الحكم على الشىء إلا بعد وقوعه ومشاهدة ما نستخرجه منه من فوائد ، وبذلك فهى ترفض كل تفكير أو تفلسف فيما لم يقع بعد ، وإذن فليس لها القدرة على الاختيار ، ولا يمكن الكفاح معها إلا فى جانب الغالب ، وليس من شأنها أن تكافح مع أحد ليكون هو الغالب ، وبما أن أصحابها لا يحبون إلا النصر فهم دائماً يبدون متأخرين فى المعركة ، أما رجل الفكر فلا شىء يجذبه إلا المثال ، ومتى بحث الإنسان عن شىء فى عالم الفكر فانه لابد من أن يظفر بشىء فى عالم الحس .

ومن الخطأ أيضا متابعة الذين ينكرون (الأصوليات) التى لابد منها كنقطة أولى للتفكير ، إنه لا يمكن إلا أن نأخذ المسائل بعد دراستها واعتمادها على قواعد نسلمها وندين بها ، أو أن نكون من المقلدين الوهميين الذين ينتقلون من فكرة إلى أخرى دون تدبر ولا اعتبار ، وإن قبول كل شىء يؤدى إلى قبول الشىء وضده ، وذلك بالطبع ما يجر إلى فوضى فى التفكير وفى الأعمال . إن المثالية رابطة توحد بين المؤمنين بها ، بل إنها توحد حتى بين ذوى العقائد المختلفة التى يقرب بينهم الإيمان بمبدأ والعمل لغاية معينة . ومن السهل أن يصل المرء إلى توفيق بينه وبين المختلفين عنه فى العقيدة ، ولكنه ليس من السهل أن يتفق مع الذين يعارضونه دون أن يؤمنوا بفكرة ما .

نقطة البداية فى الفكر هى هذه الأصلية التى تعنى المثالية ، وهى نفسها نقطة البداية فى العمل ، والذين لا يؤمنون بها لا يرتكزون فى طريق ولا يصلون إلى غاية . يمكننا أن نشك فى كل شىء ولكن يجب أن نصل فى النهاية إلى نقطة لا نشك فيها ، وهذه النقطة المتيقنة هى مفتاح الغاية التى سنرحل إليها ، وهى المراحل التى نقطعها فى السير بما فيها من سهل وجبل ، وهى المقدمات التى ترتقى بنا للنتيجة المطلوبة ، فيجب أن تكون مراحل متيقنة أيضاً . والذين

لا يضعون أمامهم كعبة السير ولا ينظرون أثناء ذلك فى خريطة الطريق هم الذين يقفون فى نقطة ما ، ثم يعودون القهقرى إلى المكان الذى ابتدأوا منه . إن حضارات إنسانية توقفت عن المتابعة وعن التقدم لهذه الأسباب ، وفى تاريخ الصين والهند ما يشهد لما قلناه ، فقد أنتج هذان البلدان من أنواع المدنية والحكمة الإنسانية ما سجل لها صفحات ذهبية ، ولكن شأنهما وقف منذ عصور عديدة دون أن يستطيع التقدم والمتابعة فى السير لأن نقطة البداية فى الفلسفة الهندية لم تكن مثالا متفوقا على ما يمكن أن يصل إليه فرد أو جيل من الناس ، إنه لم يكن عقيدة بل كان نظاماً أو مجموعة أنظمة تفرق الناس إلى طبقات وتجعل منهم المقبول والمنبوذ ، فهى لا توحدهم ضمن فكرة عامة أو مثال سام ، إنها تعبد روحانية البعض لجسمانية الآخرين ، وإذا كان من الممكن أن ينجح مثل هذا العمل فى مجموعة بشرية كبرى فإن ذلك النجاح هو عنوان الوقوف وعدم التقدم ، لأنه دليل استسلام المجموعة البشرية عقلياً وروحياً وجسمانياً لمن يعبدها .

لقد وقفت الحضارة المعاصرة فى نوع قريب مما وقفت فيه الحضارة الشرقية القديمة ؛ ذلك أن النهضة الأوربية جعلت برنامجها التحضيرى محصوراً فى هذه الكلمة : (الأنانية) ، ومعنى هذا أن كل شىء يجب ألا يتجاوز الاعتبارات الإنسانية المحض ، وأن يتناسى كل ما يرجع للمبادئ التى هى أسمى وأعلى ، أو كما عبر بعض كتاب الغرب أن نتجاهل كل ماهو أرضى ، وهذا مالم يقع لليونانيين حتى فى وقت تضعضعهم الفكرى لأنهم لم يضعوا أبداً المسائل المصلحية فى المراتب الأولى من فلسفتهم ، إن المدنية الغربية المعاصرة حينما أرادت أن تركز كل شىء فى مقياس الإنسان من حيث هو غاية انحدرت شيئاً فشيئاً إلى أحط مستوى عند الإنسان ، ولم تعد تبحث إلا عما يرضى حاجته المادية ، وفى كل يوم تخلق له حاجات جديدة وتبحث عما يرضيها .

إن مجهودات الحياة يجب أن توجه لتحسين حالة الإنسان . ولكن لا ينبغي أن يقتصر على جانب المادة من طبيعته ، بل ينبغي أن يكون العمل أكثر لإرضاء حاجاته العقلية والروحية ، ولذلك يجب أن لا يكون المثال هو الآدمي بنفسه ، بل هو ما يصل إليه هذا الآدمي من غاية عليا ، ولذلك لا يمكننا أن نقف عند المدى الذي تحصرنا فيه المساواة بل يجب أن نرتفع عنها إلى عالم الامتداد الروحي والاطمئنان العقلي .

إن المثل الأعلى الذي يجب أن يكون غايتنا في الحياة ومنتهى ما نعمل له هو إرضاء الذي بيده مصيرنا والوصول إلى حظيرة القدس في الملكوت الأعلى . إن كل أعمالنا واتجاهاتنا وبرامجنا ومبادئنا يجب أن تكون موجهة إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض وإصلاحها والتآخي بين أفرادها والانتفاع بما سخره لنا القدر من عوالم لنصل بها إلى سعادتنا في الحياة وإلى طمأنينتنا حينما نعرض أمام الله لنجازى على ما قدمناه من أعمال .

وإذن فالإيمان بالله في مقدمة الأسس التي يجب أن نستحضرها عند العزم على الهجرة إلى الغاية البعيدة ، وإن الاعتقاد في الخالق والاعتداد به كمثال أعلى ضروري لنا إذا كنا نريد السير في الطريق التي نرمي قطع مراحلها في طمأنينة وفي أمان ، وإن كل ما نبذله من جهد أو ما نحاوله من عمل لن يكون إذ ذاك إلا جزءاً من برنامج إنساني يرمي لتعميم السعادة الحقيقية بتسخير كل واحد من البشر نفسه لخدمة إخوانه الأقربين والأباعد في سبيل رب واحد وملكوت مشترك ، إن هذه العقيدة هي الإنسانية الصحيحة التي لا تجعل الناس متضامنين من أجل عبادة واحد منهم أو خدمته بصفة أو بأخرى ، وهي التي يمكنها أن توحد بين ذوي النظريات المتعددة والبرامج المختلفة لأنها سترفعهم من مستوى الغايات الدنيئة إلى ما هو أعز وأعلى .

أما التجرد عن هذه المثالية الصحيحة فمعناه انحطاط بالإنسان وبالشعوب

إلى أسفل الدركات ، وإنه لمن خطل الرأى أن نعتقد بأن الغرب قد تقدم بسبب هذا التجرد ، فإن الذين بذلوا الجهود الجبارة ليقظة أوروبا وأمريكا لم يكونوا بعـــداء عن الله ولا متجردين من مثاليته ، وإذا كان قد وجد من كبار الكتاب أو الفلاسفة من لم يستطع الإيمان فإن تأثير هؤلاء فى مئات الذين عملوا لرقى الغرب معدوم . أما ما يبدو فى الغرب من إباحية ومن انحلال فهما من نتائج تفشى عدم المبالاة بالدين ، وذلك ناشىء عن موقف الإكليروس ورجاله وعن النتائج الطبعية لانتشار الحضارة الرأسمالية ، ولقد انتبه المفكرون اليوم فى الغرب لضرورة البحث عن المثالية الضائعة وأصبح من مشا كل القوم أن يجددوا فى الناس الاعتماد على (الأصوليات) وتحريرهم من الفلسفة النفعية التى يغريهم بها بعض الاجتماعيين .

إن المثالية الإلهية وحدها هى التى يمكن أن تسيطر على سلوكنا وتراقب ضميرنا وتقلل من أغراضنا وأهوائنا ، وتقوية حاستها فى النفس هو الذى يعلمنا محاسبة أنفسنا على كل ما نريده من عمل ، والتفكير بها هو الذى يجعلنا نعشق التقدم دائماً والعمل باستمرار ، لأننا نشعر فى كل وقت أن وراءنا مراحل يجب قطعها وأن بجانبنا إخواناً ينبغى أن لا تقصر بهم حالتهم عن المسير معنا .

التفكير بالمثال الإلهى هو الذى يربط مستقبلنا بحاضرنا وبماضينا القومى والإنسانى لأن البرية دائماً نشدت السعادة والهناءة من الاعتقاد فى الله .

(٢)

الفكر الدينى

قضية الدين هى مسألة المسائل فى العالم ، أو هى لا شىء بالنسبة إليه ، أى إما أن تكون هى الفكرة المالكة لكل الشؤون ، وإما ألا تكون بالمرة ، ومن خطل الرأى محاولة أخذ الدين كشىء خاص بجانب من جوانب الحياة دون غيرها ، وليس هناك أمر يماثل الطبيعة فى شمولها وسريانها مثل الدين : ولذلك فلا يمكن للأمة إلا أن تختار فى حياتها الخاصة والعامة أحد أمرين ، إما الإلحاد وعدم الاعتداد بتعاليم الدين ، وإما التدين . وإن فى التاريخ لأمثلة عامة لكل من الفريقين ، ولكننا لا نستطيع متى تعمقنا التاريخ وأطوار الحياة الاجتماعية للشعوب فيه إلا الاعتراف بهذه الحقيقة وهى : أنه ما سرى الإلحاد وعدم الاعتداد بالدين فى أمة إلا رجعت القهقرى وآلت بعد عزتها ومجدها إلى الانحلال ، وما حافظت فى شؤونها على مراعاة المثل الأعلى الإلهى إلا احتفظت بحياتها وفخرها ومكانتها . نستطيع أن نستخرج ذلك من حياة اليونانيين الأولين فإن سموهم الروحى هو الذى جعل منهم هذه الأمة الخالدة التى استطاعت أن تبنى حضارة لا مثيل لها فى التاريخ ، ونستطيع أن نجد ذلك فى تاريخ الرومانيين والقرطاجيين ، كما تتأكد حقيقته بأجلى مظاهرها فى تاريخ الحضارة الإسلامية وما كانت عليه من مقام عال ومجد سام يوم كان الإسلام هو الفكرة السارية فى شرايين الدولة ، ثم ما آل إليه أمرها منذ عم الإهمال للدين وتسربت المبادئ الهدامة بواسطة المتآمرين من الأعاجم إلى النفوس . وقد تنبه لهذه الحقيقة مصلح عظيم هو السيد جمال الدين الأفغانى ، فحلل على ضوء التجارب التاريخية تأثير الإيمان فى الحضارات المختلفة فى رسالته الثمينة (الرد على النيشريين) .

وإننا لنقدر أن ندعى أنه ليس فى العالم أمة استطاعت أن تتجرد عن الدين بما يقتضيه من اعتقاد وما يستدعيه من تنظيم للحياة ، وحتى الذين يزعمون اليوم فى روسيا أو غيرها أنهم تحرروا من المسيحية فإنهم لم يزيدوا على أن كونوا ديناً مادياً لم يستطع إلى الآن أن يتجرد فى غير النظريات الرسمية عن معانى الروح المسيحية أو عن أخلاقها المثلى ، وإن أقصى ما وصل إليه ماديو العصر الحديث هو تعليم الجمهور عدم المبالاة بالفضائل وإن كانوا هم أنفسهم لم يتجردوا عنها .

على أننا إذا بحثنا فى الثورات العظيمة التى قامت فى مختلف العالم والتى هدمت الكنائس واعتقلت رجال الدين وقضت على أملاك الطوائف وخرجت بفكرة التحرر اللايكى لم نجد أصولها ولا بواعثها إلا فى الثورة على الاكليروس ، أى على الأنظمة الكهنوتية التى كونتها ظروف المسيحية فى تجاربها التاريخية ، وهذه الثورة على الرهبانية بما آلت إليه فى العصور الوسطى ليست منافية للدين الخالص بقدر ما هى موافقة له . والإسلام بصفة خاصة لا يمكنه إلا أن يحبذ كل ثورة تقضى على التحكم فى العقول والأشخاص باسم الدين أو تمنح طائفة من البشر مكان التشريع الدينى والقداسة الروحية التى تجعلهم آلهة أو أنصاف آلهة ، لأن أول ما منعه الإسلام هو تعبيد النفوس والأرواح لأى طغيان من طغيانات الإنس والجن ، ولذلك فلا يمكننا إلا أن نكون فى مقدمة الثائرين على كل نظام كهنوتى من شأنه أن يتدخل بين الأفراد وبين الله . وفكرنا الدينى يجب أن يكون مبنياً على هذا الأساس الذى يجعل الناس أمام الله وأمام الدين سواء .

وقد رفع الإسلام قيمة العقل وحث القرآن على النظر والتبصر والاحتكام إلى الفكر الصحيح والعقل الرجيح فى عشرات الآيات ، وجعله رسول الإسلام معجزته الكبرى ومناط دعوته ، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالعقل من غير تحفظ ، ونعتد به فى تفكيرنا الدينى الذى يجب أن يسير

معه جنباً لجنب فى كامل الاتفاق وغاية الانسجام ، وإذا كان إتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذى قام منذ القرن الثامن عشر بين العلم وبين الدين فيجب أن لا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل فى كفاح من أجل قضية غير قضيتنا ، فالدين فى نظر الإسلام لا يمكن إلا أن يكون عوناً للعلم ، وكيف يمكن أن يعتبر منافياً للعقيدة أو معاكساً لها ورسوله يقول : « فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم » ؟ !

إن الصراع الذى وقع بين العلم وبين الدين فى أوربا لم يكن فى الحقيقة إلا كفاحاً من العلم رغبة فى التحرر من الارتباط الكلى بالأفكار الرسمية للكنيسة ، وقد نجح العلم فى معركته ، وكون له ميدانه الخاص به الذى لا يمكن أن ينازعه فيه الدين ولا العقل ؛ لأن مكانهما فيما هو داخل الإنسان ، بينما ميدان العلم فى مواطن التجربة من مظاهر الحياة ، ولذلك ففكرنا الدينى لا يمكن أن يكون إلا مؤيداً لاستقلال منطقة العلم ، بشرط أن لا تحاول النفاذ إلى ما ليس لها من الميادين التى لا تخضع للتجربة ولا تقبل التحليل الكيمائى . وهنالك كثير من النظريات التى ظلت موطن المناقشة والصراع باعتبار التكيف الدينى فى الغرب ، بينما هى منتهية أو غير موجودة من أصلها فيما يرجع إلينا ، ولذلك ينبغى أن لا نشغل بها وقتنا أو نعتد بما يقوله أحد الجانبين من متخاصميها . ولنضرب لذلك مثلا بالخطيئة الأصلية التى ارتكبها آدم وورثها عنه البشر ، هذه الخطيئة التى قررتها المسيحية وقامت من أجلها معارك فظيعة فى الحياة الفكرية منذ عصر النهضة الأوربية إلى اليوم كان لها تأثير كبير فى ذهنية الأوربيين وعقليتهم سلباً وإيجاباً ، لأنها منشأ كثير من المدارس الملحدة . وإنك لتجد الصراع حولها متغلغلا فى الأدب الغربى برمته وفى الفلسفة الغربية وحتى فى كثير من النظريات السياسية الأوربية . ولكننا حينما نعرضها على الإسلام نجدها مفقودة بالمرة ، فالقرآن يثبت أن (آدم عصا ربه فغوى) ولكنه يثبت بعد ذلك أن الله

تقبل توبته (ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى) ، ويقرر الإسلام بمقتضى ذلك عدم وراثة الخطيئة لأن كل امرئ بما كسب رهين ؛ ففكرنا الدينى يجب أن يتنبه إلى عدم التأثر بما هو خارج عن عقيدته حتى لا يخلق من المشاكل ماهو فى غنية عنها ، وحتى يعرف كيف يواجه كثيراً من النظريات الناشئة عن مثل هذه النحل البعيدة عن أصول الإسلام ، وبذلك فهى بعيدة عن أن تكون عنصراً من عناصر الذهنية المسلمة أو العقلية المغربية .

ويجب أن تتنبه أيضا إلى أن حصر الدين فى ميدان بعيد عن الحياة الاجتماعية إنما نشأ من عجز الكثير من الأوربيين عن التوفيق بين العلم وبين الدين . ومادام العلم قد استقل بمنطقته فمن العبث محاولة إقصاء الدين عن منطقته اللازمة له أو اللازم لها ، وهى منقطة العمل اليومى والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، وهذه العلاقات لا تقوم دائماً على قواعد علمية مسلمة وغير قابلة للنقد ، بل تقوم فى الغالب على عواطف الناس وتبادل مصالحهم وحاجتهم إلى كثير مما يسميه الأوربيون بالتجارة أى أسلوب التعاشر والتعامل ، وهذا مالا يمكن أن يقوم إلا بتنظيم مبنى على حكمة العقل وعاطفة الحب ، ولن يوجد هذان الاثنان إلا ضمن عقيدة شاملة تتآخى فيها الأرواح قبل تآخى الأجسام . وإنه لمن خطل الرأى الاعتقاد فى أن الدين خاص ببعض الصلوات أو بعض أنواع السلوك الشخصى . فالرسل لم يبعثوا ، حسب تعبير (جورج برنانو) ، لمجرد منع الناس من مغازلة الحسان ومعاقرة الدنان ، ولكنهم بعثوا لهذا ولما هو أعظم منه ، وهو تبليغ الهداية التى تفتح للإنسانية طريق العمل لصالح الدنيا والآخرة ، وإن التجرد من الاعتبار الدينى معناه التجرد من كل الفضائل التى عرفها الإنسان بفضل الوحى وتربى عليها منذ عشرات الآلاف من الأجيال بفضل الاعتقاد فى الله .

وإذا نحن تعمقنا الفكرة التى تقول بفصل الدين عن الدولة نجد أنها إنما تسعى لخلق دولة داخل الدولة ، وقد بين «طارديو» فى كتابه (العاهل المأسور) :

أن منشأها التاريخي لم يكن إلا رد فعل من بعض الرهبان الألمان لمقاومة الاضطهاد الحكومي للمسيحية في ألمانيا ، ونزيد نحن بأن مصدرها الأساسي هو هذه الفكرة الأساسية التي قالها الإنجيل : (يجب أن يبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر) ، وإذن فالذين يدعون أنها ثورة على المسيحية إنما يزعمون باطلا ، لأنها أصل من أصول المسيحية . وأعتقد أن المسيح لم يقبلها أولا إلا للتحرر من تدخل القياصرة الرومانيين الذين لم يكونوا تمسحوا بعد ، وأن قبوله لها كان تدرجاً في الاستيلاء على السلطة ليصبح لمثله من بعد الحق في تتويج من يشاء من القياصرة . وإذا كان الإسلام في التاريخ لم يضطر قط لتكوين مثل هذه النظرية فلأن السلطة الكنسية غير موجودة بالمرة في الإسلام ، والسلطة في كل الأمور إنما هي للشعب ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . ولو أن الإسلام اضطهد في تاريخه كما اضطهدت المسيحية لاحتاج أبناؤه إلى انتحال مثل هذه النظرية الغربية عنهم ، ولكنهم لم يفهموا الإسلام إلا وهو الحكم على غيره والمسيطر على كل الحكام ، وحتى الطغاة منهم يحاولون العمل باسمه والمحافظة على شكله . وها نحن أولاء اليوم نشاهد فكرة لا يكية الدولة تنتحل في القطر الشقيق (الجزائر) لأن العلماء المسلمين يرون فيها تخليص الشؤون الدينية من سلطة الأجانب الذين استولوا عليها ، بينما لا نجد لهذه الفكرة أثراً في أي بلد إسلامي احتفظ بالسيطرة على مرافقه الدينية ، بالرغم من كل التطورات . وأعظم دليل على ذلك أن تركيا التي تزعم لا دينية الدولة تقرر كل مسائل الإسلام في مجلسها الوطني ، ويضطر أفرادها ورجالها للإصغاء للناقدين باسم الدين داخل ذلك المجلس . ومعنى هذا كله أن لظروف الأشياء وطبائع الاعتقادات أثرها في الاتجاه الديني الصحيح الذي يمكن أن يسير فيه الفكر الديني ، ولذلك فمن البلادة أن ننغمر في نظرية من النظريات السياسية والاجتماعية الغربية دون تعمقها ودراسة العوامل الأساسية في تكوينها وعرض ذلك كله على تجاربنا القومية وذهنيتنا التي للإسلام الأثر الكبير في تكوينها أحببنا أم كرهنا .

إن الفكر الدينى فى الإسلام معناه الحرية الكاملة ، والتفكير المطلق فى اعتداد بالمثال الأعلى ومراقبته فى كل الشؤون ، وعدم الخضوع لأحد أو لجماعة تريد أن تعطى لنفسها مكان التمثيل الإلهى فى الأرض ، وتعبيد الخلق باسم الدين لأهوائها .

والفكر الدينى بهذا الاعتبار حاسة نستطيع أن نميز بها بين الخير والشر ونوافق بها بين الطيبة والجمال ، ولذلك فهى من أهم المقاييس التى يجب أن تصحبنا فى اختيارنا للأفكار واعتمادنا للنظريات .

(٣)

الفكر الاسلامي

إذا نحن درسنا الظروف التى نشأت فيها الديانات الكبرى والعوامل المختلفة التى كيفت طبيعتها الأولى خرجنا منها بحقيقة مدهشة تعفى على كثير من الخرافات التى يدعيها الغربيون فى وسائل انتشار الإسلام وفى الروح التى يمكن أن يمليها الفكر الإسلامى فى علاقة المسلمين بالأجانب عنهم ، فالواقع التاريخى يشهد بأن الإسلام وحده هو الدين الذى لم يكن فى نشأته موجهاً لمعاداة أية دولة أجنبية أو محاربتها ، وأنه قبل كل شىء ثورة عقلية وروحية واجتماعية على الوثنية العربية ونظام الأرستوقراطية التجارية التى كانت قريش تعبد به المستضعفين من العرب لصالح أقطابها وتمويل أسرها الكبرى ، ودعوة إلى تحسين المجتمع العربى وما شابهه من المجتمعات الإنسانية الأخرى عن طريق التحرر من الطغيان والإيمان بوحدة الإله والاستماع لصوت العقل والاهتداء بهدى السماء . ومع أن الإسلام يقاوم كل سيطرة من شأنها أن تعبد الأجسام أو الأرواح فإنه لم يوجه كفاحه الأولى لدولة من الدول الأجنبية عن العرب ، لأنه لم تكن لأية دولة سيطرة محسوسة على الأمة العربية ، بل إن مقاييس العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين غيرها لم تكن إلا مسألة الدين والوحى السماوى ؛ فأهل الكتاب أصدقاء للسلمين الأولين بينما الوثنيون فى كل أمة أعداؤهم ، والروميون الشرقيون حلفاء الإسلام يبشر القرآن بقرب انتصارهم على أهل فارس الذين لم يدينوا بعد بالوحى ولم ينبذوا عبادة النار .

ولكننا حينما ندرس الظروف التى نشأت فيها اليهودية مثلا نجدها ظروفاً معاكسة كل المعاكسة لما سبق ، فهى ظروف الاستعباد الفرعونى

للشعب الإسرائيلي ، ولذلك نجد الدعوة موجهة قبل كل شيء لهذا المسيطر الأجنبي الذي يذبح أبناء الإسرائيليين ويستحيي نساءهم ، فهي ثورة على عرش الملك الذي يزاحم الرب في ألوهيته ويحاول قهر شعبه المختار واحتقار أنبيائه وحكمائه ، ونجد الموعظة التي ما فتئ موسى عليه السلام يوجهها لقومه تقوم دائماً على أساس التذكير بمجدهم العظيم ، وإلهاب العواطف القوية ضد الأجانب الذين يعبدونهم ويسومونهم سوء العذاب ، وإنذارهم بالاستمرار في حالة البؤس والشقاء إذا لم يستجيبوا لدعوة السماء التي أوحى بها الرب لواحد من الإسرائيليين للقيام بمهمة التحرير لقومه من نير أعدائهم وجمعهم حوله لمقاومة هؤلاء الأعداء . وتنقلب هذه الموعظة أحيانا ثورة عنيفة ضد الطغيان الأجنبي والانحلال الخلقي في الشعب المستعبد ، ثم تلتهب إلى أن تدفع بموسى النبي إلى الانتقام من مستعبدي أبناء جنسه ورميهم على الأرض ، وأخيراً إلى الاستنجاد بالمعجزة الإلهية لإغراق الطاغية ونصر المستضعفين .

أما المسيحية فلم تكن ظروف نشأتها بالمغايرة لظروف اليهودية ، فقد بعث الله المسيح إلى قومه بإصلاح روحي أعمق من الإصلاح الموسوي ، وهو بذلك أعمق في مقاومة المادية التي كانت طابع الدولة المستعمرة لفلسطين إذ ذاك ، وهي دولة روما الكافرة التي كانت تلزم الإسرائيليين بوضع صور الامبراطور الأجنبي في بيعهم وعبادته كمظهر أعلى للرب ، ولم يكن في أهالي المستعمرة من يتجرأ على إنكار الألوهية على هذا الطاغي ، وبذلك فقد احتضنت الدولة المستعمرة كل السلطات الدينية والدنيوية . وزعمت أن عندها من وسائل الترضية لروح الأهالي وأجسامهم مالا يحتاجون معه إلى التفات عن الوطن الوالد إلى الأرض أو إلى السماء ، وأرسلت روما أبناءها يمتلكون الأراضي الخصبة في فلسطين فأصبح الفلاح مستعبداً كل الاستعباد من المالك الرومي الذي يتحكم فيه كيف يشاء ويسخره لأهوائه كيف يريد

فقام عيسى بنشر الدين الجديد ، وكان أول ما اتجه إليه هو مقاومة عبادة الأمبراطور ، والدعوة إلى عبادة الله ثم تكوين سلطة روحية تسلى الشعب الإسرائيلي عما فقده من سيطرة مادية ولا يكون للدولة الفاتحة عليها سلطان ، ثم رفع قدر المستضعفين بإدخالهم لملكوت السماء ومنع أغنياء العهد الرومى من الدخول لحظيرة القدس حتى يلج الجمل فى سم الخياط . ومن المعلوم أن الأغنياء لم يكونوا فى ذلك العهد إلا من المهاجرين الروميين الذين انتزعوا الأرض من أيدى الأهالى بالقوة والجبروت ، أو من أذنابهم الذين انتصبوا لتسخير شعبهم للرضا بالأجنبي . وحمل عيسى عليه السلام على الثورة على الفاتح الغشوم دون هوادة ولا تسامح وفى عزم لا يقبل الدفع وتضحية لا تعتبر الموت شيئاً . وإذا كانت الطائفة المسيحية الأولى لم تحارب أعداءها كما حارب المسلمون الأولون أعداءهم فلأن المقاومة المسلحة لم تكن لتجديهم شيئاً ، وهم قليل مستضعفون ، إجداء المقاومة السلبية التى دعا إليها المسيح وهو يخاطب قومه لطرد (أبناء الثعابين الذين لا يدخلون ملكوت الله) .

وإذن فالإسلام من بين الديانات الثلاث الكبرى هو الذى لم يكن موجهاً فى بدايته لمقاومة أى عنصر أو جنس أو دولة على وجه الأرض ، وحروبه التى أعلنها لم تكن إلا دفاعاً عن حرية العقيدة التى نادى بها ، وبذلك فلم تكن مقاومة الأجنبي من مبررات وجوده ، بل كان وجوده أو حرية وجوده المبرر لبعض المقاومات التى قام بها فى ظروفه التاريخية . وهذه نقطة عميقة لم أر من تنبه لها من قبل سواء ممن كتبوا عن الإسلام من الغربيين أو ممن دافعوا عنه من المسلمين ، وأنا لا أقصد منها إلا انتزاع نقطة البداية فى الفكر الإسلامى ، وهى الثورة على المجتمع الفاسد وتحرير العقل من سيطرة أى طغيان ينومه ويلق بأصحابه فى أحضان المستغلين ، واعتبار هذه النقطة كمبدأ أساسى تلتقى عنده سائر الغايات وتتركز فيه كل الاتجاهات . ولذلك ففكرنا الإسلامى يجب أن يتجه اليوم قبل كل شىء إلى إصلاح حالتنا وتحرير أمتنا

من عبث الذين يعبدونها للخرافات والأوهام ، وإنقاذها من كثير من التقاليد البالية التى تمنعها من التقدم والرقى ، وتحول بين عقلها وبين التفتح لأسرار الكون ومعالم الإيمان ، وتمنعها من تغيير ذهنيتها التى تكونت تدريجياً فى عهد الانحطاط الأخير وتكييفها على الصفة التى تقتضيها روح العصر ومقومات العهد الجديد ، ثم مقاومة كل أرستقراطية قائمة على سيطرة المال وعبادة المادة ، لأن هذه الأرستقراطية هى التى تكون أصنام الأحياء على صورة عِجل الذهب الموسوى ، وهؤلاء لا يقبلون متى تحكموا فى المجتمع إلا أن تسخر لهم الشعوب وتخضع لهم الرقاب. ونحن إذ تقاوم هذه الروح المادية وأصحابها لا نراعى فى ذلك كونهم ينتسبون لعنصر دون عنصر أو جنس دون آخر ، وإنما نراعى أن المال خلقه الله وسيلة فيجب أن يبقى فى الوضع الطبيعى الذى خلق له ، وأن مقاييس الامتياز إذا كان من الضرورى وجودها فى المجتمع يجب أن تؤخذ من الفكر الصحيح والسلوك الطيب والتضحية لصالح الأمة وخير البلاد . وهذه الثورة على الطغيان المادى والروحى قد زلزلت أركان الاستعباد فى بلاد العرب وفى غيرها من أنحاء العالم الذى لم يكن أحسن حالا من الوطن العربى نفسه بما استولى عليه من سيطرة رجال اللاهوت وذوى الجاه والمال الذين تآمروا على الشعوب وعَبَّدوها واستغلوا خيراتها حتى كان العديد من خيارها يلتجىء إلى الجزيرة العربية وكأنها فى نظرهم البلد الوحيد الذى لم يتحكم فيه الكهنوت المنسق القوى بعد ، وبذلك فهو المنبع الوحيد الذى يمكن أن يثج منه ماء الحياة وإشعاع التحرر الإنسانى . وإذن فيمكننا أن ندرك بسهولة أن الفكر الإسلامى عمل لخدمة الإنسانية جمعاء بالدعوة إلى التحرر الشامل وعدم الاعتراف لأحد بوساطة غير طبعية بين الخالق والمخلوقين . فمهمتنا إذن أن نواصل الكفاح لينتصر هذا التحرير المقدس ولتعم الإنسانية جمعاء روحانية الاطمئنان للعقل والإيمان بالاستقلال فى النظر والسلوك . وعملنا ذلك لا يمكن أن يكون إلا جزءاً من الكفاح البشرى المتواصل لنصر الحرية

ومقاومة الاستعباد . وذلك ما يستدعي اتصالا دائماً بالفكر الإنسانى فى شتى أشكاله ، وتعاونا صادقا مع ذوى النية الحسنة فى كل الدنيا من غير مراعاة لأصولهم ولا اتجاهاتهم ، ما داموا يحملون هذه العقيدة التى هى عقيدة الفطرة الصحيحة وعقيدة الفكر الحر والنظر المستقل والتآخى البشرى ونصر العدل والكفاح ضد الطغيان ، ولو لم يدخلوا فى الإسلام ولم يعترفوا به كدين سماوى منزل . وليس فى هذا إلا امتداد للتعاون الانسانى الذى بدأه الإسلام بين الشعوب التى انضمت إلى عقليته وتأثرت بتوجيهاته التحريرية العظمى .

هذه النظرة إلى الفكر الإسلامى فى دعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل إلى إنسانية صادقة تلتمس الخير من الجميع لفائدة الكل ، ولا تتخوف من الاتصال بمختلف الأوساط وشتى البيئات والبحث معها عما يساعد على التقدم والعمران وتحسين حالة المجتمع البشرى والارتفاع به للمستوى العالى الذى خلق من أجله ، وكل مجهود نبذله فى هذا الصدد من أجل بلادنا ووسطنا يعتبر فى الفكر الإسلامى جزءاً من المجهود العام الذى تبذله الإنسانية جمعاء لتحقيق عالم أفضل .

* * *

. وأعظم طابع يميز الديانة الإسلامية هو بناؤها على أصول متينة تجعلها قابلة للتطور والسير دائماً إلى الأمام ، وتعدها لأن تكون صالحة لكل الطبقات ولكل العصور ومختلف البقاع ، فهى دعوة عامة أولا ، وهى بذلك شعبية الروح لأنها توجه الخطاب إلى الشعوب قبل أن توجهها إلى الرؤساء الذين هم خدامها . وقد بنت هداية الخلق وإرشادهم لا على السيطرة عليهم وإرغامهم ، وتركت للمسلمين حق النظر فى كل ماهو من شؤون الحياة وما يسمى عند علماء الإسلام (بالمصلحيات) أى المسائل الراجعة للمصلحة العامة والتى تتطور بحسب تقلباتها وجوداً وعدما كما يقولون ، وفى مقدمة هذه المصلحيات

ما يتعلق بشؤون الدولة وأنظمتها وشكل الحكم الذى تختاره الأمة لنفسها ، ومعنى هذا أن الإسلام وجه المسلمين نحو الحياة الاستشارية التى تجعلهم يفكرون فى مصيرهم ومآل أساليبهم على ضوء التجارب الإنسانية المختلفة وفى تجرد عن الأهواء وتمسك بالحق والعدل والمعروف من الدين « وائتمروا بينكم بمعروف » وهذا ما جعل الدعوة الإسلامية تلقى إلى الناس فى شكل وعظ وإرشاد ، وما جعل القرآن كتاباً مرنا يتناول الموضوع الواحد على شتى الأساليب وعلى ضوء كثير من الظروف أو القصص التاريخية التى تهيئ النفس لقبول الموعظة التى يلقيها فى مكانها فيقرع بها السمع ويتسرب بها للعقل وتخالط بشاشتها القلوب . ولم يكن من الممكن للتشريع الإسلامى ، وطبيعته الفكرية ما قلناه ، أن يلقى إلى الناس فى شكل مواد قانونية جافة على حسب ما يوضع اليوم فى مجالات التشريع وكتبه ؛ لأن ذلك لو وقع لأصبحنا متقيدين بمقتضاه ولم يتح لنا قط أن نتشبع بهذه الروح التقدمية التى غمرنا الإسلام بها ، وذلك ما يتنافى بالطبع مع معنى الحكم الذى يعنى تغييراً بحسب المسائل المعروضة وظروفها . ومن هنا يمكننا أن ندرك خطأ الذين أرادوا أن يجعلوا فى بلادنا من بعض الأعراف المصطنعة قوانين دائمة ، فقد ناقضوا الذهنية المغربية التى جعلها الفكر الإسلامى دائمة الرغبة فى التحول والتجديد ، وناقضوا الحاسة القضائية حيث ربطوها بالعرف ، والعرف معناه العادة التى لا تتبدل أى ما يسميه الاجتماعيون بالطبيعة الثانية ، بينما الواجب يقضى ألا يرتبط إلا بالقانون الذى يتبع الاستنباط ويقبل التطور ولا ينكر الاعتبارات العرفية وغيرها من حيث اعتماده على ظروف الأحداث وأجوائها .

لقد أراد الإسلام أن تكون دعوته حركة دائمة ، وجعل هذه الإرادة جزءاً من فكره الذى ما سرى فى مجتمع إلا كان باعثاً له على النظر والتفكير والعمل التقدمى الدائب . لقد كان الإسلام رسالة أى مهمة

إنسانية تستمد قوتها من الوحي ، وتستجيب فى مطامحها لحاجة الفكر والروح استجابتها لحاجة الجسم الإنسانى فى حدود الفطرة التى فطر عليها الإنسان ، وإذا كان الوحي خاصاً بصاحب الرسالة الأول فإن مهمة المواصلة لتحقيق الغاية التى بعث لها الرسول ، وهى هداية الخلق إلى طريق السعادة فى الدارين ، لم تنته ولن تنتهى أبداً ، بل قد أصبحت ملقاة على عاتق الذين يشعرون بالمسؤولية وينشدون الحرية من ذوى المعرفة والفكر من المسلمين ، وأصبح تجديدها وتغيير أساليبها منوطين بكل رجال الإصلاح الذين يجب أن لا يخلو منهم جيل كى يصلحوا التحريف ويحقوا الحق ويزيلوا الزيغ حتى يعود الفكر الإسلامى غضاً طرياً كما كان . وهل أدل على هذا من الحديث الشريف الذى يقول : « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » ، وإذا كان هذا الحديث خرج مخرج وعد إلهى فان له من سنن الدين وطبيعته ما يهيء المسلمين لتحقيقه ؛ لأن الفكر الإسلامى يوجب على معتنقيه النظر والتبصر والاعتبار بتقلبات الزمن والبحث المستمر عن اتجاهات الحياة ومحاولة التحكم فى سير الأشياء وفقاً لما تستدعيه مصلحة الإنسان الذى أنزل لهذه الأرض كى يخلف الإله فيها بالعمارة والإصلاح ، وإذا كان الكثير من المسلمين يذهلون عن هذه الروح التقدمية الهائلة التى يدينون بها فانه لا يمكن ألا يوجد من بينهم فى كل جيل من يستمع لدعوتها فى أعماقه ويحس بقيمتها ثم يدفعه الإحساس لتذكير الآخرين بها والعمل على إحيائها والاستجابة لصوتها . ووجود هؤلاء الأشخاص هو مناط الوعد الإلهى فى الحديث .

على أن الذى يهمنا هو ما يشتمل عليه الحديث من روح صريحة وضمنية تؤذن بأن الأمة الإسلامية تخضع للتطور كغيرها من الأمم الأخرى ، وتنذر بأنه لا تمر مائة عام إلا وتكون فى حاجة لبعث جديد ويقظة ثانية ، وأن ما قرره عصر سابق من أساليب لا يمكن أن يتحكم فيما يريده العصر الموالى ،

لأن التجديد لا يعنى دائماً الترميم ، بل يعنى حتى الاستبدال وإن كان لا يقصد أبداً عدم المتابعة للأساس . والامتلاء بهذه الروح هو الذى جعل علياً يقول : (علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم) أى إن التغاير يقع بين جيل الآب وجيل الابن ، ولذلك فينبغى أن تكون تربية الأبناء وتعليمهم على حسب ما يتطلبه الجيل الذى يستعدون للحياة فيه ، لا على حسب أجيال آبائهم التى تستعد للدخول فى التاريخ ، أى فى تجارب الإنسانية التى يمكن الاتعاظ بها والاستفادة منها واعتبارها مادة من مواد إلهاماتنا ، لا أن نكون نسخة كاملة منها .

بهذه الروح التقدمية العظيمة استطاع أسلافنا أن يبنوا الحضارة الإسلامية التى كان من أخص مميزاتها الإنسانية اتصالها بمختلف الحضارات وشتى المدنيات الشرقية والغربية فى وقت غفوتها ، ثم بعثها من مرقدها والاستفادة منها والتأثر بها والتأثير فيها وفى أصحابها ، كل ذلك فى شكل ملىء بالاحترام لسائر القيم البشرية امتلاءه بالاعتداد بالدين وروحه العظيمة التى هى الإنسانية نفسها . وهكذا نجد الفكر الإسلامى يمنع المسلمين من الانكماش على أنفسهم والاستسلام لما فطلته عوامل الانحطاط فى مجتمعهم . بل يدفعهم للاتصال بكل العقول والتنقيب على كل المعارف والتقاط الحكمة من كل الجهات والتطلع دائماً إلى كل جديد من شأنه أن يحسن حال الوسط الإسلامى أو يرفع من شأن أفراده أو يساعد على تثبيت رسالته الخالدة .

وإذن فواجبنا اليوم أن نهتدى بهدى الإسلام الصحيح ، ونعمل على تجديد أحوالنا ، مستمدين من تراثنا ومن تراث غيرنا ومن حاضر الأمم الراقية وتجاريبها ما يكون لنا عصر انبعاث حقيقى ويقظة نشيطة واستئناف لمواصلة السير نحو المثل الأعلى الذى يملأ قلوبنا والذى هو سلوتنا فيما نعانيه اليوم من بؤس وشقاء .

إن الزمان قد استدار دورته ، وإن القوافل الإنسانية فى طريقها ، وهى لا تعرف الانتظار ولا التريث بمن يتأخرون عن إدراكها . وإن كل لحظة نقضيها فى غفلة عن الأحوال وعدم اهتمام بالمآل لا تزيد إلا فى إرجاعنا القهقرى حيث نزداد بعداً عن الركب الإنسانى الذى يوجب الفكر الإسلامى أن نكون فى مقدمة هداته الأولين .

وإن الذين يتريثون فى نهوضهم خوفاً على الدين أو تردداً فيما يأمرهم به الإسلام ليمثلون أكبر عامل ضد الفكر الإسلامى الذى يأبى الجمود وينكر التردد أو الجحود . أما أولئك الذين يفكرون فى السير دون هذا الزاد فسيعيون فى الطريق ويضلون الاتجاه ولن يكون لهم فى إدراك الركب من نصيب .

إن الإسلام حركة ، ولذلك يجب أن نواصل السير دائماً إلى الأمام ، لا أن نقطع الصلة بالماضى ونحاول استئناف سير جديد ، مع أن آلاف الأعوام لا تكفى للمجتمع الإنسانى كى يواصل هجرته إلى ما يصبو إليه من تقدم حقيقى رفيع . لقد وقع لنا أثناء سيرنا أن أصبنا بآفة أضلتنا الطريق وصدتنا زمناً عن السير ، فواجبنا أن نعمل أولا وقبل كل شىء على إزالة هذه الآفة وتنقية طريقنا من أشواكها كى نبدأ السير والانطلاق . ومن الضلال الكامل أن نقف عندما أوقفتنا فيه هذه الآفة الطارئة فنترك الاتجاه الذى كنا نقصد ، ونسير مع الذين يريدون إضلالنا إلى اتجاه آخر وسبيل غير سبيلنا .

وبما أن الإسلام حركة فيجب أن نتطور فى فهم معانيه والاهتداء لمغازيه ، وأن لا نحيد عن الطريق التى وضعنا فيها ، ولكن علينا أن نجدد آلة السير ونتخذ من وسائل العصر ما يقينا من الوقوع فى تلك الآفات الاجتماعية مرة أخرى .

إن الفكر الإسلامى يعنى الانتباه والحذر والحركة الدائبة والتجديد المستمر فى الأسلوب ، وخصوصاً فى الآلة النفسية التى تبعث على انتحاله ، وفى الحركة وخصوصاً فى فهم العوامل الداخليـة والخارجيـة التى تدعو إليها ، وهو أكثر من ذلك وازع الثورة على الخمود والاستنكار للجمود والامتلاء بروحانية العمل والكفاح للتمتع بالحق والشعور بالعدل وتذوق معانى الحرية .

(٤)

الفكر الوطنى

حينما قرر الإسلام مبدأ الحركة الدائمة المتجددة لم يكن إلا مطابقاً لقانون من قوانين التطور التى نلمس أثرها فى الحياة الكونية العامة كلما شاهدنا الحياة الروحية العالمية تسير وفقاً لروح تتابع منسق ، فنحن إذا تعمقنا بفكرنا فى مجرى التاريخ الإنسانى تأكدنا من أن بعض الأوقات ذات الصفات البارزة تحدد الجو الروحى للطوائف والأفراد ، ثم يأتى بعد ذلك دور النموذج النفسى الذى يكون قد تشخص فى ذلك الجو ليحاول أن يحل فى كل الأجيال المتعاقبة على الأرض . وازدهار نموذج نفسى والكفاح الذى يقوم به أولا ضد سابقه ليحتل مكانه وضد من يعقبه بعد ذلك احتياطاً من أن يغلب — هو الذى يمنح التناسق للتاريخ الثقافى . وعمل النموذج النفسى يتعدى بحدود الأمة وحدود العنصر لأنه يمكن أن ينشر نفوذه على قارة بأسرها أو قارات ؛ ولكن من المستحيل أن تحدد معالم نفوذه ، وإنما يمكنه فى دائرة سلطته أن يبسط تأثيره على أقل الأفراد بكيفية غير محدودة أيضاً ولكن دون أن ينزع عنه حريته المعنوية ، وإنما تنحصر هذه الحرية حسب توضيح الكاتب الروسى (وولتر شوبرت) فى مقدرة الفرد على أن يتحد مع النموذج النفسى أو أن يكافحه ؛ أى أنه لا بد من أن يعترف بوجوده ولا يمكنه إنكاره ؛ لأن المعارضة — حسب تعبير (دستويفسكى) — تكون من نفسها شكلا من أشكال الاعتراف والإقرار بالوجود . ومن هذا التفاعل الذى ينشأ بين النموذج وبين الفرد الناشىء على الأرض تتكون روح العصر التى لها الأثر الفعال فى توجيه الأجيال الناشئة ؛ لأن الظلام وحده هو الذى بعث على البحث عن النور . وضعف ازدهار النموذج النفسى يجعله يستمد

من الجو الروحى مادته التى يستعين بها على التأثير فى الفرد وفى الجيل ، كما أن روح العصر تعمل كل مجهودها لتستمد قوتها من الأرض ومشاهدها . ومعنى هذا أن التطور يقع لا محالة بواسطة عاملين يشتغلان بصفة موازية فى حياة الجماعات : الأول روح الأرض ، والثانى عمل النموذج النفسى . إن الأرض وما تشتمل عليه من مشاهد وما تحسه من أجواء تعمل باتحاد مع النموذج النفسى لتكييف الشخص . وهما اللذان يرسمان على وجوهنا الصفات التى تميز الأجناس والشعوب ، وروح المشاهد هى التى تصوغ نفوس الأمم وتعطيها مقوماتها الوطنية المحسوسة . ولقد حاولنا أن نثبت مقدار تأثير هذه الأجواء الأرضية فى التكييف الأولى للديانات الكبرى ؛ أى إننا حاولنا أن نوضح مقدار الأثر الذى أحدثه تفاعل النموذج النفسى الملهم من الدين ، والمناظر المختلفة فى الصحراء العربية وجبل سيناء وغيرهما من مهابط الوحى فى توجيه الإنسانية كلها . ويمكننا أن نؤكد الآن أن نجاح الاتحاد بين طبيعة الأرض وطبيعة النموذج النفسى هو فى صالح الدين وفى صالح الأرض معاً ، وبما أن طبيعة الأرض تتفق مع روح العصر غالباً فإن تجدد النموذج وتكييفه حسب روح العصر يتم للأمة تناسق عناصرها التكوينية ، ويحميها من قطع صلاتها بوجودها التاريخى والمقبل ، كما أن روح الأرض إذا تنسقت مع روح العصر قوت كل واحدة منهما الأخرى ؛ أما إذا تعارضتا فإن ما ينشأ عنهما من تناقض يؤدى بأبناء الأرض إلى أصعب المشاكل ، مثلما وقع فى روسيا فى العصر الماضى حيث تعارضت روح الأرض عندها مع روح العصر ، وتعارض الاثنان مع نموذجها النفسى فبقيت فى تضارب مستمر أدى بها للثورة الأخيرة التى لم تنته بعد ولا يدرى أحد مصيرها .

ومن حسن حظ الإسلام أن كانت له المرونة الكافية التى جعلته يتمشى مع سير الآلة النفسية للشعوب التى اعتنقته . وهكذا نجد فى العالم الإسلامى تغايراً فى طبائع الجماعات المسلمة وفقا لطبيعة الأرض التى تسكن بها ، وإن ما يتراءى من هذا التغاير الملموس ينتهى فى باطنه كله لهذا النموذج النفسى

الإسلامى حتى فى بعض الأوقات التى تبدو فيه تلك المغايرة تناقضاً مع الروح الإسلامية لمن لم يتسرب إلى أعماق الأشياء . وقد حاول بعض الإسلامولوجيين أن يدعى وجود فرق بين الإسلام فى شمال أفريقيا وبينه فى المشرق أو فى الهند . وأغرب آخرون فادعوا أن المسلمين السود لم يخرجوا عن وثنيتهم الأولى وبالتالى فهم ليسوا بمسلمين . ولكن هذا الحكم الصادر من بعض علماء الغربيين ناشئ عن تجاهل هذه الملاحظة التى شرحناها . إنه ليس هنالك فى الإسلام فرق إذ هو واحد غير متعدد ، ولكن هنالك صهر محلى للفكر الإسلامى وتكييفه شكلياً بالأسلوب الخاص ، أو بعبارة أوضح إن الإسلام نجح فى انتزاع النموذج المظلم وإحلال النموذج الإسلامى محله فى نفوس شعوبه دون أن يهتم بتغيير ما تحافظ عليه من مظاهر وجودها ، تاركا للاتحاد بين نموذجه وبين الأرض وأجواء العصر التى يتجدد معها ذلك النموذج تتميم التصوير والتكييف لعالمه الجديد .

إن قوة الأرض أعظم القوات تأثيراً وأقدمها تاريخا ، كما أنها أقوى صموداً من قوة الدم ؛ لأن تغيير القوة الأرضية يحتاج لآلاف السنين بينما تغيير قوة الدم يتم فى أقرب الأوقات ؛ إذ هى تبلى ككل شىء حتى وتمتزج بغيرها فلا تكاد تدرى مميزاتها . والفكرة التى تتكون من التمسك بالأرض واعتبارها فى مظاهر اتحادها مع النموذج النفسى هى التى نريد من الفكر الوطنى الذى جعلناه عنوان هذا الفصل . ومن الطبعى أن استمرار الفكر الوطنى قائماً لا يتم فى نظرنا إلا بذلك الاتحاد بين العاملين الأساسيين للتطور من جهة ، وبين اتحادهما مع روح العصر من جهة أخرى ، وذلك ما يستدعى تجدداً مستمراً فى نوع من المتابعة لكل من روح الأرض وروح النموذج النفسى .

يعارضون عادة ، الفكر الوطنى بالعقيدة التى تعتمد على العنصر أو على الجنس . ومعنى هذا أن الأجناس مثل الشعوب هى التى تحدد مصير العالم ، بينما الأوطان والمناظر والأجواء لا تملك إلا تأثيراً ثانوياً . أما قوة النموذج

النفسي فانهم يحاولون بقدر المستطاع وضعها فى الحياد . إن عقيدة العنصرية تشبه أن تكون نوعا من الشرح الجيلوجي للتاريخ لأنها تعتبر المثال الثقافى للإنسان فى أفق حيوانى خالص ، وفوق ذلك فهى مادية محض لا يوازيها فى ماديتها إلا تعليل التاريخ بالاقتصاد فى المذهب الماركسى . وعلى العكس منهما معاً فالفكر الوطنى ينال مركزه فى جانب روح الوجود الإنسانى حيث يرد للمرء قيمته وكرامته ويشعره بالاحترام الذى يجب عليه نحو نفسه ، الأمر الذى ترفضه كل العقائد المادية .

توحيد الأرض بالنموذج النفسى وتوحيدهما معاً بروح العصر ، ذلك هو التفاعل الإنسانى الذى تمتزج فيه مادية الأرض بروحانية الإنسان فيصبح الكل عبارة عن فكرة مجردة هى فكرة الوطنية الصحيحة التى لا تعتبر الناس بناء على ما بينهم من فوارق الجنس واللغة والدين ، وإنما تعتبرهم بحسب ما يمكن من الاتحاد بين نموذجهم الشخصى والوطن الذى يعيشون فيه ، وماتتكيف به مظاهرهم كانعكاس لأشعة المشاهد الكونية وطبائعها فى الأرض التى هم عليها ؛ فالذين يولدون فى وطن ما يمكن أن يصبحوا من أبناء ذلك الوطن ولو كانوا من عنصر غير العنصر الذى يعيش فيه ، ولكن بشرط أن يكون فى نفوسهم استعداد لقبول انعكاسات الأشعة الأرضية المتحدة مع نموذج أبنائها النفسى ، بل إن الإنسان الطارىء على وطن ما يمكن أن يصبح من أبنائه إذا استطاع التحرر لا من دمه ودينه الأجنبي ، ولكن من ذهنيته التى سبق أن تأثرت بانعكاسات الأرض والوسط الذين نشأ فيهما . وأمريكا خير مثال حى للوطن الذى استطاع المهاجرون الأجانب أن يتركوا لأنفسهم حرية السبح فى أشعته حتى أصبح الأمريكى الأبيض المنحدر من العنصر السكسونى ينم عن طبيعة غير سكسونية ، وإنما هى طبيعة الهندى الأحمر أو المواطن الأصلى ، وأصبح الفرق الذى يوجد بين جنوب أمريكا وشمالها هو الفرق الذى يوجد بين طبيعة هذين الجانبين من القارة الجديدة . وهكذا نجد التعليل الصحيح للابتلاع الذى استطاعته كثير من البلدان مثل مصر

والمغرب لفاتحيها وتكييفهم بالصبغة الأهلية عوضاً عن أن يتكيف أبناؤها بصبغة فاتحيهم .

حينما تهاجم أمة فاتحة أمة مفتوحة لا يقع الصراع بين كتلتين بشريتين فقط ، ولكن يقع الصراع بين نموذجين إنسانيين ، وبين شعاعين أرضيين ؛ كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر ، ولن يكون الفاتح القوى فى هذا الصراع أقوى بعداً عن الخطر من الضعيف المفتوح ؛ لأن النماذج لا تعرف الحدود الأرضية كما قلنا ، ولكنها تدافع عن كيانها المتحد بكيان الأرض . وهكذا فى الواقع يقع صراع بين وطنين بما فيهما من أنهر وبحار وجبال وما تشرق عليهما من شموس وأقمار وتهب من أهوية وأجواء . أما القوة الباعثة فهى قوة الحياة المتكونة من الفكر الوطنى الذى هو (مركب العوامل النموذجية والأرضية وروح العصر) ، وبقدر ما يظل هذا المركب سالماً من طوارئ الآفات يستطيع أن يدفع كل هجوم يوجه ضده ، ويجعل منه مورداً ثقافياً جديداً يضم للتراث العقلى والروحى للمواطنين .

ومع ما لهذا التركيب من طابع التميز الخاص للبلد فإن اتحاده مع النموذج النفسى فى تاريخه يسهل عليه الاتصال بغير المواطنين وبالشعوب التى تعيش فى أرض أخرى إذا كانت متحدة أيضاً فى النموذج ، وحتى مع غيرها من الأمم ذات نموذج آخر فى دائرة الاحترام الإنسانى المتبادل . ولما سبق أن قلناه من أن للأفكار حدوداً مثل حدود البلدان يمكن أن يقع بينها حسن الجوار وطيب الاتصال .

بهذا الفهم الصحيح للوطنية نستطيع أن نوفق بين كل رغباتنا المتمسكة والثائرة ، وبين كل عواطفنا المتأججة والهادئة ، كما نقدر أن نوفق بين حاجتنا للمحافظة على شعور خاص بكيان وطنى ممتاز وبين واجبنا نحو الذين يتحدون معنا فى نموذجنا وطموحنا المثالى ونحو كل الذين يسعون للتخفيف من أسباب التضارب الإنسانى لضمان مصير العالم .

(٥)

الفكر المغربي

إذا نحن نظرنا للبلاد المغربية نجدها لا تتصل إلا عن طريق الصحراء الواسعة التى تربطها بالشرق الأوسط وبمهابط الوحى الإلهى فى الأراضى المقدسة ، ونجد سلسلة الجبال الأطلسية تحيط بها فى شكل منطقة محكمة فتقويها على الثبات فى كيانها المنعزل عما وراء البحار ، ولكنها فى الوقت نفسه تمنحها المناعة المتينة التى تحبب إلى روحها الحرية والكفاح ضد كل معتد عليها ، بينما تعطيها البحار المحدقة بها عمق المحيط وسذاجة المتوسط ، وتصل بها الأرض إلى الصحارى الكبرى التى تعكس عن باطنها أشعة الوحى وسعة القلب وقوة الإيمان .

هذه الطبيعة الأرضية المغربية لم تستطع أن تجد النموذج النفسى الذى يمكن أن تتحد معه إلا فى المثل العليا التى وردت عليها عن طريق البر ، تستطيع أن تتأكد ذلك بنفسك كلما رجعت للتاريخ القديم وما بعده فى هذه البلاد ، فإن القرطاجيين وحدهم هم الذين استطاعوا أولا أن يتحدوا مع المغاربة زمناً طويلا ، وأن يغرسوا فى وسط المغرب لغتهم وعاداتهم ودياناتهم الفينيقية التى ما نزال نجد الآثار العديدة منها فى تقاليدنا وأساطيرنا إلى اليوم . وعلى العكس منهم فإن كل الذين وردوا للمغرب من وراء البحار لم يقدروا على أن يتعمقوا النفس المغربية أو يغرسوا فى دواخلها حضاراتهم ومدنياتهم . ولقد وصلت المسيحية للمغاربة عن طريق المشرق ، ولكن ما أصبحت هذه الديانة رسمية فى روما حتى أنكرها أهالى أفريقيا الشمالية قاطبة . وأنا لا أريد أن أتوسع فى ذكر الأمثلة التاريخية الدالة على هذه الحقيقة ، لأنها معروفة فى كتب التاريخ ، ولأنه سبق لى أن شرحتها قليلا

فى مقدمة كتابى « الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى » ، وإنما يكفى أن نذكر بأن الرومانيين والقوط وأبناء روما الشرقية كلهم لم ينجحوا فى غرس أفكارهم ولا مدنيتهم فى بلاد المغرب العربى . والعلة فى ذلك على ما نرى هو أن نموذجهم النفسى وطبيعة الأرض التى جاءوا منها لم تكن متفقة مع ما اختاره المغاربة من نموذج مشرقى ، ومع الطبيعة التى لأرض المغرب . وهذه العلة نفسها هى السبب فى نجاح الإسلام فى بلادنا ، وهى السبب فى التآخى الذى حصل بيننا وبين العرب لأننا كنا متآخين فى الطبيعة وفى النموذج النفسى قبل أن نلتقى .

ونحن اليوم بأرضنا ونموذجنا النفسى إزاء الأزمة التى تعرض عادة أثناء هجوم نماذج نفسية أجنبية . والحقيقة أننا لم نجد لحد الآن فى أعماقنا عزماً قوياً على نبذ مثلنا الأعلى وكياننا القومى ؛ نستطيع أن نلمس هذا من أنفسنا ونستطيع أن نكشفه عند كل مواطنينا المتعلمين منهم وغيرهم . وهذه الأزمة العارضة هى فى الحقيقة ضرورية لتطورنا ؛ لأننا بعد أن خمدنا زمناً ليس بالقليل وأعرضنا عن كل ما كان يجب أن نقوم به فى سبيل أنفسنا بدأنا ننهض وبدأت نهضتنا تنمو ، فأحسسنا بالحاجة إلى التطور ؛ أى تبديل كثير من أوضاعنا وتقاليدنا . ومن الطبعى أن نقف ما دمنا نريد التبديل لنمتحن كل أمورنا ونبحث عما يجب أن يزول وما يمكن أن يبقى ، وهذا البحث هو الذى أوقفنا إزاء معارض الأفكار ومصادر الأنظمة ، فنحن ما نزال نرى وندرس ، وسنختار على كل حال ، وإن كنا فى الحقيقة لن نفعل إلا ما يتفق مع فكرنا المغربى المتأثر بطبيعة الأرض ونموذجنا النفسى والحاجة للتطور .

فلننظر الآن ما هى أعمال الفكر المغربى فى سائر أطواره ؟ إن المغربى منذ كان يحب الحرية ويعشقها ، وهو لذلك يدافع عنها ويبذل كل مجهوداته للتمتع بها ، وقد وصل حبه للحرية إلى أن نبذ كثيراً من الأنظمة

ورفض الاتصال بالعالم الخارجى وانزوى على نفسه . وهذا الحب للحرية لا يزول من روح المغاربة أبداً حتى ولو طالت عليهم الآماد وأخفى مقاومتهم الاضطهاد . لقد لبثوا مئات السنين مع المحتلين قبل الإسلام ، ولكن ذلك لم يقتل فى نفوسهم حب المقاومة ولا منعهم من أن يتطلبوا الحرية بمجرد ما برق لهم النموذج النفسى الذى يعشقونه على أسنة رماح العرب وأبطالهم .

والمغربى منذ كان ، وفى كل أطواره التاريخية ، لم يقبل أن يكون تابعاً لسلطة روحية خارجة عن الوطن ؛ فقد اعتنق المسيحية ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية ، واعتنق الإسلام ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية ، بل حتى الأموية التى كانت بجانبه فى الأندلس . وليس أدل على هذه العقلية من دراسة الطرق والزوايا الموجودة فى المغرب ؛ فإننا لا نجد واحدة منها تخضع لمشيخة رسمية خارج الوطن ، إن ذلك لم يقع بيد الحاكمين ولا بتدبير الملوك ، ولكنه وقع بطبيعة الوطن المعتز بكيانه الخاص وبطبيعة المغربى الذى يقبل المبدأ ولكنه لا يقبل أن يعبده أحد من أجله . وأظن أننا الآن فى تجاربنا الحاضرة سنصل لا محالة إلى الاقتناع بضرورة استمرار هذا الخلق المغربى الكريم ، فلا نقبل أى تسلط روحى يتركز خارج بلادنا . لنا الحق فى أن نختار من المبادئ ما نشاء ، ولكن لا بد من أن نصهرها ونكيفها بالطبيعة المغربية التى تحب الاستقلال فى كل شىء .

والمغربى وطنى منذ نشأ ، وهو يحب الأرض التى وجد فيها ، ووطنيته تضيق وتتسع بحسب المصالح التى يدعو إليها النموذج النفسى الذى اعتنقه . وهكذا نجده مدافعاً عن تراب بلاده (المغرب الكبير) ضد الفاتحين الأجانب فى عهد اتفاقه مع نموذج القرطاجيين ، كما نجده يدافع عن المغرب كله مع الموحدين والمرابطين وغيرهم من دول الإسلام ، ولكنه يدافع كذلك عن قبيلته ووطنه الصغير كلما أحس أن واحداً من أعداء البلاد أو حتى من إخوانه أراد أن ينال من كرامته أو كرامة المثل الأعلى الذى يؤمن به ،

فالوطنية عنده ليست فى الفكرة وحدها ولا فى الأرض وحدها ولكن فى مجموع الأرض والمثل الأعلى الذى اختارته واتحدت معه .

لقد ملك الفاطميون البلاد ووحدوها ضمن نظام لا يتفق مع رغبات الأهالى ، فلم يكن هذا النظام ولا المذهب الدينى الذى يعتمد عليه إلا عابر سبيل ، حاله كحال المسيحية فى عهد الرومان ، لأن القائمين به لم يكونوا من أبناء البلاد ، ولأن الفكرة التى يدافعون عنها لا تتفق مع روح الحرية التى تقتضيها طبيعة الأرض ولا مع روح الذاتية التى يحس بها أبناء البلاد ولا حتى مع النموذج الإسلامى المتآخى مع المواطنين الذى لا يعترف بالسمو العنصرى لعائلة ولا لفرد .

وهذه الأخلاق نجدها فى أقطار المغرب العربى كله ، كما نجدها فى سائر البلاد العربية المتصلة به ؛ لكن لطبيعة أرض المغرب الأقصى ميزة خاصة ناتجة عن العمق الذى يمتاز به المحيط عن المتوسط ؛ فمن المعلوم أن أغلبية الأرض فى المغرب الأقصى تتصل بالمحيط ، وأن قسما قليلا منه هو الذى يتصل بالمتوسط ، ولذلك فالمغرب الأقصى مع رغبته الدائمة فى الاتحاد مع المغرب كله يمتاز بخاصة الحب لشخصيته والعمل على أن لا يكون تابعاً حتى لإخوانه وأصدقائه . وهذا ما يعلل بقاءه بمعزل عن كثير من الفاتحين فى العصر القديم ، وما يعلل سلامته من الفتح التركى فى العصر المتوسط ، وهو ما يعلل بقاءه مستقلا إلى عهد غير بعيد ودفاعه المستميت عن كل جزء من بلاده إلى الرمق الأخير . وهذا العمق نفسه هو السر فى بحث المغاربة دائماً عن صوفية تأخذ بنفوسهم ، فهم لا يقتنعون بالفكرة المجردة إذا لم يصحبها تأثير روحى وقوة معنوية تجذبهم إليها وتحافظ لهم عليها .

كل هذه الاعتبارات توجب علينا أن نراعى حاجة الفكر المغربى فى بحثه عن التطور الحديث ؛ فلا نكتفى بمجرد إعطائه صوراً مشوهة أو أفكاراً منتحلة ، فإنه حتى ولو قبل ما نقدمه له لن يثبت عليه . لذلك

يجب أن نقدم له عقيدة وطنية سليمة محبوكة الأطراف محروسة الجوانب ، يجد فيها العمق الذى يريد والغذاء الذى يطلب .

وإن هذه الوطنية الصحيحة لا يمكن أن تتم إلا إذا نجحنا فى الاستمداد من الماضى والمحافظة على نموذجنا النفسى والاعتزاز بوجودنا الأرضى والاقتباس من كل ما هو صالح من الإنتاج الإنسانى والمجهود البشرى لرفع مستوى هذه الأمة والعروج بها إلى ساحة العزة والكرامة والاستمتاع بخيرات الأرض وطبع أعمالها كلها بطابع الحب والإخاء ونشدان المثل العليا .

(٦)

الفكر الادارى

كثيراً ما تغفل النخبة المثقفة في بدء النهضات الشعبية عن القيمة الحقيقية للتنظيم الإدارى فى الدولة ، إذ تحسب أن المطالبة بالمسؤولية الوزارية وتأسيس المجالس النيابية كافية وحدها فى تسيير الأداة الحاكمة . مع أن الحياة النيابية ليست إلا جزءاً مهما كانت أهميته عظيمة فإنه لا يكفى لتحقيق الحكم الشعبى أو المعانى الديموقراطية فى البلاد ، بل لابد معه من إدارة منتظمة حسنة التنسيق ثابتة البناء . ولقد قال العلامة الفرنسى (هنرى شاردون): « إن البرلمان ليس إلا نصف الديموقراطية بل قد لايكون نصفها الأهم لأن الحكم الشعبى يقوم على دعامتين أساسيتين : أولاهما سياسة قائمة على الأكثرية العددية تشرف على كل أمور الدولة العليا وتتميز بمقتضى نتائج الانتخابات . وثانيتهما إدارية تقوم على حسن الاختيار وتدوم فى ضبط النظام وتسيير الحياة اليومية ومساعدة الأمة على التقدم » .

هذه الدعوة التى وجهها العلامة الفرنسى لأبناء شعبه لم تقع إلا عقب ما قام به الوزير (بوانكاريه) من توجيهات صائبة فى ميدان الإصلاح الحكومى للإدارة الفرنسية ، وإلا فإن فرنسا كغيرها من الدول الديموقراطية لم تسلم فى أول عهدها بالنهوض من خطأ الوقوع فى إهمال الإصلاح الإدارى .

ومن المعلوم أن المبادئ النيابية اشتهرت أولا فى انكلترا حتى استحقت أن تسمى من المشرعين بأم المجالس النيابية . وقد كانت فرنسا أول من اقتبس هذه الأنظمة فى العهد الحديث ، ولكنها وضعتها على أسس إدارية عتيقة من مخلفات العصر الفرنسى المظلم ، أى عهد الاستبداد والحكم المطلق ،

فأنتج ذلك لها أن اختل نظامها البرلمانى ، واضطربت حياتها النيابية ، وأصبحت الثورات تتوالى عليها والدساتير المختلفة تتعاقب ، وعدم الاستقرار الحكومى يستمر ، حتى إن عدد الدساتير التى وضعتها فرنسا منذ ثورتها الكبرى بلغت ثلاثة عشر دستوراً . وبذلك أصبح الشعب يتساءل عن الديموقراطية وهل هى كافية لإعطائه الاستقرار المنشود أو لا . ومثل ما وقع لفرنسا وقع لكثير من الشعوب اللاتينية فى أوربا وفى أمريكا الجنوبية ، وبدأ يقع لبعض الشعوب العربية التى اقتبست نظامها النيابى من النظام الفرنسى .

وقد لبث العلماء زمناً طويلا يتساءلون عن أسباب هذا الأثر الظاهر ، حتى علل بعضهم ذلك بعدم استعداد الشعوب اللاتينية للأنظمة الديموقراطية ، وذهب يبحث عن وسائل أخرى للاستقرار . وذلك ما أدى بإيطاليا وأسبانيا إلى انتحال الحكم الفاشى . ولكن الحقيقة قد ظهرت للباحثين المخلصين فى فساد الأنظمة الإدارية التى أقيمت عليها الحياة النيابية فى فرنسا والشعوب التى اقتبست منها . وقد رجع العلماء فى الدرس إلى إنكلترا نفسها فاعترفوا بأنه لا يمكن أن يفهم نظامها الديموقراطى قبل أن تفهم الحياة الإدارية فيها .

ومنذ ذلك العهد انتبه الناس فى أروبا وغيرها إلى ضرورة العناية بأداة الحكم فى الدولة ، وانعقدت المؤتمرات المتعاقبة للنظر فى أسباب الإصلاح واهتمت جمعية الأمم بالموضوع . وهكذا أصبح البحث فى هذه المسألة منسقاً ضمن أسلوب علمى يسمى « بعلم الإدارة » التى وضعت لجنة دولية حدوده واختصاصاته والمواد التى يستمد منها ؛ الأمر الذى يمكن مراجعته فى الكتب المؤلفة لهذا الشأن .

والذى يهمنا فى هذا الفصل هو التنبيه إلى أن سائر الدول التى سبق لها أن أغفلت أهمية الإدارة فى تطبيق النظام الديموقراطى عادت فاعتبرت

ذلك وعملت على تلافى ما قصرت فيه . وبذلك لم يعد من العذر لنا أن نقتصر فى تفكيرنا ومطالباتنا على الجانب الدستورى من جوانب القضية السياسية التى نعمل لها ، بل يجب أن نعير اهتمامنا كذلك لناحية الإدارة القائمة ، وندرس عيوبها ونطالب بإصلاحها ؛ لأنه إذا لم تكن لنا إدارة صالحة فلن نستطيع أن نقوم بحكم بلادنا ولا بتحميل حكومتنا المسؤولية التى نطالب بأن تتحملها .

على أنه قد سبق لنا أن أعرنا انتباهاً غير بسيط لهذه القضية فى « دفتر مطالب الشعب المغربى » فى قسم المطالب السياسية منه ، ولكن ذلك الانتباه المؤقت يجب أن لا ينقطع .

وقضية الإدارة فى المغرب فى دورها الحالى قضية كثيرة التعقيد لأنها مبنية على أسس غير معقولة ولا مقبولة ، وهى جزء من النظام القائم لا يمكن أن تزول إلا بزواله ، ومهما أصلح من جزئياته فإنه لا يمكن أن يؤدى إلى النتيجة المطلوبة . ولكن هذا لا ينبغى أن يمنعنا من دراسته وتجلية جوانب الضعف فيه ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الجانب الخاص بالحكومة المغربية أو الراجع إليها .

ومن المعلوم أولا أن أساس الفساد فى هذا النظام هو بناؤه على حكومتين قائمتين بذاتيهما ، ومتى وجدت فى أمة أداتان للحكم فلا يمكن أن تقوما معاً بواجبهما ، بل لابد من أن تستولى إحداهما على السلطة دون الأخرى ، وحينئذ لابد أن تصبح الثانية أداة للأولى تفعل بها ما تشاء . وبما أن المسؤولية نظرياً ما تزال فى يد الأداة المنقادة فمن الضرورى أن يتحرر المتسلط من كل مسؤولية أمام ضميره ويعمل بمقتضى ما يشاء وما توحى به الظروف .

ثم إن النظام الجارى بالمغرب مبنى على الاعتبارات السياسية التى لها المقام الأول فى نظر القائمين عليه وذوى التقنية فيه . وبذلك فليس من شأنه

أن يهتم بما هو من أسس « علم الإدارة » كفن معاملة المواطنين والمستوطنين ومساعدة الكل على ممارسة حقوقه وتأدية واجباته ، وهكذا يتناقض تماماً مع أساس العلم الذى هو اعتبار الظواهر والمبادئ الاجتماعية التى تجعل الغاية من الإدارة هو تحقيق المصلحة العامة وحدها . وهذا هو السر فى تكوين نظام « القواد الكبار » وإطلاق أيديهم فيمن إلى نظرهم من القبائل رغبة فى إخضاعها والتسلط عليها ، لا فى القدرة على حكمها وتدبير شؤونها والعمل على إعدادها لتكون عضواً صالحاً فى جسم الوطن لخير الدولة وصالح الأفراد .

وبما أن السياسة هى الحكم المطلق فى توجيه مقررات الإدارة فمن الطبعى أن نجد عدد الموظفين فى المغرب وتونس مثلا يفوق كل معقول ، وأن أكبر أقساط الميزانية العامة تصرف للموظفين لأن الغاية السياسية هى تكثير عدد الأجانب المهاجرين إلى البلاد عن طريق التوظيف على أمل أن البعض يبقى بعد التقاعد ، وذلك هو السر فى تكثير العلاوات وتعديد أساليب الإغراءات ، وإذا لم يكن للموظفين المغاربة دور فى هذه الأداة الحاكمة إلا على سبيل الترضية أو ما توحيه مصطلحات السياسة الأهلية فليس من الضرورى أن تكون هنالك مقاييس معقولة لاختيار الموظفين الأهالى أو سلـّم طبعى لترقياتهم ، بل لا يكون من الضرورى أحياناً حتى حضورهم فى دواوينهم وقيامهم بشؤونهم لأن فى « المراقب الفرنسى » الكفاية والرجاء .

كل هذه الاعتبارات تجعل الإدارة الأهلية شلاء إن لم تكن معدومة ، وكلها توجب علينا أن نجعل نصب أعيننا مسألة الحكومة المغربية وجهازها الإدارى فى القديم والحديث ، وما هى المراحل التى يمكن أن تقطعها لتصل إلى الطور الذى تستطيع معه أن تتحمل مسؤوليتها كاملة غير منقوصة .

إن هـذه الفصول لم تكتب لنقد أعمال « الحماية » ، ولـكن لتجلية الأمراض التى هى واقعة فى بلادنا بقطع النظر عن الأسباب التى أدت إليها ،

ولذلك فإن الواجب أن نعترف بحظنا فى المسؤولية ، لأننا لا نقاوم الروح التى تسيطر على الإدارة فى توجيه التكوين العضلى لإدارة الحكم فى المغرب . إنه يجب أن نعمل على زوال الاعتبارات السياسية فى كل الشؤون الإدارية حتى لا تكون هنالك إلا الاعتبارات التى يقررها « علم الإدارة » ويبيحها .

إنه ما يزال فى يد الحكومة المغربية وإداراتها من الوجهة النظرية على الأقل كل الاختصاصات التى لمثلها فى الأمم الأخرى ؛ فمن الواجب قبل كل شىء أن يعتقد الموظفون المغاربة فى مسؤوليتهم ويتشبثوا بها وأن لا يراعوا الواقع بل الدستور الأساسى للنظام القائم على الأقل . إن خور العزيمة وفقدان الذاتية من الأسباب التى تساعد غيرنا على الاستيلاء على كل ما هو تحت أيدينا .

يجب أن يعم فى سائر رجال الإدارات المغربية الشعور بالواجب الإدارى الملقى على عاتقهم وأن لا يكونوا أداة سهلة فى يد من يريد استعمالهم أو السيطرة على حقوقهم . عليهم أن يخلصوا قبل كل شىء لجلالة ملكهم ويسعوا فى مرضاته ، ويعملوا بقدر المستطاع على إصلاح البقية الباقية من الحكم الذى هم حفيظون عليه . إنهم بذلك يشاطرون فى إصلاح الحال والعمل على تحقيق حسن المآل .

أما نحن الذين نتحمل مسؤولية التوجيه العام للحركة فيجب أن نعمل على تربية الحاسة الإدارية فى إخواننا ، ونبث الشعور بالفساد الحاصل فى أداة الحكم الحاضر بين أوساطنا ، وأن نكتب عنه ونجليه ، ويجب قبل ذلك كله أن نعمل على تدريب أنفسنا وأصدقائنا على إتقان ما هو إلى نظرنا من الأعمال الخاصة أو العامة ، ونزيل عنا جميعاً خلق الكسل والتوانى وحب تحمل المسؤوليات كلها دون أن نؤدى الواجب فى واحدة منها ، يجب أن تشغل الإدارة أنفسنا بقدر ما تشغلها الحياة النيابية ، ويجب أن يكون عملنا فى سبيل تلك بقدر عملنا من أجل هذه سواء بسواء .

وإذا كان الاعتبار الصحيح فى الإدارة هو التفكير بالمصلحة العامة ، كما قلنا ، فمن المؤسف أن نجد الوظائف الإدارية لا تعتبر فى نظر عموم المغاربة إلا مورداً للارتزاق وأحياناً مصدراً للإثراء ، وكنزاً تستنزف من خابئه أموال الأمة وخيراتها ، وليس ذلك عن طريق التضخم المعتاد للمرتبات وما يتبعها من مختلف العلاوات فحسب ، ولكن عن سبيل الاستغلال للجاه الذى يحصل عليه الموظف من منصبه أو المكانة الاجتماعية التى تفسح له مجال الوصول لكثير من الظلامات ، فالمنصب فى نظر هؤلاء ليس إلا بمثابة المكافآت الاجتماعية الأخرى من مشيخة وشرف وغير ذلك من أنواع الجاه الذى يقضى به نظام الأعيان وطبقاتهم فى المغرب ؛ فهو سلم لإدراك كل ما يمكن للرجل العادى أن يدركه بالوسائل الشرعية . وهكذا فإن التفكير المغربى ليس جديداً فى الحقيقة ، بل هو قديم بقدم هذه الاعتبارات الاجتماعية فى وطننا . ولقد ذكر ابن خلدون فى مقدمته أن الجاه من أسس الاقتصاد فى المجتمع الذى درسه ، وعلل بذلك كون كثير من الأشراف وأهل الفضل لا يتحركون لعمل ولا يبذلون جهداً فى وسيلة من وسائل التعيش المعروفة من تجارة أو فلاحة أو صناعة أو خدمة عامة ؛ ومع ذلك يثرون ويكتسبون الغنى الواسع ؛ لأن الناس تعطيهم من حيث لا يحتسبون ، تقديراً لمكانتهم ، وخوفا من إيذائهم ، أو سعياً وراء وساطتهم فى حماية بعض الحقوق الخاصة أو إدراك مالا يمكن إدراكه من غير الاعتماد على جاههم . وهكذا نجد هذه الروح العامة مؤثرة فى نفوس الكثيرين من الأشخاص ، حتى اضطر ابن عرفة وغيره من فقهاء المالكية إلى القول بجواز استعمال الجاه فى بعض الحالات وأخذ المكافآت اللائقة من أجله . وهذا من باب خضوع التفكير الفقهى (خضوعاً سيئاً) للسوسيولوجية المعاصرة عكس ما تقتضيه طبيعة الأصول العامة للأخلاق الإسلامية .

وطبعى أن تزداد هذه الفكرة العريقة ببلادنا تفاحشا مع الانحطاط

الشامل الذى أصاب أمتنا فى العهد الأخير ، وخصوصا بعد الفوضى العامة التى أصابت نظام الدولة وعقلية رجالها حتى أدى الأمر إلى أن أصبحت الوظائف تباع وتشترى ، وأصبح المغاربة كلهم على حسب تعبير الباحث الفرنسى « أ . دوشاتولبى » تجاراً من كبار الدولة إلى أصغر عون فى القبيلة أو القرية .

ولقد كان من المنتظر أن تتحسن الحال بعد أن دخلت عناصر جديدة على الإدارة المغربية على الأقل من جهة القضاء على هذا الداء الفتاك الذى بيناه ، لأن للعنصر الجديد فضل تطور الأجيال التى سبقت بها أوربا المغرب فى طريق الأخذ بأسباب العصر وما تشترطه من روح مخلصة وعقل جبار . ولكن عشرات السنين التى مرت على هذا التلقيح لم تزد إلا أن وطدت أركان هذه الحالة التى لا يحتاج المرء معها لكثير من المعرفة والذكاء لكى يحس بما فيها من فوضى وما تشتمل عليه من انحلال . ولست أدرى إذا كان العنصر الجديد قد أثر تأثيراً عكسياً فى جهازنا الإدارى القديم أم أن للمجموعة العتيقة التى يتكون منها جهازنا قوة أكثر استطاعت بها أن تعكس من أمراضها على العنصر الجديد ، حتى أصبحنا لا نفرق بين الموظف الأمى وبين الحامل لأرقى الشهادات فى اتباع الفكر العام الذى خلفته لنا أجيال الانحطاط وعصور الظلام .

والحق أن المرض الإدارى المغربى أصبح اليوم معقداً ، وليس من الممكن علاجه إلا إذا روعيت عناصر العدوى التى عملت فيه . وهى فى نظرى تشتمل على ثلاثة أقسام : الأول راجع إلى ما ورثناه من الأجيال السابقة من كل ما يجعل الإدارة وسيلة للاستغلال وسبباً للارتزاق ليس إلا . أما الثانى فهو راجع إلى الأمراض التى ورثتها فرنسا وأسبانيا من أجيال الظلام ، وهى الأمراض التى ما فتئ رجال الإصلاح الغربيون يشتكون منها ويحاولون إصلاحها ، ولقد أهرق المفكرون الفرنسيون فيها كثيراً من المداد كى يشرحوها لمواطنيهم ولمن ابتلى بها من غيرهم . أما القسم الثالث

فهو راجع لهذه السياسة الأهلية التي تفرض على الإدارة المغربية كثيراً من الأشخاص والوظائف والاعتبارات لا لشيء عدا أن مصطلحي الشؤون السياسية أفتوا بأن ذلك في صالح النظام الحاضر ودعايته في الأوساط .

إن الإنسان حينما يلاحظ انتشار الرشوة في كثير من الأوساط المغربية ليستغرب كيف تتحول النفوس جميعها إلى الاطمئنان لعمل غير أخلاقي ؛ لأنه لا فرق في الدين وفي الخلق بين من يأخذ الرشوة وبين من يعطيها . ولكن الحقيقة أن ذلك ناشئ عن طبيعة النظام السائد في البلاد ؛ هذا النظام الذي يجب أن لا ننسى دائماً أمراضه المتأصلة العريقة ، فهو الذي يجعل الرؤساء وأتباعهم يتطلعون إلى حياة رفيهة لا يمكنهم أن يقوموا بمظاهرها المفروضه عليهم بما ينالونه من مرتبات رسمية ، وهو الذي يفرض على الناس أن يبحثوا عن وسائل الهرب من طرقه المعقدة والاختصار في حل ما يعرض لهم من المشاكل عن طريق شراء الذمم واستغلالها . والجو الناشيء عن هذه الحالة هو الذي يرغم الكثير من الموظفين على اتباع القدوة السيئة ويرغم المظلومين أيضا على أن يرضوا بالواقع ويتعلموا وسائل الإغراء والتزيين للرشوة حتى ينالوا قليلا من العـــدل أو نصيباً من الحق . وهكذا تنقلب الأوضاع وتنعكس الاعتبارات ويصبح من المسلم به ضرورة حصول ذي الجاه على الثروة بمختلف الوسائل ، وضرورة استعمال ذي الحق طريقة الإغواء المحرم لقضاء مآربه . وكثيراً ما يعتبر في هذا الوسط الحاكم النزيه في تصرفاته رئيساً ثقيلا يفسد على مرؤوسيه وعلى الناس معهم وسائل العيش وينغص عليهم أسباب الحياة ، وتتألب قوى هؤلاء المرؤوسين مع قوى ذوي المصالح والانتهازيين لمخادعتــه وإغوائه بشتى الطرق الشيطانية حتى يستسلم هو لما يقتضيه العرف العام أو يقع بينه وبين من إلى نظره خلاف لا ينتهي في الغالب إلا إلى إقصائه عن مركزه لأنه يريد أن يجعل من النظام الحالي مصدراً للعدل وفي أحضانه مركزاً للنزاهة .

وهذا العرف العام هو الذى تزحلق بالأمة كلها حتى أصبحت لا تبالى بأنواع الظلم التى تنزل بها ولا بشتى المصائب التى تعترى أفرادها وجماعاتها ، وهو الذى جعلها تقبل أن تقوم بأنواع الضيافات كلما نزل حاكم أو زار قائد ، تفعل ذلك وهى تتبرم منه ولكنها فى الوقت نفسه تحس بقليل من التبرير له لأن قسما من أعيانها يرجو من ورائه زلفى للولاة وتطلبا للجاه الذى يهيء له - بدخول الحاكم عنده أو محادثته الطويلة معه - وسيلة للابتزاز والاستغلال ، وهو الذى يجعل القبائل تتحمل فى الغالب عادات « التويزة » للقائد أو من إلى نظره من الرجال لأن ذلك يحميها من غصب أعظم وتعد أكبر ، ولأنه يخول لأغنيائها المنزلة التى تسمح لهم بظلم عمالهم والإساءة إلى إخوانهم من الخماسين وغيرهم .

وتنعكس هذه الأوضاع المادية وهذه العادات السائدة على روحانية الناس فتجدهم ينظرون إلى عالم الغيب نظرتهم إلى عالم الشهادة ، ويقيسون ما عند الله على ما عند الناس فتصبح (الزيارة) جزءاً من الأداءات التى يحصن بها الفلاح زراعته وإنتاجه ، وينفسح المجال لبعض أدعياء المشيخة والدين كى يستغلوا جاههم فى انتزاع الأموال من أيدى هؤلاء المساكين الذين جعلهم جو الأنظمة الاجتماعية والإدارية القائمة منومين عن كل تفكير أو نظر ومبعدين عن كل وسائل التحرر من هذا الطغيان المعنوى الجاثم على أرواحهم وعقولهم .

إن مشكلة الإدارة فى مقدمة المشاكل السياسية والاجتماعية التى يجب أن تأخذ حظاً كبيراً من تفكيرنا وتوجيهنا . وإذا كنا لا نستطيع لحد الآن أن نعمل فى إصلاحها عملا سريعاً فإننا نقدر على كل حال أن نخفف من آثارها المعنوية فى نفوس الناس . إننا نستطيع بطريق الدعاية والإقناع والتوجيه الصالح والتربية السلوكية أن نخلق الجو الأخلاقى الذى يعتبر استغلال الجاه وانتهاز المناصب لاستعباد الأمة وإشاعة الفوضى فى الدولة

سقوطاً ينقص من قيمة صاحبه فى الاعتبار العام ، وبذلك نكون الروح الشعبية التى تستنكر كل عمل ليس فى صالح المجموع . إننى ما أزال أكرر القول مدوياً : إننا فى حاجة إلى ثورة شاملة فى الأفكار وفى الذهنيات ؛ لأنه بدون هذا التحول الداخلى لا نستطيع أن نحسن أحوالنا ونغير ما بقومنا . يجب أن نجعل من سلوكنا الشخصى فى كل عمل نعالجه القدوة الصالحة التى تعلم الأمة التجرد والإخلاص والبعد عن الشبهات . إن هذا القول ثقيل ، ولكنه الحق الذى يجب أن نصدع به ، وحسبنا أن نوجهه لأنفسنا قبل غيرنا ، وإنا — علم الله — فى توجيهه لمخلصون .

وهذه التوضيحات التى أعطيناها لأنواع الشر المتداعية بسبب الفوضى القائمة ترمى إلى نقطة بعيدة المغزى ؛ وهى أن كل كفاح نبذله لتحسين جانب من جوانب حياتنا ليس هو فى نظرنا صراعاً بين طبقتين أو جماعتين مختلفتين كما يريد الماركسيون أن يوضحوه ؛ ولكنه صراع بين فكرة الخير وفكرة الشر ؛ فإما أن نتغلب على الثانية وعلى نزعتها السائدة فى أوساطنا فنحقق لأمتنا أسباب الخير العام والسعادة الكاملة ، وإما أن تتغلب قوتها علينا ، وحينئذ ستتداعى الشرور كلها علينا ، وتتبدل الأرض غير الأرض ، ويمسخ أبناؤها أو يذهبون إلى غير رجعة ؛ لأنه إذا انعدم النظام العادل فى الأمة حلت محله الفوضى ولو حملت اسم النظام ، والفوضى خرق كامل الاتساع لا تحد من جوانبه القوة ولا تحصره السدود . وهى إذا تركزت فى بلد ما لا تنتهى إلا بالقضاء عليه وعلى من يعمره من الناس .

إلا أن كل نظام لا يقوم على العدل والحرية فهو فتنة ، وكل إدارة لا تنبنى على اعتبار المصلحة العامة فهى فوضى ، وكل شعب لا يناضل من أجل العدل والحرية ولا يكافح لتعلو سيطرة الصالح العام فهو إلى فناء .

(٧)

الفكر السياسى

إن مختلف النظريات المتعلقة بالسلطة التى تتعارض اليوم أمام عديد من العقول والضمائر تحمل كل واحدة منها جزءاً من الحقيقة ، ولذلك لا يمكن لواحدة منها أن تزدهر كامل الازدهار دون أن تقرض من الأخرى أو تحفظ لها بعض الأدوار ، وما ذلك إلا لأنها تعتمد قبل كل شىء على نصيب من الواقع النفسى والاجتماعى ، ولذلك فإن للوقت عمله فى التوفيق والتقريب حتى تستطيع كل أشكال الحكم التقارب بينها أو الامتزاج الكلى مع بعضها .

على أنه من الممكن أن نلاحظ منذ الساعة أنه إذا كان المنطق والاعتبار النفسى يجعلاننا نميز بين هذه الأنواع المختلفة للسلطة ومنابعها فمن المؤكد أن التاريخ لا يعرضها أمامنا إلا مختلطة غير متباينة ؛ لأن أسباب السيطرة والهجرة والتخالف السياسى وانتقال الحكم من يد إلى يد كل ذلك يتشابه فى العرض التاريخى ؛ حتى إنه ليمكننا أن نرد كثيراً من الحوادث الداخلية التى تقع فى أمة ما إلى عواملها الخارجية من احتلال وهجرة أجنبية وتطاحن بين السكان واختلاف بين الطبقات ، أى إن التاريخ الخارجى للدولة يساعد على تفسير تاريخها الداخلى ولو تباعدت الأجيال .

وإذا نحن اعتمدنا أولا وبالذات على أن الأساس الأخلاقى للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع فليس من الممكن أن نتحقق نوعا من أنواع السلطة إلا مع هذا الشرط الذى هو غايتها إذ لا يمكن أن تقبل إلا إذا أثبتت قدرتها على الوصول إليه وتحقيقه وعدم عجزها عن الوفاء به . وهكذا

يتجلى أن فى كل عضو من الجماعة سلطة معنوية أى حقاً لحراسة سير السلطة ومراقبتها والتأكد من العادات التى تجعلها من الحكم . وهذا الحق يستدعى واجباً معنوياً على كل من يملكه ، ولذلك لا يصح أبداً أن يتخلى فرد من أفراد الأمة عن العمل السياسى ؛ أى عن مراقبة السلطة وأعمالها . والذين يغيبون عن الانتخابات مثلا لأنها مظهر من مظاهر أداء هذا الحق والواجب يعتبرون أخلاقياً مقصرين فى أداء ما فرض عليهم ، وبالتالى مسؤولين عما يترتب على تقصيرهم من عبث أو استغلال أو خيانة كبرى .

فالفكر الأساسى فى السياسة - اعتبار المصلحة العامة - لا يمكن أن يتم عملياً إلا إذا أصبح خلق الاهتمام بسير الشؤون العامة والاستعلام عنها والتعليق عليها والتفكير فيها والنقد لها متيقظاً حارساً فى أغلب طبقات الأمة ؛ لأن بذلك يتحقق وجود رأى عام كقوة يحسب لها حسابها . وهذا معنى سيادة الأمم التى لم تزل تنادى بها مختلف الدساتير العصرية ، وذلك معنى ما اعتمدناه فى مشروع « الميثاق العربى » من أن الأمة هى صاحبة السلطة والحفيظة عليها ؛ لأن السلطة كامنة فى الأمة ، ومنها تصعد إلى أيدى الرؤساء وأولى الأمر ، ومن حق الأمة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها . إن وجود دولة ما يستدعى اعتبار ظروفها التاريخية التى تكونت فيها والأسس التى ابتنت عليها والحاجات الشعبية التى كان وجودها هى استجابة لها . وهذا يعنى اعتبار كثير من الوقائع والأعمال والأشكال التى لم يكن لنا مثلا يد فى وضعها ؛ لأن لهذا الاعتبار أثراً أساسياً فى استمرار هذا الوجود ، ولكن ذلك لا يعنى أبداً عدم الإصلاح والتنقيح لأن من الواقع ما لا يمكن بقاؤه ، إذ لم يكن من المطلوب وجوده لأن هذا الوجود المصادف ربما كان ضد الوجود الأساسى وأحرى الاستمرار للدولة . ومعنى هذا أن العاملين الكبيرين الذين طالما نوهنا بهما من قبل — التقدم والمتابعة — لا بد من ملاحظتهما جدياً فى الفكر السياسى أيضاً ،

ومن هذين العاملين يمكننا التوفيق بين مختلف النظريات السياسية فى إصلاح نظامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسايرة هذا العصر وحاجاته .

ومن الطبعى أن مسألة النظام بالمعنى الخاص للكلمة لا تعرض فى بلادنا ما دمنا ندين بهذين العاملين ؛ لأن وجود العرش الكريم كاف لتكوين المحور الذى قام ويقوم عليه نظامنا القومى ، لكن لابد من إعطاء العرش وصاحبه القيمة الحقيقية التى يقتضيها العهد الجديد ، وإبعاد كل العوامل التى تزيل عنه صفة الاستقرار وحفظ التوازن الصحيح بين أفراد الأمة وطبقاتها وهيئاتها ؛ وذلك يستوجب قبل كل شىء النظر إلى صاحب العرش — جلالة الملك — كشخصية فوق كل الأحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التى يمكن أن يتناقش فيها الرأى العام ، بصفته الحارس الأمين لسير السلطة وأعمالها . ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومى والوعى الوطنى والاستمرار الوجودى للدولة .

وبما أن تاريخنا ملىء بالعبر فمن الواجب أن لا نهمل الاستفادة منها ، وقد علمتنا أوقات الفوضى أن من أسباب التقهقر الذى أصابنا وجود أسس عتيقة لفهم النظام القومى وتوزيع المسؤوليات فيه ، فيجب أن نصلح ما أدركنا وجود الخلل فيه ، وأن ندعم كياننا بكل ما يمكن من القوات اللازمة .

ولعل من الخير أن نقول إن أسباب كل ما جرى فى وطننا من اضطرابات راجع إلى كون جلالة الملك مسؤولا مباشرة أمام الشعب ؛ وذلك ما أحدث فى بلادنا كثيراً من الثورات التى كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديمقراطية فبدأت تتحمل هى مسؤولية أعمالها . وإن فى التجديد الحكومى الذى وضعه مولانا الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤ م) خير دليل على أن الحكومة الشريفة كانت سائرة فى هذا الاتجاه المتفق تماماً مع الروح الإسلامية ؛ لأن جلالة الملك هو ولى

الأمر فى القضاء وفى الحكم . وكما أن القاضى منفذ للقانون بالنيابة عن الملك ، ولكنه هو الذى يتحمل مسؤولية الأحكام التى يمضيها ، كذلك يجب أن يكون الوزراء منفذين لشؤون الدولة باسم جلالته ولكن على شرط أن يتحملوا مسؤولية ما يمضونه من أعمال أمام جلالته بصفته ولى الأمر ، وأمام المجالس النيابية يوم يتم تحقيق ما نصبو إليه من نظام دستورى متين ، بعد الاستقلال طبعاً .

ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التى تعرض لأنظمة الحكم ، وهى ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هى بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها .

إن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها . وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة لأن الحق معناه إلجام القوة عن طريق العقل ؛ فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السلطة الجسمية . ومن هنا يتبين أن تأسيس دولة أو تصميم نظامها السياسى يظهر فى كل وقت بمظهر التوازن بين قوتين : قوة ماضيها المجيد وما يشتمل عليه من عرف وتاريخ وعلاقات بينها وبين الحكومات المجاورة لها والأسباب التى أعطتها قوة الاستمرار والصمود أمام العواصف الزمنية المتعاقبة عليها ، والقوة التى تترجم بها عن المجهود الذى تبذله لبعث الوجدان وإعطاء الضمان لأسس المشاركة التى تبنيها للوصول للغاية الموحدة وللحقوق المشتركة أى الإرادة العامة التى تؤيدها .

ومن المعلوم أن القوة الأولى هى التى ينظر لها وحدها التقليديون فى الغرب ؛ بينما الديمقراطيون يكتفون بالنظر للقوة الثانية . ولكن الواقع أننا متى ما نظرنا إلى التنسيق الاجتماعى ولاحظنا أنه ليس شيئاً غير مركب المسائل الآلية اضطررنا إلى الاعتراف بضرورة التوفيق بين القوتين ودعم الواحدة منهما بالأخرى . ولا يتم هذا التوفيق إلا بتوازن محكم يقوم به رئيس الدولة الأعلى .

لحق الأمة فى أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها فى أن تختار من تنيبه عنها فى تسيير شؤونها ، ومع حقها كذلك فى الاستقرار الحكومى والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضى عن الأشخاص الذين يمثلونها . وكل هذه الحيثيات — إلى جانب ما قدمناه — تصل بنا لنقطة واحدة هى ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم ، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى ، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية ، ومستواه الاجتماعى رفيعاً أو ضعيفاً ؛ لأن التمتع بحق المواطنة كاف فى الحصول على كل ما يمكن أن يدركه المواطن من غير نظر للفوارق المذهبية أو العنصرية أو الاجتماعية .

وإذا كنا قد تحدثنا فى الباب الأول عن الأرستقراطية الفكرية فلا ينبغى أن يفهم عنا خلاف ما نقصد ؛ فنحن غير متفقين أبداً مع (رينان) فى تخير نخبة من المسيرين الحكماء للمدينة على طريقة جمهورية أفلاطون ، لأن عدم المساواة العقلية لا تحرم المواطنين من الواقع المحسوس وهو أن عامى التفكير أعضاء أيضاً فى الجماعة ولبنة فى البناء العام لكيان الأمة ، كما أنهم قادرون على اختيار من ينوب عنهم قدرتهم على التعبير عن آرائهم فى الشؤون المعروضة عليهم . والمسألة ليست مسألة علم واختصاص ، وإنما هى مسألة الذوق السليم والنية الحسنة والوجدان الأخلاقى .

وإذا كانت الأجيال السالفة قد علمت جمهورنا — وحتى مفكرينا — عدم المبالاة بكثير من أمور الأمة فإن من واجبنا أن ننبه الشعب إلى ضرورة العدول عن هذه العادة المفسدة ، ونعمل على بعث الوجدان السياسى حتى تعود الأمة إلى الاهتمام بشؤونها ومراقبة أعمال حاكميها والمطالبة بإعطاء هذا الاهتمام والمراقبة الوسائل الدستورية العصرية التى تمنع من العبث بحقوق البلاد وحرمان أبنائها من المشاركة فى تدبير شؤونهم والإشراف عليها . وإن تقصيرنا فى هذا الجانب ليوقعنا فى تحمل أعظم مسؤولية فى التاريخ ، وهى قتل

روح الحرية فى نفوس إخواننا . وتلك أعظم جريمة قومية يمكن أن نرتكبها .

* * *

والرغبة فى إعطاء الشعب حقه فى الرقابة والاقتراح تستدعى تنظيما عاماً للشعب وتنظيما للهيئة أو للهيئات النيابية التى تمثله ، مثلما تقتضى تنظيما حكومياً قائماً على الأسس الديموقراطية الصحيحة . ونحن لا نريد هنا أن نتعرض لمختلف أنواع الأنظمة السياسية التى يمكن معرفتها من كل كتاب ، ولا أن نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الأمة المغربية ، لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص ، بل لابد أن يقع بعد الاستقلال من مجمع شعبي منتخب . لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن فى الاتجاه الملكى الدستورى ، وذلك ما يفرض علينا الالتفات إلى الذين سبقونا فى هذا المضمار وهم الانجليز . غير أنه ليس من الضرورى أن نعتبر كل ما عندهم لأن أنظمتهم سارت بكيفية تدريجية ، فاحتفظت بكثير من المظاهر الفردية لا فى الحياة السياسية فقط بل حتى فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولقد كررنا القول بأن بقاءنا فى المؤخرة يفرض علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ، وفى هذه الجهة لابد أن نعير التفاتاً مهماً إلى بلاد الديموقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال . إنه لا ينبغى أن نتأثر بالخصومات القائمة فى الغرب ولا بالمصالح المتناقضة التى تؤدى إلى تكوين فوارق اصطناعية فى المناهج وفى الأفكار ، بل يجب أن نستفيد من كل التجارب الإنسانية إذ ليس فى الدنيا نظام باطل كله ولا حق كله ، وإنما هى مجموعات من النظريات أحدثتها عوامل الاجتماع والنفسيات ودفاع الناس بعضهم بعضا ، فينبغى أن نستفيد منها كلها وأن نعمل على الخضوع لعواملنا نحن وما تقتضيه مصالحنا ومطامحنا .

إن النظام الانجليزى لم يكن ابن الساعة ، بل تولد فى بريطانيا تدريجياً طبقاً لعوامل التنازع الذى قام بين الطبقتين الوسطى والراقية . وقد أعرب

عن كثير من مرونة الارستقراطية الانكليزية حيث قبلت دائماً أن تتنازل عن بعض الحقوق لمن هم دونها . ولكن هذه العوامل فى أوربا الوسطى كانت عوامل الطبقات الشعبية المضطهدة لا من حكوماتها ورؤسائها فقط بل حتى من الجرمانيين والسلافيين المتهافتين عليها . وليس فى المغرب أرستقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وإنما هنالك شعب بما فيه من راع ورعية يرزح تحت أعباء العادات التى نجمت عن عهود الفوضى والتى يستغلها أولئك الذين يريدون الاستمرار فى سلب سيادة الأمة واستغلال خيراتها .

فالمسألة إذن مسألة التضامن التام بين الملك وبين الحكومة والأمة لحماية التراث الروحى والمادى لهذا الشعب المجيد . والأزمة إذن هى أزمة تنظيم وتعبئة وتوجيه صالح ، لأن الكل متفق على أن الخير فى تحقيق إرادة الأمة على أساس (العرش بالشعب والشعب بالعرش) وعلى قاعدة (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) ، و (ليس فى الأمة فرد لا يمكن أن تستفيد منه البلاد ، كما أنه ليس فيها شخص لا يتوقف على عون الآخرين ومساعدتهم) .

إن الديموقراطية المغربية يجب أن تقوم على أساس النظام البرلمانى . ومن المعلوم أنه ليس كل بلاد ذات مجالس نيابية تعد من ذوات البرلمان . وهذه نقطة تفصلنا عن النظام الروسى مثلا من الوجهه السياسية ، لكن كيف ينبغى أن يشكل البرلمان ؟ هل من المصلحة أن نؤيد منهج الثورة الفرنسية الكبرى فنكتفى بمجلس واحد ؟ أو من اللائق أن نتبع التعداد الذى وقع فى النظام النابليونى ؟ أو نسلك الأسلوب المتبع اليوم فى أغلبية البلدان الديموقراطية ، وهو تكوين مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ أو الأعيان أو ما أشبه ؟ إن لكل واحد من هذه الأشكال محاسنه وعيوبه ، فمن واجبنا أن ندرسها كلها ونختار الأوفق الصالح لبلادنا . إنما لا ينبغى أبداً أن نعتمد على ما سارت عليه مجالس الشيوخ فى الغرب من الاعتبار للتمثيل الرأسمالى ؛ لأن معنى ذلك إعطاء الأعيان السلطة المطلقة فى تسيير شؤون

الأمة ولو على ظهر الطبقة المستضعفة فى البلاد . وهذه إحدى النقط التى يجب أن تفصلنا عن النظامين الانكليزى والفرنسى ، وبالأحرى عن أنظمة البلاد الفاشية التى تكتفى بتمثيل المصالح عن تمثيل الأفراد . وقد أوضحنا فى الفصل السابق أن الانتخاب يجب أن يكون عاماً شاملا لكل الأفراد ذكوراً وإناثاً لأن الانتخاب العام لا يمكن أن ينفصل عن الروح الديموقراطية الحقيقية . ولئن ظلت المرأة محرومة من مشاركتها فى المجهود العام للأمة فى الدنيا كلها منذ عهد بعيد فإن الاتجاه التقدمى يقضى اليوم بإعطائها كامل حقوقها وفى مقدمتها حق الانتخاب والتصويت . ونحن لا نعتقد أن فى الدين الإسلامى ما يسمح بعدم إعطائها ذلك الحق ؛ فقد كان النساء يبدين آراءهن فى عهد الرسول عليه السلام ، وشاركت عائشة وفاطمة فى اختيار الخلفاء من بعد الرسول ، ورجع عمر عن رأيه فى مسألة تحديد الصداق لرأى عجوز حضرت مشاورات المسلمين فى المسجد الذى كان هو المنتدى العام إذ ذاك . وأول من فكر فى العهد الحديث فى تسوية المرأة بالرجل فى هذه الأمور هى الجمهوريات الإسلامية الديموقراطية التى تكونت فى أواخر العهد القيصرى فى الامبراطورية الروسية ، وعنها اقتبس الروس والغرب إعطاء هذا الحق للنساء . وإذا كانت هذه القضية تجد اليوم بعض الصعوبات من طرف قليل من الأوساط العربية فى مصر والشام فما ذلك إلا لأن الرجعية هناك ما تزال مؤيدة بكثير من القوى المادية والانتفاعية . وما يدلون به من الخوف من اختلاط النساء بالرجال إنما هو عوارض لا تؤثر فى ذاتية الأحكام ، خصوصاً وأنه من الممكن الاحتياط لها فى شكل من أشكال التدبير ؛ إذ ليس هنالك حتميات لا يمكن التوقى منها .

والديموقراطية تستدعى بطبعها تقسيم العمل على القائمين بالحكم ، لأن تكدس الأمر فى يد واحدة أو جهة معينة يعطيها مقدرة هائلة بالنسبة للمحكومين . وهذه المسألة تدرس عادة منذ القرن الثامن عشر فى فرنسا على الشكل التقليدى الذى وضعه (مونتسكيو) وهو تقسيم السلطة

إلى ثلاثة أنواع : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهو ما يسمونه بفصل السلطات الذى سنبدى رأينا فيه فى فصل مقبل . إنما يمكن أن نقول من الآن إن هذا التقسيم الذى وضعه مونتسكيو لم يعد مطابقاً للواقع العصرى ، وإذا كان مونتسكيو قد راعى فى ذهنه أثناء التقسيم إضعاف الحكم المطلق فإن فكرته قد أدت الدور الواجب لها ، وأصبحت حاجة اليوم تستدعى النظر من جديد فى شكل آخر للتقسيم . ولعل من أطيب أنواعه ما اختاره (موريس ديفرجى) من بناء التوزيع على نسبة النفوذ الحزبى فى البلاد ، لأن ازدهار الأحزاب السياسية غير تغييراً عميقاً شكل العلاقات التى كانت بين المنظمات الحكومية وما لها من وسائل العمل المتبادل . فقد أصبح حزب الأغلبية الرابطة الأقوى بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان ، وأصبح للمنظمات السياسية بصفة عامة نفوذ عميق على اختيار أهل الحل والعقد كما يظهر من تحليل الأنظمة الديموقراطية ، وقد أصبحت الحزبية فى سائر الأنظمة الديموقراطية والأوتوقراطية عاملا أساسياً يعتمد عليه القائم بالحكم ، وكأنها العصبية التى كانت من قبل فى الاستناد للقبيلة أو للجماعة حسب تعبير ابن خلدون .

والنظام الاستبدادى يقوم على فكرة الحزب الواحد الذى هو أعظم مظهر من مظاهر التطور السياسى فى القرن العشرين ، فالحزب فى هذا النظام يلعب الدور الرسمى فى الدولة ، حيث يكون عصبية الحكم من المواطنين الأكثر إخلاصاً للحزب والنظام . ومن الطبيعى أن لا نقبل هذا النظام الذى يؤدى إلى تكدس السلطة فى يد فئة واحدة . وتقوم ديموقراطية بعض الدول الكبرى على وجود حزبين اثنين : واحد للحكم والثانى للمعارضة ، ولكن هذا الأسلوب أيضاً يعفى على نظام الفصل الموجود فى الدساتير القائمة . على أن هذا النوع الثانى نجح نجاحاً كبيراً فى انجلترا حيث نجد للفكرة الدستورية نضوجاً لا نجده فى غيرها من بلدان أوربا وأمريكا .

وإذا كان لتعدد الأحزاب فضل الحرية الفكرية والتنافس فى العمل فإنه كثيراً ما يؤدى إلى إضعاف السلطة النيابية وإفقاد الأغلبية التى تسمح بالاستقرار فى الحكم وعدم الاضطراب فى الشعب ؛ فالانتخاب فى انكلترا أو أمريكا مثلا يؤدى دائماً إلى الأغلبية الحاكمة ، بينما هو فى فرنسا وفى بلجيكا يؤدى مراراً إلى وجود أحزاب متساوية فى عدد الممثلين فى البرلمان لا يمكن معها تكوين حكومة دائمة إلا بنوع من التوافق والتقريب . ولكن الواقع أن ذلك ليس ناشئا عن تعدد الأحزاب وإنما هو من اختلاف التقنية ونظام الانتخاب وتوزيع الدوائر ، لأن ضمان الأغلبية فى جهة من الجهات متيسر إذا اتبع نظام التصويت بالأغلبية فى دور واحد ، بينما يؤدى نظام التمثيل النسبي أو التصويت فى دورين إلى نجاح عدة أحزاب فى البرلمان . وهكذا يمكن التوقى مما هو واقع فى بلجيكا وفرنسا عن طريق إبعاد التمثيل النسبي واتخاذ خطة التصويت بالأغلبية دفعة واحدة .

وبما أن المنتخبين ليسوا إلا مجموعة من الرجال يمكن أن يتغلب عليهم من الشهوات ما يتغلب على رجال الحكم الذين ليسوا أقل عدداً منهم فمن الضرورى أن نقتبس من النظام السوفيتى فكرة رقابة الناخبين على ممثليهم بكيفية أو بأخرى ؛ لأن الغرض الأساسى هو امتلاك الأمة لزمام قادتها ومسيرى أمورها ، ولأن ذلك يتفق مع القاعدة الإسلامية التى تعتبر الوكيل معزولا عن غير المصلحة ، فيمكن أن يقع بطريق عريضة ممضاة من ناخبي فرد ما أن يطلبوا مناقشته فى فكرة يبديها أو عمل قام به أو عرضه على لجنة تأديبية برلمانية يمكنها أن تحكم بإقصائه عن كرسى النيابة ، وتطلب من الناخبين إعادة اختيار من يمثلهم ، إن ذلك (فى رأيى الخاص) خير وسيلة لمنع النواب من الخضوع لسيطرة الشركات وتفضيل مصالح الأفراد أو الهيئات على مصالح الأمة كلها .

إن هذه الفصول ذات البرنامج المحدود لا تسمح لنا بأن نتوسع فى ذكر

كثير من الجزئيات التى يجر إليها الحديث عن الديموقراطية والمسائل السياسية . ولكن الذى يهمنا هو أن ننبه إلى ضرورة المرونة الشديدة فى التفكير السياسى ، لأن مسائله كلها قابلة للتطور والتبدل ، وليست إلا تجارب إنسانية يقصد منها قبل كل شىء إسعاد الجماعة بتحسين حالها والمحافظة لها على تراثها والسير بها نحو مناهج التقدم ومنع بعضها من استغلال البعض وتجنيدها كلها لخدمة صالح أفرادها ومجموعها .

(٨)

الفكر الحزبى

إن انتصار الديمقراطية فى أنظمة الحكم السائدة فى عهد المدنية الحاضرة فرض تنظيم الأمة ضمن هيئات من شأنها أن تسهل توجيه الشعب وتصنيع غاياته الحقيقية التى قد تضيع فى عماء الجمهور لو تركت للناس يعبر كل واحد عنها بما يشاء . وقد كان من أثر ذلك أن خفف من حدة الفوضى التى تعترى الجمهور عند فساد الإدارة أو عدم استقرار الحكم ، يظهر ذلك جلياً فيما جرى بفرنسا بعد نهاية الحرب الأخيرة ؛ فلولا وجود الأنظمة الحزبية فى البلاد لما سلمت فرنسا من إراقة الدماء واضطراب العامة الاضطراب المخيف ، ولكن الطاعة الحزبية سهلت على مختلف الهيئات أن تتفاوض فيما بينها ، وتعمل على تقريب وجهات النظر لتسيير دفة الحكم فى جو لم يتضح بعد . وهكذا حفظت الدولة كيانها ، ولم تصل للطور الذى كان يقع فى عهد الأنظمة البائدة يوم كان كل فرد يعبر عن فكرته بنفسه دون مراعاة لمبدأ عام أو تعاون حزبى على التقنية للمسائل القائمة .

وطبعى أن هذا الأمر لم يكن ليتأتى لولا وجود الحريات السياسية والاجتماعية التى تسهل على الأحزاب بناءها ، وعلى قادتها القيام بكل ما يلزم من حركة لتنظيم الأمة وتربيتها وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع برامجها ونظرياتها . والحرية فى النظام الديموقراطى هى الأساس الأول الذى لا يمكن بدونه وجود أية سلطة للشعب ، ولا يتسنى إلا به تحقيق أى تنظيم للجمهور أو للحكومة ، كما لا يمكن مع عدمه تنفيذ أى انتخاب حقيقى جدير بهذا الاسم . ولذلك فإن الأحزاب الحقيقية ذات النظام الديموقراطى لا تعيش

فى هناءة إلا فى بلاد تتمتع بالحريات العامة ، ويمكن للقائمين عليها أن يحققوا أغراضهم بالوسائل المشروعة فى حماية القانون ورعاية الديموقراطية .

وفقدان الحرية فى بلد ما لايمنع من وجود الأحزاب ، ولكنها فى الغالب تصطبغ قبل كل شىء بصبغة الكتل العامة للمقاومة والمطالبة بالحقوق المغصوبة ، وربما تكون الأمة المحرومة من الحريات أكثر احتياجا للحزب أو الأحزاب التى تفرض نفسها ويتقدم أبطالها ليكونوا قنطرة الحياة السعيدة وجيل التضحية للآخرين ، على أن هذه الكتل التحريرية تنقلب هى نفسها تدريجيا إلى الهيئات الديموقراطية المنظمة بقدر ما تصل إليه من نتائج وما يسعى إليه أنصارها من غايات ويبلغونه من نضج .

ولم تزدهر الحزبية السياسية فى بلد بقدر ما ازدهرت فى انجلترا ؛ فإن للأحزاب فى هذا البلد تقاليد متينة وخططا واضحة وتاريخا مسايرا للتطورات الديموقراطية فيها .

أما فى فرنسا فان أحزابها ليست المثل الأعلى للتنظيم والمتابعة ، ولعل ذلك ناشىء عن كثرتها وعن الفردية التى يتصف بها الفرنسيون ، أو ربما كان ناشئاً عن عدم الاستقرار الحكومى الذى ابتليت به فرنسا منذ سقوط الملكية إلى الآن .

وأما فى أوربا الوسطى وفى بلاد البلقان فقد ظلت الحزبية عبارة عن منظمات عشائرية أو شخصية لا تربط بين أفرادها مناهج منتظمة أو علاقات غير العاطفة وحسن التعاشر ، حتى بدأت أخيراً تخرج الواحدة بعد الأخرى إلى الاستمداد من المنهج السوفياتى الجديد . وليس فى تركيا حزبية ديمقراطية حتى نتحدث عنها لأن الجمهورية التركية اعتمدت عند نشأتها نظام الحزب الواحد المسيطر على الحكم ، ولكن ليس له برنامج حقيقى يتناول كل مرافق الحياة الشعبية ، وقد فرض نفسه فى عهد المقاومة المسلحة دون أن يخرج من جو الحكم المطلق ، وسلب الحريات السياسية والاجتماعية والدينية

للشعب المكبوت ، فليس فى تركيا هيئة إسلامية حرة ، ولا جمعيات سياسية معارضة للحكومة ، ولا نقابات حقيقية بالمعنى الصحيح . ولذلك فإن نظام الثورة التركية لم يزد على أن يكون نسخة مشوهة من بعض المناهج الفرنسية ، وهو نظام هدم اجتماعى أكثر منه نظام بناء . ونحن لا نعتقد أن فى الأسلوب التركى شيئا خاصا يستحق أن يقتبس أو يستمد منه ؛ لأن أحسن مافيه منقول نقلا كلياً من بلاد الغرب ، وكذلك أسوأ ما فيه .

أما فى المشرق العربى فالأحزاب السياسية تكونت أولا فى شكل وفود أو هيئات للمطالبة أو للمفاوضة دون أن يكون لها هم غير مسألة التحرير القومى ، وأحياناً بعض الإصلاحات السياسية غير المضبوطة ، وقد كانت كلها تتبع نظام البيعة العامة لرؤسائها الذين يصبحون مسيطرين فيها . وقد أدت هذه الأحزاب مهمتها السابقة ولكنها لم تستطع حتى الآن التطور نحو المنهج الذى يجب أن تسير عليه فى عهد الحياة النيابية والنظام الدستورى . ومن المؤسف أن هذه الروح التى تملك المسيرين للأحزاب الشرقية تسم نفس الجمهور قاطبة ، فهم لا يعتدون بالمبادئ والهيئات بقدر ما يعتدون بالذين يترأسونها ، ولقد رأيت بنفسى عدة منظمات يؤسسها الشباب بمجهوده ثم يذهب يبحث لها عن باشا يحمل رئاستها حتى تستطيع أن تشق طريقها فى وسط الجمهور .

وأعتقد أن حظ أقطار المغرب العربى فى التنظيم الحزبى أحسن بكثير من حظ المشرق العربى ؛ فإن الأحزاب القائمة فى تونس والجزائر والمغرب كلها تبذل مختلف الجهود لتجعل من نفسها هيئات شعبية منظمة أصدق تنظيم ، وهى فى منشأها صادرة عن بيئة متعاونة يلتف من حولها جمهور يتزايد تدريجياً ، ويقوم عليها مسيرون إذا لم تكن الظروف قد أتاحت انتخابهم انتخاباً قانونياً فإن الجمهور اختارهم باحترامه وتقديره ، وهم قابلون

دائماً أن يتركوا الميدان لكل من يختاره أنصار الحركة ورجالها حين تتاح لهم الوسائل المشروعة لذلك .

وتمتاز الحركة المغربية بكونها اتجهت من أول يوم لوضع برنامج مفصل لمطالبها ؛ فمنذ الحركة المتعلقة بالسياسة البربرية حدد وفد مدينة فاس مطالب الأمة فيما يتعلق بكثير من الجوانب التي تكتنف تلك السياسة ، ثم سارت الحركة سيرها ونظمت « كتلة العمل الوطني » ووضعت (برنامج الإصلاحات المغربية) الذي يعتبر مثالا للتقدمية في ذلك العهد ، وحينما اعترض عليه بالسعة والشمول وضعت الحركة المطالب المستعجلة التي تتناول كثيراً من الحريات الديمقراطية والاجتماعية .

وقد غيرت الحركة اليوم خطتها السياسية مقتنعة بضرورة العمل للترشيد والتحرير القوميين قبل كل شيء ؛ لأنه لا يتسنى للأمة تحقيق مطامحها إلا بعد أن تكون مالكة أمر نفسها وليس للاستعمار على توجيه شؤونها من سلطان . وهاهي ذي الآن تتجه نحو وضع نظريات سياسية واجتماعية واقتصادية لتصميم برنامج مفصل لما سيكون عليه الحال في المغرب المستقل . وأعتقد أن حركتنا ستعرب بتطورها الدائم عن تقدمية واسعة ونضج سياسي كبير .

وهناك عدة خصائص تميز طبيعة حزب ما عن غيره ؛ من أهمها التفرقة بين الحزب الشديد والحزب المرن ، ويعنون بالأول الهيئة التي تفرض الطاعة الكاملة على أعضائها وخصوصاً على نوابها في البرلمان ووزرائها في الدولة ، حيث تعتبرهم مجرد ممثلين للحزب يجب عليهم اتباع الحزبية خصوصاً في التصويت . ؛ وأحزاب الجمهورية الرابعة في فرنسا وكذلك الأحزاب الإنجليزية الحالية مثال لهذا النوع . ويعنون بالحزب المرن الهيئة التي تسمح لأفرادها بأن يحتفظوا بقسط كبير من استقلالهم في البرلمان أو في الوزارة معتمدين على ما يفرضه عليهم وجدانهم دون الإلزام باتباع التوجيه الحزبي ، وتمثل أحزاب الجمهورية الثالثة الفرنسية وخصوصاً الحزب الراديكالي هذا

النوع . وهذا التقسيم لا يعنى عقيدة الحزب ، وإنما يعنى نظامه الداخلى ؛ فالحزب الديمقراطى يمكن أن يكون شديداً دون أن يؤثر فى عقيدته نظام الطاعة المفروضة مثل الحزب الاشتراكى الفرنسى والأحزاب البريطانية ، كما يمكن أن يكون مرناً مثل الحزب الراديكالى . أما الأحزاب الأوتوقراطية فلا يمكن أن تكون إلا شديدة .

وقد سارت أحزابنا المغربية إلى الآن على شكل وسط بين الشدة والسهولة . ونعتقد أن فى ذلك عنواناً على الاتجاه الديمقراطى الذى تسير فيه حركتنا حيث إن أعضاء الحزب مسموح لهم فى تكوين نظرياتهم بنوع من الاستقلال فى دائرة المبادئ العامة للحزب . وأظن أن طبيعة التحرير التى تصطبغ بها الحركة المغربية تفرض علينا هذا النوع من المرونة فى النظام الداخلى لمؤسساتنا .

ومهما تكن الظروف أو الاعتبارات فيجب أن نعمل دائماً على تنظيم الأمة وتعبئتها حول عقيدة واضحة ومنهج محدود . ويجب أن نعمل بقدر ما تسمح به ظروفنا على إعطاء أنصارنا وإخواننا كل ما يمكن من الحرية فى دائرة الأصول العامة التى هى صلة الوصل بيننا والجامعة العامة لأرواحنا . وإذا كانت الأحزاب الأوربية أخذت تتجه اليوم نحو نظام أوتوقراطى داخلى فيجب علينا نحن أن لا نشايعها فى ذلك الاتجاه ؛ لأن فى ذلك خنقاً للروح التى نعمل لها وقضاء على الحرية التى نريد أن تزدهر بمعناها الصحيح فى بلادنا .

إن شعبنا شعب روحى ، وإنه لا يحيى بغير صوفية المبدأ ، وهذه لا تتم إلا إذا ترك للشخصية كامل الحرية فى أن تجاهد من أجل إعدادها وتكوينها . لندع الفرد يطلب الامحاء بنفسه فى المثال عن طريق الخدمة للجماعة ونشدان التضحية من أجل البقاء .

(٩)

الفكر القضائى

من أسباب النقص فى اتجاهاتنا أننا اعتدنا التقاف بعض المسائل التى ألف الغربيون ترديدها منذ القرن الثامن عشر على أنها قضايا مسلمة كل ما يمكننا هو أن نقتبسها ونعمل بها دون تدبر أو تفكير، لأن ذلك فى نظرنا هو عنوان الحضارة العصرية ومفتاح الرقى الذى يحسبنا فى عداد الشعوب الحية. وكثيراً ما نبقى وراء القافلة الغربية لأننا لا نريد أن نفكر إلا مع الكتب التقليدية التى ندرسها فى الكلية أو نطالعها دون تعمق أو محاولة للبحث عما هو خارج عن ورقاتها . مع أنه إذا كان للغرب من فضل فهو فى كونه دائم الحركة مستمر السير، لايقنع بمجهود ولايرضى بما نال . إن روحه التى تنقصنا هى فى الايمان بالتطور الفكرى الدائب واعتبار ما كان فى عهد سابق ليس من الضرورى أن يستمر فى العهود الأخرى . وإن من حقوق الإنسان أن لا يفرض جيل اليوم نظامه وأعماله على جيل الغد. ومن الأمثلة الحية على هذا أننا كلما طالبنا بإصلاح المحاكم لم نفكر إلا فى قضية واحدة وهى فصل السلطة القضائية عن التنفيذية والتشريعية ، نطلب هذا على أنه أمر مفروغ من قداسته لأن (مونتسكيو) قرره فى وقت رأى من الضرورى أن يطالب به للحد من قوة السلطة التنفيذية والحكم المطلق الذى كان فى فرنسا . بينما نجد أن كثيراً من رجال القانون اليوم يعتقدون أن (مونتسكيو) لو عاش لفكر فى هذا الموضوع تفكيرا آخر يتفق مع حاجيات الوقت ؛ فإن التوزيع عن طريق الفصل بين القضاء وبين التنفيذ والتشريع لايتفق مع الواقع الممكن أبدا . وقد كان من السهل أن يطبق هذا عندما كانت التكاليف الحكومية بسيطة ومحدودة ، ومع ذلك فقد كانوا يجدون الصعوبة الكلية فى اعتناق

ذلك التقسيم للسلطة الدبلوماسية ، وبالأحرى للمسائل العسكرية . أما اليوم فإن الإطار المبنى على هذا التقسيم يضطرب من كل جانب ؛ لأن التطور العالمى نحو الاشتراكية وضع السلطة الاقتصادية فى يد الحكومة ، وهذه السلطة لاتنطبق بسهولة مع مقتضيات التوزيع التقليدى . وقد اضطرت فرنسا إلى وضع تصميم مونى (Plan Monet) دون عرض على البرلمان ، بينما أصبحت العقوبات الاقتصادية تطبق من الإدارة دون رجوع للمحاكم . وإذن فقد أصبح هذا التوزيع عمليا غير ممكن التنفيذ . وأصبح من المسائل المهمة فى الوقت الحاضر النظر فى توزيع جديد يتفق مع الاتجاه التقدمى العصرى . ومن هنا يظهر غلط كثير من الاستعماريين وفى مقدمتهم المقيم العام الأسبق المسيو (بيو) فى تبجحهم بتوجيه الاصلاح القضائى نحو هذه النظرية المنتقدة والتى هى بزعمهم من مبتكرات الغرب ، فإن ذلك التوجيه محتاج للكثير من التنقيح فى النظر أولا ، ثم هو ليس العمل الأساسى فى الإصلاح الذى يتطلبه النظام القضائى المغربى . على أن فصل السلطات ليس ابتكارا غربيا كما يزعمون ؛ فقد عرفه الإسلام منذ عهد أبى بكر حين كلف عمر بالقضاء ، ووسعه الفاروق يوم عين فى الآفاق قضاة مختصين وأسند اليهم كل مايتعلق بالحكم بين الناس بناء على رسالته لأبى موسى الأشعرى التى تعتبر الميثاق الأول القضائى فى الإسلام . ولكن فضل التشريع الإسلامى هو أنه لم يتخذ هذا التوزيع كقضية مقدسة دائمة ؛ فقد اعترف أولا بتمثيل السلطة القضائية فى يد الإمام ، وأعطى له الحق فى أن ينيب عنه من شاء نيابة عامة أو خاصة . وبذلك فقد أصبح التوزيع قابلا للتطور بحسب ما يراه الإمام صالحا بمقتضى الزمان والمكان ، وأصبح القاضى مستقلا عمليا عن السلطة التنفيذية باعتبار أن الإمام هو الذى يتولى تعيينه مباشرة ؛ فقيمته ليست أقل من قيمة الوزراء ورجال الدولة الكبار . فالاستقلال هو الفكرة الأساسية التى يجب أن تعتبر فى احترام القضاء ، ثم لايضر أن يكون هذا الأمر منفصلا عن التنفيذ أو

متصلا به أحياناً . ومعنى استقلال القضاء هو أن لا يكون لغير القانون عليه سلطان ، بحيث لا يستمد اعتباراته الإجرائية من غرض القائم به أو من الذين يولونه ، وأن لا يكون منصب القاضى فى مهب الرياح يمكن أن يعزل صاحبه بمجرد شهوة بعض المراقبين أو رغبة بعض الحاكمين ، وأن يكون أمر الترقية فيه والزيادة فى الأجور خاضعا لاعتبارات أوتوماتيكية كعدد السنين مثلا ، وبذلك لا يطمع القاضى فى ترضية أحد ولا يخاف من إساءته . وقبل هذا وذاك يجب أن يكون للقاضى من ميزانية الدولة ما يصلح أحواله دون إجحاف ولا مبالغة ، مع مراقبته حتى لا يمتلئ بالطمع والتطلع لما فى أيدى الناس .

لقد كان القضاء المغربى كله خاضعا للأحكام الشرعية طبقا لمذهب الإمام مالك ، ولما تقتضيه اعتبارات الفقهاء وترجيحاتهم الجارى بها العمل . وهكذا كان القاضى طبقا لما تقتضيه الشريعة مستقلا فى أحكامه لا يخضع لسلطة مهما كانت عالية ، بينما يخضع لحكمه المبنى على الحيثيات الشرعية كل المواطنين : الملك فمن دونه . وإن تاريخ القضاء فى المغرب والأندلس لممتلئ بنماذج حية تدل على مقدار ما تمتع به القضاة المسلمون من استقلال وسلطة لم يتجرأ أحد حتى أكبر الحكام استبدادا على انتزاعها منهم . ولقد انحط المغرب فى عهوده الأخيرة وأصبحت المناصب كلها تباع وتشترى ، ولكن منصب القضاء بقى مستقلا عن كل نفوذ ، حتى إننا نقدر أن نؤكد أن أول منصب قاض فى المغرب أعطى صاحبه الرشوة من أجل تعيينه فيه هو (قضاء السماط) بفاس ، حيث عين فيه المرحوم السيد م. ر. ع. فى وقت كان الوطن فيه على أشد ما يكون من الاضطراب السياسى والأزمة الإدارية . ولذلك فإن ما آل إليه أمر القضاء اليوم لم يكن الا وليد تلك الأزمة التى ما زلنا نرزح تحت عواقبها إلى الآن . ومع هذا فإن المحاكم الشرعية وحدها اليوم هى التى تستطيع أن تقبل الدعاوى فيما يتعلق باختصاصاتها على كل الرعايا المغاربة من جلالة الملك نصره الله إلى أبسط عامل فى رعيته . بينما المحاكم

المخزنية أو المحاكم التي حلت محل المحاكم القنصلية لا تستطيع أن تقبل الدعاوى في كثير من الأشياء وخاصة في المسائل الإدارية ؛ بل لا يمكن للموظفين أن يقيموا الدعاوى فيها على غيرهم في قضية إدارية إلا بإذن من المراجع العليا .

وهذا من التقهقر الذي وقع فيه القضاء المغربي ، مع أن الخلافة الملكية في الأقاليم كانت تتلقى الشكايات ضد الموظفين وأغلاطهم . وكان مكتب الشكايات في الحكومة المغربية يدرس كل ما يعرض عليه من أعمال القضاة والولاة وغيرهم ، حتى أصبح بذلك يضاهي وزارة العدل من جهة ، ومجلس الدولة في النظام الفرنسي من جهة أخرى . وقد ألغت الحماية هذه الأسس القومية للقضاء الإداري المستقل ، بينما كان الواجب عليها أن تقويه وتعطيه الوسائل التي يصبح بها ملائما للتطور الحاصل في الميادين الأخرى .

وكل إصلاح في ناحية القضاء لا يكون مجدياً مادام تعدد المحاكم في البلاد يفسح المجال لذوي الأغراض في التلاعب بالقوانين وإبقاء ذوي الحقوق يتزحلقون بين مناطق العرف ومناطق الشرع من جهة وبين المحاكم المختلطة من جهة أخرى . وإنه لمن أكبر العار على بلادنا المغربية أن تظل هذه المحاكم العرفية مفروضة على القسم الكبير منها ، مع أنها لم تكن في عهد من عهود تاريخنا ولا حتى في عهد الاضطراب تتمتع بقوة القانون أو بحق المحاكم المعترف بها من طرف الدولة . إن تطور المغرب وسيره نحو التقدم الدائب ليفرض عليه أن يقاوم بكل المستطاع روح الرجعية المصطنعة التي تعمل على إبقاء الأعراف الجاهلية متحكمة في أمتنا . وإنه لمن الشتم الفاحش للمغاربة أن يلزموا بالتحاكم لأعراف تعتبر المرأة متاعا يباع ويشترى ويورث ولا يرث ، بينما المرأة المغربية تطمح اليوم للتحرر من كثير من التقاليد التي هي دون هذه الأعراف إساءة لها ولسمعتها . ففكرنا القضائي يجب أن يتجه في أول الأمر إلى توحيد القضاء في البلاد وتكوين الوعي القومي في نفس الأمة

حتى تمتلئ بالرغبة فى إقرار هذا الحق والعمل على محو العقبات التى تقف فى طريق إنجازه . إن من أغلاطنا أننا ذهبنا فى مناقشة السياسة البربرية مذهب الذى لا يهتم إلا بالدفاع عن كرامته ؛ فأحب بعض كتابنا أن يثبت لأنصار هذه السياسة أن وجود الأعراف ليس من شأنه أن يقلل من قيمة الوحدة فى البلاد ؛ فلقد ظلت الأعراف المحلية فى فرنسا متحكمة زمنا طويلا قبل أن يوضع القانون العام الذى يطبق على كل المواطنين ، ولكن ماذا يعنينا أن تكون فى فرنسا أو غيرها من العيوب مثل ما عندنا . إن تعدد الأعراف فى الأقاليم المغربية لا يقلل من قيمة وحدتها القومية قطعا لأنها إذا اختلفت فى هذه الأعراف فهى تتفق فيما هو أعمق منها ، وهو شعورها المتحد ورباط السيادة الذى يجعلها كلها خاضعة لجلالة الملك . غير أن اعتبار الأعراف قانونا هو أعظم خطر اجتماعى أصاب أمتنا ؛ لأن العرف يقتضى التطور باعتبار تعارف الناس عليه ، بينما القانون هو شريعة لا تتطور إلا بنسخ تشريعى ليس للسيولوجية فيه إلا أثر بعيد . إن اشتراكنا مع غيرنا فى بعض العيوب لا يجعل هذه العيوب أمرا حسنا ، وتبريرنا ذلك ليس إلا دليلا على أننا نريد الرضى بما هو واقع ، مع أن مصلحة بلادنا تفرض علينا أن نعمل لإزالته بكل ما فى استطاعتنا من وسائل مشروعة .

إن الغاية الأساسية للقضاء هى إقامة العدل بين الناس على قدر ما يمكن للإنسان أن يفعل ، ولكن ذلك لا يتأتى إلا باصلاح الإدارة التى تقوم به . ومادامت هذه الإدارة جزءا من النظام القائم فى بلادنا فهى لا يرتجى أن يكون منها خير كبير ، لأنها لن تستطيع أن تحصل إلا على تغيير شكلى لا يكون له إلا قليل الأثر فى تغيير الذهنيات وإصلاح العقليات . إن تحقيق العدل عن طريق القضاء متوقف على إصلاح أداته قطعا ، ولكنه متوقف كذلك على إصلاح الجهاز الإدارى الذى هو العرق الحساس فى كيان الدولة . وإذا كنا لا نستطيع أن نفعل شيئاً إيجابياً اليوم فى هذا التغيير لأنه المشكلة الأصلية

فى وضعيتنا الحاضرة فلا أقل من أن نبذل جهدنا لإنارة الأفكار وتوجيه العقول نحو مواطن الضعف الموجودة فى أنواع المحاكم ، والقيام بحملة فكرية وصحافية لتنبيه النفوس لضرورة الكفاح من أجل العدل وأسبابه فى البلاد .

لقد ألقى المسيو (ماسينيون) فى الحفل الذى أقامته لى دار الفكر الفرنسى بباريس أثناء زيارتى الأخيرة لفرنسا كلمة قال فيها ما معناه : « إنه يجب علينا معشر الفرنسيين أن نقتبس من آثار الإسلام فى نفوس المغاربة حبهم العميق للعدل ؛ هذا الحب الذى يظهر جلياً كلما أحس المغربى بحدوث ضرر أو إلحاق ظلم بأحد الناس » . وهذه الصفة القومية التى لمسها عالم فرنسى كبير الاطلاع على أخلاق المغاربة يجب أن نعتز بها كجزء عظيم من تراثنا القومى ، ولكن يجب أن نعرف أن الأوضاع والعادات لا تقضى فقط على الأفكار والممتلكات ، بل تضيع كذلك الأخلاق الطيبة والصفات الحسنى . يجب أن يملأ حب العدل قلوبنا بقدر ما تمتلئ بحبنا للحرية ؛ لأن القانون والحرية هما عماد العدل وأسباب المساواة بين الناس ، ولنكن جديرين بتراث الأسلاف الذين عاشوا وماتوا من أجل العدل والحرية .

ليست المحاكم والقوانين إلا وسيلة لتطبيق العدل المجرد بقدر المستطاع ، وذلك ما يعنى أن العدل ليس شيئاً جامداً غير قابل للتوسع فى مداولاته أو ممتنعاً عن النمو إلى الغاية التى تقصد إليها روح الشرائع والأخلاق . وإذا كانت القوانين الوضعية فى العصور القديمة اعتبرت ضرورة الطاعة للقانون باعتبار أنه صنع الأقوى أو إرادته فإن من فضل الديانات السماوية — وبالأخص الإسلام — أنها أفهمت الإنسانية أن الشريعة ليست إلا وسيلة لتحقيق الإرادة الإلهية فى عمارة الأرض وإقامة العدل بين أفرادها . وإذن فكل ما من شأنه أن يوصل لهذه الحقيقة هو من قبيل ما لا يتم العدل إلا به فيعطى ما للعدل من حكم ومن قيمة . وهكذا نرى الإسلام يفرض طاعة

الشريعة لأن ذلك فى مصلحة المطيع نفسه وفى مصلحة المجتمع ؛ إذ الغاية من عمل الفرد هى إكمال سموه النفسى ، والغاية من آثار عمله فى المجتمع هى المساعدة على تحقيق المثل الإنسانى الأعلى . ولهذا السر نفسه أشرك الإسلام أبناءه فى الاجتهاد فى الدين والاستنباط من أصوله العامة ؛ فوضع الأسس الأولى لمشاركة الفرد فى إنتاج القانون الذى يجب عليه أن يطيعه .

ونستنتج من هذا أن القانون — من حيث هو — يستمد فى تطوراته من الأوضاع الأدبية التى ليست ناشئة عنه ؛ بمعنى أنه يحاول التكييف الدائم بما تريده الرغبات المتجددة للجماعة الأدبية ؛ لأن الأخلاق يمتد نفوذها إلى دوائر لم يغزها القانون بعد كالوفاء بالوعد مثلا . وإذن فطاعة القوانين — وإن وقعت عن طريق إلزام السلطة — فهى لا تقوم أو لا ينبغى أن تقوم على السلطة فقط ؛ بل يجب أن تكون مسايرة لركب الآداب العامة رغبة الوصول إلى ما هو أسمى من القوة الإدارية وما إليها .

ولن يحفظ للقانون قيمته إلا مسايرته جنباً لجنب مع الحرية ومعانيها ؛ تراقبه حتى لا يطغى ، ويحد هو من غلوائها حتى لا تنقلب إلى معانى الإباحة المحض . والصراع الذى ينشأ فى أمة ما بين المغرقين فى الحرية والعاملين على طغيان القانون هو مما يكون حيوية التاريخ القومى وقيمته . والأصول العامة التى يدين بها النموذج النفسى للأمة هى المقياس العام الذى يجب أن يستعمل فى إرجاع كل من القانون والحرية إلى نصابهما .

والذين يدرسون القانون اليوم يبتدئون بدراسة المصادر التى استمد منها أو استعان بها ؛ لأن فى تلك المصادر ما يدل على فهم الجو الذى وضع فيه أو انتحل قانون أو عرف ما . ثم يتطورون بعد ذلك لدراسة التاريخ الفقهى للأمة ؛ لأن فى ذلك ما يشرح مقدار الحيوية أو التقدمية التى يملكها قانونها ، حيث استطاع أن يساير فى تطورٍ ومتابعةٍ كل الانقلابات والتحولات الأدبية والاجتماعية فى عصوره المختلفة . وبقدر النجاح التاريخى لهذا القانون

يكون أهلا للاعتبار والنظر فى حاضر الأمة ومستقبلها .

ومن الطبعى أن المغرب لم يعد له بعد قبوله الإسلام دينا قانون غير الشريعة الإسلامية التى تقلب فى كثير من مذاهبها قبل اختياره لمذهب الإمام مالك بن أنس . ولكن تاريخه الفقهى يعطينا مجموعة من القوة التشريعية التى يقل مثيلها فى غير المغرب من بلاد الإسلام . ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية مصدرها الأول من الوحى الإلهى ، ولكنها لم تغفل الاستفادة فى تفاصيلها من أى قاعدة أو مادة فقهية أجنبية أو حتى من أعراف البلاد التى دخلها الإسلام إذا كانت تندرج تحت أصل شرعى عام . وهذا ما يفسر كثيرا من التغاير الواقع فى تطبيق الشريعة بحسب العصور والأزمنة ، الأمر الذى يدل على أن أسلافنا اعتمدوا قبل كل شىء على أصول الفقه العامة التى أجمعت الملل والنحل عليها ، ثم لم ينظروا إلى أقوال الفقهاء والأئمة إلا كمادة يستقى منها إلى جانب غيرها من المواد للاحتفاظ بالتقدمية الشرعية فى البلاد . ولقد كان لهم فى مادتى «الاستحسان» و«المصالح المرسلة» ما فسح لهم المجال الواسع فى ميدان التطور الفقهى إلى حد يفوق كل الطاقات التى يملكها رجال القوانين فى الأمم الأخرى .

ظلت المحاكم الشرعية وحدها ذات السلطان المطلق فى بلادنا إلى أن استفحل أمر الامتيازات الأجنبية فى العصر الماضى ، فاتجهت رغبات مولاى الحسن لدرء هذه المفسدة القومية الكبرى ، فأخذ يرد كثيرا من الجنايات لاختصاصات الباشوات وبعض اللجان التى يعينها جلالته لتنظر فى المسائل نظرة مدنية . وهكذا أخذت تتكون المحاكم المخزنية التى وضعت كضرورة تقتضيها مصلحة الدولة لدفع ما يتعلل به الأجانب من كونهم لا يمكن أن يخضعوا لسلطة المحاكم الشرعية التى هى إسلامية محض . وقد استمرت هذه المحاكم ونظمت تنظيما بدائيا منذ فرض الحماية على المغرب ، ولكنها لحد الآن ظلت أقرب إلى المحاكم العرفية منها إلى المحاكم القانونية . وبذلك لم تؤد النتيجة التى قصدها مولاى الحسن منها ، بل لم تزل الامتيازات الأجنبية قائمة حتى وقع تأسيس المحاكم

الفرنسية المغربية والإسبانية المغربية والمختلطة بدعوى أنها ستحل محل المحاكم القنصلية ريثما يتم وضع القانون المغربى وتنظيم المحاكم الأهلية ، فلم تبق غير الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على امتيازاتها .

إذن فالمشكلة الأولى التى تعترض تطور القضاء فى المغرب هى مشكلة القوانين الجنائية والمدنية وموقفهما من الفقه الإسلامى ومن المحاكم الشرعية . ومن الحق أن نعترف بأن الجمود وحده هو الذى ترك القضية تتكيف على هذا الشكل ، وإذا قلت الجمود فإنى أعنى به جمود كل من فقهاء الإسلام المعاصرين وجمود رجال القانون الأجانب الذين أبوا إلا تركيز فكرهم ضد الشريعة التى لم يضعوها هم أو لم يدرسوها . وإذا كان طبعياً أن يجمد رجال القانون ولو جموداً اصطناعياً من أجل المصالح السياسية والدبلوماسية التى يريدون إنجاحها لأممهم فليس من المعقول أن لا يكون لرجال الفقه الإسلامى من المرونة ما يسهل عليهم مجابهة الحقائق العصرية بكل أشكالها .

ومن غير أن نحاول التعجيل بنتائج هذه المقدمات يجب أن نصرح بأن مصلحة الوطن تقضى بوضع قانون مغربى عام يطبق فى سائر المحاكم المغربية وعلى جميع الساكنين فى البلاد ، وتكون مصادره الأساسية الشريعة الإسلامية والأعمال المغربية مع الاستعانة بالقانون الفرنسى والأجنبى ، ويحمل بعد مصادقة الجلالة الشريفة عليه بعد إفتاء العلماء بأن ما فيه من مواد كلها قابلة للاندراج تحت الأصول العامة للفقه الإسلامى — اسم « القانون الإسلامى المغربى » .

سيظن كثير من المتحذلقين أن فى قانون مثل هذا رجعية محضا ، لأن الأمم المتمدينة كلها لم تعد تعتمد إلا على التشريع المدنى ليس إلا . وسيقول بعض الجامدين إن فى هذا العمل ما يهدم الفقه الإسلامى من أصله ، ولكننى أقول لكلا الفريقين إن الفقه الإسلامى أسمى من أن ينهدم ، وإن اتخاذه كمادة أساسية لقوانيننا لا يمكن أن يؤثر إلا بقاءه حياً ، وإننا بذلك سنضع فى بلادنا القانون الذى ينطبق على مصالحنا الوقتية ولا يتنافى لا مع ديننا ولا مع

مقتضيات منتهى حدود التقدمية العصرية لأرقى الشعوب .

إن الجهل والتعصب هما اللذان يجعلان كثيراً من رجال القانون الأجانب يتجاهلون قيمة الشريعة الإسلامية وأثرها حتى فى قوانين البلاد المسيحية أو اللايكية . والأمثلة على هذا التجاهل كثيرة ، ولننظر مثلا منها فى القانون الفرنسى ؛ فمؤرخو هذا القانون لا يذكرون أبداً أثر الفقه الإسلامى فى أوضاعه الأولى ، مع أن التاريخ يدل على أن مذهب الإمام مالك بصفة خاصة كان من أهم المصادر التى استقى منها القانون الفرنسى فى عصره الأول وحتى فى عصره الأخير . ولقد بين (غوستاف لوبون) كيف أن الشخصية غير الشاعرة هى التى تتكلم عند الغربيين وتملى عليهم تعصباتهم فى الحكم ضد الأثر العربى فى فرنسا . وقد سجل (م . بارتلمى هيلر) و(رينان) و (لوبون) وغيرهم من أحرار الفرنسيين تأثير العرب ليس فى العلم والمعرفة الفرنسيين فقط ، بل فى الذهنية والعادات والأعراف التى أدت إلى عهد الفروسية المجيد أيضاً .

لقد دون قانون العوائد الفرنسى منذ ٧١١ سنة ، ودخل الإسلام أسبانيا وجنوب فرنسا فى القرن الثامن ووصل إلى بلاد ليون وتور وبواتييه واثينيون ، واستمر حكم الإسلام فى أوربا حتى بعد هزيمة بواتييه إلى أواخر القرن الخامس عشر . ومعنى ذلك أن التشريع الإسلامى ظل محكوماً به ومؤثراً فى عوائد أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وصقلية نحو سبعة قرون ونصف قرن . ثم أخذ التأثير العثمانى يمتد فى شرق أوربا ويصل بطريقة غير مباشرة إلى غربها . ولا يعقل أن يحكم المسلمون طرفاً من أوربا زمناً طويلا ولا يطبقون الشريعة الإسلامية فى محاكمهم ، ولا تجرى المعاملات بينهم وبين الذين لم يكن لهم قانون مدون بمقتضى شرائعهم وعاداتهم التى رأينا اعتراف الأحرار الفرنسيين بتأثيرها حتى فى ذهنية الرؤساء الإقطاعيين وتقاليدهم .

الحقيقة أن الذى يدرس القانون الفرنسى ومذهب الإمام مالك

دراسة مقارنة يجد أن الفقهين يتفقان فى تسعين فى المائة من الأحكام . وقد وضع الأستاذ (سيد عبد الله حسين) من علماء الأزهر وخريجى الحقوق الفرنسية كتاباً تحت عنوان « المقارنات التشريعية » فى ثلاثة أسفار أثبت فيه عن طريق المقابلة الفعلية بين الفقهين التوافق الغالب فيهما ؛ بل استمداد القانون الفرنسى من المذهب المالكى فى تسعة أعشاره ؛ لأن مذهب مالك هو الذى كان معمولا به وقت الاحتلال العربى فى أسبانيا وفرنسا ، ولأنه المذهب الذى كان مدوناً معروفاً فى وقت لم يكن فى فرنسا غير أعراف مختلفة لا تستمد من القانون الرومانى إلا القليل فى بعض أقاليمها .

وكذلك أثبت الدكتور محمد صادق فهمى بك المستشار السابق بمحكمة النقض والإبرام بمصر فى كتابه « نموذج من كتاب العقد » : أن فقهاء المسلمين المالكية قد سبقوا إلى كثير من أحدث النظريات القانونية التى تعتبر اكتشافاً جديداً فى أوربا اليوم . ووضع الأستاذ الكبير عبد القادر عودة كتاباً عن « القانون الجنائى فى الإسلام » أوضح فيه بطريق المقابلة تفوق الشريعة الإسلامية وأسبقيتها لأسمى النظريات الجنائية .

وما أجدر هذه الكتب بأن تقرر فى « القسم الدينى » بجامعة القرويين وفى « قسم الحقوق » بمعهد الدروس العليا المغربية لتكون خير مساعد على إزالة الحذر الحاصل فى نفسية كل من فقهائنا ورجال القانون المغاربة والأجانب فى بلادنا . وبذلك يتسنى تكوين الفكر الواسع فى كل من الفريقين ليتأتى تعاونهم القانونى المنشود .

ومن أمثلة التوافق بين الفقهين أن البيع ينعقد ويلزم بمجرد الإيجاب والقبول ، وأن الملكية تنتقل للموكل بمجرد تعاقد الوكيل ، وأن البلوغ الشرعى هو ١٨ عاماً ، وأن موت أحد المتعاقدين لا يبطل العقد إلا إذا كان أحد الطرفين ملحوظاً فيه كالشركة والوكالة وإيجار العمل ، وأن من نتائج حكم إلغاء العقد أن عديم الأهلية ليس ملزماً برد ما قبضه من الطرف الآخر

إلا إذا صون به ماله وإلا فلا رجوع عليه . كذلك يتفق التشريعان فى حماية عديم الأهلية ، وفى نظام الوصاية ، وفى أسباب عدم الأهلية ، إلى غير ذلك مما يمكن إدراكه لكل من له إلمام بالفقه والقانون إذا صرف نصيباً من وقته فى المقارنة والمقابلة بين الفقهين وآراء رجالها .

والخلاصة التى نصل إليها الآن هى أن الفقه الإسلامى ليس شيئاً غريباً عن المدارس الفقهية الأوربية ، وأن الذين يحاولون صد المغاربة عن اعتبار الشرع كمصدر للقانون العصرى لا يحملهم على ذلك إلا تعصب دينى أو تقليد أعمى أو مداجاة للأجانب وحب الظهور أمامهم بمظهر المتمدين الخارج عن كل ما خلفه الأسلاف .

والمدهش هو أن بعض ما خالف فيه القانون الفرنسى الفقه الإسلامى لم يعد موطن الثقة من كثير من المشرعين اليوم ؛ فنجد فى القانون الروسى ما يخالف المدارس الغربية فى كثير من النقط ويتفق مع ما أخذ به المسلمون من عهد بعيد كالمحافظة للمرأة على شخصيتها المدنية بصفة كاملة ، والاعتراف لها بيقاء اسمها دون الإلزام بالانتساب لزوجها وحمل اسمه . أليس فى ذلك ما يدل على انتصار الفكر القضائى الإسلامى فى كل زمان ومكان ؟

إن تطبيق فكرتنا القضائية لا يمكن إلا إذا جددنا ثقتنا بأنفسنا وعرفنا قيمة حضارتنا العريقة التى ليست شيئاً غير مجموع ما أنتجته الحضارات الإنسانية كلها . والثقة بالنفس هى العماد الأول فى البناء القومى ، وهى الخلق الذى لا يتم بدونه كيان ولا يستقيم مع فقده وجدان . لنثق بأنفسنا ولنربِّ شخصيتنا ولنعتمد على إيماننا بوجودنا إذا أردنا استمرار هذا الوجود .



الباب الثالث

الفكر الاقتصادى

(١)

الفكر الاقتصادى

بعد أن كانت الاتجاهات العلمية تقضى بتأكيد استقلال العلوم الاجتماعية عن بعضها عادت أخيراً إلى الاعتراف بأن بين العلوم ترابطاً متيناً يوجب مراعاتها كلها عند الدراسة والحكم ، فالاقتصاد والمالية والسياسة والأخلاق والاجتماع ليست فى الحقيقة إلا جوانب مختلفة لعلم واحد هو الذى سماه (ابن خلدون) بعلم العمران البشرى . وإذن فليس من الممكن لنا أن نعرب عن فكرنا الاقتصادى دون مراعاة هذه الجوانب المتعددة واستحضارها أثناء العرض وأثناء الاستنتاج .

ولعل من أهم هذه الظواهر والجوانب التى يجب اعتبارها الآن ما سبق أن بيناه من أن الحياة حركة ، ومعنى ذلك أن الكون يخضع لتعاقب الظواهر لا لتزاحمها . وهذا بدوره يعنى أن تبدل العصور والأزمان يؤدى لا محالة لتبدل الأحوال فى الأمم والشعوب . وهذا التبدل لا يقع عن طريق المصادفة ، ولكنه خاضع لنواميس التفاعل الاجتماعى الخاضع هو أيضاً لأحوال الأفراد والأجواء وما يتعاقب عليها من تغيير . فالتاريخ هو فى الحقيقة نظام ، وهذا النظام ليس إلا الحياة الاجتماعية بما فيها من متابعة وتقدم وتطور ونزول ونشوء وارتقاء وغير ذلك من مظاهر المد والجزر الطبعى والإنسانى والعقلى . لكن كيف يمكننا أن نعلل أسباب هذا التفاعل أو التغاير وبواعثهما النفسية ؟ هل إن ذلك مصدره من العقل وحده ؟ أو إنه ناشىء عن الأجواء الكونية ؟ أو إن الاقتصاد والمال وحدهما المفسران لظواهر التاريخ ؟ أو إن ذلك ليس إلا محض مصادفة أو قضاء مقدور لا نستطيع له تعليلا ؟ تلك هى الأسئلة التى ظلت الإنسانية تختلف فى الأجوبة عنها بحسب الظروف

والاعتبارات . وقد أصبحت نظرية (ماركس) التى تقول بتفسير التاريخ بالاقتصاد والاقتصـاد وحده أكثر النظريات شيوعاً فى العصر الحاضر ، خصوصاً بعد أن انتشرت المبادئ الاشتراكية والشيوعيـة فى كثير من البلدان الأوربية . ومن المعلوم أن خلاصة الأفكار السائدة فى المدرسة الاقتصادية لتفسير التاريخ تقوم على أسس ثلاثة : الأول الاعتراف بقوانين التاريخ كشئ موجود . والثانى اعتبار الباعث الاقتصادى متفوقاً على غيره من عوامل الوسط التى توجه المجتمع . والثالث استسلام الجمعية لناموس التشبه بالوسط . ومعنى هذا أن هناك علاقة سببية بين كثير من أحداث التاريخ ، وأن التاريخ ليس إلا نتيجة للوسط الذى يحيط به ، وأن الكفاح أو التدافع الذى يقع بين الطبقات أو الدول أو الأجناس أو الأشخاص مرجعه الأخير إلى ضغط رغبات العيش على الوسائل المعاشية . والحقيقة أن (ابن خلدون) سبق (كارل ماركس) و (فيكو) فكان أول مؤسس للمدرسة الاقتصادية فى تفسير التاريخ ؛ إذ أوضح الفيلسوف المغربى مساق الأحداث التاريخية وتطور المجتمع من البداوة إلى الحضارة ، ومنها إلى التقهقر فالهرم ، وجعل الترف من عوامل الانحلال الرئيسية فى الدولة، بل إنه ما انفك فى مقدمته يقرر أهمية العوامل الاقتصادية فى تسيير الحالة الاجتماعية التى هى نظام الجماعة أو التاريخ . لكن الفرق بين (ابن خلدون) وبين (ماركس) ومن على شاكلته هو أن الأول لا يقصر التفسير التاريخى على الاقتصـاد وحده كما يفعل (ماركس) ؛ بل يعتبره فقط من أهم العوامل وأبرزها وضوحا ؛ لأنه لا ينسى وجود عوامل وبواعث أخرى كالباعث السياسى والعـامل الدينى والوازع الطبعى . ونحن لا نجد مندوحة عن الاعتراف بأن قصر التفسير التاريخى على الاعتبارات المادية هو تناسى كلى لكثير من العوامل النفسية ؛ فكثيراً ما رأينا وازع التسلط وحب الاستئثار بالنفوذ مثلا يتسبب فى كثير من الأحداث والمعارك الدولية ، دون أن يكون هنالك صالح عام اقتصادى أبداً . وكذلك الديانات ودعوات النبوة والنظريات الإصلاحية

الروحية التى نشأت فى التاريخ ليس من السهل أن تفسر كلها بالباعث الاقتصادى ، زيادة على أن الدين مثلا والدعوات ذات الطابع الصوفى ولو كانت لادينية تمنع من الترف وتقوى روح الحزبية أو العصبية . وإذن يمكننا أن نلاحظ من طبيعة النظام الشيوعى الناجح فى روسيا مثلا كون الطابع الصوفى الشبيه بطابع الديانات هو من أهم العوامل فى نجاحه لا الباعث الاقتصادى . وروح التحرر الموجودة فى العامل وصوفية الشعور بكونه يعمل للجميع لا لرأس مال خاص كافية فى الدلالة على ما نقول ؛ فالتحرر يرمى إلى الخروج من السيطرة الفردية ولو باختيار نوع آخر من العبودية الجماعية أو الدولية أو الغيبية . ومهما يكن فالذى لا شك فيه هو أن للاقتصاد أثراً كبيراً فى سير الجماعة وتطوراتها إلى جانب العوامل السياسية والدينية وما شاكلها . وإذن فلا بد من مراعاة كل هذه العوامل عند محاولة الدراسة العميقة للحالة الاجتماعية أى التاريخ أو الحاضر لأمة ما . إن خضوع الجماعة للتطور الدائب وفقاً لقانون السببية الذى بيناه يستدعى بطبيعة الأمر ضرورة الانتقال من حال إلى حال ، وذلك يعنى أن لا نعتبر حالة اجتماعية أى نظاماً ما كشىء دائم ومؤبد ؛ بل إن المجتمع خاضع للتحول الكلى الشامل . وهكذا يمكن أن يعتبر كل نظام فى العالم صالحاً لمرحلة من مراحل التاريخ القومى أو الإنسانى إذا تهيأت له أسبابه سابقاً ، وكذلك تجدد أى نظام آخر بكر لم يسبق له أن كان فى العالم . وهنا ننفصل أيضاً عن فكرة (ماركس) الذى يعتبر حلقات التاريخ دائمة الإفراغ لتهيئ العالم للنظرية الاشتراكية . إن (ماركس) يحترم الرأسمالية والبورجوازية لأنهما مراحلتا انتقال كان من الضرورى أن تمر بهما الإنسانية لكى تصل للاشتراكية . لكننا نقول إن الاشتراكية والشيوعية وحتى الفوضوية ليست كلها إلا مراحل من تجارب الإنسانية تؤثر فيها عوامل التطور لا التفسير المادى الجبرى ؛ فالرأسمالية والبورجوازية والشيوعية وغيرها مما وجد أو يمكن أن يوجد كله حالة اجتماعية لأسباب روحية وعقلية ومادية . وإذا كان هنالك من عقدة

تفاعل دائم فهى كفاح الخير والشر على هذه الأرض وصراع أنصارهما وتطور الذهن الإنسانى فى تفسيرهما .

وإذا كانت روح العصر الحاضر تقضى بتقريب الفوارق الموجودة بين الطبقات ، وذلك بمحاولة التوفيق بين حالات الجماعة العددية والتقنية وبين الأنظمة القانونية والاجتماعية ، فليس ذلك لأن الجميع بالجميع كما يقول (ماركس) ، ولكن لأن التطور المطلق أدى إلى ذلك كنتيجة لتطور العلم واختراع الآلة وأثرهما فى الحالة الاجتماعية ؛ فلقد ظلت الإنسانية زمناً طويلا تدور فى حلقة مفرغة بين الأنظمة القبلية والإقطاعية ونظام الحرف والبرجوازية والعموم والملكية الصغيرة ، ثم تعود إلى النظام الإقطاعى والملكية الكبيرة حتى اخترعت الآلة الضخمة وتطورت الصناعة فسبق الاقتصاد وتقنيات الجمعية غيرهما من بقايا الأنظمة السياسية والاجتماعية العتيقة ؛ فأصبحت الماركسية نفسها مسبوقة بمراحل لانها تقرب أن تكون حتمية التفكير تابعة لقضاء الواقع غير مرنة للحد الذى يمكنها من مسايرة ركب التطور الإنسانى والعلمى ؛ بل هى بنضال الطبقات اللازم فيها تصل لامحالة إلى تأميم الثروة كلها استهلاكا وإنتاجاً ، ثم إلى زوال الدولة كلها من الوجود دون أن تستطيع أى توجيه للتطور أو إيقاف للتيار ، فاعتبار العامل العقلى فى جانب العوامل الاخرى ينقصها ، وهو الذى نريد أن نتلافاه فى فكرنا الاقتصادى ، لأن الخطر على الدولة ليس من الاضطراب الاقتصادى الذى يمكن علاجه ؛ بل من ضياع الفكر الحر فى الوسط ومايعقل به المجتمع من وجدان صحيح وشعور عام بالخطر يؤدى إلى التضامن فى البحث عن وسائل جديدة للإصلاح من الدولة أو من النخبة المفكرة فيها .

على أن الماركسية لم تكن أكثر من طريق لتطبيق العدالة والأخوة الإنسانية على أساس المرحلتين : (١) كل امرئ ومايستحق (٢) وكل أمرئ وما يحتاج . ولكن خطأها فى الجمود على أسلوب معين ناشئ عن اعتبارات

إنسانية لايمكن نكرانها؛ لذلك فمن الحق الاعتراف بقيمة الكفاح الذى قام به الاشتراكيون من أجل تنوير الطبقات الضعيفة بحاجتها للتكتل من أجل العدالة الاجتماعية، وتنوير العقلاء بضرورة التفكير بالغير والعمل على إزالة الفوارق بين الإنسان وأخيه الإنسان . وهذه الأصول الأخلاقية ليست بالشىء الجديد بالنسبة للإنسانية ؛ فطالما كافحت من أجلها فى ألوان متعددة من الكفاح ، غير أن نوازع الشر دائماً تطغى فتصود الإنسانية للوقوع فى أزمة الروح وانتصار الأنانية الشريرة على الأفراد ، فكان من حسن الحظ فى هذا العصر أن تنبه المستضعفون للاتحاد فى سائر الأرض لتنبيه الضمير الإنسانى وبعث روح المطالبة بحق الجميع فى حياة حرة محترمة .

إننا نتفق مع الاشتراكيين فى الغاية التى يرمون إليها، وهى إيجاد عالم أحسن قائم على إلغاء الفوارق الاجتماعية، وتكوين نوع من المساواة الحق بين مختلف أفراد الطوائف الإنسانية . وإذا كنا نختلف معهم فى كثير من الوسائل فإنه لامحيد لنا من الاعتراف بضرورة المصادقة على أن أنصاف الحلول التى يقترحها عادة كثير من المصلحين ليس من شأنها أن تؤدى لإصلاح ماأفسده التاريخ ؛ بل لابد من حل شامل لقضية العدالة الاجتماعية يضمن للكل حقه فى الحياة ويفسح له مجال أداء الواجب عليه فى أمن من كل العراقيل والمثبطات التى يضعها عادة مغرضون انتفاعيون وأذكياء . وهذا مايستدعى بالطبع الاعتماد على نظام صالح للعصر الذى نحن فيه فى جهاز محكم الحلقات من شأنه أن يمنع بصفة أوتوماتيكية كل وسائل العبث بالحقوق وتسخير شؤون الدولة ومنظمات الشعب لصالح الأفراد ؛ لأنه مما لاشك فيه أن الوهم سريع التنبه فى الإنسان كلما أحس بالإمكانيات التى تسهل عليه إرضاء شهواته . ولذلك كان من الضرورى تقوية ما يمكن أن نسميه بالوازع الجهازى الذى يعين على تحرر الفرد من آثار العزلة الإنية والانغمار فى صوفية الحياة الاجتماعية ليكون من أهم العوامل فى تسيير الكون وصنع التاريخ .

* * *

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وقد بين (ابن مسكويه) فى كتاب «الأخلاق» و(ابن خلدون) وغيرهما من فلاسفة المسلمين: التضامن الموجود بين أفراد النوع البشرى، وعبر ابن مسكويه عما يقتضيه ذلك بقوله: «فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم، ونبذل لهم عوض ما بذلوه لنا». ومتى تكلمنا عن تطور المدنية فليس معناه إلا تطور التضامن الإنسانى بين الأفراد وبين الدول من أجل تنسيق مشترك وابتعاد عن الفوارق غير الطبعية.

لكن الواقع أن التطور الإنسانى لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى تكوين رأسمالية ضخمة وملكيات تخمة مصدرها أثرة بعض الأفراد الذين ساعدهم الحظ وواتاهم الذكاء فأخذوا يبذلون كل الجهود فى تكوين الثروات الكبيرة ويبحثون عن أسبابها، مستحلين فى ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ومستعملين حتى أساليب المكر والخداع والسرقة والغش والتدليس، ومستغلين الضعف الإنسانى بتزيين أنواع الشهوات الجسمية والأغراض البهيمية بفتح الحانات وتنويع المخمورات والاتجار بالرقيق الأبيض وغير ذلك من أنواع الفجائع الإنسانية التى تطبع هذا العصر بطابع مادى محض، وأصبح المال فى نظر هؤلاء غاية تستحل من أجلها كل الوسائل، ومتى حصلوا عليه بالغوا فى التفنن فى مصارفه، فأخذوا يبنون بكل ريع آية يعبثون ويتخذون مصانع لعلهم يخلدون، ويقتنون من الذخائر وأنواع الحلى ما لم يكن يحلم به ملوك العصور السالفة ولا قياصرتهم، فإذا فضل لهم مما اكتسبوا شئ احتكروه فى الأبناك وحالوا بين الأمة وبين استعماله للإستفادة منه، وتكون فى نفوسهم شره الطمع الأشعبى، وخوف الجشع المتشكك، وقست قلوبهم فلم تعد لهم رأفة على ضعيف ولا رحمة لمسكين ولا اهتمام بصالح عام، ونشأت بين هذه الفئة فى المشرق والمغرب والشمال والجنوب رابطة مادية محض لا تهتم بغير المال ولا تعتمد على غير الأرقام، يستوى فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر،

ويخان من أجلها الدين والوطن ، ويباع فى سبيلها الضمير والروح والعقل وكل شىء غال ؛ أساسها العمل على تنمية ما باليد ومضاعفة الأعداد ولو كان ذلك بارتكاب كل نقيصة ، لا تحول بينها الحدود ولا تحجز عنها الاعتبارات التى ألفها الإنسان ، فانقلبت الأوضاع الفطرية وضاعت القيم البشرية وأصبح المال وحده المثل الأعلى والقيمة الفضلى التى بها يقاس كل شىء ويوزن كل قول أو فعل . ولم تكن هذه الرابطة المادية لتصل إلى نتيجة غير واحدة من اثنتين : إما استعمال الربا أضعافاً مضاعفة ليستريح الملاك ويعوض العمل الشريف بالكسل وانتظار تضاعف الرصيد فى المصرف ، وإما التقدم إلى ميادين التجارة والصناعة واستخدام أكبر عدد ممكن من الناس من أجل مضاعفة الأرباح على عاتقهم . وهكذا يزيدون فى الطين بلة ويعملون على توسيع دائرة الانفصال بين عوامل الإنتاج التى هى الأرض والعمل ورأس المال ؛ الأمر الذى لم يكن له من نتيجة إلا تكوين طبقتى الأجراء والرأسماليين ؛ لأن الانفصال بين عوامل الإنتاج قطعاً هو الذى كونهما ، لا تقسيم العمل كما يزعم بعض المفكرين . ووجود هاتين الطبقتين على الصفة التى هما عليها من ضعف الأولى ورفاهية الثانية يؤدى لا محالة إلى تطاحنهما ، وذلك هو السر فى التنازع الاجتماعى الدائم ؛ لأن الرابطة قائمة بين عناصر الأمة على شقاء فئة من أجل سعادة الأخرى . ومن الطبعى أن هذا التطاحن ينتهى دائما بتكاثر الطبقة الأجيرة وحصر الطبقة المستأجرة فى الرقم الذى يزداد قلة تدريجياً . وكلما ضعف عدد الأغنياء وأصبح المال دولة بينهم لا يتبادلونه إلا مع بعضهم ولا يصل ليد الشعب — ازداد حنق هذا الأخير وعظم التضارب بينه وبين الأقلية المستغلة ، ثم لا يقتصر هذا التطاحن على أفراد الأمة الواحدة نفسها ، بل يتجاوزه بحكم الطبيعة إلى التطاحن بين الأمة وبين غيرها ؛ إذ أن الأغنياء يبحثون دائماً عمن يشترى منهم خارج وطنهم إذا لم تكفهم الأسواق المحلية ، وهى لن تكفيهم ماداموا يعملون على

مضاعفة إنتاجهم وإضعاف قوة المستهلكين له . وهكذا تكون فكرة القتال من أجل الأسواق التي هي مصدر الفكرة الاستعمارية الغربية ؛ فاذا تمكنوا من سوق جديدة لم يقتنعوا بها ، بل بحثوا عن غيرها ، وذلك يتطاحن آخر ؛ وحينئذ يجدون أنفسهم وجهاً لوجه مع دولة قوية أخرى بما فيها من رؤوس أموال وأغنياء يبحثون بدورهم عن سوق أخرى لمنتجاتهم ؛ فيقع تطاحن آخر بين هؤلاء المنتجين بعضهم مع بعض ، زيادة على تضاربهم مع الفقراء من مواطنيهم ومع الشعوب الأجنبية التي يتخذونها موضوع استغلالهم ؛ وذلك ما أدى بالفعل إلى هاتين الحربين الطاحنتين اللتين لم نفق من آثارهما بعد .

وقد وصلت الإنسانية اليوم إلى حد تكتل فيه الأغنياء كلهم والأجراء كلهم ، وأصبح التطاحن الذي كان داخلياً بين أمة وبين أخرى إنسانياً بين قوة المال وبين قوة العمل . وإذا استمر هذا التضارب بين هاتين الطبقتين وبين أنصارهما فلن ينتهي إلا بحرب ذرية يخرب معها العالم دون أن يصل إلى حل معقول ؛ لأن الاتجاهات التي تدعو إليها أمم الشرق والغرب اليوم ليس من شأنها أن تحل المعضلة أو تفك المشكلة ؛ إذ هي تذهل عن نقطة أساسية هي مقاومة الضعف الإنساني الذي أدت إليه الحضارة وما معها من ترف هو أساس كل ما بليت به الإنسانية من شرور .

إن المشكلة الاجتماعية العصرية كلها تلخص في هذا الاحتكار المشؤوم للثروة في يد أقلية ضئيلة لم تكتسب متاعها بالطرق التي شرعها الله وقبلها العقل ، ولم تقتصر فيما اكتسبته على إنفاق ما يسد حاجاتها ويرفهها الرفاهية التي لا تضر بالغير ؛ بل إنها تجاوزت في تصرفاتها كل حد معقول ، وتعدت كل جانب مقبول ، وتحكمت في رقاب الناس وأعراضهم منذ سلطت قوتها المادية على المحتاجين ؛ تشتري ضمائرهم وتسخر بهم من عداهم حتى أصبح المال صاحب السلطان القوي في النفوس يخضع له الملوك والأمراء والمفكرون والقادة وغيرهم من الطبقات المتنوعة . وهكذا أصبحت الرأسمالية المتضخمة

آفة هذا العصر ؛ فقضت على كثير من الكفاءات التي كانت تنمو في عهد أسلافنا بالقدر اليسير من المال ووفق المهنة المختارة لأى أحد ؛ لأن الكل أصبح آلة صماء في يد المموّلين ، ولم يعد لأحد قدرة على استخدام مواهبه ما لم يقبل تسخيرها لأحد الأغنياء الجشعين . ولقد رأينا من آثار هذا في أممنا العربية ما يجعلنا نضطرب رعباً كلما تصورنا مصير وطننا إليه لا محالة إذا لم نتنبه لخطر الرأسمالية العصرية وأعمالها ؛ فإن الحرية التي ننشدها لا تبقى لها قيمة إذا كنا عبيداً للمصالح التي يشركنا هؤلاء الماليون في بعض فوائدها إغراء لنا ودساً علينا حتى نصبح حلفاءهم فيما يقصدون إليه من تحييد اقتصادى لأمتنا واستغلال خالد لتراثنا .

وخطر الرأسمالية العصرية فوق هذا وذاك هو أنها قضت على كل الأنظمة والديانات والمبادئ السامية التي كان يدين بها الناس فتحملهم على القناعة والرضا بالربح الحلال والاعتماد على النفس والسرور بالعمل والعيش في كامل الهناءة . ولقد أصبح العالم كله يتساءل عن النظام الصالح الذى يجب أن يحسن حالة المجتمع ويصلح ما أفسده عباد المال وطغاة السيطرة الاقتصادية ، مع أن المسألة ليست من الصعوبة إلى الحد الذى يقف فيه المفكرون حائرين ، وإنما تكونت صعوبتها من الرغبة في حلها من الناحية المادية وحدها ؛ إذ القضية قبل كل شيء قضية بعث للضمير وإحياء للنفس الكريمة والخلق المستقيم وتجديد للفكر وإيمان بالعقل وتشبث بالتضامن الإنساني والأخوة البشرية القائمة على العدل في تعميم الحريات الديموقراطية بين الجميع .

وقبل أن نحاول الإدلاء بالجواب عن المشكل الذى شرحناه يجب أن نلم قليلا ببعض الحلول التي أصبحت اليوم عقيدة قسم كبير من البشر لنرى كيف أن جو المادة هو الذى تملكها فلم تصل إلا إلى تعقيد المشكل وتقوية ما فيه من إبهام ، ولنخلص إلى النتيجة الصحيحة ؛ وهى أن حل المشكلة الاقتصادية يجب أن يكون شاملا لكل النواحي الأخلاقية والروحية والاجتماعية والمادية .

(٢)

الحلول العصرية

لمشكلة الاقتصاد

نحن من أبعد الناس عن ادعاء كوننا نستطيع أن نبين فى هذا الفصل المحدود خلاصة المذاهب الاشتراكية وغيرها من المذاهب السائدة فى العصر الحاضر ؛ فإن ذلك يحتاج لمؤلفات عديدة وفصول واسعة . وإنما نريد أن نذكر بأهم المذاهب المشهورة حتى يتسنى لنا أن نقابلها مع غيرها ونستخرج رأينا الخاص الذى سندلى به فى الفصل الأخير من الفكر الاقتصادى . ويمكن لمن شاء التوسع أن يرجع لكتب الاقتصاد السياسى وتاريخ العقائد والنظريات الاقتصادية والمالية .

للاشتراكية الحديثة أصول انتشرت منذ القرن السادس عشر على أثر تدفق الذهب على أمم الغرب وانتشار روح عامة فى دولها تقدس الذهب وتعبده وتحتكره وتحفظه بالحيلولة دون إصداره وفرض المكوس الذهبية على كل المواد الواردة عليها من الخارج . فكان من نتائج ذلك أن قيد نشاط الفرد وحيل بينه وبين العمل ، وأصبحت الحكومات الأوربية تشتغل بالتجارة وتكون مذهب التجاريين . ثم وقع رد الفعل بتأسيس المدرسة الحرة التى تدعو لحرية التجارة على أساس (دعه يعمل) وتحطيم قيود الجمارك بين الدول على أساس (الباب المفتوح) . ولكن ما انتصر هذا المذهب حتى تكون الاحتكار الخاص عن طريق تضخم الرأسمالية وجشع أصحابها وحيلولتهم دون الحرية المنشودة ، فتأثر لذلك العمال وتبرموا من حالتهم واشتد نزاعهم مع الممولين الذين لم يعبأوا بالاستياء العام ، وزاد الطين بلة ظهور المعامل والصناعات الكبيرة ؛ فاستفحل غنى الأغنياء وفقر

الفقراء . حينئذ بدأت الأفكار تعمل عملها ، واتهمت الحرية التجارية بأنها أساس هذا البلاء الذى عم الطبقة المستضعفة وقضى على إمكانيتها فى الحياة ، وراجت المذاهب التى تنكر على رأس المال اختصاصه بالإنتاج للعمل وتقرر مشاركة العامل له فى ذلك ؛ إذ لولا العامل لما حصل صاحب المال على الأرباح الطائلة التى أخذ ينفرد بها ظلماً دون العامل . ومن ثم بدأ التطاحن بين العامل وبين الممول .

وخلاصة المبادىء التى تقوم عليها المذاهب الاشتراكية على اختلاف ألوانها وجوب هدم الأنظمة الحاضرة وإحلال نظام جديد محلها يقوم على توزيع الثورة توزيعاً عادلا بين كل الطبقات ، وذلك بمحو الملكية الخاصة بما فيها من أرض ورأس مال ومعامل ؛ ودفع ذلك ليد الدولة التى تفرض على المواطنين كلهم العمل لحسابها بأجور متساوية لقيمة العمل الذى يستطيعه كل واحد منهم ، وبتفويض التوزيع لأمتعة الحياة ومرافقها للدولة نفسها .

وإذا نحن نظرنا للملكية فى الاتحاد السوفيتى الذى طبق آخر مظاهر الاشتراكية الدولية نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ملكية وسائل الإنتاج الكبرى كالمصانع والمناجم وخطوط الحديد والغابات والكيماويات ومراكز توليد الكهرباء وغيرها ، وكل هذه الوسائل ملك للأمة تديرها الدولة نفسها وتجند من تشاء من الجمهور للخدمة فيها بأجور معينة لكل واحد منهم . ثم ملكية الأرض ، وهذه تعتبر ملكا للدولة أيضاً إلا أنها تسلم للفلاحين الذين يديرونها فى شكل جماعات تعاونية تحت إشراف الدولة التى تقدم للجماعة ما تراه من مساعدة وتوجيه ، ويسمى هذا النظام فى روسيا (بالكولخوز) ، ومن هذه الأراضى قسم تستغله الدولة بنفسها فى شكل مزارع حكومية خاصة ، ويسمون هذه (بالسفخوز) . وثم نوع آخر للملكية هو الملكية الفردية الصغيرة بقى فى يد بعض الفلاحين الذين يستغلونه لحسابهم . ولكن مع كل هذا التقسيم فالأرض من الوجهة النظرية ملك للدولة ، وتقع إدارة الحكم

وإدارة الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي على عاتق الحكومة ؛ أي على عاتق مجلس مفوضي الشعب للاتحاد وأجهزته المختلفة طبقاً للمادة ٢٤ من الدستور .

ويجري العمل في بلاد الديموقراطيات الشعبية على أسس شبيهة بالنظام الجاري في روسيا إلا أنه يسمح بالسير تدريجياً في تطبيق المنهج الاشتراكي . ومع ما في ذلك من التناقض مع المبدأ الشيوعي الثوري فإن الشيوعيين يعتذرون عن ذلك بأن نجاح الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وقيام هذه الدولة الاشتراكية الكبرى كاف لإزالة المخاويف التي كانت تحمل الماركسيين الأرثوذكس على القول بضرورة الثورة الشاملة العاجلة .

ومن أهم النظريات التي لعبت وما تزال تلعب دوراً كبيراً في التأثير على العقلية الغربية وحياتها الاجتماعية والفكرية والأدبية نظرية الفوضويين الذين يشبهون في كثير من أصولهم نظرية الخوارج اللاحكوميين في أول الإسلام . وتقوم نظرية هؤلاء على محاولة التوفيق الغريب بين آراء المناصرين للحرية التجارية وبين آراء الاشتراكيين ؛ إذ يأخذون من الأولين نقدهم الشديد وأساليبه للتدخل الاقتصادي للدولة وحثهم على حرية الابتكار الشخصي ورأيهم في قيام نظام اقتصادي تلقائي . كما يقتبسون من الاشتراكيين نقدهم الشديد على الملكية وآراءهم الراجعة لاستقلال العمال . ولكنهم بهذا المزج الغريب تجاوزوا كلا من المبدأ الحر ومن المذهب الاشتراكي ؛ لأن الأحرار يحتفظون للدولة بدورها في تكوين الأمن العام ، بينما ينكر الفوضويون وجود الدولة من أساسها . أما الاشتراكيون فإنهم ينكرون الملكية الخاصة ولكنهم يحفظون للدولة دوراً مهماً في تدبير مرافق الحياة وتوزيعها ؛ فالدولة موجودة على كل حال . لكن الفوضويين يعتبرون في وجود حكومة معينة استعباداً للفرد وحيلولة دون نمو شخصيته ومنعاً للحرية . وقد حاولوا بذلك المزج أن يمنعوا من الظلم ويتمتعوا بالحرية وإن أخطأوا السبيل . يقول أحد أقطابهم (باكونين) : « الحرية من غير

اشتراكية هى الامتيازات والظلم . والاشتراكية من غير حرية هى الاستعباد والقسوة » .

لكن كيف يمكن التوفيق بين الاشتراكية والحرية من غير حكومة ؟ يجيب الفوضويون على ذلك بتأسيس جمعية من الرجال الأحرار المستقلين نوعياً لا يطيع كل واحد منهم إلا نفسه ، لكنهم جميعاً يخضعون لسيطرة العلوم حسب رأى (باكونين) ، أو للعقل حسب رأى (فرود هون) . وهكذا لا يطيع كل واحد منهم إلا إرادته وحده ؛ ليس هنالك لا إله ولا مالك حسب تعبير (جان كراف) . أما كيف يتحقق هذا فهم يجيبون عن طريق الثورة والقسوة الكاملة التى تطلق للشخصية عنانها . وليس من دورنا أن نبين هنا خطورة هذه الأفكار الهدامة على المجتمع ، ولكن من المهم أن نشير إلى أن تداعى الأفكار جعل هذه النظريات تؤثر فى كثير من الاتجاهات الأخلاقية والاجتماعية فى أوربا ، وبالأخص فى هذا التحرر المطلق الذى يعتبره الأدباء الغربيون اليوم رمزاً للشخصية الأدبية حتى لم يعد بين كتاب فرنسا مثلا أية رابطة فكرية أو معنوية . فإذا لم تنجح الفوضوية السياسية فى تطبيق نظرياتها فى العالم الغربى فقد نجحت فى تسميم أفكار الكتاب والفلاسفة الغربيين .

وهنالك شبه كبير بين الفوضويين وبين أئمة النقابيين الثوريين على رغم احتجاج هؤلاء ضد كل ادعاء للقرب بين المذهبين؛ لأن المثل الأعلى للفريقين واحد ؛ فالنقابيون الثوريون يقولون أيضاً بهدم الملكية وهدم الحكومة لأن الدولة فى نظرهم من الطفيليات التى تمتص دم العامل ؛ إذ هى الأداة العقيمة التى لا تنتج شيئاً ، بينما تقوم على أكتاف العمال المنتجين . ويرى هؤلاء النقابيون أن الشدة والثورة هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق أحلامهم ، وذلك كما يقول أحد أقطابهم المسيو (سوريل) : « بتهيئة جمهور العمال للقضاء على الملكية والحكومة ؛ وذلك بإيجاد منتجين أحرار يعملون فى مصانع ليس عليها لأحد سلطان » . ولكن مع هذا وذاك فإن فكرة النقابية الثورية

تختلف عن النظرية الفوضوية من جهة أخرى ؛ فإن للثانية ثقة كبيرة فى عمل الحرية العامة التلقائى لتنظيم الجماعة وتسييرها ، أما الأولون فيعتمدون على أداة معينة معروفة ، هى نقابة العمال التى تعد خير وسيلة لتطاحن الطبقات ، وعلى أساسها يبنون مثلهم الأعلى فى تأسيس جماعة للمنتجين قائمة على الشغل ولا مدخل للثقافة أو المثقفين فيها .

منذ ابتدأت هذه النظريات التى تستمد قوتها من الماركسية ، وإن اختلفت ألوانها ، أخذ الاجتماعيون فى البلاد غير الاشتراكية يبذلون جهوداً جبارة لتكوين نظريات مختلفة تعارض الماركسية وتقوم بثورة النخبة ضد البروليطارية أو ما يسمونه بضد الثورة . وقد كان من أخطر هذه المذاهب رأى (كوبينو) الذى صرح بأن ثورة النخبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جنس متفوق . فقد نشأت عنه مذاهب العنصرية ثم نظرية الاشتراكية الوطنية وما إليها من وسائل فاشية وشبهها . ومع ما فى هذين المذهبين من كبرياء وادعاء فإنهما لا يختلفان لا فى النتائج ولا فى العواقب عن النظرية الاشتراكية والشيوعية .

يرى النازيون والفاشيون أن يتركوا الملكية الشخصية مباحة من أجل وسائل التعيش ؛ إلا أن تلك الملكية يجب أن تقع تحت رقابة دقيقة من الحكومة التى توجهها للصالح العام ، وبتعبير أصح يجب امتلاك الدولة للأفراد وتركهم هم يملكون المال . وعن ذلك عبر (هتلر) بقوله : « يجب تشريك الأشخاص عوضاً عن تشريك ما بيدهم » . وهكذا نرى أن هذه الآراء لا تقل خطراً على الحرية الشخصية عن خطر الحركات الهدامة الأخرى ، زيادة على ما تحتوى عليه من سموم المبادئ المبنية على تفوق الأجناس على بعضها وحق استغلال الممتاز لغيره من الناس . وذلك ما وحد الدول كلها حتى أعداء الشيوعية فى حرب طاحنة ضد نظرية الشعب المختار الخطيرة .

وتقوم اليوم فى أمريكا وغيرها من البلاد الديموقراطية فئات من (السوسيولوجيين) بأبحاث عامة تلقائية عن وسائل لحل مشكلة الاقتصاد

العالمية . ومن أخطر النظريات التى ظهرت أخيراً وحصلت على دعاية كبيرة فى الأوساط الجامعية الأمريكية نظرية الاجتماعى الأمريكى (جيمس برنهام) التى أعرب عنها فى كتابه «عهد المنظمين» ؛ فقد طبع هذا الكتاب فى عدة لغات وحصل على نجاح فى كل طبقات القراء .

يرى (برنهام) : أن السبب الرئيسى فى الأزمات الحالية هو فى كون الشكل الحالى للرأسمالية قد فات وقته ؛ لأن مشاريع الأعمال عرفت تكدساً ذا أهمية فصارت تزداد كل يوم ، وهى بذلك تصير ملكاً لعدد يصغر كل يوم أيضاً ، ولكن هؤلاء الملاكين لم تعد لهم إلا علاقة ضعيفة بالإنتاج ، والمديرون الحقيقيون لأشغال الإنتاج هم فى الواقع المديرون الفنيون والتجاريون للعمل أى (قبطانات الصناعة) . وعليه فيمكن لهؤلاء الفنيين أن ينظموا الإنتاج والتوزيع بصفة معقولة ، وأن يحلوا الأزمة الاقتصادية لولا أن الملاكين يمنعونهم من ذلك نظراً لمصالحهم المالية . وإذن فما هو الحل ؟ يجيب على ذلك (برنهام) بأن المنظمين يجب أن يتحدوا أو يثوروا ضد أعلى ملاكى العمل ليأخذوا بيدهم الآلة الاقتصادية كلها ، فإذا انتصروا أمكنهم أن يثبتوا سلطتهم فينظموا الأعمال بكيفية تسمح لهم بتكوين اقتصاد رأسمالى مصمم ، وذلك فى دائرة النظام الاقتصادى والاجتماعى الحاضر ، ومن غير اضطراب ولا انقلاب محسوس .

من مجمل هذه الآراء نرى أن الاتجاه المادى هو وحده الذى يملك فكر القائلين بها ، وأنها كلها تتفق فى خطأ أساسى هو اعتبار المال العامل الأول والأخير فى حل المشكل وتغيير العهود .

فلننظر إذن ردود الفعل عند المتدينين فى الموضوع .

(٣)

المحاولات النصرانية

لحل مشكلة الاقتصاد

على الرغم مما تتحدث عنه الأناجيل من كون الأغنياء لا يدخلون ملكوت الله ، وعلى عكس ما عرف عن المسيح وحوارييه من الزهد فى الدنيا والاكتفاء بالقليل من أسباب الحياة — ظلت الكنيسة طيلة تاريخها مؤيدة للفوارق الاصطناعية بين الطبقات ، وجعلت من سلطتها ورجالها أرستقراطية أشد من سيطرة القرشيين فى عهد الجاهلية العربية ، وأبى أصدق رجالها وأخلصهم للدين أن يتطوروا — على مر الأجيال — فى فهم العهد والصدقة المسيحيين . وبذلك ظلت الممالك النصرانية بمعزل عن كل حركة اجتماعية خطيرة من هذه الحركات التى ظهرت فى أفق العالم الإسلامى بعد أن بزغت من الإسلام فكرة الصدقة الإجبارية وروح العدل الاجتماعية .

ومع أن الرجة التى كونها ميلاد محمد عليه السلام لم تكن قاصرة على سقوط شرفات الإيوان القيصرى أو انطفاء نيران الأكاسرة الفرس ؛ بل سرى أثرها فى شعوب الأرض كلها حتى دخلت إلى بطون الأديرة فزلزلت من تماثيلها — فإن أثر الإسلام الاجتماعى فى استجلاب نفوس قدماء المسيحيين فى الشرق الأوسط لم يحمل الكنيسة الكاثوليكية على تعديل موقفها إزاء النظرية المادية التى سارت عليها طيلة أمد حكمها ، إلى أن اهتزت الأرض الأوربية من جراء المبادىء الهدامة الجديدة.

لم تعرف النظريات المعروفة بالنظريات المسيحية الاجتماعية إلا فى القرن التاسع عشر المسيحى ، حيث أصبحت ذات منهج خاص وتصميم

مجدد يحاول التوفيق بين حاجات الجماعة وبين المبادئ النصرانية . ولم يكن ذلك فى الواقع إلا رد فعل لازدهار المدارس الاشتراكية الملحدة التى أخذت تضم لحظيرتها جمهور المستضعفين مثيرة لهم ضد الكنيسة التى أيدت بسلطتها الزمانية والمكانية رأس المال وطغيان أصحابه . وهكذا حاولت طائفة من النصارى أن تجد من أصول المسيحية ما يجدد نظام الجماعة ، وما يقنع الكل بأن الكنيسة — حسب تعبير بعض رجال هذه المدرسة المسيحية — لم تقم على أساس تأييد الأقوياء من الأغنياء فقط ، ولكنها قامت أيضاً على مبدأ الدفاع عن الضعيف والمسكين . والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن أكثر من انبعاث فى وجدان بعض النصارى الذين أخذوا يتساءلون : ألم تخن الكنيسة المسيح ؟ ألم تغرق فى مهمتها الأخروية إلى الحد الذى نسيت فيه مهمتها الدنيوية ؟

تعددت المدارس الاجتماعية النصرانية تعدداً كبيراً يتراوح بين أعظم المحافظين وبين المسيحيين الفوضويين أيضاً ، ولكنها جميعاً تتفق فى مقاومة المدرسة التجارية الحرة التقليدية . إنما ذلك لم يجعلها متفقة فى فكرة التدويل الاقتصادى ؛ أى وضع المسائل كلها بين أحضان الدولة ، بل إن فريقاً منها يقاوم الحرية التجارية كما يقاوم التأميم والتوجيه الحكومى . وهى لا تنكر وجود النظام الطبعى بل تعترف به وتسميه عمل العناية الإلهية ، لكنها ترى أن الإنسان الذى خلق حراً ثار ضد هذا النظام الفكرى ، وتلك هى سقطته أو جريمته ، وبذلك فقد أصبح غير قادر على العودة من تلقاء نفسه إلى النظام الفطرى . وعليه فيجب أن يموت فى الناس اليوم أثر الإنسان الطبعى (آدم) ليحل محله الإنسان الجديد الذى يجب أن يستنجد بجميع القوات المعنوية لخروجه من الإثم الذى وقع فيه . وهكذا نجد فكرة الخطيئة الموروثة تحول بين المسيحيين وبين اكتشاف الفكرة التى بنينا عليها رأينا الاقتصادى ، وهى فكرة التطور ، مع أنها كافية لتقوية نظريتهم فى ضرورة تغير الحالة الفردية للإنسان ؛ لأن مما يفصلهم عن النظريات

الاشتراكية أنهم لا يعتقدون أن مجرد تغيير الحالة المادية كاف لتغيير ما بالإنسان من آلام ، بل لابد من تغيير ذهنية الفرد نفسه . وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها من الوجهة العملية ، لكن إذا لم نعترف بنظرية التطور المطلق لم نستطع أن نحل المشكلة إلا على المذهب المادى المحض . ونحن لا نستطيع أن نعتقد فى التطور المطلق إذا اقتصرنا على أصول المسيحية التى تقرر عقيدة الخطيئة الأصلية . وقد سبق أن بينا فى فصل ماض أن الإسلام يخالف النصرانية فى هذا الأصل ، وأن على من يدرس الكتب الأجنبية من المسلمين أن يتنبه لهذا الفارق العظيم الذى يفصل بين فكرة المسيحيين وبين فكرة المحمديين .

أين يمكن وضع المدرسة الاجتماعية المسيحية ؟ يجيب الملاحظون بأن هذه المدارس لا يمكن أن توضع فى أى مكان بالنظر لناحيتها العملية البنائية . حقيقة إنها تدعو لتكوين جماعة أخوية ، كل أفرادها متساوون لكونهم جميعاً تحت الربوبية الإلهية ؛ لكن هذا الإخاء يمكن أن يقع على عدة وجوه من المساواة . وكذلك هم يحترمون الشغل ولا يحبون أن يعتبر العمل مجرد سلعة يتلاعب بها الأخذ والعطاء ، لكن شريعة الرومان الملاحدة كانت أيضاً تقول بهذا . فالمسألة ليست مسألة تقرير أصول عامة غامضة ، ولكن مسألة برنامج محدود يتفق مع الديانة النصرانية . وذلك ما لم تستطع هذه المذاهب أن تضعه بصفة مقبولة من رجال الدين ؛ لأن النصوص النصرانية فى مسائل الاقتصاد والاجتماع كثيرة ، ولكنها تقبل التأويل من طرف أنصار العدالة الاجتماعية وخصومها على السواء .

من أشهر المدارس المسيحية مدرسة «لوبلاى» وهى مدرسة تتفق مع النظرية الحرة من جهة مقاومتها للتدخل الحكومى وللاشتراكية ، ولكنها تختلف عنها من جهة تفاؤلها فى نسبة الخير للإنسان ؛ فلوبلاى يعنى عناية خاصة بتأكيد الأصل المسيحى للخطيئة الموروثة ، وبذلك يجعل المصائب

الإنسانية نتيجة لعمل كل فرد ، الأمر الذى يستوجب القيام بإصلاح عميق . وقد كان أول كتبه هو (الإصلاح الاجتماعى) ، إذن فالسيطرة لابد منها لتحقيق الاصلاح . وممن تتكون هـذه السلطة ؟ يجيب لوبلاى : قبل كل شىء من أبى العائلة الذى تجد أثر سلطته فى الفطرة وليس فى العقد الاجتماعى ؛ لكن أبا العائلة لا يكفى وحده لأنه كثيراً ما يظلم أيضاً ، فلابد إذن من تكوين سيطرة خارجة عن الآباء ، فما هى ؟ هل هى الحكومة ؟ الحكومة لا تستثنى ، لكن الأوفق أن نعمد إلى السلطة الطبيعية أولا : سلطة النبلاء والعرفاء ، فإذا لم توجد فالأقرب فالأقرب : الجماعة ثم العموم ، ثم العمالة ، وأخيراً إذا لم يتيسر ذلك كله فالحكومة . وحيث إن للعائلة هـذه الأهمية فللميراث قيمته لأنه السبب الوحيـد فى استمرارها . يذكر لوبلاى ثلاثة أنواع للعائلة لا نريد التعمق فى تفصيلها ، إنما يهم أن ننبه إلى كونه يعطى الميراث للولد الأول الذى يجب أن يحل محل الأب فى حفظ العائلة ، ريثما يذهب إخوانه لتأسيس عائلات أخرى . وهنالك أيضاً سيطرة المعلم على العملة ، فالمعلم الطيب يجب أن يكون بمثابة الأب لأسرة العمل ؛ إذ الخير لا يمكن أن يتأتى لأفراد الطبقة العاملة من أنفسهم ، وإنما من شخص أعلى منهم . أما الجمعيات أو النقابات التى ينظر إليها البعض كوسيلة ناجعة فلا يرى فيها (لوبلاى) إلا مزاحماً للتجمع الطبعى الذى هو الأسرة موسعة . ويمكن أن يعتبر هذا المذهب هو أصل المدرسة الألمانية التى تنشد الحلول الاقتصادية والاجتماعية من تجارب التاريخ ، وكذلك مدرسة (اتحاد السلام الاجتماعى) .

وتوجد مدرسة مسيحية مهمة أخرى هى مدرسة (الكاثوليكية الاجتماعية) التى لا ترفض مبدأ (لوبلاى) فى العائلة ، وإنما تعتبره مقصوراً على تركيز الإصلاح الأخلاقى ، أما الناحية الاقتصادية فتعتمد فيها على الجمعيات المهنية . وهكذا بدأ أنصار هذه النظرية يكونون النقابات المختلطة ، وحينما فشلت عادوا إلى تكوين نقابتين منفصلتين ، ولكنهما متعاونتان فى

حل مشاكل المستخدمين والعملة . وقد تطور هـذا المنهج مدفوعاً بالشعار الآتى : (التجمع الحر للحرف المنظمة) . ومع أن هذه الجمعيات ترمى إلى تكوين عهد أخوى بين الجميع فإنها لا تدعو للمساواة ، بل تؤكد سلطة المستخدم بما له من مسؤوليات فى الحقوق والواجبات ، مع احترام حق العامل فى أجرة محترمة وعائلة مستقرة . وتقاوم هذه المدرسة المبدأ الاشتراكى القائل بأن خير العملة لا ينجز إلا بيدهم ، كما أنها لا تعترف للحكومة بالتدخل إلا فى عهد التأسيس الأولى للتنظيم المهنى .

وإذا كانت بعض الأجنحة فى مدرسة «الكاثوليكية الاجتماعية» قد حاولت الانزلاق إلى اليسار ومهاجمة رأس المال فإن ذلك لم يعد بعض الأفراد من أنصارها الذين سرعان ما وقعوا تحت الحكم القاسى من البابا ، فلم يبق إلا اليمينيون الذين أكدوا مذهب (لوبلاى) فى فكرة المستخدم الطيب ، وعملوا على توضيح أن الأنظمة الحاضرة كافية لتحسين الحال إذا رجعت الحكومات للعمل بالشريعة المسيحية والاتصال بالجمهور .

وقد ظهرت مدرسة اجتماعية بروتستانتية فى انكلترا منذ سنة ١٨٥٠ وهى تعتمد أيضاً الجمعيات التعاونية للعمال والمستخدمين ، لكنها لم تعلق أهمية كبيرة على شكل من أشكال التنظيم أو التشريع ؛ لأن المسألة كلها راجعة لتغيير النفسية البشرية . وقد تطورت هذه المدارس فى أشكال متنوعة ، ولكنها كانت أشجع من المدارس الكاثوليكية فى مقاومة الملكية الكبيرة للأرض وفى الدفاع عن الطبقة العاملة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية تكون الجناح الأيسر من البروتستانتية الاجتماعية الذى نادى بمقاومة الرأسمالية مسمياً لها بالمأمونية ، ومطالباً بتبيين أن الاشتراكية ليست إلا التعبير الاقتصادى للحياة المسيحية . ولكن الجناح الأيمن لمعارضة هـذه الحركة ظهر فى ألمانيا تحت عنوان (الحزب المسيحى الاجتماعى للعملة) الذى بقى رغم عنوانه محافظاً إلى حد أنه انتهى بحذف لفظة (العملة) من اسمه ، فلم يكن له أدنى قبول فى الأوساط العاملة .

وفى سنة ١٨٩٦ ظهر فى ألمانيا جناح يسارى بقيادة الراعيين (نومان) و(كوهر) حاول أن يجمع العملة موجها الكنيسة البروتستانتية نحو اتجاه أعمق فى الاشتراكية ، لكن (الكنيسة اللوثرية) الرسمية حكمت عليهما وعلى مذهبهما بالإلحاد ، وقاومهما الملاكون دون أن يجدا تأييداً من الحزب الديمقراطى الاجتماعى ، فضلا عن الاشتغال بالسياسة .

وفى العهد الأخير بدأت البروتستانتية الاجتماعية تتطور إلى اشتراكية مسيحية ، لكنها فى الحقيقة لم تصل لتكوين برنامج بنائى متفق مع الأصول المسيحية ومع حاجات العصر . وعلى الرغم من الصوفية التى يكتسبها دعاتها فإنها لم تأت بشىء عملى إيجابى ؛ (فرليكيى) الذى يدعى بأحمر الشيوعيين على الإطلاق نجد شيوعيته أرستقراطية لا يناصرها إلا أعلى طبقات الجمعية الانكليزية . وأما (تولستوى) فهو راع يدعو للرجوع للأرض الأم ؛ فالمسألة عنده ليست مسألة اشتغال ما ولكن مسألة إنتاج كل واحد لخبزه ؛ فهو يكون نوعاً من الظاهرية فى فهم النصوص المقدسة ، ولو أخذ كلامه على ظاهره لما كان لشخصه نفسه وجود حسب تعبير (شارل جيد) و(شارل رست) .

وقد تكشفت الحرب العالمية الأخيرة عن ازدهار (للحزب الجمهورى الشعبى) فى فرنسا حيث إن هذا الحزب انضم للجانب اليسارى محاولا التوفيق بين الاشتراكية والمسيحية . ويقوم برنامجه على :

١ — إصلاح المنظمات المالية الكبرى ليرجع للعملة ما لهم من كرامة إنسانية ، وذلك بتشريكهم فى تدبير المنظمات وأرباحها .

٢ — تنظيم المؤسسات المهنية ، وتكوين مجلس مختلط يمثل تمثيلا حقيقياً المهنة ، وتكون مهمته تنبيه الحكومة وتزويدها بالمعلومات اللازمة فيما يرجع لسياستها المالية والاقتصادية ، والإشراف كذلك على تطبيق المنهج العام فى كل فروع الصناعة ، وأخيراً العمل على تركيز ما يتوقف على ذلك وتنسيقه

من أعمال النقابات والقيام بالعقود الاقتصادية والمهنية .

٣ — تأميم القروض والضمان .

٤ — تأميم الصناعات الرئيسية ومنابع الثروة .

لكن الحقيقة أن هذا الحزب أخذ يتقهقر فى فرنسا إزاء الأحزاب اليسارية التى تجد من تحررها الدينى مجالا أوسع لمقاومة الملكية ورأس المال ، وإزاء الأحزاب المحافظة التى ترى فى هذه الحلول الوسطى خطراً مضاهياً لخطر الاشتراكية الحقيقية ، زيادة على أن السلطات الكاثوليكية الكبرى لم تحاول إظهار تأييد قوى للاتجاه اليسارى فى ظل المسيحية .

والحقيقة أنه من الصعوبة التوفيق بين النصرانية الرسمية وبين نظريات العصر الحديث ، كما أنه من الصعوبة أن يوفق بين المناهج التى تفكر فيها الإنسانية وبين الأصل المسيحى الذى يعتبر الثروة محرمة لذاتها .

وتلك فى نظرنا هى الأسباب التى جعلت المسيحيين يفشلون فى محاولاتهم بناء مجتمع نصرانى على أسس حلول رأسمالية ، الأمر الذى أدى بالنصرانية للانهزام أمام الحركات الثورية الهدامة .

(٤)

نظريات شاذة

لحل مشكلة الاقتصاد فى التاريخ الإسلامى

قبل أن نعرض للفكر الاقتصادى فى الإسلام النقى ؛ أى إسلام الكتاب والسنة ينبغى أن نسجل أهم النظريات الشاذة التى مرت فى تاريخ الإسلام ، سواء من طرف بعض السنيين أو المبتدعة ؛ لأن ذلك سيزيح لنا الستار عن أن هذه النظريات المحدثة التى يدعو إليها الكثيرون اليوم ليست إلا مظهراً جديداً لحركة الأفكار التاريخية للبحث عن حل للمعضل الاجتماعى عن طريق التوزيع الاقتصادى .

ويجب أن نذكر قبل كل شىء أن (أم القرى) كانت خاضعة فى جاهليتها لسيطرة الأرستوقراطية التجارية العربية الزمنية والروحية ؛ تلك الأرستوقراطية التى تكونت من استغلال بعض رؤساء العرب للظروف التى سيرتها حالة الخضوع العام والاحترام التام لأول بيت وضع للناس ؛ فكانوا يملأون جيوبهم عن طريق التنقل التجارى بين الشام وبلاد الجزيرة فى مأمن من كل اعتداء تقوم به القبائل على غير القرشيين من سدنة البيت وحراس الكعبة . وهكذا تكونت الرأسمالية العظيمة التى أيدت الوثنية وعضدت الروح الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أحدث أعظم ثورة تاريخية فى نفوس المستضعفين ؛ إذ دعاهم إلى الخضوع لله وحده ونبذ تلك السيطرة الأثيمة التى عبدتهم لخرافات وأوهام لايقرها عقل ولا يسمح بها دين ، وجعل من حق الفقراء أن يطالبوا الأغنياء بنصيب مما آتاهم الله ، لا عن طريق الصدقة فقط ، ولكن عن طريق الزكاة الإجبارية التى يحارب من

أجلها من أبى أداءها . وقد اهتم القرآن بالنعى على النظام الاقتصادى الذى كان معروفا من قبل ؛ فحرم الربا ومنع الاحتكار وأوجب أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء . وهكذا انفتحت آفاق التأويل لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ؛ فأصبح بعض الصحابة يعتبرون الادخار من أصله ممنوعا حتى ولو لم يكن هنالك داع يوجب التعجيل ببيع ما عند الإنسان . ثم تطورت الأحوال بعد موت الرسول وانتهاء أمد الخليفتين أبى بكر وعمر ، فكثرت الأموال فى يد المسلمين بتكاثر الفتوحات ، وتغلبت الأهواء على بعض ولاة الأقاليم وأعوانهم ؛ فأخذوا يستغنون ويتأثلون ، ولم يعد لهم من الزهد أو الورع ما كان للرسول وخيرة أصحابه الذين لم يحدثوا بعده ، وتميزت الطبقات فأصبح هناك فقراء مدقعون وأغنياء مترعون ، ونشأ فى الأولى روح الانتقاد على الثانية فأخذت تتألب وتبحث عمن يقودها لمقاومة الثروة غير المعهودة والمطالبة بالمساواة فى أسباب العيش طبقاً لما كانت تفهمه من تعاليم القرآن الأولى .

وأول حركة اجتماعية ظهرت من هذا القبيل كانت تحت لواء الصحابى الجليل (أبى ذر الغفارى) أحد المبشرين بالجنة رضى الله عنه . كان هذا السيد فى مقدمة من أسلم من فقراء العرب ، وكان شديداً فى أخلاقه ؛ فقد وجد المسلمين ما يزالون فى الستر ، فأبى إلا أن يصدع بكلمة الشهادة بين ظهرانى المشركين ، ولم تحمله الإذاية التى لقيها على أن يتستر أو يرجع القهقرى . واحتفظ أبو ذر بطبعه الصريح وحياته البدوية ، ولم تدفعه سكناه بأم القرى إلى البحث عن وسيلة للترفيه على نفسه أو تزيين الدنيا إليه ؛ فكان يجد من أحاديث النبى وآى القرآن الحاثة على الزهد والقناعة والاهتمام بالغير ما يسد حاجة فطرته الروحية وطموحه الإنسانى ، ويتخذ فيها مذهباً خاصاً به ، يسمعه المسلمون فيجلونه ، ويقرع به آذان الرسول فلا ينكره ، وإن كان لا يعتبره الواجب العام الذى يجب أن يتبعه الكل . ولعل أصدق صفة

للاعتبار الذى كان يعطيه الرسول لأبى ذر هو هذا الحديث الشريف : (رحم الله أبا ذر ؛ يعيش وحده ،ويموت وحده ، ويبعث وحده) . ومعنى هذا أن جندباً الغفارى كان شاذاً فى فكرته ، غير متبع النهج الذى يمكن أن يتبعه عامة النـاس ، لـكنه مع ذلك سائر فى دائرة الدين غير خارج عن الهدى الحنيف ، فهو أمة وحده ؛ لأنه استطاع أن يتحمل منتهى ما يصل إليه المؤمن من جهد ومن رضى بالقليل ، وهو بذلك صـادق اللهجة ، واضح الحجة ، استحق أن يقول الرسول عن أخلاقه : « ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبى ذر » .

كان أبو ذر يرى أن المسلم لاينبغى أن يملك أكثر من قوت يومه وليلته أو شىء ينفقه فى سبيل الله أو يعده لآخرته . ويؤثر عنه أنه كان يقول : « اجعل المال درهمين : درهماً تقدمه لآخرتك ، ودرهماً تنفقه على عيالك . الثالث يضرك ولا ينفعك لا تريده » . ولم يكن لدعوته أثر عمـــلى كبير فى عهد الرسول ، ولـكن الذى يهمنا منها هو أن نعرف سماحـة الإسلام وسعة صدر النبى عليه السـلام . وهكذا نجـد أنه لو ادعى أحد تحريم الملـكية فى دائرة الإسلام وبنفس الإخلاص الذى كان لأبى ذر لما كان خارجا عن الدين أو مبتعداً عن الشريعة ، وإن كان الرأى الصحيح فى الإسلام هو إباحة الملـكية مبدئياً وعلى الشروط التى سنبينها بعد . وليس فى هذا أكثر من المبدأ الإسلامى الذى يشرك الناس فى التشريع بإعطائهم الحق فى الفهم والتأويل لمصادر الدين .

واشتد الأمر على المسلمين فى زمن عثمان ؛ فلم يطق أبو ذر أن يرى ما آل إليه أمر المسلمين من إهمال ، فرحل مجاهداً إلى الشام حيث رأى من ترف معاوية وحاشيته ما زاد فى حنقه ، واستمع إلى ولاة الأمر يسمون الفىء بمال الله ، فاعتبر هذه التسمية ذريعة للحيلولة دون المسلمين ودون اقتسامه ؛ فجاهد جهاد الأبطال فى شرح الخطأ وقال : إن الفىء مال الأمة ، ويجب أن يوزع على أفرادها . ثم أخذ ينشر دعوته بتحريم الملـكية ومقاومة الاحتـكار ،

فاجتمع عليه الفقراء واتبعه العامة ، ولولا أن روحه كانت مسالمة لألهبها ثورة دامية على معاوية ومن معه ؛ ولكن هذا الأخير أخرجه من الشام ثم نفاه الخليفة إلى الربذة حيث توفى بها وحده .

يزعم الأستاذ أحمد أمين أن أفكار أبي ذر كانت متأثرة برأى عبد الله ابن سبأ اليهودى المشهور ، مستندا إلى مارواه الطبرى من أن ابن سبأ أبدى آراء فى مقاومة الأغنياء لأبى الدرداء وعبادة بن الصامت فلم يسمعا له ، وأخذه عبادة إلى معاوية وقال له : « هذا والله الذى بعث عليك أبا ذر » . ولكنا لا نعتقد صحة هذا الرأى لأننا عرفنا فكرة أبي ذر منذ حياة الرسول واستمعنا إليه يتأول الآية الشريفة : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) . فالجديد من شأن أبي ذر فى عهد معاوية هو أنه تحمس أكثر من قبل ؛ لأنه وجد من أعمال الناس ما يدعوه لإعلان رأيه ونشر دعوته . وليس هنالك من الوجهة التاريخية ما يؤيد كون ابن سبأ كان يحمل أفكاراً منتظمة تشبه اشتراكية الغفارى إلا ما يفرض من أنه (أى ابن سبأ) قد تلقى هذه الأفكار من مزدكية العراق الذين كانوا يقولون بأفكار مماثلة . لكن الواقع أن أبا ذر استند إلى مصادر الإسلام الأولى ، وأعلن تأويله الخاص قبل أن يكون لأحد من المسلمين صلة لا بالعراق ولا بالشام .

تطورت الأحوال فى الدولة الأموية خصوصا بعد أن أخذ المسلمون يشترون الأراضى فى البلاد المفتوحة مخالفين سياسة الفاروق فى ذلك . وبعد أن أجبروا هم أنفسهم على أداء الخراج كغيرهم من الذميين استعلى العرب على غيرهم من المسلمين ، وأحس الفرس بنعرة خاصة شبيهة بهذه النعرات القومية الموجودة اليوم . ومع أنهم ارتضوا الإسلام ديناً فقد أحبوا أن يكون لهم استقلال فى حكم بلادهم ، فتكونت فى فارس حركة اشتراكية وسياسة تحمل اسم (البابكية) ، وكانت ترمى إلى نزع الأملاك

الكبيرة من أيدى أصحابها وتوزيعها على الفلاحين . ولكن هذه الحركة لم تكن تحمل من النزاهة والإخلاص ما كانت تحمله ثورة أبى ذر ؛ فإن آراءها فى اختلاط النساء بالرجال كانت أقرب إلى مذاهب الإباحة منها إلى مذاهب المتدينين . ومع أنها استطاعت أن تشعل حربا شعواء فى حدود أذربيجان فإن المعتصم قضى عليها واعتقل زعيمها (بابك) ، وكان من أسباب فشلها بعض مظاهرها الإباحية وما كانت تنطوى عليه من سلالية فارسية فلم تجد من العرب ولا من غيرهم من يعاضدها .

وكان تسيطر الأمويين على الخلافة وسيرهم فيها سيرة الملوك والقياصرة مما غاظ آل البيت من جهة وغاظ الشعوب المفتوحة من جهة أخرى ، فتألبت قوى هؤلاء وأولئك على المعارضة ، وتعددت النظريات المختلفة فى شكل الحكم وشكل النظام الذى يجب أن تسير عليه الدولة ، وتعددت الأحزاب ، وكان من خطورة ذلك التعدد أن مزجت المسائل المصلحية بالشؤون الدينية المحض . هكذا تكونت (الإسماعيلية) التى نشأت عنها الدولة الفاطمية زمن العباسيين ، ومع أنها لم تقو على القضاء على الدولة العباسية فإنها وضعت الأساس لهدم كثير من الأصول السنية ، ووجدها الشعوبيون فرصة سانحة لتأسيس الجمعية الباطنية التى حاولت هدم الإسلام من أصله ، وهدم سائر الديانات السماوية معه متأولة الكتاب والسنة على خلاف معانيهما .

كانت هذه الجمعية سرية لا تعلن أسرارها إلا تدريجياً لطبقة من الناس ، والذى كان يتزعمها هو (عبد الله بن ميمون)، وقد استمدت منها الماصونية وغيرها من الجمعيات السرية التى تأسست على أثر اتصال المسيحيين بالمشرق العربى فى الحرب الصليبية ، وكانت خطورتها أعظم من سابقاتها لأنها تنبهت لما لم تتنبه له البابكية من جعل الدعوة عامة لسائر البشر . أما مبادئها فكانت تقول بالمساواة بين الذكر والأنثى ، وإبطال ملكية الأرض وتوزيعها على

الفقراء من غير ثمن ، كما أنها تقاوم المبادئ السلالية ، وتدعو إلى الإخاء والتساوى بين جميع الشعوب وسائر الطبقات . وبذلك فهى شيوعية بكل معنى الكلمة ، وليست مجرد اشتراكية على نمط الحركة البابكية . والوسيلة التى استعملتها هذه الشيوعية الشرقية هى مقاومة الاعتقاد الدينى فى نفوس الناس ، والتحلل من سائر الشرائع ، ثم مقاومة الحكم القائم بطريق القوة لكى يتمكن الثائرون من السيطرة على الدولة الإسلامية وتنظيم شؤونها وفقا لمذهبهم . ويقول ابن خلدون إن هذه الفئة نجحت فى تكوين دولة بالبحرين ، وهذه الدولة هى التى ظهرت على يد رجل يعرف بيحيى بن المهدى من القرامطة سنة ٢٨١ ونشرت دعوتها فى سائر الممالك الإسلامية . وليس يهمنا الآن أن نؤرخ أطوارها ولا ما قامت به من فظائع ، وإنما يهمنا أن نعرف أنها ثورة اشتراكية جمهورية ، وأن لجنة قومية ينتخبها العمال والمزارعون هى التى كانت تتولى شؤون جمهورية البحرين ، وقد قسمت الأرض بين المواطنين وألغت الضرائب المباشرة ، وكان نظام الأرض عندها نوعين : قسم تستغله الدولة مستخدمة فيه الأجراء الذين ينفق عليهم المجلس ، وقسم تدفعه لبعض المزارعين مع ما يلزمه من مساعدة وقرض . وقد ازدهرت هذه الجمهورية حتى لاحظ الرحالة (ناصر خسرو) أنه ليس فى البحرين فقير . أما التجارة فكانت كلها بيد الدولة . وقد وصف (ابن حوقل) وغيره من رحالى العرب بلادهم وذكر لطف أخلاقهم ؛ الأمر الذى يدل على أن معاملتهم للقرامطة أمثالهم كانت حسنة ، على عكس ما عرف عنهم من القسوة والعنف الشديدين مع خصومهم . وهذه ظاهرة يتفقون فيها أيضا مع أصحاب المذاهب الاشـــتراكية المعاصرة . والذى لاشك فيه أن هذه الفئة اندست أولا مع الفاطميين ثم انفصلت عنهم ؛ لأنها لا تدين بالإسلام ولا بغيره من الديانات ؛ لكن الفاطميين أنفسهم مهدوا لقيامها بنشرهم الوسائل التى استعملها القرامطة من بعد ضدهم وضد غيرهم من دول الإسلام .

ونستطيع من هذا الموجز أن نفهم كون الحركات المعاصرة ليست شيئا جديداً فى أصولها ، وأن نجاحها فى بعض الدول اليوم ليس إلا نتيجة للتطور الصناعى الذى أعطى للآلة المقام الأول ، بينما كان اتحاد الملك والعمل فى العصور القديمة مانعا من انتصارها ، وأن التطور برغم كل الاعتبارات ما يزال متفوقا حتى على هذه الأنظمة ؛ لأن الآلة ما تزال تتحكم ولأن الإنسانية أرادت أن تتناسى كل ماهو غير آلى . .

(٥)

الفكر الاقتصادى في الاسلام

يعتبر الإسلام المال من حيث هو فتنة خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر كيف يعملون . وبذلك فليس هو محموداً لذاته ؛ فقد يكون أداة يسخرها الإنسان لخدمة البشر وإسعاد حالهم وتحسين حياتهم وتعميم الخير بينهم ، وقد يستعمله بعكس ذلك سبباً فى إذاية الخلق والإضرار بهم والتضييق عليهم . ولذلك فالأمر يتوقف على الاعتبار الذى يعطيه الأفراد والجماعات للمال ؛ فإذا هم اعتبروه مجرد وسيلة لتسيير معايشهم وتدبير أحوالهم فإنه يصبح نعمة كله وخيراً وبركة على الجميع ، وإذا هم اعتبروه غاية لذاته فإنه سرعان ماينقلب معبوداً يتهافت عليه الناس بالحق وبالباطل ، ويحرم منه غير الأقوياء الذين يستعملونه فيما لا تبيحه الفطرة ولا يقره الوجدان الصحيح . لهذا نجد القرآن الكريم ممتلئاً بآيات اعتبار المال ابتلاء وفتنة ، وبالآيات التى تعتبره نعمة وفضلا ، إقرأ إذا شئت : (هذا من فضل ربى ليبلونى أأشكر أم أكفر) (واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم) (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا) ، واقرأ كذلك : (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) (قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) .

بين هذين الصفتين يقف الإنسان حائراً ماذا يصنع ؛ تجتذبه الفطرة التى لا تريد به إلا أن يطمئن إلى الخير ويعمل لفائدته الدنيوية والأخروية ، كما تجتذبه الطبيعة التى تحبب إليه الاستعلاء والتظاهر على الغير . ولهذا فالإسلام

يعتبر الإنسان محتاجاً فى هذه الناحية كما فى غيرها من النواحى إلى الناموس الذى يقوم عنده حاسة الخير، وهى التى يعبر عنها الإسلام بالتقوى التى تصبح فى باطنه فرقاناً يقوم مقام الذوق فى تمييز الفطرة من الطبيعة. ولتحقيق ذلك يأخذ بضبعه فيبيح له أشياء ويحرم عليه أخرى، معتمداً الفطرة فى التحليل؛ فلن تجد فيه تحريماً لما تقتضى الفطرة إباحته، ومعتمداً ما تحتاجه الطبيعة من تشذيب فى التحريم فهو لن يبيح أن تبقى الطبيعة تترعرع كما تشاء دون أن يأخذ من أطرافها أو يشذب أغصانها، ثم هو لا يقف عند وضع الأصول المباحة والمحرمة فحسب، بل يعتمد على روح الإنسانية فيدعو إلى اعتبار مكارم الأخلاق فى المعاملة؛ إلى العدل والإحسان وإلى عدم اعتبار القانون هو كل شيء، بل إلى اعتبار الشريعة الخلقية التى هى المصدر الأول للقوانين. وبعد هذا وذاك فالإسلام يدعو الوجدان قبل أن يطلب السلطان، ولكنه يعتمد إذا ضعف الأول على الجهاز الحاكم فى مراقبة الظواهر لإصلاح ما بالنفوس. وهل نحن بحاجة لأن نذكر بما فى كتاب الله وسنة رسوله من أدلة على هذه الأصول التى أجملناها؟ إنها معروفة بالضرورة من الدين، فلا محل للإطناب فيها.

المال وسيلة. وإذن فيجب أن لا يستعمل غاية؛ لذلك يتفق الاسلام مع الديانتين المسيحية واليهودية فى تحريم الربا أضعافاً مضاعفة. وحينما يقول الناس: (إنما البيع مثل الربا) يجيب القرآن بأن الأمر كذلك لو ترك الناس وفقاً للطبيعة دون اعتداد بما تقتضيه الإنسانية من مراعاة الحقوق وعدم أكل أموال الناس بالباطل، ولكن الرحمة الإلهية تأبى أن تترك الغنى يستغل الضعيف؛ فلذلك (أحل الله البيع وحرم الربا). ويقول الغزالى: «إن معاملة الربا ظلم لأن الدراهم والدنانير خلقا لغيرهما لا لنفسهما؛ إذ لا غرض فى عينيهما. فإذا اتجر فى عينيهما فقد اتخذا مقصودين على خلاف وضع الحكمة؛ إذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم، ومن معه ثوب ولا نقد معه فقد لا يقدر على أن يشترى به طعاماً؛ إذ ربما لا يباع الطعام بالثوب

فهو معذور فى بيعه بنقد آخر ليحصل النقد فيتوصل به إلى الطعام ، فهما وسيلتان إلى الغير وموقعهما فى الأموال كوقع الحرف من الكلام كما قال النحويون : إن الحرف هو الذى جاء لمعنى فى غيره ، وكموقع المرآة من الألوان . فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله لبقى النقد متقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز . وتقييد الحاكم والبريد الموصل إلى الغير ظلم كما أن حبسه ظلم ، فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار وهو ظلم » . وهكذا نرى فيلسوف الإسلام يوضح الغاية من تحريم الربا ، وهى عدم استجماع المال وادخاره وامتلاك البنوك وصناديق الحديد له دون أن تعم الاستفادة منه فى الأمة ، فلكى يحال بين الوقوع فى هذه الأزمة أزمة الادخار حرم الإسلام الربا . وفيما هو واقع اليوم من تكدس المال القومى فى البنوك وعدم استفادة الأمة منه دليل عملى على صدق الديانات فى تحريم الربا . لكن الإسلام نقح ما جاءت به الديانات فى موضع الربا فقسمه إلى قسمين : الربا الجلى وهو النسيئة المحرم بنص القرآن ، والربا الخفى وهو الذى حرمته السنة على مذهب الجمهور سداً للذريعة ، ويباح عند الحاجة ، الأمر الذى يجعلنا نعتبر ربا الفضل مباحاً اليوم طبقاً لما أفتى به الشيخ محمد عبده .

وإذا كان الربا محرماً لئلا يؤدى للادخار فذلك يقتضى تحريم تكتيل الأموال إلى أن تصبح فى يد أقلية تتداولها بينها ويحرم منها عموم الأمة . لذلك منع الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء ، وقد أمر بأن يقسم الفىء على جميع الأفراد ، معللا ذلك بقوله : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء) أى حتى لا يصبح المال المكتسب مقصوراً على ذوى الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الإسلام يحرم بصفة صريحة الرأسمالية العصرية التى تجعل المال دولة بين الأغنياء .

يبيح الإسلام لكل فرد أن يكتسب ، ويحثه على ذلك ، بل يريد منه

أن يكون غنياً شاكراً . وهكذا يسمح له بمبدأ الملكية الفردية ، لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه وطبيعته . إن المال فى نظر الإسلام مال الأمة كلها ، (والله خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، وهو قوام المجتمع بأسره ، فلا ينبغى أن يصرف فى غير المصاريف العائدة على المجتمع بالمنفعة ، (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما) . فأموال اليتامى هى أموالنا جميعاً ، وهى قيم لشؤوننا كلنا ، وهى بذلك وديعة فى يد المالك أو الوصى عليها ، يجب أن لا ينال منها إلا وفقاً لما تقتضيه مصالح الجماعة بأسرها . وإذن فالإسلام يقر مبدأ التوجيه الشرعى لصرف الأموال ويعطى لأولياء الأمر الأمثلة على ما ينبغى أن يباح من المصاريف وما لا يباح ، تاركا كعادته التفاصيل لمقتضيات الظروف والأحوال .

يحرم الإسلام كل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أقربائه أو على المجتمع ، فالقمار ممنوع والخمر حرام ، وبذل المال لمهور البغايا لا يجوز ، وتبذير الثروة فى الملاهى والمراقص وغيرها محظور ، والتحلى بالذهب والفضة والحرير لا يباح للرجال ، واتخاذ أوانى الذهب والفضة وأسرتهما لا يسمح به للذكر والأنثى ، والتباهى فى تزيين المساجد والمعابد وتحلية جدرانهما وتشييد الأضرحة وتأنيقها كل ذلك غير مطلوب . وللفرد أن يستعمل ما عدا ذلك من أنواع الزينة التى أخرجها الله للناس والطيبات من الرزق ، لأن فى إباحتها تنشيطاً للصناعة ورفعاً لمستوى الاقتصاد القومى ، وليس له أن يغلو فى اتخاذ العمارات واستعمال أدوات اللهو الخاصة بها ، بينما غيره لا يجد مسكناً يأوى إليه أو منزلا يستر أولاده . وقد حكى القرآن لنا ما فعله الله بقوم عاد الذين عصوا أمر نبيهم بعد أن وعظهم بقوله : (أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون وإذا بطشتم بطشتم جبارين) . وقد كان من خبرهم أنهم يبنون على واجهات الطريق (الفاساد) القصور الضخمة وناطحات السحاب يستغلونها لأنفسهم وتتخذون

بها الصهاريج وأنواع اللهو المؤذية للساكين، فيظلون نهارهم عاطلين يداعبون الحمام فى أبراج خاصة، أو يلاطفون بعض الحيوانات ويسلطونها على المارة من الفقراء، كما يفعله تماماً عديد من أغنياء الأوربيين الذين يصرفون وقتهم كله فى العبث بالقردة أو الببغاء محتقرين الضعيف معتمدين على ما يأتى به الرصيد من البنوك . كما كان العاديون يتخذون المصانع التى يستعبدون بها العملة ويتحكمون فيهم، فيبطشون بهم جبارين، فصب عليهم من أجل ذلك ربك سوط عذاب، إن ربك لبالمرصاد .

ذهب الإسلام إلى أبعد من هذا، فأوجب على أولى الأمر التحجير على الذين يبذرون المال ويصرفونه فى غير المصاريف المباحة، واعتبرهم سفهاء يجب أن يضرب على أيديهم، ويحال بينهم وبين مال الأمة، ويبقون هكذا حتى تستأنس السلطة الشرعية منهم رشدا فيدفع إليهم مالهم .

يبيح الإسلام للمرء أن يكتسب، بل يوجب ذلك عليه، ويمنعه من أن يظل عاطلا أو يتخذ المسألة حرفة، ولكن الكسب كذلك يجب أن يكون من أبوابه الشرعية ؛ فليس كل ما يدر المال طريقة شرعية للكسب، بل كل ما هو حرام يحرم التعامل فيه ؛ فلا يجوز أن يتخذ المرء التجارة فى الخمور، ولا أن يفتح مراكز للقمار، ولا ملاهى أو مواخير للبغاء، ولا أن ينقل إلى بلاد غير متعاهدة مع بلاده ما تمنعه مصلحة أمته منه، وهو فى معاملاته كلها موجه بما تقتضيه مصالح الأمة ؛ فلا يحتكر، ولا يتمنى الغلاء لبيع ما عنده، إلى غير ذلك مما سنعرض لبعضه من بعد .

وإذن فالملكية من أصلها مباحة . وإذا قطعنا النظر عن هذه المحرمات فأين يصرف الإنسان ما اكتسبه ؟ يجيب الإسلام على ذلك بأنه ينفق على حاجته وحاجة عياله بالمعروف دون بخل ولا إسراف (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق) .

وما زاد على حاجته أين يستغله وأين يصرفه ؟ يجيب الإسلام بأنه يمكن

للإنسان أن يستغل فضول ماله فى الفلاحة أو التجارة أو غيرهما من وسائل التنمية للمتاع ، ولكن بشرط أن لا يتجاوز فى ذلك حدود التوجيهات الشرعية التى تدور كلها على اعتبار المال وسيلة ، وعدم اعتبار المحرمات باباً من أبواب الكسب . يمكنه أن يقوم بترويج أعماله المالية وحده ، ويمكنه أن يشترك فيها مع غيره ، بشرط أن تكون الشركة قائمة على التساوى بين المتعاقدين غنماً وغرماً .

وإذن فيتوفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذى يحتاجه أصحابه ، وذلك هو ضرر الملكية من أصلها . فكيف يعالج الإسلام هذا المشكل ؟ يرى الإسلام أن علاج ذلك هو فى تحريم ادخار المال أولا ، فكل ما توفر عند الإنسان ينبغى له أن ينفقه على نفسه بالطرق الشرعية ، فإذا زاد على ذلك فالإسلام يوجب عليه الإنفاق على أبويه وأولاده الفقراء وعلى كل أقاربه المحتاجين ، ثم يحثه على جهة الاستحباب على أن يصرف الباقى فى سبيل الله . ولكن فى الناس من لا يؤثر فيهم الوعظ ويفضلون أن يدخروا القليل أو الكثير مما فى أيديهم ، ويعتبرون ذلك فضيلة اقتصادية مشكورة . فما العمل معهم ؟

هنا يأتى الإسلام بأعظم حل اجتماعى ، وهو أن يفرض على كل مبلغ يصل مائتى فرنك تدخر سنة كاملة أداء ربع عشرها وهو اثنان ونصف فى المائة ، ولا شك أن هذا المبلغ هو أوسط ما تؤديه البنوك كفائدة للمال المدخر عندها . فالشارع حرم أولا أخذ ذلك الفائد على المدخر ، وأوجبه على رب المال أداءه للمحتاجين وللمصالح العامة ، على اعتبار أن المال ملك للجميع ، وأن ادخاره هو حجز لفائدته العائدة على الكل . فيمكن لمن شاء أن يدخر ، ولكن يجب أن يحفظ فى ماله حق المشاركين له من أفراد الشعب .

فالإسلام يستعمل هذا الجهاز الذى هو الزكاة لئلا يبقى هنالك أى قدر

من المال دون استثمار . ولكنه لا يترك المال المستعمل دون خراج يؤدى أيضاً للقيام بشؤون الأمة والعاجزين عن العمل منها بوصف خاص . ولذلك فهو يفرض الزكاة الشرعية على جميع العروض التجارية والمقتنيات والمدخرات والأملاك والحلى التى يراد منها النفع العائد بالأرباح . وهكذا تصبح جميع الثروة الزائدة على حاجة الإنسان الخاصة معرضة لفرض مبالغ تتراوح بين الاثنين والنصف إلى العشرة فى المائة ، على حسب أنواع الثروة وأصنافها ؛ فإذا نحن فرضنا أن مجموع ما يروج فى المغرب مثلا من المال برسم الادخار أو الاستغلال يصل إلى ألف مليار من الفرنك كان أقل ما يجب فيه من الزكاة الشرعية هو ربع عشرها البالغ ٢٥ ملياراً من الفرنك لا شك أنها لو جمعت فى كل عام لكانت ميزانية عظيمة القيمة لتحسين حالة المجتمع المغربى ومقاومة أدوائه الثلاثة الفقر والجهل والمرض .

على أن الإسلام لا يقف عند هذا الحد فى إنصاف الضعفاء والذين لا يقدرون على الكسب ، بل هو يوجب على الأمة أن يتمتع كل فرد منها بالأقل الحيوى ؛ فكل مواطن يجب أن يأكل ويشرب ويلبس وينام ويعالج ويتعلم الواجب عليه ، والأمة مسؤولة كلها عن ذلك ؛ فإذا لم تقم به مداخيل الزكاة فللدولة المسلمة أن تفرض ضرائب أخرى على الأغنياء للقيام بشؤون الفقراء إذا عجزت عن ذلك الخزانة العامة (بيت المال)، وقد أفتى بذلك الشيخ (المالكى) والإمام (الشاطبى) وغيرهما ، بل إن الفقهاء أكدوا أن للإمام أن يحقق التضامن بين أفراد الأمة لتحقيق الأقل الحيوى وتطبيق العدالة الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى توزيع طعام الواحد على الثلاثة ، ويدل لهم هذا الحديث الذى رواه الإمام مالك وغيره عن أبى هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (طعام الواحد يكفى الاثنين وطعام الاثنين يكفى الأربعة وطعام الأربعة يكفى الثمانية) ، قال ابن الأثير فى شرح الحديث : يعنى شبع الواحد قوت الاثنين ، وشبع الأربعة قوت الثمانية . ولذلك قال عمر

عام الرمادة : « لقد هممت أن أنزل على كل بيت مثل عددهم فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء أن للسلطان فى أيام المسغبة أن يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر لا يجحف بهم ، والقدر الذى لا يجحف بهم عينه شراح (المختصر) بأنه ما فضل عن الإنسان وعياله إن كان ذا عيال . قال (الأجهورى) : والمراد بالفضل الفضل عما يضطر إليه أى ما يمسك الصحة لا عن جارى عادته فى الأكل ونحوه كما يفيده كلام البساطى وابن بخلة . وقد أفتى العلامة (المسناوى) بهذا التوزيع فى القرن الحادى عشر ، وله فى نوازله فتوى تستغرق نحو الملزمة تؤيد ما ذكرناه .

وهكذا نرى أن العدالة الاجتماعية تأخذ من طبيعة الإسلام وذهنية الفقهاء فى العصور الإسلامية المكان اللائق بها . ولنا نحن أن ندرس أسلوب التوزيع على طريقة تتفق ووسائل العصر ، فإذا كان الفقهاء مثلا يسمحون بإضافة بعض الفقراء على الأغنياء ليقوموا بحاجتهم مباشرة فإن لنا أن ندبر نحن الوساطة فى القيام بالأمر ، وذلك بأخذ ما فضل عن الحاجة من الأغنياء وتمكين الفقراء منه ، أو بغير هذا من الوسائل التى تكون أجدى فى ضمان الخير للجميع .

فالإسلام يجعل من واجبات الأمة الممثلة فى الدولة ضمان الأقل الحيوى لكل المواطنين ، فلا غرو إذا رأيناه لا يسمح مثلا بطريق التوفير الرأسمالى الذى يجعل الناس يخافون من عواقب الفقر والشيخوخة والمرض لما فى ذلك من عدم التوكل ولأنه قد كفى المحتاجين ذلك بحقهم فى بيت مال المسلمين ، فكل من طرأت عليه حاجة فإن الدولة تقوم بشأنه بما تستخرجه من يد إخوانه غير المحتاجين . فإذا أضفنا هذه الحقائق لما سنبينه من حلول إسلامية أخرى عرفنا مقدار الفكر الاقتصادى الذى جاء به الإسلام لخير الإنسانية وصلاح أفرادها .

أما ادخار الأقوات وغيرها من الحاجات التى تتوقف عليها الجماعة

والتي يؤدي ادخارها إلى احتكارها والحيلولة بين الناس وبين الاستفادة منها أو إغلائها إلى الحد الذي يضر بالمستهلك فقد حرمه الإسلام تحريما باتا ، وتوعد عليه الشارع بأشد أنواع الوعيد ، وأعطى الحق لولى الأمر أن يجبر المدخر على إخراج ما عنده وبيعه بالقدر الذي يراه مصلحة عامة لصاحبه وللمستهلكين . وهذه إحدى الاختصاصات التي يكلف بها (المحتسب) الذي يقوم فى الإسلام مقام وكيل الحق العام فى المطالبة بتطبيق التوجيهات الشرعية فى جميع ما يخص المعاملات وغيرها . ومن بلاغات (مالك) فى الموطأ أن عمر بن الخطاب قال : « لا حكرة فى سوقنا ، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهاب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده فى الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله » . وهذا البلاغ العمرى يبين بوضوح أن العبرة حتى فى التجارة هى بالعمل ؛ فأولئك الذين يكدحون صيفا وشتاء لمون السوق العامة هم أولى بالتزاحم فيها ، وأما أولئك الذين يظلون فى بيوتهم وبيدهم رؤوس أموال ينتظرون رخص السوق فيشرون ما يدخرونه إلى أن يقل الوارد ويبيعوا بالأثمان الباهظة متحكمين فى رقاب المستهلكين — فأولئك لا محل لهم فى الاعتبار المصلحى ؛ لأنهم بمثابة الطفيليات التى تمتص الخيرات دون جد ولا عمل . وعمر إنما ينفذ فى قراره هذا ما تقتضيه أحاديث الرسول وتعاليمه ؛ فقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح » وقال : « من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالإفلاس والجذام » ، وقال : « الجالب مرزوق والمحتكر محروم » ، وقال أيضا : « ما من جالب يجلب طعاما إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضا : « من احتكر طعاما على أمتى أربعين يوما وتصدق به لم يقبل منه » إلى غير ذلك من الأحاديث التى تجعل الاحتكار جريمة اجتماعية خطيرة يخرج صاحبها من حظيرة الإنسانية إلى اللعنة والمقت

الإلهيين . وقد ذكروا فى ترجمة (أبى المحاسن يوسف الفاسى) : أنه حصل فى عهده قحط بمدينة فاس فأخرج مافى منزله من العولة المعتادة وباعه كله فى السوق ، وقال يجب أن نتساوى مع الناس فى الشراء اليومى . وهو لم يفعل فى هذا أكثر من تطبيق الواجب عليه وعلى كل ما عنده ما يزيد على حاجة يومه فى الأوقات العصيبة ؛ لأنه لا يجوز له فى مثل تلك الحال أن يضمن لنفسه عولة العام بينما غيره لا يدرى ما يفعل أثناءها . ولذلك يتخذ المتمدينون اليوم الوسائل لتوزيع الأقوات وغيرها عن طريق البطاقات للحيلولة بين الجشعين وبين الاحتكار .

على أن التوجيه الإسلامى لا يراعى فقط ناحية المستهلك ، بل يراعى أيضا ناحية التاجر ؛ فالبضاعة التى تجلب للسوق يجب أن تباع بالسعر اليومى الذى يراه المحتسب ، وليس لأحد أن يزيد فى الثمن أو ينقص منه ؛ لأنه كما تضر الزيادة بالمستهلك قد يضر النقص بالتاجر . وقد روى الإمام (مالك) فى الموطأ : أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبى بلتعة — وهو يبيع زبيباً له فى السوق — فقال له عمر : « إما أن تزيد فى السعر وإما أن ترفع من سوقنا » . وهذا كله يدل على أن أساس التوجيه الاقتصادى أو الاقتصاد الموجه مقبول فى الإسلام إذا اقتضته المصلحة العامة وكان يتفق مع حاجات التطور المطلق ، أى أن الإسلام لا يجبر على لون من ألوانه ، ولذلك نرى الفقهاء اختلفت أحكامهم فى مسائل التسعير مثلا ، ونحن نعتبر اختلافاتهم ليست فى أصل الحكم ، وإنما هى اختلافات عصور وأحوال ، ونستنتج من ذلك تطور الأحكام الشرعيــة فى المعاملات تبعا لتطور الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . وإذا نحن طبقنا هذه الفكرة التوجيهية على حسب ما تقتضيه مصالح العصر فإننـا نستطيع أن ندرج تحت أصلها العام ألوانا كثيرة من التوجيه ، فيمكننا أن نحمى التجارة أو الصناعة من كل مزاحمة من شأنها أن تضر بكل المنتجين أو المتاجرين أو بالعملة ؛ فإذا عمد أحد

إلى فتح مصنع جديد إلى جانب مصنع قديم يستخدم آلاف العمال وأخذ يبيع إنتاجه بأبخس ثمن ، وهو لا يقصد إلا تعطيل المعمل الأول ولو باع بالخسارة ليتسنى له بعد ذلك أن يحل محله فى الإنتاج — فإن الدولة يجب عليها أن تحمى المصنع الأول ، وتبيح للثانى ما يمكنه من أنواع المزاحمات المقبولة والمعقولة . وكذلك لو عمد صاحب المصنع الأول فباع اسمه للثانى فإنه يجب علينا أن لا نوافق على هذه الصفقة إلا بشروط من أهمها عدم تعطيل أولئك العملة المشتغلين به مثلا ؛ فإذا التزم مشترى الاسم أن يخدمهم عنده فذاك ، وإلا فإن البيع يجب أن لا يمضى لأن للعامل حقه فى الكسب ، وإذا لم تضمن الدولة ذلك له بطريق التوجيه فى المعاملات فإنه يصبح عالة على بيت المال أو عالة يتكفف الناس . والأصل فى هذا كله قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

رأينا كيف أن الإسلام يحفظ التوازن الاقتصادى بين أفراد الأمة ، ويحد بقدر الاستطاعة من أضرار الثروة وطغيان المال ، ورأينا كذلك كيف يعمل على توزيع الثروة التى ينجح الفرد فى جمعها ، وذلك بمنعه من الاحتكار وإبعاده عن التوفير عن طريق الزكاة وغيرها من الأداءات الواجبة على الأموال أو على العروض . ولكن الإسلام يعمل عملا آخر مهما من أجل إتمام التوزيع للثروة الفردية ، وذلك هو نظام الميراث الإسلامى ؛ فبينما نجد الأنظمة الدينية والمدنية للأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الولد الأكبر مثلا استحسانا منها للاحتفاظ بتلك الثروة متجمعة ؛ بل إن (لوبلاى) فى إصلاحه الاشتراكى المسيحى اعتبر استمرار الثروة فى يد الابن الأكبر ضمانا لبقاء العائلة التى يبنى عليها أمله — بينما نجد ذلك فى الأنظمة الوضعية حتى الديموقراطية منها نجد الإسلام يجعل المتخلف ميراثا للورثة يقتسمونه فيما بينهم ، وهؤلاء الورثة معينون ؛ فإذا لم يخلف وارثا قريباً أو بعيداً فإن بيت المال يرث ما تركه . وهكذا يؤول المال فى النهاية لصندوق

الطائفة كلها . وإن الثروة مهما كثرت وعظم مقدارها فإنها بنظام الميراث الإسلامى تتوزع بعد ثلاثة مواريث ، وتصبح عامة مقسمة كما كانت قبل اكتسابها . ولم يجعل الشارع للإنسان أن يتبنى أحداً أو يوصى بأكثر من الثلث ، فإن وضع أحداً موضع ولده فلن ينال فى ذلك شيئاً إلا فى داخل الثلث . مع أنه أعطى للإنسان الحق فى أن يتبرع بماله كله أثناء حياته إذا نجز تبرعه من غير تعقيب . أليس ذلك أعظم دليل على أن الإسلام عمل كل ما يمكن من الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يأتى بالأخطاء التى تحول بين الناس وبين بذل المجهود للاكتساب ؟! والإسلام لا يختلف هنا مع القوانين الوضعية فى النتيجة فقط ، بل هو يختلف حتى فى الاعتبار الذى يعطيه للملكية ؛ فبينما نجد القانون الفرنسى يعتبر الملكية حقاً مستمراً للمالك أى ليست محدودة بوقت معين ؛ وعلى أساس ذلك فإنه إذا مات ينتقل التصرف فيها إلى من يجعلهم ورثة له أو من يوصى لهم بها — نجد الإسلام يعتبر الملكية حقاً غير مستمر ، وعليه فالمالك إذا مات ينقطع ملكه بموته ، ويحل محل ملكه ملك الورثة الذين تولى الشرع بنفسه تعيينهم . ويترتب على ذلك أن تصرف المريض مردود فيما زاد على الثلث إلا أن يجيزه الورثة فيكون ابتداء عطية منهم .

وإذا نظرنا من جهة أخرى نجد الملكية الفردية لا تتناول عدة نواح ؛ أى لا يجوز أن تشمل كثيراً من الأمور ذات الصبغة العامة للدولة أو للجماعة ؛ فالأوقاف الشرعية لا يجوز لأحد أن يستولى عليها ، وإنما هى للولى الشرعى أو لبيت المال ، وهذا هو الأصل فى كون الحيازة لا تعتبر فى أملاك الأوقاف نظراً لأنها جزء من أملاك الدولة . وتشمل أملاك الدولة غير الوقف كل ما يرعاه ويديره بيت المال من الشوارع والطرقات والسكك والأنهر بأنواعها والشواطىء البحرية وما يتخلف عنها والسواحل والأراضى التى لا مالك لها ، على التقسيم الذى سنعمد لإيضاحه ، وكل أرض جهلت أربابها

وما فى جوف الأرض ، وتركة من لا وارث له ، أو له وارث أسقط حقه لبيت المـال ، والاستحكامات والقلاع والحصون ، والعقارات المخصصة للأشغال العامة ؛ كمنازل الحكومة والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمدارس الحكومية والمحاكم ومراكز البوليس والجند والحمى العام وغير ذلك مما يطول تعداده . ووضع اليد المدة الطويلة على هذه الأملاك الحكومية لا يمنع من استحقاقها واستردادها من يد المستولين عليها .

والأوقاف العامة بصفة خاصة هى ناحية من النواحى المهمة التى راعى الشارع فى ترغيب الناس عليها العمل على التخفيف من الملكية الخاصة بجعلها تنتقل تدريجياً إلى الملكية الطائفية ، خصوصاً وهى لا تختص — كما يظنه بعض الأجانب — بمسائل الدين المحض ، ولكنها تتناول كل النواحى النافعة من تعليم وتجهيز وإصلاح قناطر وإسعاف اجتماعى وغير ذلك من المسائل التى يمكن للأغنياء من الأمة أن يخلدوا بها عملهم ، فيصبح تحت نظر الوالى الشرعى ، وفى الحقيقة تحت نظر بيت المـال الذى يديره طبقاً لمـا تقتضيه المصلحة الدينية والدنيوية للأمة . ونظرية الإسلام فى وضع هذه الأملاك العامة كلها تحت نظر الدولة مع مراقبتها من طرف الأمة يقضى على كل الخصومات التى تنشأ عادة بين السلطات الاكليريكية وبين الحكومات الديموقراطية أو الاشتراكية ؛ لأنه لا رهبانية فى الإسلام. والطائفة هى الأمة والمشرف عليها هو رئيس الدولة وأمير المؤمنين ، وكل ما هنالك هو وجوب مراعاة الاختصاص باعتبار ما هو وقف لمصلحة معينة وما هو ملك حكومى غير مقصود به غير تصوين ما لبيت المال .

وفكر الإسلام الإقتصادى يتعدى الحدود الإقليمية والطائفية ؛ إذ أنه فى الوقت الذى يحرم الاستغلال الذى يجعل المال غاية ، ويرفع من مقدرة المواطنين على الشراء يضع حداً لفيضان الإنتاج عن حاجة المستهلك ؛ لأن الواقع هو أن العجز عن الشراء هو لحد الآن السبب فى عدم وجود الأسواق ؛ الأمر الذى يؤدى إلى المزاحمة والاحتكار والحماية من دخول

السلعة الخارجية بفرض المكوس والضرائب الجمركية المتفاحشة . فالإسلام لا يخشى المزاحمة الشريفة لأنه يعتمد على رفع مستوى المستهلك ومقدرته على الشراء ، وينشطه على استعمال وسائل الزينة المباحة . وهكذا يحرم فرض المكوس ، ويعتبرها من أكل أموال الناس بالباطل مجتزئاً بما يفرضه على المنقولات من زكوات وأعشار . وقد ظلت الأنظمة الإسلامية جارية على هذا الأساس دون أن تتضرر الدولة ، ولم تتفاحش هذه الأحوال إلا فى النظام الرأسمالى الحاضر الذى يعمد إلى تقوية الأنانية القومية فى الشعوب إلى الحد الذى جعل العالم عبارة عن أقاليم محصورة تحرق خيرات بعض الأمم منها ، بينما الأخرى تعيش فى ضيق واحتياج . وها نحن أولاء نسمع اليوم الأصوات المخلصة تدعو إلى فتح الأبواب على أساس التبادل النافع للإنسانية كلها . ولقد أشاد مؤرخو الفاطميين بعظمة الازدهار المالى فى أيام سلطانهم بالمغرب والمشرق . ويقول المؤرخ الألمانى (يوسف شاخت) فى كتابه (تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين) ص ١٢٠ ج ١ من الطبعة العربية ما يأتى : « وفى مملكة المرابطين الشاسعة الممتدة من المحيط الأطلسى إلى مقربة من مصر ومن البحر الأبيض إلى حدود بلاد النيجر مشتملة على الصحراء الكبرى التى كانت تخترقها قوافل المرابطين ، وفى أسبانيا من نهر ايبرو إلى مصب الوادى الكبير وفى مضيق جبل طارق — لم تفرض ثمة فى عهد يوسف [بن تاشفين] قط مكوس أو ضرائب أو رسوم لا فى المدن ولا فى القرى ، وكان دخل الدولة يتكون فقط من التبرعات ومن الأعشار ومن أخماس الغنائم التى تحقق فى الحرب ، وقد كانت تجنى منها بلا ريب مقادير طائلة . . ذلك أن يوسف ترك ثروة عظيمة تقدر بملايين عديدة » أليس فى هذا كله ما يدل على أن النظام الاقتصادى المتفق مع الروح الإسلامية أصلح وأوفى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات ؟ ! ولكن ما بسطناه لا يتم إذا لم نتكلم على ملكية الأرض فى الإسلام وأقسامها .

(٦)

ملكية الأرض فى الاسلام

يحدد الفقهاء لفظة الملك بأنها كل مال أو ما يتقوم به ويكون للفرد فيه انتفاع شرعي لا حرمة فيه . والذى يكون ملكية الشخص إما حقوق عينية أو حقوق فى الذمة . وتنقسم الأملاك إلى عقار ومنقول . والفوائد العملية فى التفريق بينهما كثيرة سواء من ناحية التمليك أو من ناحية أهليته أو من ناحية الرهن أو جهة الاستحقاق أو الإدارة إلى غير ذلك من نواحى التفرقة التى بينها الفقهاء . والسبب فى ذلك أن للعقار شخصية ثابتة تسهل معرفتها ، على عكس المنقول فإنه دائم الاختلاف والتحول ، وأيضاً فإن أهمية العقار الاقتصادية جعلت القوانين المدنية تعتز به أكثر من المنقول . وذلك قبل أن يقع فى الثروة هذا التغير الذى أعطى للمال المنقول قيمة أكثر من قيمة العقار بما نتج من تنظيم الشركات وتكون الأسهم المالية المعتبرة فى عداد المنقول . وإذن فقد حدث فى التفكير القانونى المدنى تغير ناشئ عن تطور الاعتبار الاقتصادى لنوعى الملكية . أما الإسلام فإنه لاحظ هذا التطور منذ أول مرة حيث شرع الزكاة التى تعتبر مادة مسايرة لتطور المنقولات وغيرها . . . الأمر الذى يدل على مقدار سعة الفكر الاقتصادى الإسلامى وقابليته لمسايرة سائر الأزمان .

والتشريع الإسلامى لا يتفق مع القوانين المدنية من جهة تقسيم العقار إلى أربعة أنواع : (١) عقار بالطبيعة . (٢) وعقار بالتخصيص وبالتعيين . (٣) وعقار بالإقرار . (٤) وعقار بالمادة التى سيطبق عليها . وإنما يقسم المال إلى عقار وملحق به فهو عقار أيضاً ، ومنقول وملحق به فهو منقول أيضاً . وعليه فالأرض وباطنها والأشياء المتصلة بها والثمار التى فى الشجر ولم

تنضج عقار ، فإذا جنى الثمر أو حصد الزرع فالثمر المجنى والزرع المحصود منقول .

والشىء المملوك قد يكون لمالك مفرد فيدعى ملكية فردية ، وقد يكون لأكثر فتسمى شركة ، وقد يكون الفرد شخصاً حقيقياً وقد يكون اعتبارياً كبيت المال أو الحكومة . وقد يكون نفع الملك عاماً على الطائفة كلها فيسمى ملك الدولة أو الجماعة .

ونريد من هذا العرض الموجز أن نقرر أصل الملكية العقارية فى الإسلام مبدئياً ، وأن العقار من حيث هو يمكن أن يكون ملكا للأفراد أو للطوائف أو للحكومات . ذلك هو الأصل فى التشريع الاسلامى على تفاصيل لا محل لذكرها ؛ لأن مرجعها كتب الفقهاء . ولكن ملكية العقار وخاصة الأرض منه حدث لها تطور كبير أثناء الفتوحات الاسلامية ؛ فأصبحت الأرض من حيث هى تقسم بحسب ما يطبق عليها من الأحكام التى تقتضيها مصلحة الدولة أو مصلحة الطائفة الإسلامية . وقد راعى الخلفاء فى هذه الاعتبارات عدم تكتل الأموال والأملاك فى يد الطائفة القليلة من المسلمين المنتصرين ؛ فقد روى عن عبد الله بن قيس الهمدانى أنه قال : « قدم عمر الجابية فأراد قسم الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكونن ما تكره ؛ إنك إن قسمتها صار الريع العظيم فى أيدى القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » . ومعنى هذا أن معاذاً نصح عمر فاقتنع بنصيحته خوفاً من أن تتجمع أراضى الفتوحات كلها فى يد أقلية تؤول بعد إلى فرد واحد أو أفراد يعدون على الأصابع ويبقى المسلمون فقراء أمامهم ، وهى فكرة سديدة فى الحيلولة دون تكون الملكية الضخمة التى كانت السبب فى كل ما نشأ من عوامل الضعف فى العالم أجمع . وقد روى أبو عبيد فى كتاب الأموال عن ابراهيم التيمى قال : « لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر : اقسمه بيننا ، قال فأبى وقال : فما لمن جاء بعدكم من المسلمين ؟! » .

ولهذه الاعتبارات قسم الخلفاء الأراضى التى افتتحها المسلمون أقساماً ننقلها هنا عن كتاب « الأحكام السلطانية » للقاضى أبى يعلى الحنبلى من رجال القرن الخامس عشر مع تصرف ومزج من كتاب « الأحكام السلطانية » لأبى الحسن على البغدادى :

قسم العلماء الأرض التى استولى عليها المسلمون ثلاثة أقسام : القسم الأول ما ملكوه عنوة وقهراً حتى فارقه أهله بقتل أو أسر وجلاء ففيها روايتان نقلهما عبد الله : إحداهما أن تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . والثانية أن الأمام فيها بالخيار فى قسمتها بين الغانمين فتكون أرض عشر ، أو يعقبها على كافة المسلمين وتصبح هذه الأرض دار إسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون . وظاهر كلام الإمام أحمد أنها لا تصير وقفاً بنفس الاستيلاء عليها حتى يعقبها الإمام لفظاً ، وقد روى عنه أنها تصير وقفاً على المسلمين بالاستيلاء . وقال الإمام مالك تصير وقفا على المسلمين حين غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الغانمين . وإذا ثبت أنها تصير وقفاً إما لفظاً أو بنفس الاستيلاء فإنه لا يجوز بيعها أو رهنها ، والإمام يضرب عليها خراجاً يكون أجرة لرقابها يؤخذ ممن عومل عليها من مسلم أو معاهد ويجمع بين خراجها وأعشار زروعها وثمارها ، إلا أن تكون الثمار من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها فيكون النخل وقفاً معها لا يجب فى ثمرها عشر ، ويضع عليها الإمام الخراج ويكون ما استوقف غرسه معشوراً وأرضه خراجاً .

والقسم الثانى من الأراضى المفتوحة ما ملك عفواً ، وهو إن أجلوا عنه خوفاً يكون وقفاً ، وقيل لا يصير وقفاً حتى يقفه الإمام لفظاً ، وظاهر الإمام أحمد أنها تكون وقفاً .

والقسم الثالث أن يستولى المسلمون على الأرض صلحاً على أن تقر فى أيديهم بخراج يؤدونه عنها ، وهذا على ضربين : اشتراط ملكية الأرض للمسلمين فتصير بالصلح وقفاً من دار الإسلام لا يجوز بيعها أو

رقبته . والتصرف الثانى أن يصالح أهلها على أن ملك الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه ، وهذا فى حكم الجزية .

والخلاصة التى نستفيدها من هذا التقسيم هى أن الأرض الموجودة فى العالم الإسلامى تنقسم إلى قسمين : أرض مملوكة للأفراد . وأرض مملوكة للطائفة الإسلامية . وهذه الأخيرة تعتبر بمثابة الوقف وهى بذلك لا تقبل التمليكات . ويعتبر الإمام أو الحكومة بمثابة الحارس الناظر فى شأنها كوقف لا مرث به عليه . ولكنه المسئول عن تدبير مداخيله وصرفها فى مصالح المسلمين . وقد بين « الماوردى » فى « الأحكام » : أن هذه المداخيل تصرف على المصالح العامة كتقوية الجيش وبناء القناطير والطرق وبناء المساجد والمعاهد . قال الماوردى : « ولا يمكن أن تباع هذه الأرض لئلا تنقطع منفعتها ، وإنما يمكن بيع ما عليها كالبناء والأشجار » .

وإذا نظرنا للواقع نجد أغلبية البلاد الإسلامية من قبيل الملك الطائفى ، لأننا نقسم أراضى العالم الإسلامى بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : الحرم . والحجاز . وما عداهما . ومن المعلوم ما خصصت به مكة والمدينة من الأحكام التى ترجع لحرمتها . وقد اختلف فى دور مكة هل تباع أو لا بناء على الاختلاف فى كونها فتحت عنوة أو صلحا . وأما الحجاز فقد اختص الرسول بفتحها وهى قسمان : صدقات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهى محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصروفة فى وجوه المصلحة العامة ، والقسم الثانى ما سوى صدقاته فإنها أرض عشر لأنها ما بين مغنوم مُلِكَ على أهله أو متروك أسلم عليه أهله . وأما ما عدا الحرم والحجاز فهو أربعة أقسام : ما أسلم عليه أهله . وما أحياه المسلمون ، وما ملكه الغانمون عنوة ، وما صولح عليه أهله . وهكذا نرى أن القسم الأغلب من أراضى المسلمين فتح عنوة أو صلحا فكان فيئاً للمسلمين أى وقفاً على الطائفة الإسلامية يمكن التصرف فى منفعته ولا يجوز بيع رقبته .

وحينما قسم الفقهاء أحكام الإقطاعات وذكروا اختلاف العلماء فى إباحة

إقطاع الأراضى من أصلها استثنوا أرض الخراج فإنه لا يجوز إقطاع رقابها تمليكا ، لأنها تنقسم إلى قسمين : ضرب تكون رقابها وقفاً وخراجها أجرة كراء ، وتمليك الوقف لا يجوز لا بإقطاع ولا بيع ولا هبة . وضرب تكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح إقطاع مملوك لغير مالكه . ومعنى هذا أن ما هو ملك للطائفة الإسلامية لا يصح لولى الأمر أن يقطعه إقطاع تمليك لفرد أو جماعة ، لأنه للعموم الذى لا يحد بالحاضر من المسلمين بل يشمل حتى من سيأتى من بعد ، وأمره فى ذلك كأمره فى أملاك الأفراد لا يصح أن ينزع ملكيتهم ويقطعها لغيرهم .

والإقطاع لا يصح إلا فى الأرض الموات التى لم تجز فيها عمارة ولا ثبت عليها ملك ، وهذا الذى يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يعمره ، ويكون المقطع أحق الناس بإحيائه ، كما أنه يجوز للإمام أن يجعله حمى لمصلحة من المصالح العامة فيبقى ملكا للدولة . وأما ما كان عامراً فللفقهاء فيه تفصيل مآله إلى أن كل ما كان من قبيل الملك العام لا يجوز إعطاؤه على جهة الكراء الذى يدعى فى الفقه بالخراج ، وأحرى ما كان ملكا خاصاً لفرد حقيقى أو معنوى .

وهكذا يمكننا أن نستنتج كون الخلفاء المسلمين حاولوا بقدر المستطاع أن يحولوا بالوسائل غير الشديدة دون تضخم ملكية الأرض للمسلمين أو غيرهم ، وبذلوا كل الجهود لأن تكون مصادر الثروة ذات الموارد العظيمة عائدة النفع على الجماعة الإسلامية كلها دون أن يمنعوا من أصل الملكية الفردية . ولكن الواقع أن ذوى الأمر من بعدهم لم يخلصوا فى تطبيق الغايات السامية التى قصدها الأولون حتى اختلطت أنواع الملكيات وامتزج المال الحلال بغيره ، ولم تعد هنالك إلا فوضى عامة فى نواحى الاقتصاد كما هى فى نواحى الحكم والإدارة . وبذلك فإنه لا يمكن الرجوع الحقيقى لأصل الإسلام إلا بإعادة النظر فى توزيع الثروة العامة والملكيات على أساس جديد يتفق ومبادئ الدين المحمدى وأصوله التى تمتاز بروح اجتماعية لا نظير لها فى الديانات الأخرى .

(٧)

ملكية الارض فى المغرب

والآن وقد عرفنا تقسيم الأقاليم الإسلامية إلى أرض مملوكة للأفراد وأخرى مملوكة للطائفة المسلمة يمكننا أن نتساءل من أى الأنواع تعد الأراضى المغربية؟ ومقتضى مذهب الإمام مالك أن المغرب كله فتح عنوة أى فتح بالقوة؛ وبمقتضى ذلك فهو وقف على جماعة المسلمين، وإذن فهو لا يقبل التفويت، وحق إدارته والتصرف فيه هو للحكومة المسلمة وملكها بصفته أمير المؤمنين، ولكن لا يسمح لهم أن يفوتوه أو يتصرفوا فيه بغير ما تقتضيه مصلحة الإسلام والمسلمين فى جميع العصور، وقد سبق أن نقلنا عن «الماوردى»: أن ما كان من قبيل العنوة فإنه لا يجوز بيعه، وإنما يمكن إكراؤه أو إعطاؤه مقابل خراج يرتضيه الإمام، ولكن ملكية الذات تبقى قائمة للمسلمين. وقد نص العلامة (الجاصى) فى «نوازله» على أن حيازة الأراضى المفتوحة عنوة لا يخول أكثر من الانتفاع لحائزه لا المنفعة. وهنالك بعض الفقهاء المتأخرين عن الإمام مالك يرون أن أرض المغرب تنقسم إلى قسمين: ما فتح صلحا، وما فتح عنوة. وقد نص (اليفرنى) فى «نزهة الحادى» على أنهم فصلوا بين النواحى الجبلية، وبين السهول؛ أما الأولى فصلح، والثانية عنوة. ويرى الآخرون أن البلاد الجبلية القريبة من السهول هى عنوة أيضا. وعليه فيكون الحكم فى جواز التملك وعدمه تبعا لهذا الاختلاف. والخلاصة أن السهول متفق على أنها عنوة فلا يصح تملكها، وأما غيرها فمختلف فيه، والجمهور على أن القريب من السهول يلحق به. وهكذا يمكن التأكيد بأن المغرب النافع كله ملك للطائفة الإسلامية على حسب ما يقتضيه الفقه الإسلامى، وإذن فهو غير قابل للتفويت.

وحيازة المتملكين له اليوم لا تقتضى أكثر من تملك الانتفاع والمرافق القائمة عليه ؛ أى أن ما بنى على أراضيه من مساكن وما غرس فيها من غروس هى فى الغالب للمستغلين لها . وكذلك حق الإقامة والانتفاع . وأما المنفعة أى الأرض ذاتها فهى للدولة الإسلامية قطعا .

متى خرج التصرف فى هذه الأراضى من يد الدولة ؟ وكيف كان ذلك ؟ ينص التاريخ على أن (عبد المؤمن بن على) الموحدى أمر سنة ٥٥٤ ﻫ الموافق ١١٥٩ م بمسح أملاك الدولة فى المغرب وأفريقية (تونس) . وهكذا وقع قيس المملكة من « بلاد برقة » إلى « وادى نون » طولا وعرضا بحسب الفراسخ ، ولم يشذ عن ذلك إلا نحو الثلث من الأراضى المليئة بالجبال والأودية والصحارى . وبعد أن تم المسح وقع تقسيم البلاد على القبائل وفرض عليهم الخراج . ويقول (ابن أبى زرع) : إن ذلك كله كان لأول مرة فى المغرب .

وعليه ففى القرن السادس الهجرى وقع اجتهاد الخليفة فى إبقاء الأراضى بيد الأهالى مقابل خراج يؤدونه بمثابة الكراء . وقد استمر الحال على ذلك ، ثم وقع انقلاب لاشك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والثورات المتعاقبة واختلاف العائلات المالكة حتى أصبح هذا الخراج عبارة عن ضريبة أو (نايبة) ؛ فلم يعد أداؤه مقبولا من طرف الرعية لأنه خرج عن غايته الأولى ، ثم وقع تطور فى فكرة الملكية وتجوهل الأصل الأول فى حيازة هذه الأراضى . وعلى كل حال يمكننا أن نجتزئ الآن بالوضعية التى وجدت عليها فى المغرب فى آخر عهود الاستقلال ، وهى أن الملكية تنقسم إلى خمسة أقسام :

(١) ملكية « المخزن » (الدولة) .
(٢) ملكية الجماعة .
(٣) ملكية الجيش .
(٤) ملكية الحبس (الوقف) .
(٥) ملكية الأفراد .

فالقسم الأول كل مايدخل تحت نظر إدارة الأملاك المخزنية (الحكومية)
وهو مايشمل الغابات والمساحات الواسعة الخاصة بالدولة والطرق والشواطئ
البحرية والموانئ والقصبات ورجلات الماء والأودية والعيون والآبا
والسواقى العامة ، وبصفة عامة كل مالا يمكن التخصص بامتلاكه لأنه
مصلحة الجميع ، ويدخل فى هذا المعنى المعادن ومنابيع المياه المعدنية وكا
الأملاك البلدية الخاصة الخ . . وينص (عقد الجزيرة) على اعتبار الأملا
العامة ، الأمر الذى يدل على وجودها الديبلوماسى فى المغرب المستقل .

ويحاول (م جورج جاكير) فى كتابه « نزع الملكية فى الحق العا
للمغرب » تبعا (للمسيو عمار) : إنكار وجود ملكية الدولة بالمعنى الذ
يبناه فى مغرب ما قبل الحماية ، معتمداً على بعض الغموض الذى كان يسو
أخيرا فيما هو من ملك السلطان نفسه وما هو من ملك الدولة . والحق أن
هذا الاستشكال تحاملا لا مبرر له ، لأن الحكومة المخزنية حتى فى عه
الفوضى كانت تفرق — نظريا وعمليا — بين ماهو ملك للسلطان ويرثه أبناؤ
وبين ماهو ملك للدولة وينتقل التصرف فيه ليد السلطان الجديد . وقد كا
السلطان مولاى الحسن أمر بإحصاء الأملاك المخزنية فى ٢٥ ابر
سنة ١٨٩٥ وعلى هذا الإحصاء اعتمد فى القرض المنعقد لسنة ١٩١٠ م .

وأما أراضى الجماعة فيحددها (لويس ميو) أستاذ كلية الحقوق
الجزائر بأنها : « أرض يثبت جماعة من الأفراد أن لهم عليها حق الانتفا
دون أن يتمكن أى فرد من الجماعة إثبات ملكيتها الخاصة له ، ويكو
انتفاع كل واحد من الجماعة فى حظه » . وتكون أراضى الجماعة أكا
المساحات الفلاحية فى المغرب ، وأسلوب ملكية الجماعة هو أكثر أنواع الملك
انتشاراً عندنا ، وكثيراً ما يشمل المساحات الواسعة من أراضى الرعى ا
تتراوح بينها العشائر المتنقلة . وتعتبر أراضى الجماعة غير قابلة للتفويت
وكل قبيلة أو فخذة تنتخب مجلسا من أعيانها للنظر فى الأرض وتوز
استغلالها على أعضاء الجماعة .

وقد اختلف رجال القانون الفرنسى فى أصل هذا النوع من الملكية ؛ فيرى (المسيو ميو) أنها نتيجة لقانون التطور الحاصل فى كل طائفة ، والذى من شأنه أن ينتهى بالتملك إلى شكل متوسط بين الاشتراكية الفلاحية وبين الملك الإجماعى ، وأن امتلاك الجماعة لهذه الأراضى نتيجة لعدم الطمأنينة الحاصل لها بسبب سوء النظام والفوضى ، ويبنى (م ميو) على ذلك أن الأرض ملك للجماعة ملكا حقيقيا مطلقا . ولكن (ريفيير) و (عمار) وغيرهما من الفرنسيين يخالفون (م ميو) معتبرين أن الملك للدولة ، وأن هذه الملكية انعدم أعضاؤها ولم يبق محافظا عليها نظريا إلا السلطان .

ونحن نتعجب كثيراً من هذا الخلط الذى وقع فيه رجال القانون الفرنسى . والذى هو ناشئ عن التجرد المصطنع أثناء التفكير من تأثير الفقه الإسلامى فى الأعراف المغربية ؛ فأرض الجماعة هى بدون شك ملك للدولة بصفتها الحارس لأملاك الطائفة الإسلامية ، وهذه الملكية الطائفية نشأت لا عن التطور الذى زعمه (م ميو) ولكن عن الثورة التى أحدثها الإسلام بنظرته إلى الأراضى التى دخلت ليد المسلمين نظرة تحاول الاحتفاظ بفائدتها لمن وجد ومن سيوجد منهم ، ومنع تضخم ملكية الأرض على حساب الإفتقار العام للأمة . وأما إعطاء كل مجموعة من الأرض لقبيلة أو لفخذة فهذا تدبير من الدولة المغربية راعت فيه الاحتفاظ بأصل الملك مع تعميم الانتفاع بأفراد القبيلة الذين يستغلون أرض الحكومة لمصلحتهم مقابل ما يؤدونه لها من خراج وفقا لما فعله (عبد المؤمن بن على) كما رأيت . وبمقتضى ذلك فهذه الأراضى لا يمكن أن تفوت ولا أن تباع . وأما الانتفاع بها فهو فى يد القبيلة تستعمله بصفة إجماعية أو فردية ، ولكن لا يجوز لها أن تنقل الانتفاع لغير أفرادها . وهذا هو السر فى كون العرف البربرى لا يبيح بيع الأرض لكل الأفراد الخارجين عن القبيلة ؛ لأن البيع فى الواقع هو للانتفاع ، وهو خاص بأفراد الجماعة المحلية .

إن عدم فهم الإسلام والمغربية نفسها هو الذى يجعل الأجانب يتخبطون فى أحكامهم خبط عشواء ، وهذا ما يفسر بوضوح أيضا أن قسما مهما من أعرافنا وعاداتنا هو من روح الاجتماع الإسلامى عفت على أسراره الفوضى وعلى تذوقه الجهل وعدم الثقة بالنفس .

وأما أملاك الجيش فهى من أراضى الدولة قطعا ؛ لأنها عبارة عن مساحات أنزلت فيها بعض القبائل وأعطى لها حق التصرف فيها مقابل قيامها بالدفاع عن المملكة ؛ فكراء الأرض هو الأجرة التى يحصل عليها أولئك الجنود الحكوميون ، وهذا هو السر فى إعفائهم من أداء الخراج الذى تؤديه قبائل الجماعة . نعم يؤدون الأعشار ويمكنهم أن يصرفوها على فقرائهم .

أما الحبس (الوقف) فهو عبارة عن إعطاء الواقف حق الانتفاع بملك ما ، مادام ذلك الملك قائماً ويبقى الشىء الموقوف ملكا لواقفه مدة حياته فعلا وبعد وفاته حكما . وهو يطابق فى القوانين العصرية فكرة (المؤسسات) ؛ لأن المقصود به هو إدامة النفع لمشروع من المشاريع الخيرية أو جمعية أو جماعة أو مسجد أو ما إلى ذلك من وسائل الصالح العام . وتدبير الحبس راجع إلى الشرع حكما ، ولكن التصرف الفعلى فى يد مديرين خصوصيين هم نظار الأحباس . وبمقتضى ذلك يؤول التصرف فى الانتفاع به وفى المحافظة على منافعه إلى الدولة ؛ فيعتبر فى النهاية من عداد الأملاك العامة التى لا تتقيد الدولة إزاءها إلا بعدم تفويتها ، وإلا بالمحافظة على الرغبة التى عبر عنها واقفها وكانت تتفق مع المصالح الإسلامية .

وأخيراً نجد الملكية الفردية تكون أقلية الممتلكات فى المغرب ، وهى فى الغالب لاتوجد إلا فى المدن وما يقاربها . ويحاول الحقوقيون الفرنسيون تعليل ذلك بمسألة الاطمئنان فى الحاضرة والخوف فى البادية ؛ مع أن ما سبق أن بيناه فى كون أرض المغرب كلها كانت تعتبر عنوة خير تفسير حقيقى لهذا الواقع لا يغض النظر عنه إلا جاهل أو مغرض .

وهكذا نستطيع أن نحكم بأن الأغلبية الساحقة من الأراضى المغربية هى ملك للطائفة الإسلامية ، وعليه فلا يجوز تفويتها بحال ، وأن الأقلية وحدها هى ملك للأفراد الذين يمكنهم أن يتصرفوا فيها تصرف المالك فى ملكه ، وبمقتضى هذا فإن أول واجب على الدولة المغربية هو إعادة تنظيم أملاكها وفقاً لما تقتضيه مصلحة المسلمين مع حراستها والمحافظة عليها .

أما ملكية الأجانب للأراضى فى المغرب فهى لا تستند لأساس شرعى صحيح . وإذا نحن بحثنا عن التشريع الذى تستند إليه لم نجده إلا فى معاهدة مدريد المنعقدة سنة ١٨٨٠ حيث تنص المادة ١١ من هذه المعاهدة على : « أن شراء الأجانب للأملاك يجب أن يقع بموافقة الحكومة ، وأن إجراءات البيع والشراء تخضع لقوانين البلاد ، وكل قضية تتعلق بهذه المعاملات تحل بمقتضى الشريعة مع تدخل وزير الخارجية » . ولكن هذه المادة لم يقع تطبيقها آنئذ فى المغرب ، وقد اعتبر الأجانب ذلك بسبب سوء النية التى يحملها المخزن ضد تطبيق هذه المعاهدة . وبقيت الحال على ذلك مدة ٢٥ عاماً ثم وقع النص فى المادة ٦٠ من معاهدة الجزيرة على : « أن الأجانب يمكنهم طبقاً لما سبق أن أعطى لهم فى المادة ١١ من معاهدة مدريد أن يملكوا فى سائر أنحاء المملكة الشريفة ، وأن جلالة السلطان يعطى التعليمات الضرورية للولاة الشرعيين والمخزنيين الخ » . ولكن هذا الالتزام الجديد من طرف الحكومة المغربية لم يحل المشكل ، ولذلك صعب تطبيقه عملياً . وقد تنبه العلامة الفرنسى (ميشو بيلير) إلى النقص الواقع فى هذه المعاهدات والذى كان هو السبب الحقيق فى عدم تطبيق السلطان لما التزم به ، يقول (م بيلير) : « إنه لا جدال فى كون حق الشراء اعترف به للأوربيين فى المغرب ، لكن كما قلنا ليس ذلك إلا شطر القضية ؛ لأنه يلزم أن نعرف هل هنـــاك بجانب حق الشراء الشطر المتمم وهو حق البيع ، ولتحقيق ذلك يلزم دراسة قانون الملكية فى الشريعة الإسلامية » ، ثم يقول (م بيلير) : « إنه من الممكن أن نؤكد أن أقاليم المغرب كلها ملك لجماعة

المسلمين ، وبمقتضى ذلك فهى لا تفوت . . ومن غير شك فإن هنالك سوء تفاهم ناتج عن الفرق الموجود بين معنى الملكية فى القانون الأوربى ومعناها فى المغرب الإسلامى » . ويلخص العلامة الفرنسى رأيه فى قوله : « إنه يمكن للأوربيين أن يشتروا أراضى المغاربة ولكن لا يمكنهم أن يشتروها للاستعمار ، أما بعض الصفقات غير الشرعية التى تقع باتفاق مع الموظفين المغاربة فليست فقط غير مبنية على أساس صحيح ؛ بل زيادة على ذلك تنبه شكوك الحكومة المغربية ؛ لأن جلالة السلطان يتأثر كثيراً إذا رأى الأجانب يملكون أراضى الطائفة الإسلامية وخصوصاً ما أعطى بقصد الانتفاع منها للجيش مثلا . إن حق الأجانب فى التملك ما دام مبنياً على هذا الأساس لا يمكن أن يعتبر فى نظر السلطان إلا اغتصاباً لسيادته » . (أنظر مجلة العالم الإسلامى الصادرة بابريل سنة ١٩٠٩ م) .

وإذن فليس للأجانب ولا لغيرهم حق التملك فى المغرب ؛ لأنه ليس للمغاربة ولا للسلطان حق البيع لما هو ملك للطائفة الإسلامية . وهذا الحكم يشمل أملاك الدولة مباشرة وأملاك الجماعة والجيش والأوقاف . وكل المعاملات التى وقعت فى هذه الأقسام وأصبحت بمقتضاها هذه الأراضى ملكا للأفراد أو لهيئات غير راجعة للطائفة الإسلامية تعتبر لاغية ؛ لأن هذه الأملاك غير قابلة للتفويت ، ولأنه ليس للحكومة المغربية الحق ولا الصلاحية لبيعها . وإنما يبقى النظر فيما هو خالص للأفراد وليس للدولة ولا للجماعة ولا للأوقاف أو الجيش عليه اعتراض ، فهذا هو الذى يمكن أن ينظر فى إمكان تفويته للأجانب أو عدمه .

كل هذه الحقائق تبين لنا إلى أى حد وصل إهمالنا لقضايانا ، وكيف أننا نجهل نظامنا القومى وما أصابه بسبب الاستعمار من فوضى وتفكك ، ثم لا ننظر إلا فى أمراض مجتمعات أجنبية عنا وفى الوسائل التى عولجت بها .

إن فى الرجوع للحقيقة الإسلامية المغربية لأفقاً عظيما يمكننا من حل مشاكلنا بأنفسنا ووفقاً لما هو فى صالح أمتنا وبلادنا .

(٨)

خلاصة

بعد هذه الجولة فى الأفق الاقتصادي وبعد أن عرفنا خلاصة النظريات المهمة وقابلناها بروح العدالة الاجتماعية التى جاء بها الإسلام وما بقى من أثر التنظيمات المغربية لبعض جوانب الحياة الاقتصادية ـــ يمكننا أن نحاول استخلاص النتيجة التى نرى إليها من مجموع هذا الباب الذى تناولناه بأكثر مما يسمح لنا به منهج هذا الكتاب .

إن غايتنا الأولى والأخيرة هى تحرير الإنسان ؛ سائر أفراد الإنسان من الاستعباد الاقتصادى ؛ ذلك الاستعباد الذى يعنى بؤس الأشخاص الذين لا يجدون وسيلة للشغل وشقاءهم من أجل أنانية بعض إخوانهم الذين يواتيهم الحظ فى الحياة فيتفوقون بما فى أيديهم ويحسبون أن فى إمكانهم إهمال النظر فى شؤون الآخرين والابتعاد عن مسؤولية إصلاح أحوالهم . نريد القضاء على هذه الروح وأسبابها وخلق روح تضامنية بين جميع الأفراد من أجل ازدهار الكفاءات الإنسانية فى دائرة الشغل والمهنة كما فى الدوائر الأخرى . ولذلك نريد البحث عن نظام صالح لإعطائنا الوسائل التى يتسنى بها لنا تحقيق هذه الغاية السعيدة .

وقد بينا أن الأنظمة لا يمكن أن تكون دائمة ، وأنها خاضعة للتطور خضوع المجتمع الذى تطبق عليه ، وكل ما يلزم هو تهيئة أجهزة قانونية عادلة للملكية والعمل ورأس المال وتنفيذها لضمان انسجامها فى تعاونها من أجل السعادة والرخاء الشاملين . وعليه فيجب :

١ ـــ اعتبار المال وسيلة لا غاية مقصودة لذاتها ، وبذلك يجب منع الاحتكار وخزن المال والمراباة به ، وفرض الزكوات والضرائب المصلحة

لفساد الدخل الفاحش حتى تأخذ الجماعة حظها ، كما يجب اعتبار النظام العام الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى أثناء التوجيه للحياة المالية والاقتصادية .

٢ — يجب اعتبار أن الملكية فى المرحلة الحالية ماتزال هى المحور الذى تتركز فيه الحرية الشخصية واطمئنان الأفراد والدافع لهم على التزاحم فى معترك الحياة ، فيجب احترامها على شرط أن لا تكون سبب تجميد للثروة أو عرقلة للإنتاج ولا باعثة على الكسل والعطل الاجتماعى ، وأن لا تتعارض مع حق الملكية العمومية .

٣ — يجب اعتبار العمل ذا قيمة أكثر من قيمة المال ؛ لأنه قانون الحياة البشرية ومصدر شرفها ، وهو الشرط الأساسى لكل إنتاج مجد فى الجماعة ؛ فهو واجب على كل من استطاع إليه سبيلا ، وكل من له قدرة ووجد الشغل ثم تقاعد عنه من أجل الكسل فإنه يصبح عديم الحق فى القوت .

تلك هى الأصول الأولى فى فكرنا الاقتصادى ، ولتأمينها يلزم :

١ — القضاء على كل أنواع الاحتكارات و (الصاكات) و (الكارتيلات) وشركات الضمان والبنوك الخاصة وكل ملكية لا تتفق مع الصالح العام . وذلك :

(ا) بتأميم جميع المؤسسات ذات الصبغة العمومية ومصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) بتوحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(حـ) بتشجيع التعاون .

(ء) بمعاونة الاستثمار الفردى والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .

(هـ) بالتصاعد فى الضرائب .

٢ — اعتبار أراضى الدولة وعقاراتها (الأملاك المخزنية) وأراضى

الجيش وأراضى الأوقاف من الأملاك العامة مع إعطاء كل واحدة منها النظام الآتى :

(ا) تصفى الأملاك المخزنية وتضم إليها الأملاك العقارية والزراعية المهملة ، وتقوم الدولة باستغلالها بواسطة مكتب خاص للصالح العام ، أو تكريها لبعض العشائر التى بقيت بدون أرض على أساس النظام الذى يجب أن تسير عليه أراضى الجماعات ، وذلك بحسب ما تراه الدولة أجدى إنتاجاً وأوفق لخدمة العدالة الاجتماعية .

(ب) يجب إحصاء أراضى الجماعة وتثبيتها ومنع تفويتها منعا باتاً ، وتنظيم إدارة خاصة تشترك فى تكوينها كل من إدارات الزراعة والأملاك المخزنية والشؤون الاجتماعية للإشراف على هذه الأراضى وشؤون تنظيمها ، ويجب أن تنتخب الجماعة مجلسا محليا لتنسيق العمل المشترك وتوحيد الإنتاج والتوزيع ويؤخذ من المحصول قدر الخراج الذى ينوب الدولة من أجل الأراضى ، ثم تؤخذ الزكوات الشرعية لصندوق الجماعة التى تصرفها على مصاريفها الشرعية فى عين المكان ، وترد الفاضل عن الزكاة لصندوق الشؤون الاجتماعية ، ثم تؤخذ الزريعة (البذور) ، والباقى من المحصول يوزع على أفراد الجماعة على التساوى كنتيجة طبعية لعملهم المتساوى أيضا ، ولهم بعد ذلك أن يحتفظوا به أو يبيعوه فى السوق العامة .

(ح) يمكن أن ينظر فى أراضى الجيش بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ؛ فإذا كانت الدولة تريد الإبقاء على نظام الجيش القبلى أو (الكومى) الفلاح فإنها تحتفظ بهذه الأراضى للجيش وتنظمها بواسطة وزارة الحربية على نفس الطريقة التى تنظم بها أراضى الجماعة ، وإذا كانت ترى أن المصلحة تقضى بتغيير نظام الجيش فيجب أن تضم أراضى الجيش لأراضى الجماعات ويقع فيها توطين العشائر المغربية الفقيرة على أساس نظام الجماعة .

(ى) وأما أراضي الأوقاف فيمكن لوزارة الأحباس (الأوقاف) أن تستغلها بنفسها ، كما يمكن أن تؤجرها للدولة التي تنزل بها بعض الجماعات وتجريها على النظام السابق في الجماعة .

٣ — أما الملكية الزراعية الخاصة فيمكن حدها طبقا لما قرره مؤتمر كراتشي الاقتصادي الأخير . وحينئذ :

(ا) تقسم الملكيات الزراعية الكبيرة وتباع أقسامها للفلاحين الفقراء من (خماسين) و (رباعة) وعمال الزراعة ، وتتولى الدولة أو صندوق التعاون الزراعي دفع الثمن للملاكين الأصليين ثم استخلاصه تدريجيا من هؤلاء المشترين الصغار .

(ب) يجب القضاء على نظام الخمس والرباعة والمخابرة (السهمة) وتشجيع التعاون الزراعي وقيام الدولة بالقروض الزراعية .

٤ — يجب تحريم ربا النسيئة تحريما باتا . وذلك .

(ا) بتأميم القرض العام .

(ب) وبجعله مجانا وفي متناول كل محتاج .

(حـ) ويمكن للدولة أن تكون رؤوس أموال القرض العام من مداخيل ميزانية الشؤون الاجتماعية والزكوات والأوقاف المحبسة نقدا أو المصرح في تحبيسها أنها للسلف .

(ى) ويمكن للدولة أن تفرض طوابع تسجيل على كل عملية سلف يجريها بنك الدولة ويدفعها المقترض ليؤدي من مجموعها مصروف البنك وأجور موظفيه .

٥ — يجب العمل على وضع اقتصاد مصمم للاستفادة من التراث القومي . وذلك :

(ا) باستنباط الثروات من الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومى من عناصر .

(ب) والسير قدما فى سبيل تصنيع البلاد بأوسع معانى التصنيع .

٦ — يجب تشجيع التنافس الحر وتحقيق حرية الشغل والتجارة فى دائرة التوجيه الاقتصادى العام . وذلك :

(ا) بتشجيع التعليم المهنى وحماية ذوى الكفاءات .

(ب) وبمنع تكتلات رؤوس الأموال الكبيرة أو كل الذين يرمون إلى خنق الحرية الاقتصادية لمصلحتهم الخاصة .

(حـ) وبمساعدة الصناع على تطوير صناعاتهم وتزويدهم بالآلات المعززة لقوة إنتاجهم وإنقاص ساعات عملهم .

(ى) وبمساعدة انتشار النظام التعاونى فى الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بقدر المستطاع .

٧ — لإعطاء العمل قيمته اللائقة به يجب :

(ا) أن يعتبر العامل شريكا فى أرباح الأعمال الكبيرة ، وذلك بأن تكون له أجرته اليومية من مجموع المصاريف العامة ، ثم يوزع الربح بين رب المال وبين العمال على حسب ما تقتضيه النظرة العامة للعدالة الاجتماعية من غير ضرر ولا ضرار .

(ب) ويجب على الدولة أن توفر لكل قادر على الشغل وسيلة العمل غير المتنافى مع الكرامة البشرية ومقتضيات دينه .

هذه هى النقط الأساسية التى يمكننا أن نوجه بها الذين يريدون وضع برنامج عام للحياة الاقتصادية فى البلاد بصفة تتفق مع الشريعة الإسلامية ومقتضيات الأفكار التقدمية من غير إحداث أى انقلاب جيولوجى فى

الحياة المغربية ، فإذا أضيفت لما سبق من الملاحظات ولما سنشير إليه فى باب الفكر الاجتماعى أمكننا أن نحس أننا فى اتجاه وطنى كامل .

إن ثروتنا العقلية والروحية كبيرة ، وما علينا إلا أن نمتحن ضميرنا ونرجع لأنفسنا وإذا بنا نكتشف المناهج المتعددة لتنظيم حالنا دون أن نضطر إلى الرضى بتبعية معنوية لبعض المبادئ الأجنبية التى إن وافقت بعض حاجاتنا فإنها لا تسدها إلا على حساب أقدس الأشياء وأعزها فى نفوسنا ، ألا وهى الحرية .

الباب الرابع

الفكر الاجتماعى

(١)

الفكر الاجتماعي

يقول الفيلسوف (إرنست رينان) : « بين غايتي السياسة اللتين هما عظمة الأمة وخير الفرد يقع اختيار الجميع حباً في المصلحة أو تبعاً للشهوة. وليس هنالك ما يدلنا على الرغبة الحقيقية للطبيعة ولا على نهاية الكون ، لكننا نحن المثاليين لا نرى الحقيقة إلا في عقيدة واحدة هي الوسطى التي تقضي بأن غاية الإنسان هي بناء وجدان عال ، أو كما كانوا يعبرون في الماضي : (الاعتماد على أكبر سبحات الله) ».

هذا الوجدان العالي هو الذي يجب أن يملك فكرنا الاجتماعي ؛ لأنه بدونه لن نصل إلا إلى الفوضى التي وقعنا فيها نحن من قبل وإلى الفوضى التي وقع فيها الأوربيون اليوم.

إن أبسط تحليل للنفسية الإنسانية يثبت هذه الصفة الغريبة : (روح التكتل) ؛ فبمجرد ما يملك الأفراد صلة تربطهم بعضاً مع بعض ، ولو كانت هذه الصلة خفيفة ومصطنعة ، يجدون جماعة أخرى ليست رابطتها أقوى ولا ألصق بالواقع من رابطتهم. ويشاهد في داخل كل جماعة التحام ناتج عن ظهور كل واحدة من الجماعتين. وبمجرد ما تظهر هذه الروح يتداعى لها شعور في نفس كل فرد هو الخلاف الكلي ، ولعل هذا الخلاف أول المظاهر الراجعة لنفسية العامة. إن الإنسان ليحس بمجرد انخراطه في جماعة أو منظمة جديدة كأن شخصية جديدة حلت فيه ووزعت أنانيته تدريجيا إلى حد أنها تختنق في نفسه إلهاماته الفردية. وحتى إرادته تمحى شيئاً فشيئاً في إشعاعات إرادة رئيسه التي تحل محلها.

إن روح التكتل التى تظهر بين الجماعات الصغيرة أولا بقصد تعارف أفرادها سريعا ما تعقبها روح أخرى تزاحمها دون أن تقضى عليها ؛ وهى روح التفرع أى تجزئة الجماعة الأولى إلى عدة فروع ، وهذه أيضا تجلب روح الجامعة التى تملك الفروع والكتل دون اعتبار لمنازعاتها الخاصة .

وعلى هذا المثال تكون الحب القومى مجتازا مراحل العائلة والعموم و(الدشرة) والوطن دون أن يقضى على مرحلة من تلك المراحل . وكل ذلك من صنع الإنسان لأنه فى مصلحة تقدمه وتطوره .

لكن حينما يرجع الأمر إلى الشخص الذى يجب أن يكون العامل الأول فيما يتعلق بتقدمه الخاص لأن له الحرية فى اختيار جانبى الخير أو الشر تنعكس الآية ؛ لأن تكوين هذه الوحدات المتعاقبة لا يقف عند ضرورة تكوين قوة نفسية عند الفرد تحمله على الاتصال بأعضاء تلك الكتل ؛ ولكنها تصل إلى إظهار روح خطيرة تحمله على استعمال تلك القوة فى غير صالحه الحقيقى .

وهكذا تكونت فى العصر الحاضر فكرة الشخصية المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية للجماعات بصفة مصطنعة ، ولكنها خطيرة ، حتى أدت إلى تهديد المصالح الفردية التى وضعت هى أول مرة للدفاع عنها ؛ لأنها أصبحت توجه الأفراد لمحاربة بعضهم البعض ، وفى الواقع لصالح رؤسائها . وهكذا أصبح الفرد مقهورا مدوساً من طرف الشخصية الجديدة ؛ الأمر الذى أدى إلى رفض الامتثال لكل المقدسات التى يقضى بها الوجدان ؛ لأن ذلك لا يتفق مع القوانين الخاصة التى تعرضها تلك الوحدات . وإن العلاج الوحيد هو فى الرجوع إلى الأساس الذى وضعت من أجله هذه الجماعات ، وهو خدمة الفرد ؛ وذلك لا يتم إلا باعتبار الحقيقة التى لا يمكن لأحد إنكارها ، وهى أن التطور التقدمى ليس إلا مظهراً من مظاهر القوة الإلهية يتابعه الإنسان بفضل حرية الوجدان التى هى قيمته . وتحويل هذه الوحدات عن معناها

الأصلى يعارض كل حرية وتقدم للفرد فى اتجاه الكمال النفسى . يجب أن تبقى مراحل التطور الإنسانى فى تقدم لا يقضى على السابق منها . ويجب أن يكون الكل مشمولا بغاية واحدة وهى هناءة الأفراد وسعادتهم عن طريق تضامنهم العام الذى هو وحده المربى لأنانية كل فرد منهم والمرضى لها .

إن تغيير الأوضاع والدساتير عما وضعت له هو السبب فى كل سقوط وقعت فيه الجماعات ؛ لأن هذه الأوضاع لا تقع فى الغالب إلا لمصلحة الأفراد ولفائدة المجموع المتكتل . ولكن وهم السيطرة واتباع الشهوات هما اللذان يقضيان على القصد الطيب الأول . إن الذين ينكرون الديانات مثلا لا تجدهم فى الغالب ينكرون إلا آثارها التى نشأت عن فكرة الرهبنة التى قامت فى العصور الوسطى بأعمال ضد المجتمع الإنسانى ؛ فعلتها باسم الدين فثار الشعب عليها باسم الدين أيضا . وكذلك الأوضاع السياسية عندنا وعند غيرنا لا يمكن لأحد أن ينكر شكلا من أشكالها لذاته ؛ ولكن للآثار التى تنشأ عنه . إن المستبد يمكن أن يكون عادلا أو جائراً ، كما أن الجمهور يمكن أن يكون طاغياً أو مخلصاً ، ومآل ذلك هو الوجدان الذى يملكه كل واحد منهما . ومثل هذا يقال عن الأنظمة العائلية وعلاقة الرجل بالمرأة ؛ فإن روح الأسرة فى المجتمعات الإنسانية كلها واحد ، ولكن الفساد الخلقى هو الذى يؤدى إلى الخروج عن المبـــدأ الأساسى الذى يقوم عليه كل زواج ؛ وهو الحب المتبادل ؛ لأن الوجدان يضعف إزاء الاعتبارات الجسمية دون استفتاء للقلوب . إن كل الدساتير السماوية والوضعية وحتى عرفيات القبائل الإفريقية لم ترم إلا لحاجة واحدة وهى تكوين الخلق العائلى ، وقد تتناقض تفاصيل الأوضاع أو بعض مظاهرها ولكن المتعمق فيها يجدها تعمل لقصد واحد حسن .

إن الاستياء من آثار بعض الأنظمة أو طغيـان القائمين عليها كثيراً ما يؤدى إلى إنكار تلك الأنظمة نفسها والبحث عما يحل محلها . وهكذا

حينما نحس بالظلم الواقع فى البلاد من طرف القضاء مثلا لا نفكر فى الأسباب الحقيقية لهذا الظلم كى نرفعها ، ولكننا نغضب على القوانين القائمة نفسها . وكذلك حينما نحس بضعف فى الحياة الزوجية لا نفكر فى البواعث عليه ، ولكننا نحاول استنكار العائلة من أصلها . وهذا الأمر هو نفسه الواقع فى الغرب ؛ فإن الذين وقعوا تحت ظلم أشكال متنوعة من الحكومات لم يفكروا فى أن فقدان الوجدان هو الذى يمنع تلك الحكومات من إقامة العدل ؛ بل فكروا فى أن الحكومة من أصلها خطر على المجتمع ، فتكون مذهب الفوضويين وأضرابهم . وحينما أحس بعض الفلاسفة بسيطرة رأس المال لم يفكروا فى وسائل للقضاء على أضراره ، ولكنهم فكروا فى محو الجمعية التى نشأ فى وسطها ، أى كل أنظمة الحياة من أساسها .

إن للهجوم الغربى على بلادنا أثره فى تقوية الاستياء الحاصل من شعورنا بدرجة الانحطاط الذى نحن فيه ، وإن ما للغرب من حضارة متعددة الاتجاه، مختلفة المناهج ، وما فى الغرب من استياءات ناشئة عن حالة الفوضى الاجتماعية الضاربة أطنابها فى ربوعه — كل ذلك يمكن أن يكون سببا فى أخطاء كثيرة نرتكبها أثناء تفكيرنا الاجتماعى ؛ لأن المغلوب دائما يتأثر بالغالب ويعلل تقهقره هو بأشياء يحسب أنها غير موجودة إلا عند الفاتحين الأقوياء . وإن فى عداد هذه الأخطاء أن نتناسى أمراضنا الخاصة ونبحث عن أمراض أخرى موجودة عند الغرب . ولذلك نبحث لنا عن علاج لا يليق إلا بالمرض الغربى . وهكذا نسمم مجتمعنا بأدوية لا حاجة به إليها بينما يبقى فى قبضة المرض الذاتى يفتك به فتكه الذريع .

إن الحضارة الحقيقية هى حضارة الوجدان ؛ فما دمنا نحن محتفظين على الأقل بوجدان ضعيف فيجب أن لا نفكر فى محوه ؛ بل ينبغى أن نعمل على تقويته ، فإنه وحده الذى يمكن أن يساعدنا على ترميم ما تهلهل من بنائنا الاجتماعى . يجب العمل على صهر الشعب فى وحدة اجتماعية كاملة ؛ ولذلك

يجب ان نعمد إلى أثر القبلية والسلالية فنقضى عليه قضاء مبرما ، ونحول الكل إلى الوضع الطبعى الذى هو الاهتمام بالأسرة والعموم والأمة .
فخلق العائلة يجب أن يكون الضمان الكفيل بحياة بيتية هادئة تقوم على الحب والتعاون لتكوين ذرية صالحة . وتبادل الصالح العام يجب أن يسود فى كل أفراد العموم لتحسين حالة القرية وتكوين المدينة الفاضلة . واعتبار هؤلاء وأولئك كأعضاء أحياء فى مجتمع واحد هو الأمة يجب أن يؤدى بهم إلى شعور عام بتضامن قوى لفائدة الأمة وخير كل واحد منهم . ولتحقيق هذه الغايات يجب أن يسود فى مجتمعنا فكر اجتماعى يستند إلى وجدان صحيح ويستمد من خلق الإسلام الذى ندين به وبمثله .

إنه من العبث أن نعتقد أن ماهو جار فى بلادنا من مظالم أو ما نحن متمسكون به من قبائح هو أثر من آثار الإسلام ، ولكننا بعكس ذلك يجب أن نؤمن بأن تحريف الإسلام وقع فى بلادنا منذ زمن بعيد . وأن تعاليم الدين نفسه أعطى لنا بالكيفية التى ترضى رجال السلطة والمال من أبناء قومنا أولا ، ثم من الأجانب عنا ثانيا . إن الذى يتتبع تاريخ العلاقات الاجتماعية فى المغرب يجد أن تهافت المسلمين الأولين على الفتوحات أدى بكثير من أمراء الإسلام ورؤسائه إلى طمس كل ماهو من صالح الطائفة الإسلامية ، وإلى مقاومة كل المصلحين الذين حدثتهم نفوسهم بالعودة إلى الإسلام الصحيح ، وأن عديداً من المؤامرات وقعت على الشعب المغربى فنعته من التربية الصحيحة التى تغرس فى وسطه روح الجماعة التى لا تقضى على الفرد ولكن تعطيه أداة للتضامن من أجل تقدمه وازدهاره ، إلى أن زجت به فى هذه الفوضى الاجتماعية فى العائلة وفى المدينة وفى الكيان القومى العام .

وكل ما نشاهده من انحطاط وما نحس به من ظلم ليس إلا من أثر طغيان الذين كان يجب أن ينفذوا رسالة الإسلام التحريرية فخذلوها ولم يفكروا إلا فى الجانب السياسى الذى يخول لهم حق التسلط وحق الطاعة من الجميع .

وإن الإسلام الذى يقرر حرية الاختيار وحرية الشخص ، ويوجب المشورة ويفرض العدل لا يمكن أن يوافق بحال على ماهو جار عندنا باسم الدين أحيانا واسم التقاليد أخرى .

إن الإسلام أول دين يعتنى بالناحية الاجتماعية اعتناءه بالنواحى الأخرى ، ولكن المسلمين لم يضيعوا جانبا من الدين مثلما ضيعوا تلك الناحية . وابن خلدون الذى يعد بحق مؤسس علم الاجتماع لم يهتم بهذا الموضوع اهتمامه بالاجراءات اللازمة لتأسيس مملكة أو دولة ما . إنه لم يفكر قط فى أسباب تكوين الجماعة ولا القوانين اللازمة لذلك ، وغاب عنه مبدأ الطائفة الإسلامية الذى هو الأصل الأصيل فى أخوة الإسلام . فكل باحث فى المجتمع الإسلامى كما هو اليوم يجب أن لا يقع فى غلط ابن خلدون ، بل يجب أن يهتم بمقدار الصلة الواقعة بين هذا المجتمع وبين الدين الذى ينتسب إليه ، فالمجتمع الإسلامى حسب قوانين الإسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأخوة والتضامن بين الأفراد وخضوع كل واحد لوجدان عال يقتضى الحرية ويستلزم المسؤولية .

إن المجتمع المغربى منحط ، هذا أمر لاشك فيه . وإن الجهود يجب أن توجه لرفع هذا الانحطاط لأن ذلك هو المفتاح الوحيد لفهم الشعب المغربى حقوقه الاجتماعية التى هو محروم منها . وبما أن الشعب المغربى مسلم فيجب أن يعرف أن أعداءه تآمروا عليه حتى أبعدوه عن الجانب الاجتماعى فى الإسلام .

يقول (ميشو بلير) : « ليس هنالك دين يحرم مبدئيا العبث والسرقة وأنواع الرشا مثل الإسلام ، لكن ذلك كله موجود فى المغرب أكثر من غيره من البلدان . فهل يمكن أن تحمل مسؤولية ذلك عن تعقل للإسلام الذى هو دين أخلاقى مثل غيره من الديانات ويزيد عليها بأنه دين اجتماعى ؟ إنه لمن

الممكن لنا أن نقول إن اليوم الذى يفهم فيه المغاربة حقيقة دينهم لهو اليوم الذى يدخلون فيه من هذا الباب نفسه إلى طريق التنظيم الذى يؤدى بهم إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية » . (مجلة العالم الإسلامى — يوليه ، أغسطس سنة ١٩٠٩ ص ٣٤٢) .

إن هذا الباب هو الذى نريد أن ندخله الآن لدرس مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الوجدان العالى .

(٢)

المجتمع المغربى

وإذا كان المهم أولا هو إصلاح ما فسد من المجتمع الذى نحن فيه فيجب أن ندرس مميزات الشعب المغربى وفقاً لما يفعله عادة رجال الاجتماع المعاصرون ، لأن تصور الحالة مقدم على معرفة أدوائها ، وهذه سابقة طبعاً على البحث عن معالجتها . يجب أن نلاحظ أولا مميزات المغاربة النوعية ثم ما يرجع للمميزات العددية أو الكمية ثم نلاحظ حينئذ شكل التناسب بينهما .

فإذا اتجهنا لدراسه هذه المميزات وجدنا أن الشعب المغربى متركب جنسياً من أربعة عناصر : هى العرب ، والبربر ، والإسرائيليون ، والأفارقة . ولكن حينما نعود بهذه العناصر إلى أصولها نجد أن العرب والبربر والإسرائيلين كلهم من عنصر واحد ، لأنهم جميعاً امتهدوا فى محيط واحد هو محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأن العنصر الرابع الذى يعتبر من سبايا أفريقيا السوداء أو مهاجريها قد اختلط مع الثلاثة الأول إلى حد أنه لم يعد هنالك فرق فى الذهنية العامة بين هؤلاء وأولئك . وإذن يمكننا أن نحكم بعد ذلك بأن اتحاداً نوعياً قد حصل فى دائرة القومية المغربية التى لاتفرق بين البيض والسود . هذا من جهة الانصهار المقبول من كل العناصر الأربعة التى أصبحت جميعاً تشعر بأنها مغربية صميمة . فإذا عدنا بهذه الجماعة المنصهرة جنسياً إلى ناحية الدين لم نجد إلا ما يؤكد التكوين القومى ؛ لأن أغلبية الشعب المغربى تدين بالإسلام ، بينما تدين أقلية لاتتعدى اثنين فى المائة باليهودية ، فإذا نحن بحثنا عن نسبة التوافق بين اليهود والمسلمين لم نجد هنالك فارقا عمليا ؛ لأنه برغم ما يمكن أن يقع من تعصب أو اعتزاز فإن مآل ذلك فى

الحقيقة إلى اعتداد راجع للدار الآخرة . أما فى العلاقات الاجتماعية فليس من مانع من أن يتوافق المواطنون على اختلاف دياناتهم فى خدمة القضية المغربية مثلا . إن القضية تتوقف فقط على شعور كل فرد بروح المواطنة وتكوين وجدانها فى نفسه ، فإذا اتخذت لهذه الناحية أهبتها أمكن لليهودية أن تؤيدها فى ذهنية اليهود كما يفعل الإسلام عند المسلم سواء بسواء . وتتأكد هذه الوحدة بكون المسلمين كلهم على مذهب مالك فى الأحكام ، والأشعرى فى الاعتقاد . وإذن يمكننا أن نتنبأ بأنه ليس هنالك ما يجلب التخالف الاعتقادى بين أفراد الجماعة المغربية .

ويمكننا أن نلتفت إلى جانب آخر من جوانب التميز النوعي وأعنى به اللغة ، وهذه هى النقطة التى لم يتم فيها الانصهار الكامل ؛ لأنه على الرغم من كون اللغة العربية هى لغة الدولة المغربية ولغة الإسلام واليهودية فى المغرب ولغة التداول والمعاملات بين مختلف العشائر والأركان القومية — فإن عديداً من القبائل المغربية ما تزال متمسكة بلهجاتها المحلية التى لاتطمع فى جعلها لهجات ثقافة وحياة عامة ، ولكنها بالطبع ما تزال تعتبرها لغة الأسرة والتفاهم الاجتماعى المحلى .

وإذا أضفنا لهذا محاولات الاستعمار استغلال هذه الحالة القائمة عرفنا مقدار الخطر الذى يهدد المستقبل القومى إذا لم نهتم به من الآن .

إن وجود لهجات متعددة فى أمة لا يضر بها سياسياً ولا يمس وحدتها كأمة ؛ لأن عديداً من الأمم تتركب من لغات وعناصر متعددة مثل بلجيكا وسويسرا مثلا ، وحتى فرنسا نفسها ما تزال فيها مناطق كاملة تتكلم أسرها بلغاتها المحلية . ولكن الخطر هو من الناحية الاجتماعية ؛ لأن للغة تأثيرها فى تحول الذهنية وأثرها فى التفاهم بين مختلف الأشخاص وتبليغ فلسفاتهم . وهذا الخطر نفسه موجود فى فرنسا على الرغم من أن التعليم باللغة الفرنسية فى كل الجهات ؛ فالفرق بين ذهنية سكان (جزيرة

فرنسا) وبين ذهنية الكورسيين أو البروطانيين عظيم جدا لا يكاد يخفى على أحد . وإذن فهذه ناحية يجب أن تعالج بالطريقة التى سنعرض لها فى فصل آت .

وهنالك تميز نوعى أخذ يتكون على الرغم منا ، وهو ناشئ عن نوع الاتصال الذى وقع لشعبنا بمختلف الأجناس المتنوعة لغويا ؛ فشمال المغرب يتصل بأسبانيا وتنتشر الأسبانية فيه انتشارا فادحا ، بينما القسم الأكبر من بلادنا اتصل بفرنسا وأخذ يتعلم لغتها . وبالطبع إن لكل من الجماعتين اللغويتين تقاليد وفلسفات تتسرب إلينا فتحدث تميزاً نوعياً فى أخلاق قومنا وطبائعهم . وإن إغفال كل ملاحظة من هذا القبيل يؤدى إلى المساس بروافد التطور الاجتماعى من أصله .

ثم إذا عدنا إلى مقياس الذكاء نجد أن المغاربة ليسوا كلهم فى مستوى واحد . حقيقة إن القاعدة الاجتماعية تقرر : « أن الناس يختلفون » ، ولكن ذلك باعتبار أفراد الجماعة لا كتلها . أما عندنا فدرجة الذكاء تختلف قطعا بين العنصر الإفريقى والعناصر الأخرى ؛ الأمر الذى يبين أن ذلك الاختلاف ليس طبعياً ، وإنما هو ناشئ عن النقص الثقافى أو الحضارى فى هذه الجماعة الطارئة على الوسط المغربى ، وذلك يستدعى اهتماما خاصا بكل (الدراويين) وأمثالهم لرفع مستواهم الذهنى . ونعتقد أن إعداد دراسات عامة لهذه الأسر يمكننا أن تنقل الأطفال للدرجة التى عليها سائر أبناء العناصر الأخرى المغربية . وأيا ما كان فالذى تدل عليه إحصاءات النجاح فى الامتحانات يبشر بخير متى أخذت الاستعدادات اللازمة لتوجيه التعليم توجيها صحيحا .

أما من جهة نوع الدخل فهناك بون شاسع بين متوسط الدخل فى القرية وبين متوسطه فى المدينة ؛ الأمر الذى يؤكد عدم توزيع الثروة توزيعاً مناسباً بين السكان . وبما أنه ليست عندنا إحصاءات رسمية فيمكننا

أن نقول على جهة التقريب إن متوسط الدخل الشهرى فى المدينة اليوم يتراوح بين العشرة آلاف فرنك والعشرين ، بينما هو فى القرية يتراوح بين الثلاثة والستة آلاف من الفرنك ، مع العلم بأن ثمانية أعشار السكان هم من القرويين .

وإذا درسنا الناحية الصحية وجدنا أن المستوى الصحى لأغلب السكان فى القرى وفى المدن دون المتوسط ؛ الأمر الذى يدل على انتشار المرض فى جميع الطبقات ، ثم نرى أن الأمراض فى نساء الحاضرة أكثر منها فى الرجال ، وأن عدد الوفيات فى الأطفال يفوق الثلاثين فى المائة أحيانا سواء فى البادية أو فى الحاضرة ، كما أن عدد الوفيات فى الكبار غير منخفض عن عدد الولادات . ونلاحظ بصفة خاصة أن التقدم فى السن ضعف عما كان معروفا فى بلادنا فى العصور السابقة .

إن العائلات التى يصل أبناؤها إلى العشرة من أب وأم واحدة تعد على رؤوس الأصابع ، بينما العائلات العقيمة غير قليلة نسبياً . وإن عدد الولائد من البنات أقل فى البادية من عدد الذكور . كما أن تعدد الزوجات بما هو أكثر من الأربعة يصل بحسب حدسنا إلى الخمسة فى المائة من مجموع الأسر . وأما بما دون الأربعة وفوق الواحدة فربما وصل إلى العشرين فى المائة ، بينما التسرى ما يزال قائماً ببقايا الإماء المتحررات . وكل هذه أخطار تهدد العائلة وتؤدى إلى النقص من السكان .

لا يمكننا أن نعطى الملاحظات القاطعة لاسيما من الوجهة العددية ؛ لأن الإحصاء غير منتظم فى بلادنا ، مع أن كل تصميم اجتماعى مفيد متوقف على معرفة المميزات النوعية والكمية والتوافقية . وهذه إحدى الوسائل الأولية التى يجب أن نعمل للتدقيق فيها ، حتى نستطيع أن نحكم حكماً باتاً مبنياً على معرفة صحيحة بحاضر المجتمع المغربى . على أن للإحصاء فائدة أخرى هى معرفة مقدار السكان ، وهل من المصلحة أن يوقفوا عند

الحد الذى هم فيه حتى لا يصاب المجتمع بتخمة العدد ، أو الفائدة فى تركهم يتزايدون والبحث عن وسائل لتنشيط ذلك التزايد ؟

إن كثيراً من المؤلفين الفرنسيين يؤكدون تكاثر سكان المغرب ، وليس من مانع أن يكون ادعاؤهم صحيحاً باعتبار ما حصل من أمن فى البلاد ، ولكن الذى لا شك فيه أن ما يدعون ليس مبنياً على إحصاء مدقق ؛ بل إنهم يعتمدون على بطاقات التموين أحياناً وأخرى على ارتفاع كمية السكر أو الشاى المجلوب من الخارج مثلا ؛ فأنا وقد نشأت فى عهد النظام الحاضر لا أذكر أبداً أن إحصاء رسمياً وقع عندنا بفاس ؛ رأيت إعلانات عن بدء الإحصاء ورأيت بطاقات توزع على بعض المغاربة التابعين لقناصل أجنبية ، ولكننى لا أذكر أننى أنا أو واحداً من أعرفهم كلف يوماً ما بملء بطاقة عن عدد الأفراد الذين هم فى منزله ، ولكننى كنت أندهش دائماً حينما تمر بضعة أيام على إعلان بدء الإحصاء وإذا بالصحف تنشر نتيجته .

والحقيقة أننا إذا نظرنا للمغرب الأصلى وجدنا أن الاستعمار قد نقص من أطرافه ، وطبعاً فإن الأقاليم المقتطعة من بلادنا لم تكن فارغة ، وهذا ما يؤكد ضياع عدد كبير من المواطنين الذين هم من العنصر المغربى ولكنهم من جنسية غير مغربية ، كما أن ما يمكن أن يكون ربحناه من الأمن الداخلى لا يفى بقـــدر الضياع الذى حصل فى حروب المقاومة أولا وفى الحروب العامة ثانياً والحروب الداخلية ثالثاً .

لقد كان سكان المغرب يقدرون بأربعة عشر مليوناً فى القرن الماضى ، فهل تحتوى مناطق المغرب اليوم على هذا العدد ؟ أما الهجرة الأجنبية فهى وافرة نسبياً ؛ لأنها تصل إلى زهاء نصف مليون من الأجانب ، ولكنها لا تضر لو لم تكن لها صبغة الاستعمار الاستيطانى المزود بسوء النية . وهنالك خطر آخر هو هجرة سكان القرية المتدفقة للمدينة ، وهجرة العاطلين للبحث عن العمل خارج البلاد .

إن بلادنا قادرة على أن تكفى سكانها ، وتضمن لمن يزداد من أبنائها حياة رفيهة . وإن النظر فى تقوية عدد السكان لا يتحتم إلا بعد أن يقع تحسين حالة الأجيال الحاضرة الحية ؛ فما دامت الأغلبية الساحقة من المواطنين غير متمتعة بوسائل العيش لن يكون البحث فى تقوية العدد إلا من الأشياء السابقة لأوانها .

إن كل إصلاح اجتماعى يقوم على تحسين حالة الأفراد المادية والمعنوية، وهذا يتوقف على تكوين الوجدان العالى فى أنفس المسؤولين من رجال الحكم والعاملين من رجال الإصلاح ، وغرس هذا الوجدان وتكوين الحماس من حوله فى نفسية الشعب بسائر طبقاته .

(٣)

كيف نفكر بالمجتمع المغربي

إن العرض الذى قمنا به فى الفصل السابق يبين بوضوح كثيراً من المشاكل الاجتماعية والأدواء العامة المحدقة بمجتمعنا ، ولكن معرفة هذه الأدواء وحدها لا تكفى لوضعنا فى الطريق التى تبحث فى علاجها ، بل يجب قبل كل شىء أن تكون فى نفوسنا وفى نفوس أبناء قومنا شعوراً كافياً بها ووجداناً عالياً بضرورة إصلاحها . إن الأمراض الاجتماعية لا تعد من من قبيل الأدواء أو المشاكل إلا بالنسبة للمثل العليا والقيم العظمى التى يؤمن بها الشعب ، أى إلا إذا عارضت رغبات الأمة وعاكست اعتبار الجميع ؛ فالمجتمع الذى لا يقدس العلم لا يعتبر الجهل بالنسبة إليه مشكلة ؛ فالهيئة الصوفية التى تعتبر الثقافة أداة للبعد عن الله لا يمكن أن تطلب منها الشعور بالمعرفة والتألم من أجل فقدانها ، والعصبة الزاهدة التى لا ترى للدنيا قيمة ولو كقنطرة للآخرة لا يمكن أن تحس بمصيبة البؤس ، وبذلك لا يمكن أن تعد الفقر فى وسطها مشكلة من مشاكل الاجتماع ، والشعب الذى يعتقد فى قوة الأسر إلى الحد الذى يضعها موضع التقديس لا يمكن أن يعد الأوتوقراطية أو الإقطاعية مشكلة . وهكذا فالمجتمع الهندى قبل أن يجد عقيدته الديموقراطية أو يستعيرها من الغرب كان يعتبر المنبوذين كطبقة محتقرة من نشأتها الأولى . وكان المنبوذون أنفسهم لا يفكرون فى أى استنكار لهذه الحال ، لأن وجدانهم كان راضياً بها ؛ فلم تكن قضية المنبوذين مشكلة فى المجتمع الهندى طيلة المدة التى لم يحدث فيها وجداناً جديداً . وإذن فالمثل السامية لمجتمع ما هى التى تحدد مشاكله وتميز أدواءه . ولأجل هذا الاعتبار تختلف المشاكل باختلاف البلاد ومقدساتها . وهذا ما حملنا

من أول مرة على التنبيه إلى ضرورة الاعتناء عند دراسة الحالة الاجتماعية المغربية بالمثل العليا التى جاء بها الإسلام ؛ لأن ذلك ليس فقط شيئاً طبيعياً بالنسبة للأمة المسلمة ، ولكنه أيضاً خير وسيلة لتقريبنا من الغاية التى نريدها وهى تحديد المشاكل الاجتماعية المغربية وفقاً لإرادة الأمة ورغباتها .

إن اعتماد الإسلام هو الذى سهل علينا معرفة أدواتنا التى أوجزناها وسنعود إليها من بعد . وبذلك فلن نحتاج لأكثر من تذكير أمتنا بضرورة التفكير فى إصلاح ما أفسدته الأجيال من مجتمعها الذى حاد عن مثلها السامية . ولكن كيف يمكنها أن تعالج ما أفسدته الأجيال ؟

إن الحلول التى تعرض عادة عليها سواء فيما تقرأ من صحف أو فيما تدعى إليه من برامج لا تتجاوز فى نظرنا الحلول السطحية التى لا تقضى على جرثومة الأدواء ، وهى فى الحقيقة بمثابة المخدرات التى تزيد فى إعضال الداء فى الوقت الذى تخفف فيه من حدته . إن ما اعتدنا سماعه فى حل مشكلة الفقر هو الدعوة إلى الصدقة أو تنظيم الإحسان على أبعد تقدير . ولكن ما قيمة هذا العلاج بالنسبة إلى المرض ؟ إنه تهدئة وقتية لا تتجاوز ما يحمله اسمها من معنى الإسعاف . ولقد قال لى مرة العلامة « ماسينيون » فى القاهرة : « إن المصريين يعتقدون أن تأسيس المبرات كاف لحل معضلة البؤس عند الفلاح المصرى وهو غلط كبير » . ولكن المصريين ليسوا وحدهم فى هذا الغلط ؛ بل يشاركهم غيرهم من الشعوب التى لا تريد أن تحدث ثورة فى تفكيرها الخاص بالفوارق بين الطبقات .

وهنالك إرشادات أحسن من هذه يدعو إليها أو يقوم بها الكثير ، وهى محاولة القضاء على بعض الأمراض أو التنقيص من عدد المصابين بها ، ولكن هذه الإرشادات مهما كانت نافعة فهى لا تكفى لتجتث جرثومة الداء . إن المشاكل الاجتماعية آخذ بعضها برقاب بعض ، وإنه إما أن يقضى عليها جميعاً ويحتاط من أسباب العودة للوقوع فيها بعد ذهابها أو تبقى قائمة

لا مناص من آلامها . فتقليل عدد المرضى بمعالجتهم لا يضمن لهم أنفسهم عدم الوقوع فى المرض ثانية ، فضلا عن أنه لا يمنع من إصابة غيرهم بالداء . ولذلك فالوقاية العامة أفضل من المعالجة كما يعبر الأطباء . وتأسيس بعض المدارس لا يكفى لحل مشكلة الأمية فى المجموع . وهناءة طبقة ما لا تسد حاجة الطبقات الأخرى . والقضاء على الجهل والأمية تماماً لا يكفى إذا لم تصحبه تربية عامة وتكييف ذهنى وإعداد للحياة .

إن كل مشكلة تتضمن فى طيها عديداً من معضلات المجتمع ؛ فالطلاق مثلا يقدر أن يحمل فى باطنه الأرامل والمومسات والأميين والمتسولين والعاطلين عن العمل . والحرب تستطيع أن تحمل معها ذلك وأضعاف أضعافه من مصائب وأمراض . فالتفكير بالمجتمع يجب أن يكون شعوراً عاماً بكل هذه الأدواء وعقدها وبواعثها لكى يتسنى للشعب أن يتخذ الوسائل الفعالة للوقاية منها وعلاجها .

إن التفكير بالمجتمع يستلزم الاستعداد لخدمته ؛ وهذا ما يقتضى بالطبع السير وفقاً لتصميم محكم الوضع . والتصميم الاجتماعى يشتمل على تقرير المثل العليا ثم الطرق التى تؤدى إليها ثم أسلوب إدارة هاتين النقطتين . والتصميم هو الذى يعطينا نظاماً اجتماعياً أو قانوناً نرتضيه نحن طبقاً للمشاريع التى نخلقها لأنفسنا . إن التصميم الاجتماعى محاولة من الإنسان لتوجيه مستقبله وفقاً لرغباته . والخلق السلوكى ليس إلا فائدة من فوائد هذا التصميم لأن قوانين الاجتماع لم تكتشف اكتشافاً وإنما وضعها الإنسان طبقاً لما آمن به من مثل . إن واجب كل مواطن هو الإيمان بالمثال الاجتماعى ثم دراسة أحسن المناهج لتحقيقه ، وبذلك يمكن أن يفكر بالمجتمع الذى يحيى فيه تفكيراً صحيحاً يهيؤه لخدمته .

إن فكرة التطور بما فيها من تقدم ومتابعة هى التى كانت الباعث على خلق التصميمات فى نظر علماء الاجتماع المعاصرين ؛ لأن فكرة التطور

لم تؤخذ على أنها تغير تلقائى ، بل على أنها مصحوبة بشعور ونيـة . كما أن التقدم لم يؤخذ على أنه أمر مطلق ولـكن على أنه شىء نسبى ؛ لأن ما يمكن أن يكون تقدماً فى نظر بعض الناس يمكن أن يعتبر تأخراً فى نظر الآخرين . وهكذا فقد أصبح يعتبر بحسب الرغبة العامة التى تصحبه ؛ فالتقدم إذن كل عمل يرغب فيه الجميع . وهكذا يصبح هو نفس التطور المنشود فى مختلف أدوار الحضارة الواحدة . وكذلك المتابعة لا تعنى المحافظة ولـكن تقصـد استمرار سير الأمة فى درجات التطور وعدم انحرافها عن مثالها الأعلى .

والذى يساعد على تكوين التصميم هو الإيمـان بقيمة الأبحاث العلمية لأن هذه فتحت المجال للتحدث عمـا يمكن أن يقع قبل حدوثه ، وبذلك أصبح فى مقدرة الإنسان أن يتحكم فى تيار الحوادث بوضع المناهج والقدرة على تحقيقها .

ويؤكد علماء الاجتماع أن تطور فهم الناس للدين هو الذى سهل عليهم هذه الاتجاهات ؛ لأن العصور القديمة كانت تفهم الاعتماد على الله فى معنى غير ما تريده الديانات ، فأصبح الناس بذلك يعتقدون فى قصورهم وعجزهم عن كل إبداع أو تـكوين . ومع أن الإسلام كان ثورة اجتماعية على هذه العقول العتيقة إذ صرح بأن الله جعل للعبد حرية الاختيار بين النجدين وأنه خلقه ليبلوه كيف يعمل — فإن ما تسرب إلينا من الطوائف الأخرى أثر على عقول رجالنا فى عهد الانحطاط حتى أصبحنا نعتقد معارضة الدين لـكل وقاية من الأدواء أو نظر فى إصـلاح الأحوال لأن الواقع كله مقدور .

إن هذه الواقعية الجبرية أول ما يجب أن يزول من تفكيرنا العـام وذهنية أبناء قومنا ، وذلك بتفهيم الأمة أن عقيدة القضاء والقدر ليست فى الإسلام إلا تفسيراً لما وضعت عليه طبائع الأشياء وجبلت عليه نواميس الـكون ؛ فالواجب هو أن يحملانا على تغيير ما بأنفسـنا لنتمكن من تغيير أحوالنا .

إن ما نراه من تنازع بين المذاهب العصرية على اختلاف ألوانها ليس فى الواقع إلا وسيلة من وسائل التمحيص لمثل الاجتماع العليا بواسطة التجارب الإنسانية . ولذلك فالواجب هو أن نقوم نحن بهذا التمحيص وفقاً لتجاربنا وتجارب غيرنا .

وأول خطوة فى هذا السبيل هو تعيين المثال ووضع الأهداف . ونعتقد أننا متفقون فى هاتين النقطتين ، لأن هدفنا هو تكوين مجتمع مغربى صالح جدير بتراثه وبما يصبو إليه من مستقبل رفيع ، وذلك لخير الإنسانية . فيجب أن نعمل بكل ما فى المستطاع لبث هذا الهدف فى النفوس حتى يبعث فيها الشعور العام به ويؤلبها لخدمته . ولنشر هذه الفكرة يجب استخدام كل ما فى متناولنا من مؤسسات اجتماعية عتيقة أو جديدة .

ولكن هذا الهدف العام لا بد من تحليله بحسب العناصر التى تتكون منها مناطق العمل وإعداد المال والرجال للقيام به . وسنحاول فى الفصول المقبلة إعطاء التوجيهات فى كل ناحية من نواحى العمل ، وعلى هيئاتنا ورجال الإصلاح فى وطننا أن يدعوا إليها ويعملوا على تهيئة الوسائل لإنجازها .

إن التفكير بالمجتمع لا يتم إلا بإحداث الثورة الفكرية التى دعونا إليها ، وإن التحرر الفعلى من خرافات الماضى وأباطيل الحاضر فى مقدمة العوامل على الإصلاح والكفاح من أجله .

(٤)

العـــائلة

مهما قيل عن الإنسان وكونه اجتماعياً بطبعه يميل من أول يوم للعيش مع الآخرين والتعاون معهم على تحقيق وسائل الحياة فالذى يجب اعتباره هو أن العائلة لم تكن ناشئة عن الغريزة ولا صادرة من الطبيعة ، وإنما هى نظام اجتماعى اقتضته مصالح الأفراد وكونته فى نفوسهم إصلاحات المفكرين وإلهامات الدين . فإن الغريزة لم تستطع أن تجعل من الإنسان أكثر من حيوان راق نوعاً ما . أما العوامل التى تيسر له الخير والشر أو التى تعلمه الحب والمودة فهى أخلاق اكتسبها من طريق التربية والمراس والتفكير فيما تقتضيه الحاجات المتجددة . وإن الرحمة والحنان الذين يجدهما الإنسان نفسه نحو أبنائه مثلا ليسا إلا من هذا القبيل ، بدليل أن الرجل لا يجد نحو ولده من الزنا ما يجده نحو الابن الشرعى ؛ مع أنه ليس هنالك فارق طبعى ، وإنما هنالك وازع اجتماعى كونه خلق العائلة المؤيد بالدين والمقدسات .

ولقد تحدث الاجتماعيون عن أصل العائلة وأطنبوا فيها باحثين عن منشئها الأول وأصلها الأصيل ، وذهب معظمهم إلى تعليلها (بالتوتمية) أو بالحاجة للانتقال من مرحلة الاختلاط الجنسى العام ، ولكننا نحن لا نؤيد هذين التعليلين لأن ما لحظناه بأنفسنا فى الشعوب البدائية بأفريقيا الاستوائية مثلا لا يدل إلا على عكس هذه الادعاءات ؛ فالتوتمية معدومة تماماً فى الشعوب الإفريقية بينما هى موجود فى البلاد السكندينافية ؛ الأمر الذى يدل على أن وجودها فى معشر ما لا يدل على أنهم من الشعوب البدائية حتى تكون مظهراً من مظاهر الحياة الأولى . وأما الحياة المختلطة

فهى وإن كانت موجودة فى بعض القبائل تخضـــع غالباً لنظام مقصود تبرره بعض الاعتبـارات الاجتماعية كالاختلاط فى يوم ما فى السنة أو مع طبقة معينة من المجتمع ، وفى ذلك دليل على أنها ليست سابقة على العائلة بل متأخرة عنها .

والحقيقة أن الأسرة من أول تكوينها نشأت لتقاوم الغرائز فى الأفراد وتحدد رغبات الأشخاص وتحقق رغبة خلقية وهى تبادل الحب والتضامن فى الواجبات . ولقد بذل الإنسان مجهودات كبيرة قبل أن يصل لتكوين هذا الخلق الأساسى للأسرة الذى لا تقوم بدونه حياة عائلية طيبة ولا أسرة متينة الدعائم .

وقد تطورت الأسرة فى تاريخها تطوراً كبيراً خاضعاً للتعبير العام الذى كان يشمل المجتمع سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل لقد اختلف نظام الأسرة بحسب اختلاف البلدان والأقاليم وما تخضع له من ديانات وعادات . وهذا ما يؤكد تماماً أن العائلة تخضع للتيار الذى يمليه الرأى العام أكثر من خضوعها لأى نظام يضعه الأفراد أو يمليه المشرعون .

وإذا عرفنا هذه الحقائق استطعنا أن نتيقن بأن كل إصلاح يمكن أن يتطلب للأسرة يجب أن يكون خاضعـــاً للمعتقدات العامة للأمة أولا ولاتجاهات الجمعية العصرية ثانياً . وكل اصلاح يتنافى مع هاتين النقطتين فلن يكون مآله فى واقع الأمر إلا الفشل الذريع .

والأسرة المغربيـة ما زالت خاضعة بالأسف لعـدة عوامل اجتماعية متناقضة تناقض النظام الاجتماعى العام فى البلاد ؛ فالعائلة تتسع أحياناً فى المغرب وخصوصاً فى بعض الجهات البربرية إلى حـد أنها تشمل كثيراً من الرجال والنساء والأولاد والبنات ؛ أى تخرج إلى نطاق العشـيرة بينما تضيق فى المدن إلى وضعها العادى فى الأمم المتحضرة . وتختلف كذلك

السلطة فيها بحسب الأعراف المتبعة حتى تجعل أخا المرأة هو المتحكم فيها وفى أبنائها فى بعض النواحى بينما يكون الزوج هو صاحب السيطرة فى جهات أخرى . وبينما المرأة تباع وتشترى فى عديد من القبائل وتورث ولا ترث إذا بها تنال كثيراً من الاحترام فى الجهات الخاضعة للشرع حتى يصبح لها مثل الذى عليها بالمعروف . وهذه الأشياء ليست إلا مظهراً من مظاهر الاختلاف فى درجات الرقى العام الذى نشأ عن عهود الفوضى وعصر القبلية حتى أصبح قسط من بلادنا يمثل أقدم الأنظمة التاريخية بينما يمثل الجانب الآخر أحدث ما وصل إليه الاجتماع من تطور وارتقاء . وتلك حالة يجب أن تراعى قبل كل شىء وأن يعمل على إزالتها من الواقع المغربى لكى تصبح الأمة منسجمة اجتماعياً انسجامها فى الجهات السياسية والروحية .

ونحن نعتقد أن أساس هذا الانسجام موجود ، وهو إيمان الأمة كلها بخلق العائلة الذى أكده الإسلام وحث عليه ، وأن ما هو واقع من التضارب ليس إلا نتيجة لضعف الروح الدينية وقوة الخضوع للغرائز والأهواء وعدم اهتمام المصلحين بالقرية وما فيها من جوانب فساد يجب أن يبذل كل الجهد لإصلاحها قبل أن تظل مركز الداء الذى يعكر على الأمة تطورها وارتقاءها .

على أن هنالك عاملا مهما يدعونا للتفاؤل بتحقيق هذا الانسجام الاجتماعى ، وذلك هو الاتجاه الشامل فى كل الأوساط نحو تغيير الأوضاع القائمة وتجديد أنظمتها . ولكن هذا الشعور مهما كان قوياً وعاماً فهو لا يكفى وحده لاختيار أحسن وجوه الإصلاح وأفضل وسائل الترميم ؛ لأن الاتجاه العام لا ينصرف غالباً إلا للاقتباس من الغرب بكيفية تتفق أحياناً مع مصلحة التطور وتتناقض معه أيضاً ؛ لأن نظام الأسر كما بينّا يختلف فى الشعوب بحسب اختلاف أنظمتها ومقدساتها ، فإذا سار الاقتباس على كيفية تلقائية فربما أخذ ما لا يتفق مع كثير مما يريد الشعب نفسه المحافظة عليه من

تراثه الرفيع . ولذلك يجب أن يوجه التوجيه الصحيح حتى لا تصاب العائلة بما هى مهددة به فى بلاد الغرب من التفكك والانحلال .

إن الأسرة ذات أهمية عظيمة تفوق كل ماعداها من مظاهر الاجتماع : لأنها مصدر كل المؤسسات الأخرى . فالمدرسة والمسجد والمستشفى والمعمل والحكومة والنادى والجماعة الدينية أو السياسية ليس ذلك كله إلا امتداداً لعمل العائلة وتعزيزاً لجهودها . وكلما اضمحل واحد منها أو تضعضع أمكن للعائلة أن تؤدى واجبه وتقوم بوظيفته . بينما لاتقوم جميعها بأية وظيفة من وظائف العائلة لو اضمحلت هى . وهذا مايبين بوضوح أن الأسرة هى الحافظ الأمين على بقاء النوع البشرى وعلى تربيته . وهى المظهر الأهم للأمة والحارسة لتراثها وقدسياتها ؛ ولذلك لا ينبغى أبداً أن ينظر إلى ما تتوقف عليه من إصلاح على أنه بضاعة يمكن أن تؤخذ من أى جهة كانت ، ولكن يجب أن ينظر قبل كل شىء إلى الأسس التى تدعم وجودها وتجعلها جديرة بأداء دورها الاجتماعى الخطير .

إن علاقات الأسرة تكون جميع أنواع المعضلات الاجتماعية ؛ لأنها تفتتح بالخطبة ثم بالعقد والبناء والأولاد والطلاق أو الموت ثم التزوج ثانياً والإرث واليتامى والأرامل وما يتبع ذلك كله من توافق وتخالف وتأمين ووصاية وترشيد وتحجير . ولقد تطورت النظرة الاجتماعية لهذه النواحى كلها فى التاريخ تبعاً لتطور الأخلاق العامة فى الأمة ؛ فكانت المرأة فى عصر الارتقاء العربى محترمة مهابة الجانب ، وكان مركزها يسبغ على الأسرة كل آيات التقدير والاعتبار ، ثم أصبحت فى عهـــد الانحطاط بمثابة الخادمة المضطهدة المغمورة فى وسط الجوارى والحريم . وكان الزواج يعتبر خلقاً كريماً يجب على كل الناس أن يقوموا به لغاية واحدة ، وهى تحقيق ما أراده الشارع من الأسرة الطيبة والبنين الذين يربطون حلقات المجتمع ويكثرون عدد الأمة الإسلامية ، وكان العناء الذى يجده الزوج والزوجة فى القيـام

بالواجب يعتبر نعمة من الله لأنه يؤدى إلى ثواب عظيم وفوز كبير ، ولكن ذلك كله أخذ يضعف فى عهد الانحطاط حيث لم يعد هنالك أكثر من الوازع الجنسى والانغمار فى الترف ، فأدى ذلك إلى النظر للمرأة على أنها رمز للاحتيال والخديعة وأحط الغرائز وأسفل العواطف .

إن الأسرة المغربية بحاجة إلى إصلاح عميق ينبنى قبل كل شىء على تجديد النظرة لها فى نفوس الرجال والنساء ، أى على بعث روح الحب المتبادل الذى يضمن الهناءة النفسية ويجعل من البيت الكريم سكناً بالمعنى العميق الذى أراده القرآن الكريم من هذه الكلمة . ولذلك يجب القضاء على كل أسباب الاضطراب الذى يقلق راحة الأسرة ويفسد علاقات أفرادها . يجب أن ينظر الرجل للمرأة على أنها شريكته فى الحياة ومساعدته على أداء الواجب ، ويجب عليها أن تنظر إليه على أنه شريك لها وحفيظ عليها ، ويجب على كل منهما أن يعرف أن اتصالها ليس لمجرد إرضاء الغريزة الجنسية ولكن لأداء دور من أدوار الحياة لخدمة المجتمع وتحسين العلاقات بين أفراده .

ويجب على الدولة أن تساعد الأسرة على أداء واجبها ، وذلك بتخفيف أعباء تكاليفها ، أو القيام بها جملة من ناحيتها المادية والتوجيهية دون أن تسلبها دورها الاجتماعى الذى إذا انفصلت عنه زالت عنها عواطف الرحمة والحنان نحو أقربائها وأبنائها .

ويجب على المجتمع كله أن يفهم ما فى التضامن بين الأسر من صلاح للمجتمع الذى لا يتركب إلا منها ، وأن الحب والتضامن هما عماد الأسرة وهما فى الوقت نفسه عماد كل تعاون اجتماعى وانسجام قومى .

(٥)

البغـــاء

ليس هنالك خطر يهدد العائلة ويقضى على أنظمتها ويفسد روح الحب الذى تقوم عليه مثل البغاء السرى والعلنى . وهو داء قديم بقدم الإنسانية لأنه من الطفيليات الاجتماعية التى ما فتئت تمتص معنوية البيت وتقضى على كيان عماده الذى هو الشباب . وقد أشهر عليه الأنبياء والمصلحون والقادة الاجتماعيون حروباً شعواء خففت من شره ولكنها لم تقض على جرثومته ؛ لأن مقاومته فى الواقع تصطدم بإحساس عميق فى الطبيعة البشرية لا تكاد تجدى فيه العظات أو تؤثر فى محوه المعنويات . وينشأ البغاء عادة من عدم إشباع الغرائز الجنسية خارج العائلة أو داخلها ، وكذلك من الغرور الناتج عن انعدام الحب والتضامن الذين هما أساس الأسرة كما قلنا ، أو من فقدان التفاهم والانسجام فى الحياة البيتية ، وكذلك من الفقر أو من سوء القدوة التى يجدها الذكر والأنثى فى الإنسانية جمعاء . ومن المؤسف له أن يكون الموقف العادى لمختلف الطبقات إزاء هذه المشكلة هو موقف الإهمال وعدم الاعتبار إلى حد أن بعض المتمدينين أو مقلديهم أصبحوا يعتقدون أن البغاء ليس إلا مظهراً من مظاهر الطبيعة التى لا يمكن القضاء عليها ، وأخذوا يفكرون فى أن خير وسيلة فى أمره هى الاعتراف بواقعه الذى لا يكاد يتحرر منه إنسان . أما المصلحون منهم فقد رأوا أن مسألة البغاء تنحصر فى قضية العناية الصحية وعدوى الأمراض . ومعنى هذا أنهم عوضاً عن أن يبحثوا عن أحسن الطرق للقضاء على الفساد أخذوا يهتمون بشأن تنظيمه وفتح المواخير الرسمية له وإعـــداد وسائل الوقاية الصحية للذين يتعاطونه مدعين أن ذلك خير وسيلة للتخفيف من ضرره الذى لا يعدو

المرض الجسمي ؛ لأن الذين يطرأون على مدينة أو مركز مايمكنهم أن يجدوا بسهولة المسكينات اللائى يتجرن بأعراضهن فى مكان معين فيسدون غرائزهم عوضاً عن أن ينطلقوا للبحث عن النساء فى الأوساط المتحصنة. ولكن الواقع أن هذه التجربة التى ابتكرها نابليون عدو المرأة لم تؤد إلا إلى استفحال خطر البغاء وجعله أداة للتحقير والإهانة لقسم مهم من سيدات المجتمع الجديرات بكل تقدير واحترام. على أن هذه التجربة لم تكن فى الحقيقة إلا أثراً من آثار العداوة التى خلقها القرن الثامن عشر والتى لم تزدها كتابات (موليير) و (روسو) و (منتسكيو) و (فولتير) و (ديدرو) وغيرهم من المفكرين الذين عارضوا تحرير النساء إلا تثبيتاً فى نفس الجمهور. وعلى الرغم من رد الفعل الذى أحدثته الثورة الفرنسية فإن نابليون طبق عملياً كل المبادئ المقيدة للمرأة والمحقرة لها .

كان نابليون أول من أسس دور البغاء المنظمة على الطريقة التى نراها فى بلادنا ، وقد قلدته فى ذلك أغلب أمم الشرق والغرب حتى أصبح البغاء الرسمي مظهراً من مظاهر النظام الحديث . وعلى الرغم من العيوب التى نشأت عنه ومن الفواحش التى أدى إليها فإن مختلف الحكومات الديمقراطية ظلت متمسكة به مناصرة له . ولكن نهضة المرأة وشعورها بكرامتها حول الأنظار إلى ضرورة العدول عن هذا النظام الشيطانى الذى كون الرقيق الأبيض وكاد يقضى على روح الوقار والحشمة فى كل العالم . وهكذا عدل كثير من الأمم اليوم عن ذلك النظام الفاسد فحرمت البغاء الرسمي وفى مقدمة هـــذه الأمم روسيا وألمانيا وتبعتها بعد ذلك أثناء الحرب الأخيرة مصر ثم فرنسا . وقد تقرر هذا بعد أن أكد الخبراء أن لا فائدة فى تنظيم المواخير ومراقبتها ؛ لأن العاهرة تستطيع إخفاء مرضها لكيلا ينقطع مدخولها ، ولأن عدد الذين يزورونها بين فترتى الزيارة الطبية كاف لأن يجعلها ناقلة مرض فى تلك الأيام ، لأن مراقبة الزائرين غير متيسرة ، واستعمال الأدوية التى تمنع الحمل أو تغسل الرحم لاتمنع من المرض وعدواه .

فاذا أضيف ذلك إلى ما فى وجود البغاء المنظم من إضعاف للعائلة وحرمان للأمة من مواليد طائفة من نسائها ومن مجهودات هؤلاء المسكينات فى معمعة المجتمع استطعنا أن نقدر قيمة الخطر الذى يكونه هذا الداء الذى أقرته المدنية المصرية أمداً طويلا .

إن علاج مشكلة البغاء من أدق القضايا وأعوصها ، فقد رأينا ما أدت إليه تجربة تنظيمه . ويمكننا أن نلاحظ كذلك ما أدت إليه محاولة الحجاب الكامل فى وسطنا المغربى إذ لم يكن من مبرر لأدق أنواع الحجاب إلا الحيلولة دون المرأة ودون الوقوع فى محظور الفساد . ومن غير أن نتعرض الآن لقضية السفور لا سلباً ولا إيجاباً يمكننا أن نؤكد أن حجز المرأة لم يصل بها إلى الغاية السعيدة التى قصدها الأولون .

إن المرأة المحجبة ليست أقل تعرضاً لخطر البغاء من أختها السافرة ، ولن يمكن لأحد من أبناء قومنا أن ينكر ما تتخبط فيه أمتنا من بغاء علنى وسرى فى كل المدن والقرى على السواء . وهذا يعنى أن الفساد فى وسط الحاضرة حيث تحتجب النساء ليس أقل منه فى وسط القرية حيث النساء يمرحن فى الفضاء الواسع غير محتجبات . وهذا زيادة على الشذوذ الجنسى الذى يلاحظ بسبب هذه العزلة فى حياة الرجال مع الرجال والنساء مع النساء . وهنالك تجربة ثالثة وقعت فى انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهى منع البغاء السرى والعلنى منعاً باتاً ومعاقبة القائمين به . وهذه طريقة عملية فى حد ذاتها لأنها تتفق مع الواجب الذى يقضى به الدين والخلق ، ولكنها فى الحقيقة لا تكفى وحدها . ولذلك لم تؤد لأكثر من تخفيف المرض دون القضاء عليه .

إن البغاء لن يزول من المجتمع أو لن يبقى له أثر مهم إلا إذا أمكنت مقاومة العوامل الرئيسية فيه . وعندى أن هذه العوامل تنحصر فى ثلاثة أقسام :

١ — العامل الخلقى .

٢ — العامل الاقتصادى .

٣ — العامل القانونى .

فلا شك أن للأخلاق والمعتقدات أثرها الفعال فى مقاومة الغرائز البشرية وكبح جماحها ، فمنع البغاء يظل عاملا سلبياً إذا لم تدعمه وسائل العفة وامتلاك الشهوة . وهذا الخلق الكريم لا يمكن أن يقوى فى النفوس إلا بتقوية الوجدان العالى عندها ، وتلك قضية مرجعها إلى التربية العامة التى لن تتم إلا بالعائلة الطيبة ، والمدرسة الهادية ، والعناية المستمرة بالشباب وإعداده . إن الأمة التى تدين بالمثل العليا تسمو غرائزها وتحل الحواس الرفيعة منها محل الحواس الجنسية ، ولذلك يجب الاهتمام بتوجيه المجتمع فى هذه الناحية كما فى غيرها ؛ فإن الشعب منحط الأخلاق هو الذى لا يرى الجمال إلا من جانبه الجسمى . أما الشعب المتمدين فإنه يلتذ بالشعر والموسيقى والكتابة والحفر والبحث والرياضة والخدمات الاجتماعية . ولن يتم تحقيق هذه التوجيهات النافعة إلا بتنظيم الشباب ضمن الفرق الكشفية والرياضية والجمعيات التى تكون فيه روحاً وثابة للمعالى ولبناء الأسرة الجديدة التى هى عماد المجتمع الراقى .

ولا شك أن قسما مهماً من اللائى يتعاطين البغاء — وخصوصاً من أولئك اللائى يقبلن عرض أنفسهن فى المواخير — لا يحملهن على ذلك إلا فقد القوت وأسباب الحياة . إن المرأة التى لا تقدر على عول نفسها ولا تستطيع أن تقوم بعمل مشرف يؤول بها الحال إلى إلقاء نفسها فى أحضان الرذيلة لتأكل الخبز ممزوجاً بالدموع . إن للاقتصاد أثره الكبير فى تكوين البغاء ونشره ، ولو زال هذا العامل من الوجود لما بقى من البغاء إلا لون يسير من السهل علاجه بوسائل الخلق والتهذيب . ومن الحق أن نعترف بأن إعطاء المرأة حق العمل فى البلاد الروسية قضى تماماً على البغاء أو على الأقل على البغاء من أجل أجر ما ؛ لأن المرأة أمكنها أن تجارى الرجل فى كل

الميادين النافعة حيث تضمن لنفسها أسباب الحياة بنفس الوسائل التى يضمنها أخوها الرجل . ولقد ضاقت الحياة فى روسيا أثناء الحرب فبدأ البغاء ينبعث مقابل قسط إضافى من اللبن أو اللحم . ولكن ما عادت الحالة لمجراها الطبيعى حتى امحى الفساد من جديد . إن ذلك خير دليل على ما للعامل الاقتصادى من أثر فى تقوية البغاء ونشره فى المجتمع . فمن أراد أن يقضى على هذا الطفيلى المهلك فليعمل على تغيير النظام الاقتصادى القائم فى البلاد ، وليدع إلى تحسين حالة المرأة وإعدادها لتكون قادرة على الاستقلال بحياتها إذا اضطرت لذلك مع إعطائها الثقة التى هى أهل لها .

بعد هذا يأتى العامل القانونى ، فلا شك أن شعور المرء بإطلاق العنان يساعده على خرق تعاليم الدين ونصائح المرشدين . إن الباعث الأول على وضع الشرائع هو عدم اقتدار النوع الإنسانى على كبح نفسه بنفسه دائماً ، ولولا القانون لما استطاعت البشرية أن تعيش فى مأمن من كثير من الجرائم . لذلك فمن الضرورى لكثير من الناس أن تؤيد فى نفوسهم غرائز الخير ودواعى التقوى بوسائل السلطة ودوافع القانون ، وخصوصاً فى هذا العصر الحديث الذى أصبحت فيه كلمة الأخلاق فى نظر كثير من الناس لا تتجاوز ما هو موجود بالقوانين ، أو بتفسير أصرح إن القانون حل محل الأخلاق . إذن يجب تحريم البغاء العلنى والسرى بصفة قانونية ، ويجب معاقبة الذين يتعاطونه من الرجال والنساء بأشد أنواع العقاب ، وفى الوقت نفسه يجب الاهتمام بالعاملين الآخرين ليكون المنع أجدى . إنه لمن العار الشنيع أن يظل بلد إسلامى مثل المغرب غير متمتع بما تتمتع به أوطان أخرى من تحريم للزنا وإقفال لأماكنه الرسمية .

ولكن إقفال الأماكن الرسمية يجب أن يكون مصحوباً بعناية فائقة بالتائبات من سيداتها ، حتى لا يشعرن بأنهن انتقلن من حالة إلى ما هو أقبح منها ، وحتى لا يلقين بأنفسهن مرة أخرى فى البغاء السرى وتسميم

الوسط الذى يحيين فيه . إنه من الضرورى أن تهيأ لهن الوسائل للاشتغال الشريف والكسب الطيب مع ما يلزم من جو إرشاد وهداية يقتنعن إلى جانبهما بحسن ما صرن إليه وبأنهن قد أنقذن من هوة السقوط ليرتفعن لدرجة المرأة الحرة الشريفة .

وهنالك عوامل أخرى لمقاومة البغاء يجب الانتباه إليها ، وهى الزواج المبكر ، والقضاء على نظام بعض العائلات التى تمنع بناتها من الزواج بغير أبناء العم ، فى حين أنه يسمح للذكور بالتزوج من حيث شاؤوا ، وكذلك بعض العادات التى تسمح للمرأة بالقضاء عند أقاربها الأيام والليالى ذوات العدد حيث تتصل بمختلف الرجال الأقارب فى مأمن من مراقبة الزوج أو غيره ، ويقع الاختلاط فى الغرفة الواحدة بين ذكور العائلة وإناثها عند المسلمين وبين مختلف الأفراد ولو كانوا من عائلات متعددة عند اليهود المغاربة .

وأشد من هذا وأخطر ما تقره بعض الأعراف البربرية من إكرام الضيف بوسائل غير مشروعة ، وما يسمح به من اختلاط عام فى الظلام فى إحدى قبائل المغرب العربية مرة فى السنة بمناسبة موسم بعض الصالحين .

وكذلك يجب بصفة باتة منع هذا النوع من البغاء الذى ما زالت محاكمنا الشرعية تعترف به ، إنه التسرى ، لقد أصبح الرقيق محرماً منذ عهد طويل ، ولكن أثر الاسترقاق ما يزال موجوداً فى مجتمعنا البائس حيث إن الحرائر ما زلن يتخذن سرارى تحت ستار الشبهة القديمة أو غطاء العرف العام .

إن كل هذه الأنواع وما لا نعرفه من البغاء الرسمى والسرى المذكر والمؤنث تجب مقاومتها بكل الوسائل المجدية ، وفى مقدمتها المنع الرسمى . إن ذلك أول ما يلزم لحماية الأسرة وتقويم المجتمع وإنشاء الجيل الصالح المليء بالحيوية والنشاط .

(٦)

المرأة المغربية

بين العرف الجاهلي والعمل الشرعي

المرأة عماد الأسرة ، وكل بناء لا يستقيم عماده فهو إلى الانهيار . وقد مرت عصور وأزمان وتقلبت دول وحكومات دون أن تصل الإنسانية إلى حل معضلة الأسرة ؛ لأنها أبت أن تعترف للمرأة بحقها الذى تهبه لها الفطرة ويقره العقل السليم . وإلى الآن وعلى الرغم من كل التقدم الإنسانى فإن الشعوب لم تنضج بعد إلى وضع المرأة فى موضعها الطبعى ، وإنما هى بين ظالم لها معتد على حقوقها وبين متملق لها مجلوب بعاطفة إغرائها . والحق أن المرأة وحدها هى التى تستطيع أن تحرر نفسها مما كبلتها به الأجيال وما صنعته بها التقاليد . ومع أن سيدات هذا العصر أظهرن استعداداً فائقاً للتطور وجهاداً قوياً من أجل الحقوق فإنهن لحد الآن لم يدافعن إلا عن الشكل ولم يظفرن بغير الإطار ؛ لأن وضع المرأة حيث كانت أورثها نوعا من الضعف فى الجسم ونوعا من التركيب فى الذهنية ، وأصبح ذلك يخيل إليها وإلى الرجل أنه فارق فسيولوجى مع أنه ليس غير أثر للوضع الاجتماعى . ولكى تتحرر المرأة من هذه الذهنية الموروثة والحالة المتعاقبة يلزمها مجهود مستمر وثبات متوال ؛ لأن ما أفسدته الدهور والأعوام لا تصلحه الشهور والأيام حسب المثل المحفوظ .

وإذا نحن نظرنا للمرأة العربية فى جاهليتها وجدنا أنها كانت فى أحط الدرجات وأخس الدركات ؛ لأنها كانت تعتبر متاعا يباع ويشترى ويورث ولا يرث ؛ فقد أخرج البخارى : أنهم كانوا إذا مات الرجل فأولياؤه أحق

بامرأته ؛ إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوجوها وإن شاؤوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها .

وكانت عادة اليثربيين (سكان المدينة) أن يرث الوارث زوجة الهالك كما يرث ماله ، وله الحق فى عضلها عن الزواج حتى تفتدى منه .

وكانت عادة تهامة أن يسيء أحدهم إلى المرأة حتى يطلقها ويشترط عليها أن لا تتزوج بغير من يختاره لها أو تفتدى منه بمال أو برد ما كان أعطاها ، إلى غير ذلك مما هو معروف من أحوال الجاهلية العربية وأخبارها .

ومن المؤسف أننا إذا عاودنا النظر اليوم إلى قسم مهم من بلادنا نجده ما يزال يتبع هذه العادات الجاهلية وأمثالها ؛ فالمرأة فيما يسمونه بالمناطق العرفية ليست لها أدنى حرمة ولا كرامة . إنها كأختها فى الجاهلية تباع وتشترى ولا يعتد بها إلا فى المتاع والزينة ، وتعضل ويضيق عليها حتى تفدى نفسها ، وتفرض عليها الخدمات الشاقة التى لا يقوم بها الرجال فضلا عن النساء ، وترغم على كثير من العادات ولو أبت هى ، وتحرم من حقها فى الميراث وفى حضانة الأبناء وغير ذلك من الأمور التى تفوق كل ما يتصوره العقل من وحشية وجهل . ولقد أتيح لى أن أقارن بين الأعراف المغربية وبين أعراف القبائل البدائية فى إفريقية الاستوائية فإذا هى متساوية فى الفظاعة وإن كانت تزيد وتنقص بحسب نواحيها .

كل هذا والمغرب بلاد إسلام ومن الأوطان المشهورة بالتمسك بالدين والعمل على بقاء أحكامه . وإذا كان للسياسة دخل فى استمرار هذه الحال فإن لنا ولأسلافنا حظاً فى المسؤولية ؛ حيث إننا لا نهتم بتنوير عقول أهل القرى وتربيتهم ،فكانت الدراسة والتهذيب مقصورين على المدن وعلى بعض المراكز الأرستقراطية فى الأوساط القبلية . وأنا لا أشك فى أن ذوى السياسة من حكامنا ورؤسائنا كانوا يتآمرون على ذلك حباً فى إخضاع هذا الشعب لأهوائهم وإبقائه أداة سهلة الاستعمال . وهكذا أبقوا الأمة فى عماية

الجاهلية مكتفين بإيمانها العميق متجاهلين أن الدين ليس اعتقاداً فقط ولا قولا فحسب ، ولكنه إلى ذلك إذعان وخضوع بالجوارح والأركان . ولقد حمل ملوكنا ورؤساؤنا الحملات العسكرية على مختلف القبائل لإخضاعها لأداء (النائبة) والاستسلام لتنفيذ الأوامر الحكومية، ولكنهم لم يهتموا قط بأن يحدثوا ثورة فى هذه العادات الجاهلية وإصلاح أحوالها اللهم إلا فى المناطق التى تأثرت ولو مؤقتاً بالعمل الإيجابى لعبد الله بن ياسين والمهدى ابن تومرت .

إنه فى الوقت الذى نقوم فيه بمحاسبة أنفسنا يجب أن لا ننخدع لكبريائنا ، بل يجب أن نبحث عن أغلاطنا لنصلحها ، ونبحث عما كان يعتبر فى عصر سابق محمدة هل لا يزال محل ذلك الاعتبار فى عصرنا الذى نعيش فيه ؟ إن النقد التاريخى لما ينقص النهضة العربية عموما والمغربية بالأخص ، وبدونه لا يتسنى لنا أن نبنى مستقبلنا على الأسس الصالحة المفيدة .

لا نريد أن نطيل القول فى الأعراف البربرية ؛ فهى مسألة يجمع من قومنا على ضرورة العدول عنها ؛ لأنه لا يختلف أحد فى مباينتها للإسلام ولرغبة الشعب ، ولكنه لا يكفى أن نجمع على ضرورة العدول عنها ثم لا نبذل كل مجهوداتنا لوضع هذه الإرادة موضع الواقع المنجز . إن كل إصلاح للأسرة المغربية لا يمكن بغير إصلاح حالة المرأة ، وامرأتنا لا يتم لها إصلاح مادامت الأعراف البربرية مفروضة فى بلادنا . إن المسألة قبل كل شىء مسألة الشعور بخطر بقايا الجاهلية فى البلاد وكونها حجرة عثرة فى سبيل كل تطور أو تقدم نسعى إليه .

أما فى مناطق العمل الشرعى من بلادنا فالمسالة تحتاج إلى معاودة النظر فى كثير من الأعمال التى أعتقد أنه انقضى موجبها فى الوقت الحالى . ومن المعلوم أن من شروط استمرار العمل استمرار موجبه ؛ فالأعمال التى هى ابتكار مغربى تحمل فى نفسها مبدأ التطور التشريعى فى البلاد فى دائرة الشريعة الإسلامية طبعاً . وذلك ما يفسر لنا أن الفقهاء من قومنا كانوا ذوى

نظر دقيق إلى مجموع الثروة الفقهية فى الإسلام . فأقوال الفقهاء وآراؤهم المختلفة تبعاً لتطور الاعتبارات الزمنية والمكانية مورد خصب لكل الذين يريدون الاستمداد من مجهودات من سلف والنهج على منواله . ولقد نظر الفقهاء المغاربة دائماً هذه النظرة فأعاروا الظروف الزمانية والمكانية قيمتها أثناء الحكم وأثناء التقرير حتى فيما ورد بصريح القرآن ؛ فإن من آخر الأعمال المبتكرة اختبار المحاجير قبل الحكم بترشيدهم نظراً لفساد الزمان ، مع أن صريح الآية القرآنية : «فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم» ، يقضى بأن الترشيد يمكن أن يتم بمجرد الإيناس الذى هو عمل فراسى لا دخل للاختبار فيه . وهذه الروح هى التى يجب أن تصحبنا اليوم حينما نريد دراسة المسائل الشرعية التى تلتصق بمجتمعنا .

وسنقتصر فقط على بعض الأمثلة مما تدعو إليه ضرورة الإصلاح المعجل . ومن ذلك إجبار الولى أو الوصى البكر على الزواج بمن تريد ومن لا تريد ؛ فهذا العمل مبنى على مذهب الإمام مالك الذى يعطى للأولياء والأوصياء حق الإجبار وإن كان يستحب لهم تخيير المرأة فى ذلك ، ونحن نعتقد أن روح العصر لم تعد صالحة لتطبيق مذهب المالكية فى الموضوع ؛ لأن المرأة المغربية على أبواب التطور الذى لا يجعلها مستعدة لقبول مثل هذا التحكم فى مصيرها . فالوقت قد حان للعمل بمذهب جمهور الأئمة المسلمين من تخيير البكر والثيب على السواء فيمن تختاره ليكون قرين حياتها . على أننا حينما نرجع لمستند التشريع الإسلامى نجد مذهب المالكية فى هذه القضية محجوجا ؛ فإن الحديث الشريف الذى يقول : «البكر تستأمر وإذنها صماتها، والثيب تعرب عن نفسها» صريح فى غير ما ذهب إليه إمام دار الهجرة، وحمل الأمر فيه على الاستحباب ليس له دليل ؛ لأن الأمر متى أطلق انصرف للوجوب. ولقد روى السبعة عن أبى هريرة أن رسول الله (صلعم) قال : «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا البكر حتى تستأذن» . وروى السبعة إلا مسلما : «أن

خنساء بنت خدام الأنصارى زوجها أبوها وهى ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله (صلعم) فرد نكاحها أى أبطله» . وروى أحمد والنسائى : «أن فتاة جاءت إلى رسول الله (صلعم) فقالت إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته قال : فجعل (صلعم) الأمر إليها ، فقالت قد أجزت ما فعل أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من شىء » فهل بعد هذه الأحاديث دليل أصرح على أن المرأة بكراً كانت أو ثيباً هى أحق باختيار من تريده من الأزواج ، وليس للولى منعها منه وإن كان هو الذى يتولى العقد عليها بإذنها ورضاها ؟

إن هذا الإصلاح المحمدى يجب أن لا تظل المرأة المغربية محرومة منه خصوصاً فى هذا العصر الذى وصلت فيه المرأة لدرجة الحكم الذاتى فى الأمم كلها . إن كل جمود على العمل الأول لا يؤدى إلا إلى فتنة فى الأرض وفساد كبير .

وإذا كنا ندافع عن المرأة فى حق اختيار زوجها فإن الرجل كذلك محتاج لأن يدافع له عن هذا الحق ؛ لأن التقاليد المغربية تكاد تجبر الرجل نفسه على من يختاره له أقاربه ، خصوصاً وأنه لايسمح له فى الغالب بالاجتماع بمن يخطبها ؛ بل يكتفى بما تبلغه له أمه أو قريباته اللائى ينظرن بأعينهن لا بعينه هو . ومع أنه ليس فى الفقه ولا فى العمل المالكى بالمغرب ما يمنع من رؤية الزوج خطيبته فإننا ما نزال متمسكين بهذه العادات البالية التى تتغلغل حتى فى عقلنا الباطن كأنها جزء من الدين . إن النبى عليه السلام لم يكتف بالإذن بالنظر للخطيبة قبل العقد عليها ؛ بل أمر بذلك فى عدة أحاديث ، فقد أمر المهاجرين حين قدموا المدينة ألا يتزوجوا بالأنصاريات قبل رؤيتهن للتأكد من سلامة عيونهن . واستشار المغيرة بن شعبة النبى عليه السلام فى زواجه بإحدى النساء فقال له : « اذهب فانظر إليها ؛ فإنه أجدر أن

يؤدم بينكما » . وقال الأعمش : « كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم ».

وقد تستطيع هذه الجزئية أن تجرنا لمسألة الحجاب العام للنساء، ولكننا لا نريد الإطناب فيها لأن أمرها معروف عند الجميع ؛ فالإسلام يجيز للمرأة أن تكشف وجهها وأطرافها فى مذهب جميع العلماء عند أمن الفتنة . أما عند خوف الفتنة فالخلاف بين المذاهب هل يجب على المرأة أن تستتر أو الرجل هو الذى يجب عليه أن يغض النظر ؟ وأما فيما عدا الوجه والكفين من بقية الجسد فهى بين مناطق مخففة يكره كشفها ومناطق مغلظة فيحرم . وهكذا نجد البون شاسعاً بين ما هو فى النظر الشرعى وبين الواقع المغربى ؛ فالقسم الأكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه ولكنهن يسمحن لأنفسهن أن يخرجن أحياناً حاسرات السوق والأذرع ؛ الأمر الذى يدل على أن المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا .

وإن من أشنع مظاهر الإجبار التى ما نزال نحتفظ بها فى بعض بلداننا المتحضرة وخصوصاً فى تطوان تزويج الصغيرات أو الوعد بتزويجهن ثم إنجازه بعد أزمان ، فلا تصل البنت لدرجة البلوغ حتى تجد أولياءها قد سلموها لخطيب أكبر منها بكثير فى الغالب . ونحن نعتقد أنه إذا كان للاعتبارات التى بنيت عليها هذه العادة محل فى الأجيال الماضية فإن من الواجب على الجيل الجديد أن يتحرر منها وأن لا يشجعها ؛ لأن هنالك فرقاً عظيماً بين البنت فى سنيها الأولى من الحياة وبينها حين تصبح امرأة قادرة على الاختيار .

إن تحسين حالة المرأة وإسعادها يجب أن ينال حظاً مهماً من تفكيرنا الاجتماعى لأنه شرط أساسى لإصلاح المجتمع وإعداد المغرب لحياة أسعد .

وإذا كنا نستنكر تزويج الصغيرات وإجبارهن فهل من المصلحة أن نكتفى فى هذا الباب بمجرد الوعظ والتنبيه معتمدين على ضمائر الناس

وامثالهم ، أو الأوفق أن تؤيد ذلك بتحديد قانونى يندرج تحت أصل شرعى هو مصلحة المرأة العامة ومصلحة الأسرة من حيث هى ؟ إن أغلب الأمم المتمدينة تأخذ اليوم بالنظرية الثانية ؛ لأن للقانون سلطاناً ليس لغيره من وسائل الإقناع ، وهم يحددون فى فرنسا الزواج بالثامنة عشرة كاملة للرجال ، والخامسة عشرة كاملة للنساء ، ولا يسوغ العقد قبل السن القانونى إلا بإذن خاص من رئيس الجمهورية الذى يجب عليه اعتبار أسباب معينة لإعطاء هذا الإذن . وقد اتبع القانون المصرى مبدأ التحديد فمنع المأذون من تسجيل العقود إذا كانت قبل السن القانونى وهو ١٨ عاماً للرجال و ١٦ للنساء . والحقيقة أن للتزوج فى الصغر أضراره التى لا تنكر ، وأن مبدأ التحديد يجب أن يقرر ، ولا نرى فى الفقه المالكى ما يمنع من اعتماده نظراً لما فيه من المصلحة العامة التى أشرنا إليها . غير أنه يجب مراعاة الجو فى التحديد نفسه لأن أجواء أوربا الغربية هى غير أجواء مصر والمغرب مثلا . ولذلك يمكننا أن نمنع من تزويج الأنثى والذكر على السواء قبل إتمام ١٥ عاماً لأنها السن الغالبة فى بلوغ الشباب من الجنسين عندنا . وطبعى أن يباح للبالغ أن يتزوج ، وإلا فمعنى ذلك الإبقاء به فى أحضان البغاء فى المدة التى يحياها عزباً إذا كان يريد أن يحصن نفسه وكذلك البنت البالغة ، خصوصاً وعادة الفلاحين أنهم يرغبون فى استعجال الزواج لأن المرأة تساعد بعلها على القيام بأعماله التى لا يستطيع أن يقوم بها فى انفراد عنها .

ومن الإصلاحات الاجتماعية التى يجب الاهتمام بها العناية بسلامة المتزوجين من الأمراض المعدية أو التى لا تقبل الشفاء . ومعنى هذا أنه يجب فرض الإدلاء بشهادة طبية تؤكد ذلك قبل أداء العقد ؛ فإذا ثبت وجود مرض معد فلا ينبغى الإفضاء بخبره إلا للمريض نفسه ثم التعجيل بمعالجته . إن هذا النوع من الاحتياط حسن فى نظرنا للمساعدة على التوقى من

الأمراض ومن الوقوع فى عدة خصومات تترتب على اكتشاف مالم يكن منتظراً من الآفات بعد الدخول . أما الأمراض التى لا تقبل المعالجة لفوات إبانها مثلا أو لعجز الطب فى حالته الحاضرة عن القيام بها فيجب أن يشعر بها الطرفان معاً ويترك لهما الاختيار فى العقد على الرغم من ذلك أو عدمه ؛ لأن الأمر يدخل حينئذ فى باب الإحسان ومشاركة الغير فى آلامه ، وهى عاطفة إنسانية لا ينبغى أن يحرم من يحس بوجودها .

ولقد جرت عادة الأمم من قبل الإسلام أن تكلف المرأة بدفع مهرها للزوج ، وهذا مالا يزال العمل جاريا به فى أغلب الأمم المسيحية ، وهو المسمى (بالدوطة) ؛ وذلك ما جعل المرأة فى خطر عظيم حيث إنها تضطر أن تبذل من الجهود الجبارة للحصول على ما تدفعه للزوج لتستطيع أن تخرج من عزوبتها ، ولما كان النساء فى الغالب غير مستطيعات للكسب بالوسائل المشروعة فقد ظللن عرضة لتقديم أنفسهن للفساد وارتكاب كثير من الفجائع للحصول على (الدوطة) . وعلى الرغم من أن القانون الفرنسى مثلا قد ألغى الإجبار على أداء هذا النوع من المهر فإن العرف الفرنسى نفسه لا يزال مستمراً كما كان من قبل . أما الإسلام فمن محاسنه أنه كرم النساء عن هذه المهمة وأوجب على الرجل المهر لمن يقترن بها مقدما على البناء ، وقد جعله عطية لا مقابل لهـا كما يدل عليه قوله تعالى : « وأتوا النساء صدقاتهن نحلة» . وقد بين الشيخ محمد عبده خطأ من يرى أنه فى مقابل الاستمتاع ؛ لأن الصلة بين الزوجين أعلى وأشرف من الصلة بين الرجل وفرسه ، خصوصاً ولفظة النحلة فى اللغة تدل على العطاء دون مقابل .

ومن المعلوم أن هذا الصداق هو للمرأة نفسها تستعين به على تأثيث بيتها وتتخذ منه مادة لمساعدتها فى مستقبلها . وإذن فلا يجوز لوليها ولا لأحد غيره أن يشترط فى العقد أن يأخذ شيئاً من الصداق أو من الزائد عليه لنفسه . وذلك مما يبين فظاعة العرف الجارى فى كثير من القبائل

العربية بالمغرب ، حيث لا يعطى الأب ابنته مهرها إلا بعد أن يأخذ لنفسه ما يسمى (بالموكلة) ، وهو مقدار من المـال أو الطعام يأخذه الولى مقابل الإذن بتزويج ابنته عن يخطبها . وتلك عادة من عادات الجاهلية حيث كان الولى يأخذ صداق بنته لنفسه حتى نزل تحريم ذلك إلا إذا وقع بطيب خاطر من المرأة ؛ أى أن يكون عطاء منجزاً من المرأة لوليها ، وهو قوله تعالى : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » .

والزواج فى نظر الشريعة الإسـلامية عقد كسائر العقود يثبت بالإقرار من الزوجين ، وبالكتابة منهما أو من المنكر منهما ، كما يثبت بعدلين ، وبإثبات الزوجية ولو ببينة السماع أو الشهرة العامة من الذين يشهدون برؤية الزوجين متعاشرين معاشرة الأزواج . وقد أدخلت الحكومة المصرية على هذا الفقه تشريعاً جديداً يقضى بمنع إثبات الزوجية ؛ فمنعت القاضى من سماع الزوجية بدون مؤيد شرعى وهو وثيقة الزواج أو ما يضاهيها من الاعتراف . وهذا التشريع فى الواقع مستمد من القانون الفرنسى الذى لا يبيح لأحد المطالبة بالحقوق المدنية للزواج إلا إذا قدم إشهاداً قانونياً مسجلا . لكن القانون الفرنسى استثنى من هذه القاعدة أحوالا ؛ من جملتها فقدان سجل الأحوال الشخصية ، والمعاشرة الظاهرة بشروط إلخ ...

والإصلاح الذى أدخلته الحكومة المصرية إنما هو من قبيل ما جرى العمل عليـه من أن لولى الأمر أن يخصص القضاء فى الزمان والمكان والحادثة . ومعنى هذا كما قال (السيد عبد الله على حسن) أن هذا الضـابط لا يغير شيئاً من مشروعية الزواج إذا وقع . أما نحن فنرى أن الأوفق فى المغرب هو اعتماد ما جرى عليـه العمل من ثبوت الزوجية ولو بالبينة ؛ لأنه إذا كان القتل يثبت بالبينة فأحرى الزواج. نعم يجب فرض العقد وكتابته على كل محاولى الزواج فى أنحاء البلاد ؛ ومن امتنع من ذلك فإنه يعاقب عليه ، ولكن لو أدلى بعد ذلك بما يثبت زوجيته من بينة أو إقرار عمل عليها

وألزم بكتابة العقد وتسجيله عند الشاهدين .

ومعروف أن إشهار الزوجية مستحب ، ولكن الشريعة الإسلامية لا تشترط لصحة العقد غير معرفة الأولياء والشاهدين ، كما أن الإسلام لا يشترط وقوعه أمام موظف مختص ، ولا بمنزل القاضى أو الرئيس الدينى ، ولا أن يكون أحد الشاهدين من جانب الزوج والآخر من جانب الزوجة ، وغير ذلك من العادات المتبعة عند المسيحيين ، وهى عادات فى الحقيقة منحدرة من أعراف تتصل عند التحليل بكثير من تقاليد الجاهلية الأولى . وإذن فلا موجب للاقتباس منها أو السير على منوالها ؛ إذ قد عرفنا أن مسائل الأسرة خاضعة للتقاليد المحترمة والمتغيرة فى كل أمة . ولذلك من العبث التحكم فى نقل عادة قوم إلى آخرين إلا لمصلحة ظاهرة بينة . وقد وقع للمصريين أن وضعوا نظام المأذون الذى يمثل السلطتين الدينية والمدنية ليسجل العقد زيادة على الشاهدين ، وأنا لا أرى فى ذلك إلا تقليداً أعمى لعادات أجنبية عن المسلمين ، والشارع يريد تبسيط مسائل الزواج بقدر الاستطاعة ، ولذلك يمكن أن يكتفى بالشاهدين الذين يؤديان شهادتهما عند القاضى طبقاً للقاعدة الشرعية .

ومسألة المهور تجر إلى الحث على عدم التغالى فيها ، لأن ذلك يعرقل الغاية المقصودة وهى التعجيل بالزواج فى وقت الحاجة ، فإذا طلب الإغلاء رغبة فى الظهور بمظهر الغنى والفجر فإن كثيراً من الناس يمتنعون عن القيام ببناء الأسرة المنشودة . وقد نصح الكثيرون بتحديد الصداق بمقدار لا يتجاوز ، وهى فكرة قديمة عدل عنها عمر لأجل احتجاج امرأة . ونحن الآن لا نرى ضرورة للتحديد الرسمى ، بل إن المسألة يجب أن تواجه بطريق الإرشاد من جهة والقدوة الحسنة من جهة أخرى . على أن المرأة وأولياءها هم الذين يجب أن يتطور فكرهم فى اعتبار الخطيب المتقدم إليهم ؛ فعوضاً عن أن يهتموا بمقدار ما سيؤديه فى الصداق يجب أن يهتموا

بمستقبله ؛ أى أن يعتبروا وجود المهنة أو الشهادة العالية خيراً من كل ثروة ، لأن المثقف لا بد أن يقوم بنفسه ، ويمكن أن يصل إلى الثروة فى مستقبله ولو كان فقيراً عند العقد . أما الغنى الجاهل فيمكن أن لا تمضى عليه بضعة أعوام حتى يصبح أفقر من الفقير .

وأفظع من التغالى فى الصداق التنافس فى الحفلات الفخمة التى تهلك الحرث والنسل وتقضى على أخضر الأرض ويابسها . وتلك عادة متأصلة فى قومنا لا يقضى عليها إلا تشريع ينظم مناهج الأعراس ويمنع من تجاوز حدودها . ولقد بذلت محاولات فى هذا القبيل بفاس كان لها أثر حسن مؤقت ، ولكنه سرعان ما بدأ ينقضى ويوشك أن تعود الأحوال لما كانت عليه من قبل ولما لم تزل عليه بقية الأقاليم المغربية الأخرى .

إن الغاية الاجتماعية التى نقصد إليها من هذا كله هى تنشيط الزواج وتشجيع التكوين العاجل للأسر على أساس من البساطة يدعمها الحب ويقويها روح التضامن والإخلاص ؛ لأن الفائدة من الزواج هى تكوين الأجيال الجديدة التى تربط الحاضر بالمستقبل ، وتضمن الاستمرار النوعى للجنس وللأمة . ولذلك نرى من الضرورى أيضاً أن تفرض الضرائب على الأعزاب الذين يتجاوزون الخمسة والعشرين عاما دون زواج بغير عذر شرعى . ويجب أن يصرف مدخول هذه الضرائب فى مساعدة المحتاجين والمحتاجات من راغبى الزواج الذين تقف أمامهم عوائق الدهر أو أحداث الأمراض .

(٧)

تعدد الزوجات

إن الذى يدرس قضايا الشعوب الإفريقية يجد فى مقدمة مشاكلها قضية الأرض وقضية المرأة ؛ لأن هذين الموضوعين يكونان السبب الأكبر فى كثير من الخصومات الفردية والقبلية . وقد أعطينا رأينا فيما ينبغى أن تحل به مسألة الأرض ، ونبهنا لبعض أنواع الظلم الواقع على المرأة . ونريد الآن أن نتناول قضية تظهر لكثير من الناس معقدة ، وهى قضية تعدد الزوجات .

فالحقيقة أن التعدد موجود فى جميع المناطق الإفريقية سواء عند المسلمين أو عند غيرهم ، وهو موجود كذلك فى العالم الإسلامى وعند اليهود فى مختلف بقاع الأرض ، وقد حاول الباحثون الماديون تعليله بفكرة الاختلاط الذى يزعمون أنه كان موجوداً فى الشعوب البدائية ، وقد أشرت فى الفصل الأول من الفكر الاجتماعى إلى خطأ هؤلاء الباحثين ؛ لأننا قد لاحظنا فى إفريقية الاستوائية ولاحظ من قبلنا كثيرون أن الاختلاط لا أثر له فى هذا العالم ، وأن التعدد فى نظر الذين يقومون به هو نوع من أنظمة العائلة التى تقويها وتكثر عددها وإنتاجها . والحقيقة أن العائلة والدين هما العمدتان الأساسيتان عند سائر الشعوب الإفريقية التى رأيناها ؛ فعليهما مدار التكوين الاجتماعى للقبيلة ؛ تقوى بقوتهما وتضعف إلى حد الاضمحلال عند ضعفهما .

أما ما زعمه (جوستاف لوبون) فى كتابه « مقدمة الحضارات الأولى » من أن مثال الحيوانات يعرفنا كيف كانت العادات الإنسانية الأولى ، وأن

الاختلاط أولا كان شعار أسلافنا، ثم تعدد كل من الأزواج والزوجات ، ثم تعدد الزوجات فقط — فهو زعم لا يدل عليه شىء من الواقع ولا من آثاره. وقد نقل الدكتور (عبد الواحد وافى) فى رسالة « الأسرة والمجتمع » عن كثير من علماء الأتنوغرافيا أمثال (روستر مارك) و (هوبوز) و (هيلير) و (جنسبرج) : أن نظام التعدد لم يبد فى صورة واضحة إلا فى الشعوب المتقدمة فى الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم فى الشعوب المتأخرة أو البدائية . ونحن نؤيد ما نقله الدكتور عبد الواحد وافى بما كتبه (منسينيور لوروا) فى كتابه : « ديانة البدائيين » ص ٩٥ وما بعدها فقد قال : « الشىء المتيقن أنه لا يوجد فى أى ناحية من إفريقية أثر للاختلاط ما عدا عند مجموعات البقر الوحشى . أما الناس فبقدر ما ينحدر الإنسان نحو الطوائف البدائية مثل النيكريلا والصان يجد أن العائلة هى النقطة الأساسية الضرورية التى لا جدال حولها للجماعة الأولية » إلى أن يقول (لوروا) : « وفى أغلب الأوساط السوداء لا يوجد غير التعدد — على الأقل من جهة المبدأ إذا لم يكن فى الواقع — نعم هو تعدد منتظم تابع لأعراف لها قوة القانون ، وهى فى نظر العالم الإفريقى ليست غير هادمة للعائلة فحسب ، بل هى مقوية لها لأنها تهب لرئيس الأسرة راحة أكبر وإنتاجاً أكثر ، وتمكنه من علاقات واتحادات هى مصدر القوة لسلطته » . وبعد ما شرح وظيفة البناء فى الأسرة ختم مؤكداً : « إن التعدد لم يكن نتيجة حالة بدائية كما يزعم الماديون ، ولكنه كان نتيجة حضارة متقدمة أصابها اختلال » .

ولا شك أن التعدد الواقع فى القبائل البربرية بالمغرب هو من هذا النوع الذى لم يؤد إليه فى نظرنا إلا استمرار النظام القبلى وعهد الفروسية التى كانت تلزم الرجل بتقوية نفسه وسلطته عن طريق العائلة الواسعة والأقارب والمحارم . وهو امتداد لما كانت عليه الحال فى عهد الجاهلية العربية وربما لعادات الإسرائيليين الذين انتحل قسم من البربر دياناتهم قبل الإسلام .

فالتاريخ يدلنا على أن العرب واليهود كانوا يعددون نساءهم دون حد ؛ فكان الرجل يتزوج مائة امرأة فما زاد عليها ، وفى قصة داود فى القرآن : « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة » الآية . فهذه العادات لم تزل موجودة فى العرف البربرى الذى يبيح التعدد بما زاد على الأربعة . وهكذا نجد بعض القواد والأعيان يتزوجون الثلاثين والأربعين وربما احتالوا فى ذلك باعتزال المرأة وتركها فى البيت ثم العودة إليها واعتزال غيرها .

لقد كانت هذه العادات عامة فيما قبل الإسلام ، ومضى عليها المسلمون فى صدر النبوة حتى أنزل على الرسول ما يقتضى إصلاح هذه الحالة ، فأمر بتطليق ما زاد على الأربع واختص هو بعدم التطليق . وإذن فقد أصلح الإسلام من أمر الاختلال الذى كان موجوداً فى الجاهلية بسبب التعدد غير المحدود . فما هو هذا الإصلاح الذى ينص عليه القرآن ؟

يقول تعالى : « فإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا » . وقد اختلف المفسرون فى تأويل هذه الآيات ؛ فذكروا عن عائشة : أنها نزلت فى التوصية بحفظ حق يتامى النساء فى أموالهن وأنفسهن ، والمعنى : إذا شئتم التزوج باليتيمة التى تحت نظركم وخفتم أن تأكلوا مالها بسبب ذلك فدعوا التزوج بها وانكحوا ما طاب لكم من النساء غير اليتيمات . وهو إصـــلاح لحالة كانت متبعة فى الجاهلية ، وهى أن كفلاء اليتامى الغنيات كانوا يتزوجوهن للاستيلاء على ثروتهن ، فنعهن الشارع من ذلك . وذكر ابن جرير عن عائشة : أن الرجل من قريش كان يتزوج العشر من النساء والأكثر والأقل ؛ فإذا صار معدماً مال على مال يتيمه الذى فى حجره فأنفقه أو تزوج به فنهوا عن ذلك ، وقيل لهم إن خفتم على أموال أيتامكم أن تنفقوها فلا تعدلوا فيها من أجل

حاجتكم إليها لما يلزم من مؤن نسائكم فلا تتجاوزوا فيما تنكحون من عدد النساء أربعاً ، وإن خفتم أيضاً من الأربع أن لا تعدلوا فى أمرهن وأموال غيرهن بسببهن فاقتصروا على الواحدة أو على ما ملكت أيمانكم . وقد روى عن ابن عباس : « قصر الرجال على أربع من أجل أموال اليتامى » .

فمنع التعدد فيما زاد على الأربع وقع تحريمه بالنص من أجل سبب معروف فى قول عائشة وابن عباس مآله إلى الخوف من أن يكون سبباً فى اغتصاب أموال اليتامى الذين هم تحت كفالة المتزوج طبقاً لما كانت قد عمت به البلوى فى الجاهلية . ويدل النص نفسه على أن التزوج بما فوق الواحدة يمنع أيضاً إذا خيف من أن يكون سبباً فى غصب أموال اليتامى ؛ بل إن الواحدة نفسها تمنع وينتقل الأمر لملك اليمين لأنه أدعى لعدم الحاجة للغصب . ومن المعلوم فى الشريعة أن من لا يجد وسيلة للتزوج ولو بالواحدة فإنه لا يجوز له أن يتزوج بطريق الغصب أو الاعتداء على اليتامى أو على غيرهم .

إن هذه الأحكام صريحة الدلالة ومجمع عليها من طرف المذاهب الإسلامية كلها ، وهى منع التعدد مطلقاً عند الخوف من الظلم ، وإباحته حتى الأربعة عند تيقن العدل . لكن الذى مضى عليه عمل المسلمين هو ترك هذا الأمر لوجدان الرجل الذى يحكم على نفسه هل يقدر أن يعدل أو لا ، وذلك هو الأصل فى تطبيق الشرائع كلها ؛ لأن الدين يتوجه قبل كل شىء للأفراد وضمائرهم . لكن التجربة التى لاحظناها طول التاريخ الإسلامى تدل على أنه باستثناء العصور الأولى فإن أغلبية المسلمين استعملوا التعدد فى غير موضعه الشرعى . ولكى لا نطيل بالإشارة للأحداث التاريخية التى نتجت عن تعدد الزوجات يمكننا أن نكتفى بتوجيه نظر إخواننا لما هو واقع فى العالم الإسلامى كله اليوم ، وفى المغرب بالخصوص ، من استهتار بشؤون العائلة ومن حوادث مخربة لها لم يكن مصدرها غير العبث باستعمال

الرجال لفكرة التعدد ؛ فكم عائلات هدمت ، وكم ورثة حرموا ، وكم أولاد منعوا من عطف آبائهم مراعاة للزوجة الثانية ، وكم حوادث قتل وتسميم وقعت ، وكم أنواع من الزور ارتكبت لتقلب فئة من الأبناء على إخوانهم ، وكم من أولاد ربوا خارج ديار آبائهم . إن كل واحد منا يستحضر أنواعاً من هذه الأمثلة المؤلمة ، خصوصاً وإن الأغلبية الساحقة من الذين يعددون كلهم من الفقراء والمعوزين وضعفاء الأجسام . إن كل سبب من هذه الأسباب يوازى السبب الصريح المذكور فى القرآن وهو الخوف من أكل أموال اليتامى ، فإذا كان التعدد ممنوعاً خوفاً من أن يؤدى لغصب حق اليتيم فأحر به أن يكون ممنوعاً إذا كان يؤدى لغصب أولاد الصلب نفسه حقهم أو إلى إزالة المودة التى وضعها الله رحمة للعائلة ورابطة بين الأب وابنه وأقرب الناس إليه . ولذلك أرى أن تعدد الزوجات يجب أن يمنع فى العصر الحاضر منعاً باتاً عن طريق الحكومة ؛ لأن الوجدان وحده لا يكفى اليوم لمنع الناس منه . وقد قال عثمان رضى الله عنه : « إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » .

ومهما يقل عن محاسن تعدد الزوجات فى بعض الظروف الخاصة أو العامة فإنى أعتبر أن المصلحة الإسلامية والاجتماعية تقضى بمنعه فى الوقت الحاضر . وإننى لا أزعم أن هذا المنع إتمام للتشريع كما يدعيه البعض ؛ فالشريعة الإسلامية كاملة فى هذا الموضوع كما فى غيره ؛ لأن القرآن صريح فى المنع من التعدد كلما خيف الجور ، والظلم اليوم للعائلة ولغيرها بسبب التعدد أصبح محققاً لا يمكن أحداً إنكاره . إنى أفهم من الآيات القرآنية التى أدليت بها أنها تشتمل على أوامر إرشاد يحق للأمة تطبيقها بحسب الزمان والمكان . إنها تقول : ما زاد على الأربع ممنوع مطلقاً من أجل أنه يؤدى إلى عدم العدل فى العائلة وعدم العدل مع اليتامى ؛ أى إن ذلك كان محققاً فى عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ فإذا حدث فى العالم الإسلامى ما يخيف من عدم العدل فيما زاد على الواحدة ؛ إما بظلم الزوجات أو الأولاد

أو المجتمع أو اليتامى أو الإسلام نفسه فيجب الاقتصار على الواحدة ، وفى حالة عدم الخوف العام يبقى الفرد مسؤولا عن تحقق عدله فى التعدد قبل الإقدام عليه . وهكذا نجد الإسلام يعطينا فى هذه المسألة ما يقتضيه مبدأ « الحركة الدائمة » التى بنينا عليها كل أفكارنا فى هذه الفصول ؛ لأنها طبيعة التشريع الإسلامى . فالتعدد غير ممنوع فى الإسلام لذاته ، ولكنه ممنوع بما زاد على الأربع من أجل الظلم المحقق فيه والذى لا يمكن أن لا يقع ، وأما بما دون الأربع فيجب أن يكون مباحاً فى المجتمع القائم على جهاز نظامى يمنع من كل ظلم واعتداء . أما فى كل مجتمع يتحقق أو يخاف فيه من العبث بالحقوق الخاصة للعائلة أو العامة من أجل إرضاء الشهوة فيجب سد الذريعة فيه بمنع التعدد ودرء مفسدته .

فإذا أضيف لهذا السبب الداخلى سبب آخر ، وهو ظلم الإسلام نفسه ، فإن الباعث على المنع يكون أولوياً . وقد أصبح سوء استعمالنا للتعدد مدخلا لكثير من أعداء الإسلام الذين يتخذونه حجة على ديننا فيحول بينهم وبين فهم الدعوة الإسلامية ، بل يتجاوزهم إلى داخل الأوساط الإسلامية نفسها ، فيصبح المسلمون والمسلمات عرضة للتشكك فى سلامة الدين الذى يبيح التعدد فى نظرهم ، وليس كل الناس فقهاء ولا كل الناس قادرين على إدراك الإصلاح القرآنى فى شأن المرأة نفسها . فصلحة الدعوة الإسلامية تقضى بمنع التعدد فى هذا العصر . وقد قال العلامة المواق : « إن ترك سنة واحدة من أجل المحافظة على العرض أمر متحتم فى الدين » . وإذا كان هذا فى المحافظة على عرض الإنسان أى موضع المدح والذم منه ، فكيف بالمحافظة على ما هو موضع المدح والذم للدين نفسه ؟ . ولقد ترك عمر بن الخطاب إقامة الحد فى إحدى المواقع الحربية خوفاً على فرار المحدود لصفوف الأعداء ، والحد تشريع دينى لا معدل لأحد عن إقامته ؛ فكيف بالتعدد الذى ليس فيه أدنى وجوب حتى عند تحقق العدل .

وأيضاً فإن كلمة العدل نفسها تتطور بحسب الزمان والمكان ، والمدار فيها على العرف ، فما تدل عليه اللفظة فى العهود الماضية أقل بكثير مما تدل عليه اليوم ؛ إذ لم تكن الحكومة فى التاريخ تعتبر ظالمة لو لم تقم بتشغيل العاطلين أو إطعام الجائعين ، بينما أصبحت اليوم مسؤولة عن كل فرد يجوع أو يعرى . ولم يك ترك التعليم العام ولا علاج كل مريض يعتبر ظلماً ؛ أما اليوم فقد أصبح فى عداد العدل الذى يجب على الحاكم أن يقوم به ، فكذلك العدل فى مسألة الزوجية أصبح متسع المدلول . وقد أصبح تعدد الزوجات فى نظر مسلمى الصين وروسيا « قبل الشيوعية » وفى نظر كثير من العرب وجل نساء العالم ظلماً للمرأة . وليس هناك مانع دينى من اعتبار هذه النظرية فى تطبيق التشريع الإسلامى ؛ لأنها أصبحت بمثابة العرف الذى لا يمكن إنكاره ؛ لأنه لا يتنافى مع مقاصد الإسلام فى تكوين الطمأنينة البيتية . والقاعدة الأصولية أن المعروف بين الناس كالمشروط بينهم ، وقد جرت العادة فى قبائل شنقيط أنهم يمنعون من التعدد عن طريق الشرط ، حتى أصبح عرفاً عندهم أن المرأة تملك نفسها إذا تزوج عليها زوجها ، ولهم فى ذلك إفتاءات تستند لمبدأ درء المفاسد المقدم على جلب المصالح الذى هو من أصول المذهب المالكى . وهذه الفكرة نفسها اعتمدها غير المالكية ؛ فقد قال فى (الإقناع) : « الشرط بين الناس ما عدوه شرطاً ؛ فلو تزوج من قوم لم تجر العادة بالتزوج على نسائهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج على امرأته » .

إن هذا وحده دليل على أن فقهاء الإسلام لم يكونوا يعتبرون التعدد أمراً لا مناص منه ، أو لا يتصورون الجماعة الإسلامية بغير عادة التعدد ، كما يظنه كثير من الجامدين .

أما فى المغرب فهنالك ذريعة أكبر من كل ما تقدم يجب سدها بمنع التعدد ؛ وتلك هى وجود العرف البربرى الذى لم يتمتع بالإصلاح الإسلامى ؛

فلكى يقضى على التعدد بما فوق الأربع المباح فى أغلبية القبائل البربرية يجب أن يطبق ما قلناه من منع التعدد من أصله ، حتى لا يبقى هنالك مبرر أو داع لحيلة من الحيل الاجتماعيـة فى التمتع بالشهوات دون قيد ولا تحديد . إن تطبيق هذا الحكم ضرورى لتحقيق المناط الذى قصده القرآن الكريم بقوله : « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » .

إننى أقرر هذا الرأى بكامل الاطمئنان النفسى الذى يمليـه على إيمانى بأن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان ، ورجائى أن يكون فى هذه الاعتبارات التى أبديتها ما يحقق تطبيق مبدأ الإصلاح الإسلامى بمنع التعدد مطلقاً فى هذا العصر ، إقامة للعدل ، وتقديراً للمرأة ، وحماية للإسلام .

(٨)

الطـــلاق

يعتبر الإسلام التزوج عقداً كسائر العقود التي تربط بين المتعاقدين برضاهما . وبما أن مآل كل عقد إلى النجاح التام أو الفشل الذريع فقد شرع إلغاء العقود وفسخها عندما تقتضي المصلحة ذلك . ولم يستثن الإسلام من هذه القاعدة القانونية عقد الزوجية على كثرة حرص الشارع على دوامها ؛ لأنه الدين الذي يحترم طبيعة الأشياء ويعتبر جوانبها . على أن الإسلام لم يكن في ذلك إلا مؤيداً لما في التوراة ولما جرت عليه كل الشرائع منذ عرف أمر العائلة . ولا شك أن تشريعه ذلك كان إصلاحاً لعمل أغلبية الكنائس المسيحية التي قبلت التفريق ورفضت التطليق . ومع أن هؤلاء المسيحيين ظلوا زمناً طويلا يشنعون على الإسلام عمله الذي يخرق قدسية الرابطة الزوجية في زعمهم فإن الأمم المسيحية نفسها لم تلبث أن اعتبرت الواقع ، ورجعت بأغلبيتها للعمل بالتشريع الإسلامي ؛ بل إنها بالأسف غالت في تطبيق الطلاق إلى حد أنها خرجت به عن الحكمة المقصودة منه .

وتختلف الدول المسيحية اليوم من جهة قوانين الطلاق إلى ثلاثة أقسام :

(١) دول توافق مبدأ الإسلام فتقبل الطلاق وتمنع التفريق الجسماني بدونه ، وهي : السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال ورومانيا وصربيا وسويسرا وألمانيا وروسيا .

(٢) ودول تقبل التفريق الجسماني ولا تجيز الطلاق ، وهي أسبانيا الفاشية وإيطاليا .

(٣) ودول تجيز الأمرين معاً ، وهى : فرنسا وبلجيكا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الديموقراطيات الشعبية .

والتفريق هو أن يهجر الرجل زوجته إلى الأبد ، ولكنها تبقى معتبرة فى الأوساط زوجة له . وهذا خطر كبير على المجتمع لكونه يرمى بكل من الرجل والمرأة للفساد والبحث عن إرضاء حالتهما الطبيعية خارج الدوائر المباحة . مع أنهما لو افترقا نهائياً لوجد كل منهما حريته فى البحث عن شريك جديد للحياة . وهذا ما يبين مقدار الإصلاح الإسلامى بمنعه من هذا التفريق ومعالجته — لو وقع — بأحكام الإيلاء والظهار المعروفة والتى تنتهى لا محالة بمعاودة الحياة الزوجية أو البينونة .

والعصمة فى التشريع الإسلامى بيد الزوج الذى يمكنه أن يفارق زوجته من غير ما حاجة للرجوع للمحكمة ولا لبيان أسباب الطلاق . نعم يمنع الزوج من استعمال حقه شرعاً لمجرد العبث أو الإضرار بالزوجة ، كما يمنع من استعماله فى بعض الأوقات كأثناء الحيض ؛ ويجبر على الرجعة إن صدر منه ، ويحرم الطلاق كلما كان فيه إيذاء . قال الغزالى : « وهو مباح إذا لم يكن فيه إيذاء بالباطل ، ومهما طلقها فقد آذاها ، ولا يباح إيذاء الغير إلا بجناية من جانبها أو ضرورة من جانبه . قال تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » . وقد لعن النبى عليه السلام الذوّاقين والذوّاقات ، وهم الذين يكثرون من الطلاق رغبة فى تجديد التلذذ . وهذه هى الاعتبارات التى حملت بعض المعتزلة على القول بأن الطلاق لا يتم إلا بموافقة القاضى .

ولكن الأدلة الدينية تدل على أن الطلاق يقع بمجرد ما ينطق به الزوج وهو فى كامل الوعى . وكل ما يمكن أن تدل عليه نصوص النهى عن العبث باستعمال الحق هو إمكانية معاقبة الذين يتبعون أهواءهم . ولذلك نرى أن للمرأة أن تطالب بمعاقبة الزوج الذى يطلقها إذا أثبتت أنه استعمل حقه فى الطلاق لغاية غير شريفة ، ويمكن أن يدخل ذلك فى قول عمر بن

عبد العزيز : « تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » .
وفى كل الأحوال نرى أن من الواجب فرض تمتيع المطلقة ، أى إعطائها تعويضاً لائقاً بحسب مركزها ويسر الزوج . ومن المعلوم أن تمتيع الزوجة بذلك شىء مأمور به فى صريح القرآن ؛ إذ يقول الله تعالى : « ومتعوهن ؛ على الموسر قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ، حقاً على المتقين » . وإنما اختلفت المذاهب الفقهية فى هل الأمر هنا للوجوب أو للاستحباب ؛ ومذهب المالكية هو الثانى ، ولكننا نرى أنه ينبغى العمل فى هذه المسألة بغير مذهب المالكية نظراً للمصلحة التى تفرضها الظروف الحالية لحماية المرأة ومساعدتها وكبح جماح الرجال الذين يتسرعون للتطليق .

ومن المعروف فى القواعد الفقهية أن مسائل الطلاق والزواج مرجعها إلى الأعراف ، كما نص عليه (القرافى) و (الزرقانى) وغيرهما . وعليه فيجب أن يدرس علماؤنا قضية الألفاظ الظاهرة والخفية فى الطلاق ، وأن يعيدوا النظر فى المسائل الراجعة لطلاق العوام ؛ فقد كانوا يتشددون فى هذا المعنى ، ويتفلسفون فلسفة أدت إلى خراب كثير من البيوت ، مع أنه من الممكن التماس كثير من المخارج لحماية العائلة من تسرب العوامل التى تهددها فى كل الأوقات . من ذلك إنجاز الثلاث دفعة ؛ فإنه لم يكن الحكم فى عهد الرسول عليه السلام إلا باعتبارها طلقة واحدة ، وكذلك فى عهد أبى بكر وطرف من خلافة عمر ، حتى رأى الفاروق أن الناس أكثروا من التعجل بالطلاق فأنجز الثلاث عقوبة لهم . وقد بين (ابن القيم) : أن المصلحة تقضى بالرجوع لما كان عليه الأمر فى العهد النبوى ؛ لأن إنجاز الثلاث لم يؤد إلا إلى وسائل التحايل بطريق التحليل أو ما تسميه (بالتتييس) . وكذلك يجب إعادة النظر فى شؤون الأيمان التى نعتبرها محرمة للزوجة ؛ فإن قسماً كبيراً من العلماء كانوا يفتون بعدم اعتبارها وسيلة شرعية للطلاق ؛ إذ كل حلف بغير الله لغو . ومذهب المالكية يستثنى تحريم الزوجة والأمة ؛ لكن هنالك مجتهدين كباراً لا يستثنون .

إن استعمال الأيمان فى تحريم الزوجات من أخطر الأمراض الاجتماعية الموجودة فى المغرب ؛ لأنها تخرب كثيراً من العائلات التى تعيش فى غاية الانسجام ولا تحس بأدنى ميل للافتراق ؛ فكثيراً ما يكون الزوج مثلا فى لعب الورق أو نقاش تجارى مع بعض أصدقائه ثم يصل به الغضب على غير زوجته إلى الحلف بتطليقها هى ، وبينما هى تنتظر فى منزلها بكامل الإخلاص والوفاء والشوق إذا برسوله يبلغها أنها قد وقعت فى الحنث ، وأنها لم تعد زوجة الرجل الذى يحبها وتحبه ؛ فما أشده من مرض اجتماعى خطير !

ثم إن وضع العصمة فى يد الزوج لا يقتضى أبداً أن يباح للرجل الاستبداد على زوجته أو منعه إياها حقاً من حقوقها أو الإضرار بها : فإن فعل شيئاً من ذلك فإن للزوجة حق المطالبة بالطلاق ، وحينئذ تدخل المسألة فى ولاية القاضى ، ويقع ذلك فى أربعة مواضع : (فى عيوب الزوجين وفى الإضرار وفى النشوز وفى شأن النفقة) ، وهى من أبحاث الفقه المعروفة . وإنما يجب أن ننبه إلى أن من الأضرار التى يصح للزوجة بها طلب التفريق عدم مكالمته لها ، أو تحويل وجهه فى الفراش عنها ، أو سبها أو سب أبيها ، أو اتهامها بأى شىء من شأنه أن يمس بكرامتها فى الأوساط . ولا يلزم تكرر ذلك ، بل وقوعه المرة الواحدة كاف فى إعطائها الحق الذى يجب على القاضى أن ينفذه .

وهكذا نرى أن للزوج حق الطلاق ، ولكن يحرم عليه استعماله إلا لضرورة أو ضرر ، وأن للمرأة حق المطالبة بالطلاق ؛ وإذا أثبتت الموجب فليس للقاضى عدم تنفيذه ، إلا ما كان من شأنه التدخل بالصلح فيما لا يحرم حلالا أو يحل حراما ؛ فإذا لم يكن هناك موجب معروف وحدث بين الزوجين ما يستدعى عدم الانسجام فالصبر أولى لهما ، ورغبة الشارع دائماً فى محافظتهما على الزوجية ، فإن صبرا فذاك وإلا فإن رغب الزوج فله إنجاز طلاقه ، وإن رغبت الزوجة فلا يخلو إما أن يوافقها

الرجل فيمضى ، وإلا فلها أن تختلع منه حينئذ بما من شأنه أن يرضيه : (فإن خافا أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .

إن أحكام السنة فى مسائل الطلاق هى خير أحكام يمكن أن نمضى عليها . وأعتقد أنه ليس هنالك تشريع حمى المرأة من عبث المحاكم وعبث الأزواج مثل التشريع الإسلامى . وإن تشريك الزوجة بإعطائها حق التطليق كالرجل لم يؤد فى الغرب إلا إلى كثرة عدد حوادث الطلاق ؛ فلو أخذنا نحصى عدد هذه الحوادث فى أوربا وأمريكا وقابلناها بما يقع فى البلاد الإسلامية لعرفنا حينئذ قيمة الإصلاح الإسلامى فى هذه المسألة . فإذا نحن نقحنا ما كونته العصور من أحكام مختلف فيها ورجعنا لصميم السنة وقيدنا الزوج نفسه بالتعويض الذى يدفعه للزوجة التى استعمل حقه فى تطليقها — فإننا لا محالة سنحصل على أحسن وضعية لحماية الروابط الزوجية ، مع إبقاء الطلاق كرخصة مباحة ، ولكنها بغيضة لا تستعمل إلا فى الوقت الذى تفرض فيه العمليات الجراحية .

ولكن الشريعة الإسلامية ليست وحدها بالأسف فى المغرب ؛ فهنالك المحاكم العرفية التى تفرض كثيراً من العادات المستقبحة فتسمح للمرأة أن تغادر بيت الزوجية لتختار غير بعلها ، ولا تلزم بغير رد الصداق ، وأحياناً يمكن زوجها أن يعضلها عن التزوج إلا من بعض القبائل التى يسميها . وإن كل إصلاح لشؤون العائلة لا يتم إلا بإصلاح القوانين أو الأعراف المطبقة فى البلاد ، وما دام ذوو السلطة يفرضون علينا الخضوع لمقتضيات ظهير (مرسوم) ١٦ ماى فى قسم مهم من بلادنا فإن كل ما نعمل له من إصلاح سيظل ناقصاً وغير موفور .

إن فى مقدمة الواجبات القومية التى يجب على مصلحى قومنا أن لا يغفلوا عنها لحظة عين — واجب العمل على تحرير المغرب من الأعراف الجاهلية ومن القوانين التى تلزم باستمرارها . إن مستقبل الأسرة المغربية كله متوقف على ذلك .

(٩)

حقوق المرأة المدنية

كان عمر بن الخطاب يقول : « إنما تنقض عرا الإسلام عروة عروة إذا نشأ فى الإسلام من لم يعرف الجاهلية » . ومعنى هذا بالنسبة لموضوعنا أن الذى لايتصور المعاملة التى كان أهل الجاهلية يعاملون بها المرأة لايمكنه أن يقدر قيمة الإصلاح الذى قام به الإسلام لتحسين حالة النساء وتمتيعهن بحقوقهن كاملة غير منقوصة . والواقع أن حقوق المرأة المسلمة المدنية تفوق حقوق كل امرأة فى مختلف القوانين والحضارات القديمة والحديثة . والمراد بالحقوق المدنية ما يشمل حق التملك والتدبير والتصرف وتكوين العلاقات فى المسائل العامة وما إلى ذلك كله . وقد تطور حال المرأة فى التاريخ بالنسبة لهذه الناحية تطوراً عديداً كان آخر أمره أن ظفرت المرأة بقسط من المساواة مع الرجل فى كثير من جوانب الحياة .

ولكن هذا الإصلاح لم يظهر فى شريعة الرومان أو اليونان أو المسيحية أو اليهودية ، وإنما ظهر بفضل الإسلام الذى أنكر على الأمم كلها سوء معاملتها للمرأة وظلمها . وهكذا أعلن أن المرأة مخاطبة بالشريعة وبالدين كالرجل ، وأنها قادرة على أن ترتفع لأعلى درجات السمو الروحى والقرب من الله ، كما أنها قادرة على أن تلعب أدواراً كبيرة فى الحياة العامة مثلما يلعبها أخوها . نعم إن الإسلام قد حاول أن يوزع المسؤولية بين الرجل والمرأة ، ويخصص لكل واحد منهما ناحية من نواحى العمل الجديرة به ، ولكنه لم يمنع المرأة من أى عمل تختاره لنفسها إذا لم يتناف مع أصول الشريعة وقواعدها .

وقد احتفظ للمرأة قبل كل شيء بشخصيتها ؛ فجعل اسمها بعد الزواج لا يتغير باسم زوجها ، ولم يجعل للزواج علاقة بقضية الشركات المالية أو غيرها مما تنبنى عليه القوانين الوضعية كالقانون الفرنسى الذى يعتبر الزواج الاشتراكى أصلا فى كل زواج ؛ بل أعطاها حق التصرف فيما ملكته أو تملكه تصرفاً لا يحده إلا ما تقتضيه قواعد الرشد العامة للجميع .

وقد خوّل الإسلام للمرأة الحق فى أن تتولى كثيراً من الوظائف والشؤون العامة باستثناء الإمامة الكبرى والقضاء عند المالكية ، وخول لها أن تشارك فى الاجتهاد والتقنين ، وتبدى رأيها فى كل مشاكل المجتمع والبلاد .

وفى مقابل هذه الحقوق فرض الإسلام على المرأة أن تقوم بالواجبات التى يقوم بها الرجل ؛ فهى مسؤولة عما تجنيه لا فرق بين ما تستوجبه من عقاب وبين مايستوجبه الرجل ، وهى ملزمة بفروض عينية وأخرى كفائية كأخيها سواء بسواء .

ونحن لا نريد أن نطيل القول فى هذه الناحية التى يعرفها كل من له اطلاع على أصول الإسلام ومقاصده ، وإنما أشرنا إليها لنقابل بينها وبين الحالة التى عليها المرأة المسلمة فى المغرب اليوم ، وبما نطالب به لها من حقوق .

إن الانحطاط الذى أصاب المغرب والعالم الإسلامى رجع بالمرأة إلى الدرجة القصوى من التأخر حتى أصبحت مجرد متعة يتلهى بها . ومع ذلك فقد ظلت الشريعة الإسلامية حارسة لحقوقها من الوجهة النظرية ، إلا أن المجتمع المنحط كان يقف عرقلة فى طريق كل تطبيق للشريعة نفسها ، كما أن جهل المرأة والجو الذى وضعت فيه أولا ثم رضيت به ثانياً عاقاها عن كل تطور فى صالحها أو دفاع عن مكانها . وهكذا أصبحت المرأة المغربية عرضة للتآمر من جميع الطبقات لحرمانها عن طريق الاحتيال من أبسط

ما أعطته الشريعة لها ، فلم يعد من الممكن للبنت فى أغلب العائلات الكبيرة أن تأخذ قسطها من الميراث كاملا ؛ لأن رجال الأسرة يحتالون عليها بطريق الوصاية أو الوقف على الذكور دون الإناث ، كل ذلك لكيلا تتوزع الثروة وتنتقل من أسرة صاحبها إلى أسرة أصهاره مثلا . وقد تنبه كثير من الفقهاء لفساد هذه الوصايا التى تقضى المصلحة بمعاملة ذويها بنقيض قصدهم ، ولذلك نرى أنه من الضرورى وضع عمل يقرر المساواة فى كل الوصايا ؛ أى عدم اعتبار أية وصية تختص بالذكور دون الإناث إن كن مساويات للرجال فى سبب الوصية للتهمة القائمة على أصحابها بمنع تسرب ثروتهم ليد المتزوجين ببناتهم .

وقد اختير فى الأعمال الجارية أضيق الأقوال وأصعبها على المرأة ؛ وهكذا أخذ مثلا بقول الإمام مالك فى منع المرأة من التبرع بما زاد على الثلث إذا لم يكن بإذن زوجها ، مع أن مذاهب أخرى تقول بغير ذلك . ونحن نرى أن يعمل بغير ما مضى عليه الإمام مالك فى هذه المسألة ، لأنه الأوفق والأنسب لما تقتضيه روح المساواة السائدة فى هذا العصر .

ولقد أصبح النساء يطاردن من المساجد والمجتمعات الدينية بدعوى أن وجودهن يؤدى للاختلاط المريب ، مع أن الشريعة تخاطب المرأة بالصلاة فى المسجد كما تخاطب الرجال ، والنبي يقول : « النساء شقائق الرجال فى الأحكام » . ويقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن وهن تفلات » . وهكذا لم يعد للمرأة بحكم الجمود المصطنع أى مظهر دينى يضاهى المظاهر الدينية الموجودة عند الملل الأخرى . وبذلك حرمت الطائفة الإسلامية من أثر المرأة ، وأصبح تطور القواعد الدينية نفسها يقوم طبقاً لمجتمع غير شامل لأفراده ؛ لأنه لا ينظر إلا للرجال وحدهم كأنهم الكائن الإسلامى الفريد ، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الحالة أن المرأة المسلمة أخذت تبحث لها عن ميدان آخر لبذل نشاطها الدينى والاجتماعى ، والتمتع بحظها

فى مظاهرهما ، فاخترعت ذلك العالم الغريب المملوء بالجنون والعفاريت والبخور والعقاقير والسحر والكهانة والرقص الدينى والبحث عن الحظ ، وغير ذلك مما يشغل بال المرأة المسلمة اليوم ، وكأنه الدين الحقيقى الذى تؤمن به وتخضع مبدئياً لتعاليمه . وبما أن للمرأة سلطاناً على الرجل فى طفولته وفى شبابه فقد أخذت هى تتحكم فى تقاليده وعاداته ، وتجعل من أفكارها المستجدة ما يغطى تعاليم الدين التى يتعلمها الرجل فى المسجد أو المدرسة ، وما يعفى عنده على كل أثر للتحرر العقلى والتفتح النفسى .

تلك هى المصيبة التى أدى إليها قصر التربية على الرجل دون المرأة ، وتكوين حياة نسوية منفصلة عن حياة الرجال ، وهى مصيبة لا يمكن التخلص منها إلا بتغيير الوضعية الحالية وإعطاء المرأة حقها فى كل الميادين الدينية والدنيوية والاجتماعية والاقتصادية .

يجب أن تتمتع المرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق ، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات . ولكى تستطيع ذلك يجب أن يفسح لها المجال ، وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها . ولكن قبل ذلك يجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح الجمود العتيق الذى جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه ، ويعتبرون المرأة مجرد قنية تقتنى للذة والاستمتاع ليس إلا .

إن من حق المرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التى لا تنافى مع طبائع الأشياء ، ولذلك يمكنها أن تشارك فى الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد ، يمكنها أن تشغل مركز العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الجماعة وفى الدولة . وكل ما يدعيه الناس نقصاً فى المرأة عن مستوى القدرة الموجودة عند الرجل فليس إلا من آثار ما صنعته أجيال الاضطهاد وعصور الانحطاط . وإن المرأة لقادرة إذا تركت وشأنها أن تصل للقيام بجلائل الأعمال ومهمات الأمور .

ومتى اعترف للنساء بحقوقهن فليس من مانع من اتباع التوجيهات

اللائقة بحسب ما تقتضيه درجة التطور عندهن ومقاييس النظرة الاجتماعية فى الوسط الإنسانى .

إن المؤسف فى بلادنا هو أن الاتجاه لا يقع إلا إلى الفساد ، وأن الجمود لا يميل إلا لرفض ما هو صالح . أما ما لا يتفق مع كرامة المرأة من بغاء وما إليه ومن تعريضها لأن تمتهن بأنواع الكسب غير البريئة فذلك ما لا يجد من المعارضة العامة ما يجده البحث عن الحلول لرفع مستوى المرأة وفسح المجال لها لتكون مثال الفضيلة وعنوان الجد والنشاط . ولكننا واثقون من أن ذوى الفكر المخلص من الرجال والنساء سيتضافرون لا محالة على العمل الجدى لتحرير المرأة من القيود الثقيلة التى تقيدها بها الأهواء والتقاليد البالية ، وإعدادها للقيام بواجبها ككائن إنسانى له مركزه المرموق وصوته المسموع . وإنى لأعتقد أنه لا حياة لأمتنا ولا لأمة على وجه الأرض مادامت المرأة محرومة من حقوقها وممنوعة من أداء واجبها ، وأن كل نهضة لا تعير الالتفات إلا لجانب الرجال لهى نكسة لا توصل للخير أبداً .

إن الأفكار تشق طريقها ، ولكن الطريق لا تسير دائماً نحو الشاطئ المنشود . ولذلك فمن صالحنا وخير أمتنا أن نسبق الحوادث وأن نوجه سير المرأة فى الناحية التى تقتضيها الحكمة ويفرضها العدل وتؤدى إلى الحرية .

(١٠)

حماية العائلة

إن هذه الإصلاحات التى نحاول العمل على إنجازها سواء فى الناحية المدنية أو الاجتماعية ليست إلا علاجاً لبعض الأمراض التى أزمنت فى وسطنا حتى أصبحت من المشاكل الاجتماعية الكبرى ؛ ولكن هنالك أدواء كثيرة لم تتأصل فى محيط العائلة إلا أنها تؤثر فيها وتضر بكيانها ؛ منها الطارئ الذى لا محيد عن وقوعه ، فيجب البحث عما يصلحه على عادة الصيادلة ، ومنها ما يمكن التوقى منه بناء على أن الوقاية خير من المعالجة كما يقول الأطباء .

فمن المؤثرات العصرية التى لا تمكن الوقاية منها هجرة العديد من سكان القرية إلى المدينة ، وهى فى المغرب نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لا مندوحة عنها . نعم إنها ليست طبعية كلها ؛ فقد كان من الممكن أن لا تتفاحش هذا التفاحش الكبير لو لم يكن الاستعمار الرسمى الذى شجع تفويت الأراضى من أيدى ملاكها الأصليين وعاونهم على الابتعاد عن مراكز استقرارهم العائلى للبحث عن العمل فى المدينة . ولكن الاستعمار الفلاحى نفسه أمر واقع ليس من السهل التحرر من آفاته فى القريب العاجل ، ولذلك لا محيد عن النظر إليه كما ننظر لسائر الطوارئ الأخرى . ومن أسباب الهجرة تأخر المواسم الفلاحية أحياناً ، ومغريات الربح المضاعف فى المدينة أو البحث عن ميدان للعمل أو مركز عمارة أكبر للتسول . وكل هذه البواعث — مهما اختلفت — تحدث أثراً واحداً هو التخفيف النسبى من ويلات هؤلاء المهاجرين حيث يستطيعون فى الغالب أن يجدوا فى المدينة من وسائل العيش والتطبيب ما لا يجدونه فى القرية ؛ فإن فى المدن

ملاجئ ومصانع وجمعيات خيرية لا أثر لها فى البادية ، ولكنهم بالأسف يجدون من وسائل إضعاف العلاقات العائلية ما لا يوجد فى القرية . وتلك هى الناحية التى تهمنا فى هذا الفصل ؛ لأن المهاجرين للمدينة لا يهاجرون كلهم صحبة أسرهم ؛ بل إنهم كثيراً ما يتركون فى القرية أولادهم ونساءهم ينتظرون الأمد الطويل قبل عودتهم أو الالتقاء معهم ، وذلك ما يؤدى من ناحية إلى طول الفصل بين الرجل وزوجه والمنع من الإنتاج العائلى الذى هو النسل وتكثير أفراد الأسرة ، بينما يغرى المتنقل للمدينة بالبحث عن امرأة أخرى عن طريقة تعدد الزوجات أو طريقة الفسق الصريح من ناحية أخرى . وفى كلتا الحالتين تتطور ذهنية الرجل المهاجر بمقتضى الوسط الحضرى ، بينما تبقى أسرته الفقيرة فى شكل آخر ، فتنفصم عرى الزوجية أو يقع الافتراق العملى ولو لم يقع الطلاق .

لقد أمكننى أن ألاحظ أثر هذه الحالة بصفة أشد وضوحاً وأكمل فى بلاد (الجابون) حيث إن (مداشر) كثيرة خربت ، وقرى عديدة أهملت بسبب الفصل الذى يقع بين الرجل وأسرته كلما ذهب للعمل فى مراكز الشغل أو الحضارة . ولقد لمست شكوى المجتمع الصريحة من هذه الحالة أكثر مما لمستها فى المغرب ؛ لأن جو المدن المغربية يشغلنا فى الغالب عن مثل هذه الملاحظات الاجتماعية المهمة ، ولكننى لما رجعت من منفاى أحسست بوجود نفس المشكلة فى بلادنا . ولقد حاول الباحثون الدوليون أن يعالجوا هذه القضية بأحد أمرين : إما إجبار القرويين على الإقامة فى مراكزهم العائلية ، وإما إجبارهم على عدم التنقل إلا بصحبة أسرهم . ونحن نرى أن الحل الأول لا معنى له إلا حصر الناس فى مواطن إقامة إجبارية ولو كانوا فى أشد الحاجة للبحث عن وسائل الحياة ؛ وذلك ما يتنافى مع حرية التنقل وحرية الكسب وما يمنع المراكز الصناعية من الاستفادة من اليد العاملة . وأما الحل الثانى فهو حل صحيح يمكن تطبيقه بالنسبة للمناطق الصناعية والمدنية الكبرى ؛ فمن الواجب إذن أن يفرض على شركات

الاستغلال للفوسفات والفحم والموانئ وأضرابها اتخاذ الوسائل التى تمكن العامل من أن يقيم قريباً من مراكز الشغل ضمن عائلته كاملة غير منقوصة ، وعلى الدولة حينئذ أن تتدخل لتحقيق هذا العمل سواء من جهة ذوى العمل أو ذوى المال ، وذلك لايتأتى إلا بفرض نظام عقود الشغل الطويلة الأمد والخاضعة لالتزامات رسمية تتفق مع مبادئ العدل الاجتماعى وما أسلفنا الكلام عليه فى فصل الفكر الاقتصادى .

ومن فضائل هذا الإصلاح تحقيق نظرية التصنيع المحلى ؛ أى عدم نقل المعادن أو المواد الأولية من مراكزها إلى مناطق تصنيع بعيدة عنها ؛ لأن ذلك يسهل على أبناء الناحية الاشتغال فى جهتهم والفوز الأولوى لمنتجات إقليمهم . وهذه نظرية اشتراكية نحب أن نمضى عليها لأنها تسهل العمل على توزيع المجهود الاقتصادى بين مختلف الأقاليم التى لا يخلو واحد منها من وسائل إنتاج محلى مفيد لعموم القطر .

على أنه من جهة أخرى يجب توجيه الهجرة التوجيه الصحيح حتى لا تخلو القرية من العاملين بها ، وذلك ليس عن طريق الإجبار على الإقامة ، ولكن عن طريق بذل المجهود لتحسين حالة الفلاح ونشر التعليم الفلاحى ، وتحبيب حياة القرية لعموم الأمة ، وخلق صوفية شعبية تقدر قدر الزارعين ؛ وذلك بإحياء الأعياد الفلاحية الشعبية وتعميمها وإعطائها الصبغة العصرية التى تصور للكل جمال القرية وحياة أبنائها ، وسعادة الفلاح الحقيق الذى لا ينتظر من غير مجهوده أجراً ولا يستعبده أحد بوظيفة أو جاه موهوم .

وتارة تقع هجرة الأسرة كلها للمدينة ، وهذه أقل خطراً من الأولى كما بينّا ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أثر على العائلة من عدة اعتبارات فى مقدمتها الناحية الاقتصادية ، حيث إن حاجات المدينة أوفر من حاجات القرية ، والمجهود الذى يبذله العامل فى المدينة للحصول على القوت يكون مجهوداً ثورياً بالنسبة إليه . وهذه هى الأسباب التى جعلت

أمراضاً معدية مثل السل تنتشر فى المدن . ولكن هذه الآفات ليست حتمية بل يمكن اتقاؤها ؛ فقد وقع مثلها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن وسائل الحضارة الأمريكية منعت من وقوع الخطر الذى وقع فى بلادنا .

وصورة المشكلة المغربية أن الأسرة تهاجر للمدينة بقصد الاسترزاق فلا تجد أولا مأوى كافياً لها ؛ فتعمد إلى نصب عش من أعشاش التبن أو (براكة) من القصدير تعيش فيها عيشة بين أساليب القرية وأساليب المدينة فتنام هى بما لها من أولاد فى عش ، وتربى بجانبها وربما بداخل المرقد بعض الدواجن التى بقيت لها مما ضيعته فى القرية . ثم يذهب الزوج فيشتغل فى المعمل أو الميناء أو المنجم نفس الشغل الذى يقوم به العامل الأوربى فى المصانع الغربية أو الأمريكية ، ولكنه لا يحصل من الأجر ولا من الضمان ما يحصل عليه رفيقه الأوربى فى بلاده . وبما أن العائلة فى الغالب كبيرة فإن ما يحصل عليه لا يكفى لسد حاجته وحاجة أفراد أسرته فيبقى ويبقون أنصاف جائعين وأنصاف عارين . وهكذا سرعان ما يصاب الأضعف منهم بالمرض المعدى فينتقل لرفيقه ومنه إلى أصدقائه فى الحى وفى المعمل وفى كل مكان يدخله ؛ وقد لا يكون المهاجر المغربى أكثر بؤساً فى المدينة منه فى القرية ، ولكن الفلاح فى البادية يقضى نهاره فى الفضاء الواسع حيث الشمس المطهرة والهواء المنعش فلا يدخل المنزل إلا فى ساعة متأخرة من الليل ، ثم ينهض فى الصباح الباكر . وهكذا يكون ضرر الكوخ البدوى عليه أخف من ضرر هذه الأعشاش الحضرية التى لا تمثل غير الشقاء المزمن والبؤس المضنى . فإذا أضيفت لهذه الحالة عاداتنا فى تناول الطعام جماعة من إناء واحد وفى الشرب كذلك من وعاء واحد واختلاط الأطفال فى « المسيد » الكتّاب الضيق وفى « الطراز » القذر على شكل يتنافى ووسائل الصحة والنظافة عرفنا مقدار النكبة التى تلحق الأسر والبلاد جمعاء من إهمال الطبقة الفقيرة وخاصة المهاجرة منها .

إن العائلة المغربية مهددة بكثير من العوامل التى تقضى عليها ، ولكن أهم هذه العوامل هما البؤس والمرض ، وهذان الأمران هما اللذان يحملان الفرد على ترك أولاده والهجرة إلى حيث يبحث عن وسائل العيش ، أو ينتقل معهم فى شكل قافلة تملأ المدن وتخلى القرية ، ريثما تخلى هى ومواطنوها المدن بما يتكون لديها ولدى أمثالها من أمراض معدية فتاكة ، خصوصاً وأن ليس فى المغرب من وسائل التطبيب والعلاج ما يكفى لمواجهة هذه الأخطار المتنوعة ؛ فالمستشفيات الموجودة فى المغرب وأطباؤها ولو انضموا للأطباء الأحرار لا تكفى حاجة مدينة كبيرة مثل الدار البيضاء فضلا عن بقية مدن المغرب وقراه ، ومجهود المستشفيات والأطباء لا يغنى فتيلا إذا لم تتحسن حالة المجتمع ولم يتمكن الكل من ضمان القوت اللازم والأقل الحيوى .

ولذلك لا نرى وسيلة لحماية العائلة إلا أن تتكلف الدولة نفسها بتكاليفها ؛ أى أن تصبح مسؤولة بالذات عن تشغيل كل عاطل ، وإيواء كل من لا مسكن له ، وطعام كل جائع ، وتيسير الأسباب التى تضمن تعليم الكل ومعالجة الجميع . ورأينا فى هذه الناحية هو ما تضمنه « مشروع الميثاق العربى » الذى عرضناه على الرأى العربى العام ، ونص الغرض منه[1] :

ضمان الحرمات البشرية

(ا) حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالمجان فى الاعتبارات الآتية : —

١ — الأمومة ـ الولادة ـ الحضانة .

٢ — المسكن ـ المأكل ـ الملبس .

٣ — الصحة والعلاج .

٤ — المعرفة .

---

(١) راجع كتابنا « الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى » .

(ب) حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية : —

١ — العمل .

٢ — الأجور .

٣ — الراحة .

٤ — الاستشفاء .

٥ — الأمان فى سن الشيخوخة .

تلك هى الأسس الضرورية لحماية العائلة المغربية وضمان نمو أفرادها وازدهار كيانها .

(١١)

الادمان على المسكرات والمخدرات

وليست آفات العائلة منحصرة فيما أسلفنا الكلام عليه ؛ ولكن كل ما من شأنه أن يقلق راحتها أو يضر بحسن العلاقة بين أعضائها فهو من آفاتها . ومن ذلك هذه العادات التى تتأصل فى أصحابها فتصبح لهم طبعاً ثانياً يسير أعصابهم ويحملها على أصعب المحامل فى الحياة . إنها تظهر لأول مرة سهلة الآثار غير بعيدة العواقب ، ولكنها فى الحقيقة أشد على الفرد وعلى المجتمع من كل الأمراض المعدية مجتمعة ، وأعنى بها عادة الإدمان على الكحول وعلى المخدرات .

فالذين يدمنون على الكحول يصبحون أنفسهم لها ولا يستطيعون عيشاً بدونها ؛ فيصرفون كل ما تملك أيديهم من ثروة فى اقتنائها وتكوين الجو الذى تستوجبه نشوتها ، وبذلك يتغيبون أوقاتهم كلها عن المنزل ويقضونها فى الحانة أو فى مجتمع الندماء ؛ فإذا فرغت جيوبهم وأفرغت آخر قطرات الكؤوس فى بطونهم خرجوا يتعثرون فى أذيالهم ؛ يهرفون بما لا يعرفون ، فلا يصلون إلى منازلهم إلا فى الحالة التى لا يكون بينهم وبين أصعب الجرائم إلا وقوعها ، ثم لا يلبثون أن يخرجوا من الدار إلى الخمار حتى يكونوا فى حالة الصريع المجنون ، وويل للمرأة التى تحاول أن تتـأوه أمامهم أو تشتكى من أفعالهم ؛ إن أقل ما يصيبها هو الطلاق المصحوب بإحدى الجرائم الأخرى متعددة الأنواع ، هذا إذا لم تكن عشرة المدمنين قد أعدتها فأصبحت لا تصحو من خمر ولا تشتكى من أمر ، أما الأولاد وأما شأن العناية بهم وتربيتهم فذلك ما لا يخبرك عنه غير ما تراه فى الأوساط من ضروب التشريد وفنون الإجرام الصغير .

وإنك لتعجب من أمر أمتنا ؛ فهى ما تنفك تسمع فى كل وقت وكل مناسبة تحريم الدين للخمر واستنكار الناس لشربها ومنع القانون المغربى لها ، وما تفتأ تنصت لنصائح الأطباء ودعاية الواعظين ، ولكنها مع ذلك لا تقل فى تكاثر المدمنين عن الأمم التى تبيح الخمر وتشجع متعاطيها . والحقيقة أن ضعف الدين فى النفوس أصبح ظاهرة عصرية هى مصدر كل ما نعانيه من أدواء اجتماعية كبرى . أما القانون فهو تشريع لم يقصد به أكثر من الدعاية وترضية الولاة المسلمين ، والدليل على ذلك أن تطبيقه لا يجد من التشجيع ما يجده الإدمان من تسامح البوليس ورحمة الحاكين . وينبغى أن لا ننسى أثر العامل الاقتصادى والثقافى فى عدم تطبيق مثل هذا القانون ؛ فالحماة الفرنسيون يعتبرون فى نظرهم القانونى والاجتماعى أن شرب الخمر ليس من الجرائم التى يعاقب عليها ، فكيف يمكنهم أن يخلصوا فى تطبيق مثل هذا القانون فى بلادنا ؟ ثم يرون أن بضعة أعشار التجارة الفرنسية هى من الأعناب وعصيرها ، فأنى لهم أن يعاضدوا إقفال السوق فى وجه ما فى الخمر من منافع لجيوب مواطنيهم ؟

وإذا كان القانون فى المغرب يشرع لفئة دون أخرى فكيف يمكن للدولة أن تراقب أمر تنفيذه ؟ لقد كان واجباً أن تحرم الخمر تحريماً باتاً على جميع سكان البلاد ؛ إذ لا معنى للتسامح مع الأجانب فى عدم تطبيق قانون الدولة فى بلادها . إن أضرار الخمر كثيرة يشهد بها الغربيون ، وهى أشد فى بلد لم يتعود أصحابه الشرب ؛ لأن الذى يستأنف تعاطى ما هو ممنوع يتناول منه أكثر مما يتناول غيره . على أنه لولا الأجنبى ما دخلت الخمور للبلاد ، ولا تكونت معاصر وحانات تسهل الشرب على من أراد ، وتفتح مجال القدوة للجميع .

ولكن عدّ عن هذه كما يقول الشعراء ؛ فإن أمر التشريع والتنفيذ راجع لقضية الحرية السياسية التى نحن محرومون منها ، وعد بنا إلى ما يجب على النخبة العاملة وخاصة رجال الدين من أمر الدعاية المنتظمة الملحة

الذكية لإقناع الأوساط الشعبية والمثقفة بمضار الكحول على العائلة وعلى الأفراد ؛ فقد ندرك بذلك من النتائج ما لا ندركه بطريق المناقشة فى التشريع أو استعمال الحزم فى التنفيذ. ولقد كونا فى عهد مضى : (لجنة التقويم الخلقى) من شباب القرويين والمدارس فكان لمجهودها الذى لم يدم إلا بضعة أشهر أثر محسوس ، وتلك تجربة ينبغى أن تشجعنا على المضى فيها والعمل على إحيائها ، وكم يحس الإنسان بالسعادة حينما يرى الناشئة فى أول عهدها بالنشاط تعطى القدوة الحسنة فى سلوكها ، وتدخل الأوساط كما يدخل الملك واعظة مرشدة داعية بوداعتها وأنسها إلى نبذ الرذائل والتمسك بالفضائل. إن فى رؤية هذا المجهود الإنسانى وحده فى شباب طاهر علاجاً للنفوس.

أما علماؤنا ورجال الوعظ منا فأمر الأمة معهم إلى الله. إنهم لا يتكلمون عن هذه المنكرات إلا عرضاً فى بعض مجالس الدرس أو خطب الجمع والأعياد ، والواقع أن أغلبية الذين يترددون على المساجد أو الدروس الدينية تنهاهم صلواتهم عن الفحشاء والمنكر ، أما المدمنون فلا يعرفون مسجداً ولا يبحثون عن واعظ ، وواجب المرشد أن ينتقل إليهم وأن يتغلغل فى أوساطهم التعسة ليبلغهم الدعوة وينشر فيهم روح العقل والدين. يجب استعمال كل الوسائل لإنقاذ طائفة المدمنين من الحالة التى هم عليها وإرجاعهم لحظيرة المجتمع الطاهر الذى هو فى حاجة إليهم كأعضاء عاملين مجدين.

وما قلته عن الخمر يمكن أن يقال عن المخدرات وخاصة (الكيف) و (الحشيشة) المنتشر استفافهما فى كثير من أوساطنا ؛ فقد رأينا أضرار هذه العادات السيئة متجلية فى انتشار أمراض الصدر فى المدمنين عليها ، وفى البلاهة التى يظهر بها قسم منهم ؛ أمثال (هداوة) ممن لا يفترون عن النشوة المحرمة ، ورأينا عملياً آثار الجرائم المتعددة والمتفاحشة فى هذه الفئات التى تكون مجموعة وحشية من العار على الأمة المغربية وجودها .

إن أضرار المخدرات لا تظهر جلية فى المدن ، لأن ما يمزجها من الحضارة يخفيها ، أما مظاهرها الحقيقية فني بعض المراكز التى تتجمع لديها بعض الفئات ممن اعتدنا أن نسميهم بالمجاذيب أو البلهاء حوالى « سيدى هدى » أو حوالى « سيدى أحمد الدغوغي » أو فى « دار الحشيش » بزرهون ، وكم لها من نظائر فى قرى المغرب وأنحائه ، إنها مستنقعات إجرام ومستولدات مناكر وحمق ، منها ينشأ قطاع الطريق وسلابو الأرواح ومختطفو أعراض النساء والأطفال ، كل ذلك فى شكل من الوحشية والقذارة نستنكف عن استحضاره أمام أعيننا ، ولكنه الحقيقة المرة التى يجب أن نمحوها من الوجود .

وإذا كان المدمنون فى المدن يسهل علاجهم بطريق الوعظ والإرشاد والإلحاح فى التحذير فإن الأمر على عكس ذلك فى أوساط أولئك البله الذين خرقوا سد (دستوفيسكى) ليعيشوا عيشتهم فيما وراء العقل والدين وفلسفات المفكرين ، فالمشكلة إذن لا يمكن أن تعالج إلا بطريقة جدية ، هى أولا : وضع قانون يعاقب الذين يشربون الكيف أو الحشيش أو العفيون أو ما إليها مما يحكم الطب بأنه من عداد المخدرات المحظورة . وثانياً : إصدار الأوامر الصارمة بإقفال كل هذه المستنقعات التى يتجمع فيها أولئك البله ، يجب إقفال دور (هداوة) وأضرابهم حيثما كانوا ، ولكن أين يذهب بهم؟ يجب تأسيس مستشفيات خاصة لمعالجة المتعاطين للكحول والمخدرات .

لقد وقعت فى أندونيسيا تجربة من هذا النوع كان لها أثر جميل جداً فى القضاء على هذه العادات المستهجنة ، حيث صدر تشريع يبيح للدولة ولغيرها من الناس أن يؤسسوا هذه المستشفيات التى يسمونها (ديار إزالة عادة التكيف) ، وهذه المؤسسات يدخل إليها المرضى بنشوة السكر أو الكيف إما بطلب منهم أو بإلزام من الدولة ، حيث يقضون فيها بضعة أشهر فى جو بعيد عن كل ما اعتادوه ، ويفحصهم الأطباء فيعالجون

أعصابهم وقواهم العقلية ، ثم يتردد عليهم الوعاظ ، وتعرض عليهم أشرطة سينمائية تبين لهم أضرار ما كانوا فيه ؛ فإذا تم أمد تداويهم خرجوا للمجتمع وقد برئوا مما كانوا تعودوا عليه من قبل . إن هذه التجربة يجب أن تطبق فى المغرب ، ونحن ضمينون بأنها ستؤدى للنتائج التى أدت إليها فى أندونيسيا وغيرها بحول الله .

إن علاج المخدرات أسهل فى المغرب من علاج الكحول ؛ لأنه ليس هناك مانع من تطبيق أمره على الجميع ، ولكن بشرط أن تتخذ التشريعات اللازمة ، ويشرع فى تكوين هذه المؤسسات الناجعة ، وإلا فلو استمر الأمر على ما هو عليه اليوم فإن المسألة لن تزيد إلا استفحالا . إن أمر الكيف فى يد (صاكة الدخان) ؛ فهى وحدها التى تراقب أمره لا بدافع الغيرة على المجتمع من مرض معضل ، ولكن بدافع منع المزاحمة للشركة المحتكرة للتبغ فى المغرب . ونحن نعرف ما يجرى فى هذا الباب ؛ فكثيراً ما يعثر المكافون على تجار الكيف مثلا فلا يعاقبونهم بغير فرض غرامة مهمة يؤدونها للشركة ، وإذا لم يجدوا ما يؤدونه تركوا لهم حرية الاتجار بضعة أوقات يغضون عنهم الطرف فيها كيما يجمعوا لهم مبلغ الغرامة المفروضة عليهم ، ثم يتركونهم وشأنهم ؛ فيؤول الأمر إلى أن تجار المخدرات يدفعون قسطاً مما يكسبونه للشركة دون أن يكفوا عن نشر الداء وبثه فى الطبقات الشعبية المسكينة .

والأفظع من هذا وذاك أنى سمعت أثناء الحرب فى أفريقيا الاستوائية أن الولاة العسكريين الفرنسيين والانجليز يعطون لكل من الجنود الأفارقة قسطاً من الكيف (البانجى) مع المؤونة الأسبوعية ، مع أن تعاطى هذا المخدر ممنوع على المدنيين . ومعنى هذا أن الجندى الإفريقى يمكن أن يتعود أو يستأنف فى الجيش ما يهلك به نفسه وإخوانه يوم يعود للقرية مدنياً عادياً . وإذا كان ما سمعته من السود — وأنا فى الكونغو — صحيحاً فهى مصيبة عظمى يجب أن تقاوم بكل المستطاع ؛ لأن الحصن

العسكرى يجب أن يكون ميداناً للتربية الصحيحة وتحسين أخلاق الجند ؛ لا لمساعدتهم على هدم أجسامهم وتضييع أخلاقهم .

إن الإدمان على المسكر والمخدر من أعظم المشاكل المغربية التى يجب على الشعب أن يهتم بها ويعمل على معالجتها . وعلاجها الأكمل لا يتم بغير التشريع العام الذى أشرنا إليه ، ولكن يمكن قبل ذلك أن نبذل من جهود الإرشاد مايخفف من أمر المصيبة ، ويجب أن نعمل كذلك على تنظيم المؤسسات التى تعالج إخواننا مما هم فيه .

إن هناءة العائلة تتوقف على سلامة أخلاق أعضائها ، وإن حرية التفكير التى ننشد لايمكن أن تقع إلا بالفكر السليم والعقل الذى لاتغطيه نشوة ولا تعبد صاحبه شهوة .

(١٢)

البيت أو الوطن الصغير

يقول ابن الرومى :

ولى وطن آليت أن لا أبيعه	وأن لا أرى غيرى له الدهر مالكا
وحبب أوطان الرجال إليهم	مآرب قضاها الشباب هنالك
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم	عهود الصبا يوماً لحنوا لذلك

وإنها لإحدى المحاولات الإنسانية للتعبير عن المعنى العميق للبيت ، ذلك المعنى الذى بالغ فى الحديث عنه شعراء العرب والعجم دون أن يصلوا إلى الإعراب عن كنه ما يشعر به الإنسان نحوه ؛ لأن إحساساته مما يدخل فى دائرة التهاويل الخيالية التى تمنح المرء استقراراً داخلياً وارتياحاً باطنياً لا حد لها . ولعل أصدق وصف أو تعبير عن ذلك المعنى هو لفظ (السكن) الذى استعمله القرآن الكريم ؛ ومنه ندرك أن معنى البيت لا ينحصر فى مدلول الدار أو المأوى أو المنزل وما إليها من الألفاظ التى تعبر عن معانى الإقامة بل ربما تتسع إلى الإعراب عما تدل عليه معانى الحومة والدشرة ، والحى والمدينة أو مسقط الرأس . ولكن العواطف التى تحيط بالبيت إنما تتجلى ظاهرة فيما نسميه بالعائلة أو الأسرة لأنها مهما اتسعت فهى لا تتحدر إلا من التكيف العائلى وما ترتبط به من علاقات ومعان مألوفة .

وضرورى أن الطابع الأساسى البارز للبيت ليس هو عظمته ولا كونه قصراً أو منزلا عادياً بسيطاً ، وإنما هو فى الروح التى تسيطر على داخله ؛ أى فى العلاقة المبنية على المحبة التى تربط بين أفراده ؛ فإذا أحسوا برباط المودة يخيم عليهم فإنهم يشعرون بالسعادة الحقيقية التى لا يمنحها لهم

جاه ولا مال ، وهذه المحبة ضرورية حتى للقيام بالمهمة التى يفرضها البيت على أفراد العائلة ؛ لأن هذه الطمأنينة هى التى تسهل على الأمم القيام بالعناية التامة بأبنائها ، تلك العناية التى يحتاج إليها الأطفال البشريون أكثر مما يحتاجه غيرهم من صغار الحيوانات التى لاتلبث إلا قليلا حتى تستطيع الاستقلال بنفسها .

فهمة البيت إذن عظيمة جداً لأنها التى تعلمنا مبادئ كل شئ تتلقاه فى هذا الوجود ؛ فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل ، مستوفى الشروط يستطيع الناشئون فيه أن يخرجوا للعالم وهم على مسكة عظيمة من الاستعداد لاستكمال معلوماتهم واستعمال الخبرة البيتية التى هى رأسمالهم فى الحياة ، ولذلك فإن الذين يعبرون عن البيت بمهد المعرفة الأول ، وعن ربة البيت بالمدرسة الأولى هم صادقون فى تعبيرهم إلى أبعد حدود الصدق .

فالبيت هو الذى يعلمنا قبل كل شئ اللغة التى نتكلم بها ، ولولا المجهودات الأولية التى تبذلها العائلة فى هذه الناحية لما استطعنا أن نحصل على وسائل المخاطبة بنفس السهولة التى نحصل عليها الآن . وليس أدل على ذلك من الصعوبات التى نتلقاها كلما أردنا أن نتعلم فى الكبر لغة أجنبية عنا ، ولذلك فإن البيت الذى يتقن الوالد والوالدة فيه لغة بلادهما يقدم للمجتمع خدمة عظيمة الشأن ؛ لأنه يربى ملكة هذه اللغة وتذوقها فى نفوس الناشئين به ، ونحن نستطيع أن نرى الفرق بين من ينشأ فى عائلة يجيد فيها الولدان اللغة العربية وآدابها ، وبين من ينشأ فى بيت لا يعرف أعضاؤه إلا معجماً بسيطاً لا أثر له فى التربية ولا فى الإعداد . وتعظم الفائدة أكثر إذا كانت الأسرة تتكلم عدة لغات ؛ فإنها تختصر الطريق على الطفل إذ تعلمه لغتين أو ثلاثاً يستطيع أن يدخل بها ميدان الدراسة وهو مزود محظوظ ، كما يستطيع المجتمع أن يستفيد من خبرته هذه خصوصاً فى وسط مثل وسطنا تزدحم فيه اللغات وتكثر فى مناطقه اللهجات .

والطفولة هى مهد الانطباعات الجميلة أو القبيحة ، ولذلك فإن للبيت

مهمة تربية الذوق الجميل فى نفوس أبنائه فيستطيع أن يربى فيهم حاسة الشعور بالجمال وحبه ، والقبح واستنكاره ، وحاسة الرحمة والشفقة والحنان ، وما إلى ذلك من وسائل التربية الإنسانية التى تكون منا متحضرين بالمعنى العميق للكلمة .

وإذا أخذ الوالدان أبناءهما على العمل تدريجياً فإنهما يستطيعان أن يكونا فى رجال الغد حب الاجتهاد والعمل ، والابتعاد عن الخمول والكسل . وإن ما نحن اليوم عليه من كسل عام فى أوساطنا وقلة مقدرة على العمل المنظم لمن آثار التقصير الواقع فى البيت . ويدخل فى هذا المعنى أيضاً تربية الشعور بالواجب عن طريق التوقيت فى الحياة البيتية ؛ فالطفل الذى ينشأ فى بيت يقدر أعضاؤه قيمة الوقت ويرتبون أعمالهم فيه بنظام دائب ينشأ محباً للنظام مقدراً لقيمة الوقت . وإن فقدان هذا الخلق هو الذى يضيع على المغاربة وعلى بلادهم كثيراً من الخير ، وهو مرض لا يمكن أن يعالجوا منه إلا إذا تعودت الأسر على التوقيت فى الأكل والشرب والنوم والعمل وغير ذلك من مظاهر النشاط المنزلى الذى يربى بطريق الإيحاء اعتبار الوقت وتقديره فى نفوس الأبناء .

وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة ، وأبواه هما اللذان يعمدانه بالعقائد التى ينشأ عليها فإن قيمة البيت فى الاتجاه الدينى خطيرة جداً ، وإن كثيراً من الصواب أو الخطأ الذى نعتقده بصفة مسلمة إنما نتلقاه من أبوينا فى داخل البيت ، ومن ذكرياته اللذيذة . وإنه مهما حاولنا التحرر منه عن طريق المعرفة أو طريق الثورة فلن نستطيع ؛ لأنه يظل ممزوجاً بذكريات الحياة الصغيرة التى هى جزء من كياننا . لذلك فإن على الأسرة مهمة خطيرة هى تربية المثل الدينية والأخلاقية والقومية فى نفوسنا . وإن كل تقصير فى هذا الباب داخل البيت لا يؤدى إلا إلى الإضرار بنا فى مستقبلنا ومستقبل بلادنا .

ولكى يؤدى البيت مهمته الخطيرة يجب أن يكون سالماً من الآفـ
الاجتماعية التى تهدد العائلة مما سبق أن ذكرناه ، ويجب أن يكون سالماً
آفات أخرى ، فى مقدمتها سلامة الأبوين اللذين هما العضوان الرئيسيان
العائلة من خطر المرض الطويل المزمن . وبما أن الموت والمرض من
الأعراض التى لا يمكن التحرر منهما نهائياً فإن من الممكن اتخاذ الوقا
الناجعة التى من شأنها أن تقلل المرض وتحفظ من مصيبة الموت العاجل
فالعناية بالصحة فى مقدمة ما يلزم ضمانه للأسرة وتسهيل وسائله عليها .

وكذلك شأن المنزل فإن عدم الحصول على منزل خاص للأسرة يهد
بالقلق وعدم الاستقرار ، وملكية المسكن من شأنها أن تساعد الأسرة
الارتباط المتين الذى لا يتحول ، لأنها تكون من حوله حباً مشتركا يضـ
العاطفة التى نجدها جميعاً نحو الوطن الواحد أو العقيدة المتحدة . وكذ
الفقر فإنه أشد خطراً على البيت من سائر المقلقات الأخرى ، لأن الأ
التى لا تضمن مسكنا قارا لا يمكن أن تجد الوقت للعناية بأبنائها ، بل إنها
بنفسها فى أحضان اليأس والتذمر من الحياة ، الأمر الذى يكون فى نفو
الناشئة تشاؤما كبيرا لا علاج له .

ومن آفات المنزل الخلاف الذى ينشأ أحياناً بين الاتجاهات القد
والحديثة . وهذه لا تقع عادة إلا بعد اتصال الأبناء بالمدارس والو
الخارجى عن المنزل ، وهى تطغى كثيراً فى البلاد التى يتلقى فيها الأطفـ
دراسة ذات اتجاه مغاير تماماً لما تلقاه الآباء واعتادوا رؤيته . ومع
هذا النوع من الاضطراب يقرب أن يكون طبعياً إلا أنه يمكن التوقى
بنشر مبادئ الحرية فى النفوس وتكوين روح التقدير للوالدين عـ
الأبناء . ومما يساعد على إبعاد هذا الاضطراب الزواج المبكر الذى من شـ
أن يعطى أبناء لا يفصل بينهم وبين والديهم إلا سنون معدودة لا تـ
لتكوين الهوة السحيقة التى تقع بين عهد وآخر .

إن العائلة هى أساس الحياة الاجتماعية ، وهى لا ترتكز إلا على البيت ؛ لأنه قوامها المتين ، ولذلك فإن العمل بقدر المستطاع على توطيد دعائم البيت واستقراره وحفظ معانيه السامية فى النفوس خير وسيلة لحماية العائلة وتحصين أركانها .

وإن الضمان المادى لضرورياتها والتوجيه المعنوى لروابطها هما العلاج النافع الذى يمكن للدولة وللمصلحين أن يعملوا على تحقيقه لاستمرار البيت والعائلة سكناً ورحمة ورباط حنان ومحبة . وكل تقصير فى هذا الميدان لا يؤدى لغير خراب البيوت وانحلال العائلات .

إنه لا يكفى أن ندعو للإصلاح وننادى به ونبحث عن وسائله ، ولكن يجب أن نحدد بتدقيق أدواءنا وأسبابها لنستطيع أن نتلمس لها ضروب العلاج ، ويجب أن يكون لنا من الشجاعة والجرأة ما نقبل به الاعتراف بعيوبنا على الأقل مع أنفسنا ، ويجب أن لا تتغلب علينا فى هذه الناحية فكرة مرتكزة ومبنية على ما جرى عليه الحال فى مجتمع غير مجتمعنا ؛ فالتطور شىء لا يرتبط بغير الحركة ؛ أى لا بحركة معينة وفقاً لقدر محتوم . ولذلك ففى استطاعتنا — إذا شئنا — أن نملك زمام تطورنا ونوجهه الوجهة التقدمية الناجعة التى نريدها .

ولكن ذلك لا يمكن إلا بتجربة التفكير وعدم التعبد أثناء البحث لغير النية الصالحة فى تحسين المجتمع المغربى والرفع من شأنه .

(١٣)

المنـــازل

إن القليل من المغاربة هم الذين يملكون المنازل لسكناهم ، أما الأغلبية الساحقة فإنها لا تحصل على مسكن إلا بمشقة كبيرة من جراء ارتفاع الكراء وأزمة الحاجة للدور . والحقيقة أنه لم تبذل العناية الكافية لحد الآن لسد العجز الحاصل فى هذه الناحية ، مع أن المسكن أمر أساسى فى تكوين خلق العائلة وتوطيد دعائم البيت . والمنازل المغربية التقليدية فى المدن تختلف بحسب مستوى الطبقة التى تملكها أو تهيأ من أجلها ، وهى بصفة عامة تشايع الهندسة المعمارية العربية ، ولكن أصحابها كثيراً ما يعدلون عن أبسط وسائل الصحة والنظافة رغبة فى الاقتصاد أو اتباعاً لبعض ما تقتضيه التقاليد والعادات . وتوجيه البلديات فى مسائل البناء لا يقل جوداً عنه فى النواحى الأخرى ، ومصلحة الآثار كثيراً ما تحول بين البنائين وبين رغبتهم فى إدخال بعض التحسينات العصرية على مبانيهم . ولكن هناك أشياء تعودنا أن نتركها من تلقاء أنفسنا ، وفى مقدمتها مثلا عدم إنشاء حمامات خاصة داخل المنازل ، مع أن الذى نستفيده مما حكاه (ابن الحاج) صاحب « المدخل » هو أن عادة المغاربة كانت بعكس ذلك حيث كانوا يضيفون لكل دار حماما ، وقد نعى على المصريين والمشارقة عدم اتباعهم للعادة المغربية . وكذلك ما يرجع لشأن الترتيب فى وظائف الغرف ؛ فنحن ما نزال نستعمل الغرفة الواحدة للنوم والطعام والجلوس والاشتغال ، وهى عادة يجب أن نقلع عنها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

ولست أريد أن أقف كثيراً عند مساكن الأغنياء ومتوسطى الحال ؛ فهى لا تحتاج إلا لبعض التوجيهات البسيطة التى تساعد أصحابها على تطوير

حياتهم وشكل البناء الذى يختارونه لأنفسهم . أما التى تستوجب النظر منا والعناية فهى منازل العمال والفقراء فى المدن والفلاحين فى القرى . وقد أصبحت هذه المسألة مشكلة اجتماعية لها خطورتها هى الأخرى ؛ لأن أغلبية العمال لا يجدون مسكناً صحياً ولا شبيهاً بالصحى ، بل إن القسم الأكبر منهم يقيم فى (مدن القصدير) وأعشاش التبن وما إليها . وإذا نحن جرينا على عادتنا فى البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الحالة احتجنا لأن نصرح بكامل الوضوح بأن النظام الحاضر فى المغرب هو السر فى ذلك ؛ فجل العمال إنما هم ملتجئون من القرى بسبب البؤس الذى حل بهم من النظام الذى تركهم موضع الاستغلال لمن ينتزعون أراضيهم ويبقونهم بغير مأوى ، فإذا حلوا بالمدن لم يجدوا الشغل إلا بعد عناء شديد ، ثم لم يستطيعوا أن يحصلوا من ورائه على القدر الذى يسمح لهم بكراء منزل محترم أو أداء خلو الرجل فيه .

وطبعى أن الرجل الذى يستطيع أن يكترى أو يملك داراً أو شقة نظيفة لا تحدثه نفسه بالسكنى فى الأعشاش أو (البراكات) . فالعجز إذن هو السبب الحقيقى فى هذه المسألة ، وكثيراً ما سمعنا المختصين يتحدثون عن أزمة المنزل فى المغرب ، ولكنهم لا يعللونها بأكثر من تكاثر السكان فى المدينة تكاثراً استغرق البيوت الموجودة فيها ، إذن فالقضية فى نظرهم هى قضية بناء هذه المنازل ليس إلا ، أما نحن فنرى أن هذه العلة ليست إلا الجانب البسيط فى القضية ، وإلا فالمشكلة هى عدم حماية العامل وعدم تمتعه بما يستحق .

ولو أننا أخذنا الجانب الذى يهتم به المختصون فمن الذى يقوم ببناء المساكن ؟

سيجيبون : الحكومة والشركات . أما الحكومة فإنها أخذت تقوم ببعض المجهودات المطلوبة منها ، وكذلك الشركات . والحقيقة أن الحكومة

قد قامت هى ووزارة الأحباس (الأوقاف) وبعض الأفراد والشركات ببناء أحياء لا بأس بها ، ولكن الواقع هو أن هذه الأحياء لم تهيأ من أول مرة للطبقة العاملة أو الفقيرة ، وإنما هيئت لصغار الموظفين والتجار وبعض الذين يستطيعون أداء الكراء الذى ليس بالرخيص . أما العمال والمتعطلون فلم تفكر الدولة فى أمرهم ، وأحرى أن يفكر فيهم الماليون الذين يرجون من وراء عملهم نفعاً مادياً ملموساً . وهكذا رمى بهؤلاء القوم فى أحضان البؤس والشقاء . وإننى لأستحى أن أقول إن الماليين ورجال الإدارة قد فكروا فى استغلالهم بتأجير الأراضى التى يضربون فيها أعشاشهم أو حتى ببناء (النواويل) المجردة ؛ تلك المهزلة التى لم يتقدم لها مثيل فى تاريخ العمران البشرى .

ولا يمكننا أن نعتمد على الماليين فإن نظرتهم اليوم تقضى بعدم مواصلة التملك أو استغلال المال فى البناء ؛ لأن ما يحصلون عليه من نسبة مئوية لا يشجعهم على ذلك حسبما يدعون . وإذن فالنظر يجب أن يكون مقصوراً على الحكومة وحدها . إنها هى المطالبة بتدبير أمر السكن لمئات الآلاف من العملة الذين يقيمون الآن كما تقيم الحشرات فى الطين والوحل . يجب على الحكومة أن تقوم — باتفاق مع الشركات التى تستعمل العملة لمصالحها — ببناء مساكن محترمة وصحية فى الأوساط الصناعية والإنتاجية وإكرائها للعمال بالثمن المناسب ، أو تساعد العامل على امتلاك المنزل عن طريق إسهامه هو بقسط من دخله الشهرى وإسهام مخدمه وإتمام الحكومة للباقى .

إن حق كل واحد فى أن يحل مأوى لائقاً بكرامته الإنسانية وحرمة العمل الذى يقوم به للمجتمع ليس أمر رحمة أو شفقة أو مسألة عناية واهتمام بقسط ، ولكنه ناشئ من حقه وحق أبنائه فى الحياة كإنسان وكمواطن ، والدولة هى التى يجب أن تحمى للعامل حقه وتوصله له بالصفة التى تستطيعها .

أما الفلاحون فمشكلتهم أعظم ومسألتهم أشد ، وقضيتهم لا تحل إلا ببرنامج اقتصادى واجتماعى مصمم يرمى إلى إسكان العشائر الرحل وبناء القرية الجديدة على أحسن الوسائل وأجداها .

وسنتكلم عن ذلك فى فرصة ثانية . أما الآن فيمكننا أن نقول فى موضوع المنازل الفلاحية إن من واجب الحكومة أن تهتم بها الاهتمام الكلى ، ونحن نرى أن من أحسن الوسائل لذلك أن تلزم أصحاب الضيع ببناء منازل لائقة فى أراضيهم لعمالهم الفلاحين تحت إشراف الإدارة ثم تمليكها لأولئك العمال الذين يرتبطون بالعمل طبقاً لعقد الشغل الذى يجب أن تنظم به مبادئ العدالة الاجتماعية كما سبق أن قلناه .

وبصفة عامة يجب القيام بعمل جدى لتوجيه الفلاحين ومساعدتهم على تطوير شكل البناء المعتاد عندهم ، وهذه مسألة فنية تتوقف على دراسة خاصة حبب إلينا أن نقوم بها بمساعدة أرباب المعرفة أثناء مقامنا بمصر ؛ فقد طلبت من صديقى الأستاذ « حسن فتحى » أستاذ العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا والذى قام ببناء عدة قرى نموذجية للحكومة المصرية أن يعيننى ببعض ملاحظاته التى استفادها من تجربته فى جهة الصعيد الذى لا يختلف فى عاداته عن بلادنا ، فكتب إلى مذكرة تنصح بمراعاة النقط الآتية :

١ — مراعاة عوائد الفلاحين وإيجاد الحلول المعمارية على أساسها بأن تتتبع حركات أهل البيت فى مختلف نواحى نشاطهم وراحتهم .

٢ — مراعاة الأوضاع الجغرافية والأحوال الجوية فى التصميم ، من حيث تخطيط العزبة نفسها بنواعرها ومساكنها .

فالاتساع الزائد فى الشوارع مثلا قد يكون مضراً إذا لم تتوفر فيه شروط التظليل والعناية الكافية بالرش والكنس ، ولذا يستحسن إضافة المساحة التى يرغب المالك فى بذلها للشارع إلى الأحواش الداخلية والميادين . وكذلك يجب فى الداخل العمل على ملافاة الأوضاع التى توجد تيارات

الهواء غير المرغوب فيها خصوصاً فى تركيب الفتحات حتى لا يضطر الفلاح إلى سدها .

٣ — مراعاة مكعب الهواء اللازم للعيشة فى الحجرات المقفلة وإعطاء المساحات الكافية لجميع مرافق المنزل .

٤ — فصل مكان المعيشة عن حظائر المراحيض بشكل إجبارى مع إبقاء الحظيرة تحت نظر الفلاح وفى متناوله داخل البيت .

٥ — تنظيم مكان الخدمة وتحسينه بحيث تتوفر فيه راحة ربة البيت فيما تتناوله من شؤون المطبخ مع بعده عن الأوضاع التى تعرضها لتيارات الهواء أو أشعة الشمس المباشرة ، وبذلك نحبب لها الطبخ فى المكان المعد له .

٦ — مراعاة حجب الحوش الداخلى الذى تطل عليه حجرة النوم أو المعيشة عن أنظـــار الغرباء بمجاز أى مدخل ذى كوع أو بوضع حائط حاجب .

٧ — إعداد أماكن لتخزين المؤونة والأدوات والوقود والحبوب ، وكذلك إعداد سطح لنشر بعض المحاصيل وتجفيفها مع العمل على تلافى تلاصق الأسطح المستعملة للنشر لمنع انتشار الحرائق . وهنا نجد ميزة كبيرة لاستخدام طريقة التسقيف بالقبوات والنبات التى تمنع التخزين على جميع المساحة .

٨ — استعمال المواد واليد العاملة المحلية ، والعمل على إيجاد صناعات وحرف لتشغيلها على قدر الإمكان .

تلك هى أهم النقط التى يجب أن تراعيها الدولة والمصلحون متى فكروا فى تحسين منزل الفلاح وإنقاذه من هوة البؤس التى تردى فيها بسبب ما رمى به من ظلم وإهمال .

. . .

(١٤)

مهنة الوالدين

إن كل الإصلاحات التي طلبناها للأسرة ، بل الأسرة نفسها ، لا تبرر إلا بالدور الذى تقوم به لخدمة المجتمع بتكوين أفراده وإعدادهم الإعداد الصالح لأن يجعلهم مواطنين محترمين ؛ وإذن فالدور الأول الذى ينتظر من العائلة هو تكوين الأولاد والعناية بهم قبل الولادة وفى عهد الطفولة ، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا إذا كان الوالدان يتقنان مهنة الأبوة والأمومة ، وهى مهنة لا تعرف بمجرد الفطرة ، ولكنها تدرس كما تدرس بقية المهن الأخرى . أما الفطرة أو ما تعوده الأب والأم من عطف شبيه بالغريزى على أبنائهما فهو لا يكفى لحماية الطفولة وليس من الوسائل التى يمكننا الاعتماد عليها للعناية بالأطفال . وإن ما نراه فى بلادنا من كثرة الوفيات فى الأطفال وكثرة حوادث الجهض لأعظم دليل على ما نقول ؛ إذ تتحدث الإحصاءات الرسمية أن وفيات الأطفال تتراوح بين الثلاثين والخمسين فى المائة ، وهى نسبة عظيمة الأهمية تشهد بأن ترك الأبناء لمجرد العاطفة الرحمية لا يكفى . وهذه النسبة هى عينها الموجودة فى سائر بلاد الشرق العربى على رغم اختلاف درجة التطور التى حصلت فى وسطه العائلى .

وإذن فصلحة صغارنا تتوقف على تدريب الأبوين على مهنتهما بالأساليب الصالحة حتى يتسنى لهما أن يضيفا لروح العطف الطبيعى ما يمكنهما من القيام بواجبهما نحو أعز مخلوق عليهما . وهكذا نحصل على طفولة صالحة جديرة بالتدرج نحو الرجولة الكاملة التى تعرف كيف تواجه الحياة وتقدر مسؤولياتها .

يجب أن نبتدئ العناية بالطفل قبل ولادته ، أى فى مرحلة الحمل ، وذلك بوضع الأم تحت رعاية الطبيب وإشارته ، ويجب على الرجل وزوجه أن يكونا على معرفة بطبيعة الحمل وما تقتضيه قواعد الصحة من الاحتياطات أثنائه ، وأن يقلعا عن كل التقاليد والأفكار البالية التى تمنعهم من تطبيق ما عرفوه وما أشار عليهم به الطبيب . وعلى الحكومة والمصلحين أن يساعدوا الشعب على التحرر من كل الخرافات والأساطير التى تمنعهم من القيام بالواجب نحو أنفسهم ، أى نحو الأجنة التى هى آمالهم المنشودة . يجب أن يغرس فى نفوس الكل أن كتمان الحمل لأجل الخجل أو لأجل الخوف من العين ليس إلا وسيلة للوقوع فى أخطار الجهض أو موت الأم ، وأن الحوامل يجب أن يعرضن على الطبيب منذ الشهور الأولى ويبقين تحت رعايته إلى أن يلدن . ولتسهيل هـذه المهمة يجب على الدولة أن توسس عيادات مجانية للحوامل ودوراً للولادة فى كل الجهات حتى لا يظل الفقر مانعاً من أداء الوالدين لمهمتهما الاجتماعية الخطيرة . ويجب كذلك إعداد الأبوين بتوزيع كراسات خاصة بمهنتهما ، وإلقاء محاضرات عامة ، وبواسطة المذياع ، وكتابة فصول فى الصحف ، واستعمال كل الوسائل التى من شأنها أن تساعد الناس على الحصول على ثقافة رحمية نافعة .

وأخطر مراحل الطفولة بعد الحمل هى السنة الأولى من سنى الوليد ، ففيها يقع موت أكبر عدد من الأطفال ؛ وذلك إما لأن الوالدة تجهل أسباب العناية بابنها أو لأن الوالدين لم يتبعا فى طريقة التوليد المناهج الجديدة . وهذه نقطة ترجع لتنظيم مهنة القوابل وعدم تركها فى أيدى العجائز اللائى لا يفقهن من العلم شيئاً . يجب أن تمنع الدولة منعاً رسمياً يتوعد عليه بالعقاب الصارم كل قابلة لا تحمل الشهادة العالية التى تخولها حق تعاطى مهنة التوليد ، ويجب عليها أن تعمل على تخريج أكبر عدد من القوابل وفى أقرب مدة ممكنة ، لأن حياة الآلاف بل الملايين من الأطفال تتوقف على هذا العمل الحاسم .

ثم إن الغيلة كثيراً ماتضر بالأطفال فى الشهور الأولى من حياتهم فتودى بهم فى وقت لا يقوون فيـــه على الدفاع والمقاومة ؛ فواجب الأبوين أن لا يتعجلا الشهوة ، وأن يعطيا للوليد فرصة الترعرع الضرورى لمناعته الجسمية ، فالله تعالى لم يخلق الناس لكى يتناسلوا على غرار الحيـوانات أو الحشرات ، وليس يضيرهم أن يتبعوا الوسائل الطبية التى تساعدهم على أن يفصلوا بين الوليد وبين الآخر بسنتين أو ثلاث .

لقد رأيت فى الشعوب البدوية بأفريقية الاستوائية تشـدداً كبيراً فى هذا الخلق ، يتغلب به الرجل والمرأة على شهوتيهما حباً فى حفظ الأبنـاء ووقايتهم ، وقد أثبت الطب أن سرعة النسـل تضر بالوليد الأول فى صحته وفى شعوره ، كما تضر بالأم التى لا تجد من الفسحة ما تستعد به لتحمل أعباء الحمل الجـديد ، وليس من مانع فى نظرنا أن يستعمل الأبوان اللذان لا يقدران على الزهد فى شهوتيهما مؤقتاً بعض الوسائل التى تمنع الحمل إلى حين ، إن ذلك خير لهما وأجدى لصالح أبنائهما وصالح الأمة جمعاء .

وللمحافظة على صحة الطفل يجب أن يعرف الأبوان ما يلزم لتغذيته وتوفير الفيتامينات الكافية له فى جميع أطواره الأولى ، كما يجب أن يقوما بجميع التلقيحات الضرورية لوقايته من كثير من الأمراض التى تضر به فى سن باكر . وكل ذلك يتوقف على ما يكون عنـدهما من معرفة وشعور بالواجب ، وهنا أيضاً يلزم الدولة أن تقوم بالإرشاد والتوصية وبالمساعدة المادية والأدبية الضروريتين .

ولقد اتبع فى زيلاندة الجديدة منهج للعنـــاية بالطفل أدى إلى نتائج محمودة ؛ ذلك هو منهج (الممرضة الزائرة) أى أن الدولة وضعت تحت رعايتها المباشرة كل الأطفال منذ الحمل إلى الوقت الذى يجتازون فيه طور الحضـانة ؛ فبمجرد ما تصل المراكز الصحية بنبأ حمل تسجله وتقوم بالفحوص اللازمة ، ثم تكله لنظر إحـدى الممرضات الزائرات التى تتردد

على العائلة طيلة أمد الحمل للإرشاد والمساعدة ، ثم تستمر فى عنايتها بالطفل بعد ولادته فتحمل العائلة على أن تطبق عليه كل ما يلزم من وسائل الوقاية والعناية ، وتبلغ مراكز الدولة كل ما تتوقف عليه العائلة من مساعدة مادية أو معنوية . وهكذا يظل التعاون بين الدولة وبين العائلة بواسطة هذه الزائرة الحنون إلى اليوم الذى تسلم الممرضة الطفل لروضة الأطفال أو للمدرسة حيث تقوم مراكز التربية والتعليم بدورها داخل المدرسة وخارجها . وقد أسفرت نتائج هذا العمل عن حماية كبيرة للطفولة الزيلاندية انقرضت معها وفيات الأطفال وتحسنت الطفولة بكيفية غارت منها انكلترا نفسها .

وإنى أعتقد أن نوعاً من هذا التعاون بين الدولة وبين العائلة خير وأجدى على الأمة من كل أسلوب آخر يحرم العائلة من أبنائها ويحرم الأبناء من عطف الأبوة والأمومة الذى لا يعوضه أى عطف احترافى أو اجتماعى .

وإن من أهم وسائل العناية بالطفل فى مرحلة الحضانة تأسيس دور خاصة بالحضانة وتكوين أكبر عدد من رياض الأطفال التى تساعد الطفل على بدء الحياة الاجتماعية الصغيرة ، وتربى فى نفسه كثيراً من الفضائل التى تعاونه فى حياته المقبلة من تعاون وتنافس وتبادل احترام مع غيره ، كما تعلمه كثيراً من قواعد السلوك وآداب المعاشرة وروح الرياضة ، ولكن يجب أن يكون القائمون على هذه المؤسسات من أشد الناس معرفة بسيكولوجية الأطفال ومقدرة على اكتناه أعماقها .

ولقد ظل أطفالنا المغاربة مهملين زمناً طويلا حتى أصبحنا نعتقد أن مرحلة الحضانة ليست إلا طوراً طبيعياً يمكن أن يترك للطبيعة القيام بتوجيهه دون أن تتكلف له أى عناية أو اهتمام ، وبذلك بقى أبناؤنا عرضة للضياع والوقوع فى آفات كان من السهل التوقى منها .

لقد شبه (الغزالى) الطفل بقطعة الشمع التى تستطيع أن تكيفها كيف تشاء ، وذلك خير تمثيل لقيمة الوسط العائلى والدور الذى يمكن أن يقوم به لتكييف الطفل التكييف الصالح المفيد .

إن العناية بالطفولة هى الرسالة الأولى للأسرة ، وهى كذلك المهمة الرئيسية للدولة وللذين يحبون أن يشيع الخير بين المواطنين .

(١٥)

أبناء الشعب

لا يحظى الأطفال جميعهم بسعادة الحياة فى أحضان الأبوين ، بل إن قسماً كبيراً منهم يصاب بفقد الوالدين والكفيلين فى أوائل العهد بالحياة ، وذلك ما يكون فى المجتمع مشكلة اليتامى وأبناء السبيل .

ولقد اعتدنا فى تفكيرنا الحالى أن نواجه مشكلة هذين القسمين من الأبناء — حينما نسمح لأنفسنا بالتفكير العارض فيهما — مواجهة العطف السطحى والاهتمام العابر الذى لايتجاوز التحمس أو الصدقة الاختيارية غير المنتظمة ، مع أن قضيتهما تفوق كل ما نستطيع بذهنيتنا الحاضرة تصوره من أهمية ؛ لأنهما يكونان مزرعاً كبيراً لأجيال عديدة نستطيع أن نحسن حالها ونعنى بها فتربحها الأمة ، أو نهملها ونتركها عرضة للآفات الاجتماعية فتخسرها البلاد ويشقى بها أبناؤها .

ومعضلة اليتامى تواجه على نوعين مختلفين : الأول مايرجع لليتامى الذين يتركهم والداهم أغنياء لهم من الثروة ما يكفى لتربيتهم وتعليمهم والقيام بشؤونهم إلى اليوم الذى يصبحون فيه رشداء قادرين على العمل لأنفسهم وضمان مستقبلهم ، وهؤلاء محتاجون إلى عناية كبيرة لحمايتهم من عبث الذين يتهافتون على أموالهم تهافت الذباب ، وكلنا يعلم ما يؤول إليه أمر الذين نسميهم بالمحاجير ؛ فإن الأوصياء والمقدمين عليهم يعبثون فى الغالب بما آتاهم الله ، ويبذلون كل المجهودات للاستغناء على حسابهم وتركهم عالة يتكففون الناس ، فكم من بيوت خربت ، وعائلات انتهت بالتفرق والاضمحلال من جراء أن الذين يتولون أمرها لا يعبأون بغير الاستغلال والابتزاز ، وكلنا يعلم مايجر إليه تآمر هؤلاء ودسهم من عبث العدول (الموثقين)

وارتشاء القضاة وضغط القواد والمراقبين ، إلى غير ذلك من خراب الذمم العامة فى البلاد وائتلافها من أجل السيطرة على أموال لا حفيظ لها ولا رقيب إلا الذين هم لصوصها .

إن معضلة المحاجير من أشد المشاكل الاجتماعية فى بلادنا ، لأن أحوالها تعبث بآلاف الأطفـــال وتقضى على مستقبلهم وتحول بينهم وبين التربية الصحيحة التى تجعلهم قادرين على الخوض فى معترك الحياة ، زيادة على أنها تحرمهم من ثروتهم التى يمكن أن تكون لهم عدة فى الوجود وخميرة يعتمدون عليها ، ولذلك يجب الاهتمام بها وإعادة النظر فى الأنظمة التى تسيرها . والذى نراه أنه يجب الاقتباس من الأنظمة الأجنبية فى هذا الباب ، فينبغى تأسيس (مجلس العائلة) وهو ما يسمى فى مصر بالمجلس الحسبى ، وسيكون من اختصاصه الإشراف العـام على قضايا كل محجور وتعيين المقدمين على الذين لم يوص عليهم ، ومراقبة أعمال الأوصياء والمشرفين . وهكذا يصبح للوصاية ثلاثة أنظمة :

١ — الوصى ، وهو أساس التنفيذ .

٢ — المشرف ، وهو مراقب تصرفات الوصى . وخلافاً لما فى القانون الفرنسى يجب أن لا ينوب عن الوصى بعد تغيبه إلا إذا قرر ذلك المجلس الحسبى .

٣ — مجلس العائلة أو المجلس الحسبى وهو أساس الاستشارة ، ويمكن أن يكون تحت رياسة القاضى المحلى حفظاً لسلطة القضاة التقليدية .

أما النوع الثانى من اليتامى فهم أولئك الذين يبقون دون أبوين ودون ميراث يكفى للقيام بأودهم . ويدخل فى هذا النوع اللقطاء أو أبناء السبيل ؛ لأن فقد العائل يجمع بينهم . وهؤلاء بالطبع يصبحون أبناء الأمة ، وتكون كلها مسؤولة عن حياتهم وعن مصيرهم . وقد عالج الإسلام أمرهم بوجوب الإنفاق عليهم من بيت المـال ومن مداخيل الزكاة الشرعية . وإذن فالعناية

يأمرهم ليست راجعة للصدقة والرحمة فقط، ولكنها واجبة بمقتضى ضرورة الحياة ولزوم التضامن بين الأحياء من أجلها. ولقد رأينا بأعيننا ما يؤدى إليه إهمال هذه الطبقة من الأطفال الطاهرين وكيف أنهم يصبحون مشردين فى الشوارع يلتقطون أحط الأخلاق وأفظع أنواع السلوك، أو يقعون فى أيدى الذين يربونهم تربية بعيدة عن مقاصد الإسلام، وما أوجبه على الطائفة المسلمة نحو أبنائها.

ونحن نرى لعلاج المشكل فى الوقت الحاضر أن تهتم الحكومة والأوقاف والهيئات بتأسيس الملاجئ والمدارس الكافية لإيواء كل الضعفاء من اليتامى وأبناء السبيل سواء فى طور الرضاع أو طور الحضانة أو طور التعليم، وأن توضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الطفولة الضائعة والمعذبة، ويجب قبل كل شئ تأسيس مجلس أعلى بوزارة الشؤون الاجتماعية يرجع إليه تنسيق كل ما يتعلق بشؤون اليتامى القاصرين وتوجيه العمل العام لفائدتهم.

ويمكن أن يكون فى مقدمة هذه الأعمال اقتباس التشريع الفرنسى المتعلق بأطفال الشعب الصادر سنة ١٩١٧، وهو — وإن كان خاصاً بيتامى الحرب — يمكن لنا أن نعممه فى كل الأطفال اليتامى. وهكذا سينص هذا القانون على أن:

(١) الأيتام الذين فقدوا أمهم وأباهم أو عائل بيتهم، ولم يكن لهم ما يقوم أو من يقوم بأودهم يعتبرون أطفال الشعب.

(ب) تختص المحكمة الابتدائية التى فى دائرة إقامتهم بعمل التبنى؛ وذلك بتقديم طلب للمحكمة من يمثل الطفل قانوناً بإذن المجلس الحسبى وفى غيابه من ممثل النيابة العامة فتسمع المحكمة الطلب من ممثل الطفل ثم من ممثل النائب العام ثم تحكم بصيغة: (الشعب تبنى، أو لم يتبن) فقط، ويمكن استئناف الحكم لدى محاكم الاستئناف، وتسجيل الحكم يقع مجاناً.

(ح) ويكون لهذا التبنى نتيجة واحدة هى أن تتولى الدولة الإنفاق على الطفل المتبنى وتعليمه وتربيته ، أو تقوم ببعض ذلك حسبما يقتضيه حال الطفل.

(ى) ويجب أن يشرف على أولاد الشعب المجلس الأعلى الذى يترأسه وزير الشؤون الاجتماعيــة ، وتساعده مكاتب إقليمية لأبناء الشعب تشتمل على موظفين وممثلين محليين تحت رئاسة حاكم الإقليم ، ومكاتب مركزية تتكون من معلمين ومعلمات وأعضاء من المجالس البلدية والمهتمين بالشؤون العامة .

إن اقتباس هـذا القانون الفرنسى مع تعميمه وتكييفه على الصفة التى ذكرناها خير علاج لمشكلة اليتامى وأبناء السبيل ، وهذا النظام التأميمى لا يعنى أبداً منع المؤسسات أو المنظمات التى تريد الهيئات والمحسنون من الأفراد القيام بها ، وإنما يعنى الإشراف العملى والتوجيه الصالح وتنسيق التعاون بين مجهود الدولة ومجهود الأفراد ؛ فالذين تلتزم الهيئـات برعايتهم مثلا لا يحكم لهم بتبنى الشعب ، ولكن يشرف المجلس الأعلى لأبناء الشعب على مصيرهم وعلى الهيئة التى ينضوون تحت رعايتها .

ويتفرع عن هذا الموضوع جانب له أهميته وخطورته بالنسبة للمجتمع المغربى خصوصاً فى الوقت الحاضر ؛ ذلك أن هيئات الخير فى البلاد تتنوع بحسب الطوائف والجماعات ، بل إن كثيراً من الهيئات الدينية الأجنبية تتخذ الإحسان وسـيلة لتنشئة هؤلاء الأبناء على ديانة غير ديانة آبائهم ، وذلك ما يسىء إلى الطائفة التى ينتمون إليهـا . ولقد كان فى مقدمة المطالب التى رفعناها فى سنة ١٩٣٠ م عدم ترك اليتامى واللقطاء المسلمين فى الملاجئ المسيحية . ونحن الآن نريد أن نفكر فى هذه النقطة بكامل التجرد ؛ فنجدنا مرغمين على الاعتراف بأن الإحسان أمر عام يجب أن يقوم به كل أحد ؛ لأن التضامن الإنسانى عام ، ولكن إذا أرادت فئة ما أن تحسن فينبغى لها أن تصل بالإحسان لأقصى مداه ، وأن لا تتخذه مجرد وسيلة لعمل سياسى

أو تبشيرى . إن المبادئ الديموقراطية تدع للأبوين حرية تنشئة أبنائهما على دينهما ، كما تفرض على الدولة مساعدتهما على ذلك ، فإذا فقد هاذان الأبوان وهما مسلمان مثلا فهل يعقل أن تعمد إحدى الهيئات لتحويل الأبناء عن رغبة والديهما التى كانا ينجزانها لو بقيا على قيد الحياة ؟

ثم إن الطفل يصبح بعد فقد الوالدين ابناً للطائفة التى ولد فيها حسبما تقتضيه كل القوانين ، وإذن فيجب أن ينشأ إلى سن الرشد على دين هذه الطائفة ، وكل عمل تقوم به هيئة تدعى الإحسان يخالف رغبة الطائفة فهو جناية على الطفل وعلى الجماعة معاً . وبهذا يتضح أن استعمال الخير وسيلة لإخراج الأطفال من ديانة آبائهم لمجرد أنهم يتامى فقراء هو من أكبر الدناءات التى يتصورها الإنسان المتمدين ، ولذلك يجب أن يحال بين الهيئات التى تستعمل الصدقة لغرض تبشيرى وبين القيام بهذه الصدقة ، وعلى المجلس الأعلى لأبناء الشعب أن يحول بينها وبين العبث بأبناء الأمة ، وعليه أن يربى اليتامى على الأسس الصحيحة التى كانوا سيربون عليها لو عاش عائلوهم الأقربون .

إن أبناء الشعب يموتون بالجوع والعرى ، ويتسكعون فى الطرقات إن هم عاشوا ، وينشأون دون معرفة ولا تهذيب ، مع أن فيهم من خزائن الحكمة ومعادن الذكاء ما الأمة فى حاجة كبيرة إليه . وإن المسؤولية لتقع على الأمة جمعاء بسبب تقصيرها فى حق هؤلاء المحرومين من عطف الأبوة وحنان الأمومة وهناءة البيت وطمأنينة العائلة ، فعلى الأمة أن تتحرر من أسباب العجز لتقوم بواجبها نحو نفسها ونحو أبنائها المنكوبين .

(١٦)

النســـل

تشتمل منطقة النفوذ الفرنسى من المغرب على أربعمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع ، وتشتمل منطقة النفوذ الأسبانى على ثمانية وعشرين ألف كيلو متر مربع ، وتحتوى المناطق السبع الأخرى على أضعاف ماتقدم من آلاف الكيلو مترات . أما سكان هذه البلاد فلا يتجاوزون على التقدير المتوسط أحد عشر مليون نسمة ما بين أهالى ونزلاء . وعلى حسب الفروض التقريبية فإن منطقة الحماية الفرنسية تشتمل على زهاء الخمسة ملايين من الفلاحين تقطن زهاء مليونى هكتار من الأرض ؛ أى ما يعادل نيفاً وثلاثين آراً لكل واحد ، أما فى بقية المناطق فالنسبة العددية أضعف بكثير جداً ، وهكذا نجد أن المشكلة عظيمة باعتبار الحالة العددية للبلاد ، وأن المصلحة القومية تقضى بتكثير النسل المغربى بجميع الوسائل المشروعة .

إن حالة البؤس العام التى نحن عليها لا ينبغى أن تحملنا على التفكير فى الاكتفاء بالحالة الحاضرة للنسل ؛ لأنه بقدر ما تتحسن الولادة نستطيع أن نعوض النقص الذى يصيبنا بسبب الآفات الاجتماعية الأخرى ، ولقد كنت أسمع كثيراً من الشيخ ابن العربى العلوى هذه الجملة التى يرددها وهو يضحك : « إنى لأفرح دائماً حينما أرى السائلة المسكينة تجر معها ثلاثة أو أربعة أطفال متغلبة على ما هى فيه من شقاء ؛ لأن ذلك الصبر خير وسيلة للانتصار على مايفتك بنا » وهى كلمة لها معناها العميق الذى يدل على شعور بالرغبة فى العمل على حفظ النوع وتكثير كميته .

إن وسائل تكثير النسل وحمايته كثيرة متعددة ، ولكنها ترجع دائماً

فى تحسين الحالة العامة ، وحماية العائلة من آفات البؤس والجهل والمرض . والأحسن من ذلك أن تصبح تكاليف الأسرة مما تتكفل به الدولة كما سبق أن بيناه ، وكذلك تصنيع البلاد ومساعدة الأهلين على استخراج كنوزها والاستفادة من خيراتها .

ولقد ظهرت هذه المشكلة قبل الحرب فى أمم متعددة وعلى أنواع مختلفة خصوصاً فى فرنسا التى استفحل فيها هبوط النسل إلى درجة أن بعض أطبائها اعترف بالعجز عن إعطاء أى حل لحماية الأجناس التى لا تستطيع الدفاع عن نفسها ؛ أى أنه حكم على الجنس الفرنسى الحالى بالانقراض فى ظرف مائة عام . ولكن هذا التشاؤم وقع فى غير محله ؛ لأن فرنسا سرعان ما حسنت حالة النسل بطريقة بسيطة هى مساعدة الشباب على الزواج وتكثير المكافآت العائلية بكيفية مطردة . ولقد كان المسيو دالاديه أصدر مشروعاً يعرف باسمه ، فكان المقدمة الأولى لتسوية الحالة فى فرنسا ، ثم أعقبته الدعايات القيمة التى قام بها الجنرال دوجول لمطالبة الأمة الفرنسية بتحسين حالة الولادة وإنجاب مقادير الأولاد التى يتطلبها الوطن ، وكل هذه الإصلاحات لم تتعد حدود المساعدات المالية والعناية الصحية والوقاية من آفات الإجهاض وموت الصغار ، وخلق الحماس الشعبي حول هذا الاتجاه الإنتاجى النافع .

ويدل على تأثير الحالة المادية فى تكثير عدد الأبناء أن الجالية الفرنسية فى المغرب تعتبر من أكثر الشعوب إنتاجاً حتى إنها تفوقت قبل الحرب على ألمانيا الهتلرية نفسها فى إحصائية النسل ، بينما الأمة المغربية لا تضاهى مستوى الجالية المذكورة من جهة الولادة ؛ لأن مستواها المعاشى يفترق عنها كثيراً جداً . وكذلك يمكننا أن نتكلم عن كندا التى انقرض عنصرها الأصلى بسبب البؤس المتنوع ، بينما العائلات الكندية الجديدة التى يبلغ عدد أبنائها العشرين ولداً فما دون ليست قليلة اليوم ؛ فالعيش الطيب والتشجيع الكافى هما من خير الوسائل لتكثير النسل وحمايته .

ولو حاولنا أن نبحث عما يمكننا القيام به الآن من عمل جدى لعلاج هذه المشكلة الخطيرة فى بلادنا للزمنا أن نفكر أولا فى كل ما يتعلق بحماية الطفولة والوقاية من الآفات التى سبق أن بيناها ، ولقد قلت إن مقداراً يتراوح بين الخمسين والثلاثين فى المائة من الأولاد يموتون قبل الوصول إلى البلوغ ، وتلك نكبة عظيمة لا حد لها يجب أن نبذل كل جهد لإصلاحها والقضاء على أسبابها . ولا شك أن فى مقدمة هذه الأسباب جهلنا لقواعد الصحة وإهمالنا لواجبات النظافة ، ولكن هنالك أسباب أخرى كفقدان القدرة المادية على استعمال الوسائل المطلوبة للحماية والوقاية ، ومن جملتها سوء التغذية التى تتخبط فى مصابها الأغلبية الساحقة من أسرنا . وإذن فلا بد لعلاج هذه الحال من التعليم والاهتمام بما يرفع المستوى المعاشى للأمة ويزيل الفوارق الاجتماعية بين عناصرها .

والحقيقة أن الشعب وحده لا يستطيع أن يقوم بعلاج هذه المشكلة التى تتوقف على مجهود جبار من الدولة وميزانيتها التى لا تزداد إلا تضخماً لفائدة الموظفين والمشاريع الثانوية . إن القضية تتوقف على تحقيق برنامج إنشائى عمرانى يقضى بتصنيع البلاد ، وحماية العمال ، وتنشيط الاستقرار فى البادية لأن النسل يخصب فيها أكثر من الحاضرة عادة ، وتشجيع الزواج ، ومساعدة الشباب على بناء الأسرة وإعطائهم التعويضات عن كل مولود ، وتكثير المستشفيات ودور الحضانة ، ونشر التعليم الوقائى والصحى ، وتسكين العشائر الرحل ، والعمل على عدم الفصل بين الرجل وامرأته لضرورة الشغل ، ومقاومة البغاء ، ومنع تعدد الزوجات إلى غير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية التى لا بد منها لتكوين المجتمع الصالح السعيد .

ولكن المؤسف أنه لحد الآن لم يظهر أى اتجاه عملى لعلاج هذه المشكلة ، بل إن كل ما نشاهده يغرى بإضعاف النسل فى الأوساط المسلمة ، وإن وجود بعض المستشفيات لا يعد عملا إيجابياً بالنسبة لمشكلة خطيرة مثل هذه ،

ولذلك ينبغي لنا قبل كل شيء القيام بحملة عامة تنبه المغاربة إلى هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمستقبل العنصر المغربي في هذا الوطن . إن تكوين رأي عام حول هذا الموضوع من شأنه أن يضغط على القائمين بالحكم ليؤدوا بعض الواجب الإنساني ، كما أن من شأنه أن يلفت نظر الكل للقيام ببعض ما يمكن من عمل مستعجل ولو في دائرة الوضعية الحالية ؛ لأن القضية قضية حياة أو موت لنا ولبلادنا .

لقد أسس (ليوطي) يوم كان حاكماً في « مداغشقر » عيداً للطفولة يقع فيه احتفاء عام بأولاد المداغشقريين ، وتنظم فيه مباريات لأحسن الرضع وأحسن الغلمان ، وتقدم لهم جوائز كما تقدم للمنجبين . ولقد نسج الوالي العام (ريست) في إفريقية الاستوائية على غراره فنظم جوائز للتشجيع على الولادة في هذه المستعمرة ؛ فأحدث ذلك في نفوس السود طموحاً للإنجاب لم يعف على أثره إلا ما يعيش فيه الإفريقي المسكين من ضروب البؤس وآثاره . ولكن لا (ليوطي) ولا الذين جاؤوا من بعده فكروا في تطبيق مثل هذا العمل البسيط الذي كان يمكن أن يساعد على خلق شعور عام بالعناية بالطفولة وتكثيرها في المغرب . ونعتقد أنه من الممكن لنا أن نحول أفراح شعبانة وعاشوراء التي هي في الحقيقة أفراح طفلية تقليدية إلى مواسم شعبية نقوم فيها بالدعوة إلى الإنجاب وتشجيع المنجبين من جهتي الكم والكيف ، إن ذلك لا يكلفنا أكثر من مجهودات بسيطة مادية وأدبية وربما كانت النواة الصالحة لعمل شعبي مهم في سبيل مغرب أكثر عدداً وأجود نوعاً من مغرب اليوم .

ولكن مشكلة الولادة في المغرب تتناول ناحية خطيرة أخرى ؛ ذلك أن عدد البنات في البادية المغربية أكثر من عدد البنين ، مع أنهم يقررون من الناحية الاجتماعية ضرورة أن يكون في البلد ثلاثة وتسعون ذكراً لكل مائة أنثى ، لكي يبقى الجنس محفوظاً سالماً ، وهذه المسألة ليس لها نظير

إلا فى الجابون ؛ فقد علمت أن قرية « مويلا » التى كنت مقيماً بها تشتمل على سبعة آلاف رجل مقابل ثلاثة آلاف امرأة ، ولقد اشتكى شيوخ القرية سنة ١٩٣٨ لبعض المفتشين الإداريين من هذه الحالة ، ولكنه قابل شكواهم بالضحك واعتبرها نكتة ليس إلا ، مع أنها مشكلة خطيرة جداً . ولقد ذاكرت فيها عديداً من الأطباء هنا وهناك ، ولحد الآن لم أعثر على حل على يمكننا من إعطاء العلاج النافع .

وإذا نحن رجعنا لما كان معروفاً عند العرب وتحدث به شعراؤهم نجد لذلك تعليلا يلخصه هذا الحديث الشريف : « إذا سبق منى المرأة منى الرجل آنث ، وإذا سبق منى الرجل منى المرأة أذكر » . ومن المعلوم أن هذا الحديث راجع لمسائل تجريبية ، وهو موافق لما كان شائعاً عند العرب فى هذا الموضوع . ومقتضاه أن تفوق قوة الرجل فى البادية المغربية على قوة المرأة هو الذى يضعف من إنجاب الإناث . وهى مسألة نضعها بين أيدى إخواننا المختصين من الأطباء الذين يمكنهم أن يبحثوا هذا الموضوع علميا حتى يتمكن الشعب من معالجة هذه المعضلة الكبرى .

إن المشكلة العددية ذات أهمية كبيرة للمغرب — وبالأخص لبعض المناطق المحصورة مثل منطقة طنجة — لا سيما ما دامت الجنسية المغربية لا تنمو إلا من ذاتها . ولذلك فالعناية بتكثير النسل مما يجب أن يكون فى مقدمة ما يشغل بال المغاربة الذين يهمهم مستقبل بلادهم .

(١٧)

أغراض التربية

إن أغراض التربية من مقدمات علم التربية ، والهدف المقصود منها هو الحصول على مقياس نستطيع بواسطته أن نعرف مدى صلاحية نظام من النظم التهذيبية وقيمة أى منهج من المناهج المدرسية . ولا شك أن هذا المقياس لا يمكن أن يكون دائماً واحداً ، ولذلك نجد الاختلاف فى توضيحه تابعاً لاختلاف الأزمنة والبقاع ، ضرورة أن التربية يجب أن تكون تابعة لرغبات الأمة فى العصر الذى تعيش فيه ، حتى ولو أدت إلى تضحية كثير من الأمور التقليدية المحترمة عندها ، وإذن فقبل كل شىء يجب أن نتساءل عما هى أغراض التربية ؟ هل هى كسب الرزق ؟ هل هى التعليم والتهذيب ؟ أو هى العلم لذاته ؟ أو هى الأخلاق ؟ وهل هى راجعة لمصلحة الفرد وحده أو للجماعة وحدها ؟ كل هذه الأسئلة يلقيها علماء التربية ، وكلها تصلح لأن يجاب عنها بالإيجاب فى الواقع ، ولكن لو ذهبنا نحللها الواحدة بعد الأخرى لوجدنا أن اعتبار بعضها دون البعض لا يمكن أن يبلغ بنا إلى إكمال الفرد ولا إلى إكمال المجموع ؛ فكسب الرزق مثلا لا يمكن أن يهمل فى الاعتبار التربوى ، لأن تعليم الناس حرفة أو مهنة يستطيعون بها مغالبة الحياة وسد حاجتها أمر ضرورى التقدير ، إلا أنه لا يعقل أن يكون هدفاً كاملا للتربية ؛ لأنا لو جعلنا المثل الأعلى للمدرسة وللبيت هو فى تكوين أناس قادرين على الكسب لقضينا على كل القيم المعنوية فى النفوس وفى المجتمع ، ولأصبحت غاية الجميع هى جمع بعض المال بوسيلة من الوسائل ولو كانت ممنوعة أو دنيئة ، زيادة على أن ذلك يمنع الطلبة من الاستمرار فى الدراسة وبالأخص فى دراسة العلوم الصعبة التى لا تأتى بربح كبير مثل

الجغرافية والتاريخ ، ويدفعهم طبعاً إلى الاكتفاء بتعلم الضرب على المرقة أو إمساك الدفاتر أو بعض الصناعات البسيطة المستعجلة . ومن المؤسف أن فئة من شبابنا اليوم تندفع بهذه الفكرة التى ما فتئ بعض الآباء يغرسونها فى أبنائهم مؤيدين من طرف بعض الموظفين المغرضين إلى اختصار دراستهم والاكتفاء بالربح العاجل الذى لا يفيدهم غير القليل من متاع الحياة ، وآسف من ذلك وأشد أن بعض المخلصين من الشباب تختلط عليهم المسائل فيرون فى حث إخوانهم على البحث عن المستقبل وضمانه خير وسيلة لتوجيههم ، وبذلك يقصون وإياهم فى نفس الغاية التى وقع فيها الأولون . إنه لا ينبغى إهمال أمر المستقبل ، ولكن لاينبغى أن يملك على الشباب كل تفكيرهم ، بل عليهم أن يثقوا بأن العلم المصحوب بالعقيدة والخلق المتين خير ضمان لكل ما يسعى إليه الإنسان .

والتعلم والتهذيب أمران نسبيان يختلفان بحسب العصور والأمكنة ، ولذلك لو جعلناهما الهدف الأوحد لوقفنا دون الغاية السامية للتربية . ولقد أخطأ الكثيرون من الذين يشغل بالهم ذلك الاعتبار فاكتفوا مثلا ببعض المعلومات التى تجعلهم فى مجتمعهم محترمين مثقفين ، ولقد رأينا فى المشرق عدة آباء يكتفون بتعليم بناتهم الإيقاع على البيان وبعض أنواع الرقص أو الموسيقى ، كما رأينا شباناً حسبهم من المعرفة أن يملأوا أدمغتهم بأسماء النجوم والكواكب فى عالم التمثيل والسينما وما يصحب ذلك من توافه لا قيمة لها ، ورأينا آخرين يشغلون أوقاتهم بمعرفة الآلهة اليونانيين أو بأسماء الجوارى المغنيات وأنبائهن فى العصر العباسى ، وكل ذلك يضفى عليهم رداء من الثقافة والتهذيب فى بعض الصالات التى يغشونها ، ولكن حظهم من العلم الحقيق ومن آثاره فى أفكارهم وأعمالهم ضئيل جداً ، فلو ذهبنا نعتبر التعلم والتهذيب العام غاية للمدرسة وللبيت لوقعنا فى هذه الفوضى التى لا حد لها .

وأما طلب العلم لأجل العلم كما يريده كثير من رجال التربية فهو مقصد

شريف . ولكنه لا يكفى لإعطاء الهدف الحقيقى للتربية الصحيحة ؛ لأن العلم يدركه الشيطان كما يدركه الملك ، ويكون آلة لفعل الخير كما يكون أداة لفعل الشر ، وهل صنع الغاز الخانق غير العلماء ؟ وهل يريد تخريب العالم بالقنبرة الذرية غير العلماء ؟ والحق أن تنمية الخلق الطيب فى نفوس الناس يجب أن تكون بمثابة السلك الذى تنتظم فيه كل الأغراض التى ذكرناها لتنسيق عقد التربية الصحيح الصالح ومقياسها السليم النافع . وإذن فلا بد للتربية من أن ترمى إلى تحسين أجسام الأطفال سواء فى البيت أو فى المدرسة ، لا بد لها من العناية بالصحة البدنية لتمكن الأبناء من أن يعيشوا حتى يتعلموا ويعملوا بما علموا ، يجب أن يكون فى مواد الدراسة مبادئ علم حفظ الصحة والفسلجة ، ويجب أن لا يقتصر الأساتذة على تعليم تلامذتهم هذه المواد ؛ بل يجب أن يساعدوهم على تطبيقها ، وذلك بفحص أجسامهم وإجبارهم على الغسل والتنظيف ، ويجب أن يكون فى المدرسة تعليم رياضى مصحوب بالتدريب وبإنشاء المباريات والمسابقات المتنوعة بين التلاميذ ، وأن تكون بها مساحات للعب ، وعلى المدرسة أن تعنى بالفحص الطبى الدائم الشامل لجميع تلامذتها مرة فى السنة على الأقل ، كما يلزم أن تكون لديها بعض العقاقير البسيطة لإسعاف بعض الأمراض التى تلحق العين والأذن مثلا .

وغنى عن البيان أن يكون من أهداف المدرسة تعليم التلامذة الوسائل الأولى كالنطق والقراءة والكتابة والحساب ؛ لأن ذلك أول ما يلزم لرفع الأمية ، ولكن هذا يجب أن يكون باللغة القومية الموحدة فى جميع مدارس الوطن ، ويجب أن يشمل كل أولاد الأمة ذكوراً وإناثاً فقراء وأغنياء ، وسنعود بعد للإفاضة فى لغة التعليم ؛ لأنها من مشكلات التربية التى يجب أن تحل عاجلا فى المغرب .

وبعد هذا يمكننا أن نعتبر فى غايات التربية ما يرجع لتعليم الصغار بعض المهن التى يتوقفون عليها فى معاشهم ، مضافة إلى البرنامج المدرسي بحسب الإقليم

الذى يوجد فيه التلاميذ ، فأبناء الزراع تضاف لهم حصص فى الزراعة تتفق مع طبيعة إقليمهم ، وأبناء الصناع كذلك تضاف لهم معلومات أولية تسهل عليهم تعاطى إحدى الصناعات الموجودة فى بلدهم متى أرادوا ، وهكذا .

وإلى جانب ذلك جميعه يجب أن يعطى الاعتبار الكلى للهدف الأكبر من التعليم وهو الأدب والخلق والسلوك ، وذلك بتنظيم دروس خاصة فى الدين والأخلاق وسير الأنبياء والصالحين والصالحات الذين يلهمون الطفل قدوة طيبة ومثلا سامياً يطمح للنسج على منواله ، ثم بتنظيم خطب وأحاديث ومحاورات وتمثيليات تربى الخلق الفاضل وتلهم السلوك الرشيد . ويجب أن لا ننسى مقام المعلم فى التأثير على الناشئة ، فالأستاذ الصالح ذو الشخصية القوية خير من عديد الدروس والأحاديث بالنسبة إلى ما يتركه من أثر فى نفوس أبنائه .

ومن الوسائل التى يعتمد عليها : التدريب العملى على قواعد السلوك فى المأكل والمشرب والملبس والمعاشرة والمذاكرة ، لاسيما فى الأقسام الداخلية ، وكذلك فى مخيمات الفرق الكشفية والرياضية وبعض الجمعيات المدرسية وما إلى ذلك من وسائل تنمى خلق التعاون وحب الخير والإيمان بالمثل والخوف من الله .

ويجب كذلك تربية خلق المواطنة فى نفوس التلاميذ بتدريبهم على حب وطنهم والإخلاص له والعمل من أجله ، وتحمل المسؤوليات فى سبيله ، وحب مواطنيهم جميعاً والسعى لما فيه خيرهم وهناءتهم ، وتدريبهم على احترام شعور إخوانهم وتقدير مقدساتهم . ومما يربى هذا الخلق ويساعد عليه دراسة تاريخ الوطن وأمانى الأمة ، والتغنى جماعة بالأناشيد القومية والاجتماعية وغير ذلك من أساليب الغرس المنتج .

إن التربية تستطيع أن تفعل الأعاجيب ، وهى التى تستطيع أن تكون من أجيالنا العناصر الصالحة التى ترفع من قدر وطنها ودينها وأمتها ، وإن

ذلك لا يتأتى إلا إذا جعلنا الخلق هو الرباط المتين لكل المقاصد التربوية والتعليمية سواء فى البيت أو فى المدرسة .

إننى لا أريد من الأخلاق مجرد مثل يعظ بها الأستاذ أو يمليها التلميذ فذلك قل ما يجدى فى الصغار ؛ بل أريد منها مثلا حية يعطيها الأستاذ والأبوان ويحرصون على وجودها فى الأجواء البيتية والمدرسية ؛ لأن الخلق لا ينشأ إلا بالتدريب وتوجيه العواطف والميول ؛ أى بالتأديب النفسى والتهذيب الروحى . وإذا لم نكن من أنصار التربية الاستقلالية التى دعا إليها (روسو) وأمثاله وحبذها الشيخ (محمد عبده) فذلك لعدم ثقتنا فى الطبع الإنسانى المحض ، ولأننا لا نعتقد أن الآدمى يمكنه الاستغناء بنفسه عن كل الصفات والأخلاق التى جاءت بها الديانات واكتشفها الحكماء والمصلحون فى آلاف السنين والأجيال ، ولكن هذا لا يعنى أبداً أننا لا نقول بضرورة تربية الخلق الاستقلالى النفسى للفرد ، بل نحن على العكس من ذلك نرى من واجب المربين أن يوجهوا عواطف الطفل نحو الاستغناء بقدر الإمكان عن غيره حتى لا يكون عالة على أحد فى معاشه ومقومات حياته ، ونحو البحث عن كمال الحرية التى هى مظهر فرديته بشرط أن لا يتناول بها حريات الآخرين أو يحاول التقليل من ثمرة جهودهم ، ونحو العمل الدائم على ترقية المجتمع الذى هو منه والتأثير فيه ورفع مستواه والتضحية فى سبيل ذلك براحته وماله وحياته وكل مصالحه ليتمتع هو أيضاً بلذة الحياة فى وسط مثالى عال ، كما ينبغى أن يربوا فى نفس الناشئة الروح الإنسانية التى تبعث فى أعماقهم التفكير فى العالم كله كمجموعة بشرية ذات إحساس واحد وعواطف مشتركة يجب أن يحل الائتلاف بين أعضائها محل الاختلاف ، والتضامن موطن التطاحن ؛ لأن الوطنية الحقيقية هى التى تفتح لرجالها آفاقاً تتجاوز حدود المصالح الضيقة ، وتلقى بهم فى أهداف علوية غايتها العمل لصالح البشرية وإقامة العدل وتمتع الناس جميعاً بالحرية لأنهم جميعاً أهل لها .

(١٨)

لغة التعليم

إذا نظرنا لحالة المدارس فى المغرب نجدها واحدة باعتبار خضوعها للحكومة وإنفاق ميزانية المغرب عليها ، ولا يشذ عن ذلك إلا ما يوجد فى منطقة طنجة من مدارس متنوعة بتنوع الدول التى لها الحق فى تأسيسها . ولكن عدد التلامذة المغاربة المترددين على هذه قليل من حسن الحظ ومن سوئه أيضاً ، وإذن فالمدارس الموجودة فى المنطقتين الفرنسية والأسبانية كلها مغربية تحت إشراف إدارتى العلوم والمعارف أو نيابتى الصدر الأعظم فى التعليم . لكنها إذا نظرنا إليها نفسها من جهة البرامج نجدها تختلف كثيراً وتتنوع إلى أنواع بحسب الذين تفتح لهم أبوابها وبحسب السياسة التى تسير عليها الإقامتان العامتان فيما يرجع للتعليم :

فهناك المدارس الفرنسية العربية لأبناء المسلمين .

وهناك المدارس الفرنسية العربية لبنات المسلمين .

وهناك المدارس التابعة للاتحاد الإسرائيلى لليهود المغاربة .

وهناك المدارس الفرنسية البربرية .

وهناك المدارس الفرنسية لأبناء الفرنسيين .

وهناك المدارس الفرنسية لبنات المسلمين .

وهناك المدارس البدوية .

وهناك المدارس الحضرية .

وهناك المدارس الأصلية للبنين المسلمين .

وهناك المدارس الأصلية للبنات المسلمات .

ويجب أن تكرر هذه القائمة أيضاً فيما يتعلق بمنطقة الشمال مع تغيير كلمة الفرنسية بكلمة الأسبانية . ثم هناك مدارس أبناء الأعيان ومدارس أبناء الشعب ، إلى غير ذلك من ضروب التنوع الذى لا مبرر له إلا التوجيه الاستعمارى البغيض .

وليس يعنينا الآن من أمر هذه المدارس ما يتعلق بالبرامج ودرجاتها المتعددة فذلك ما يبحث عنه فى فصل آخر غير هذا . ولكن الذى يعنينا هو أن اللغة العربية ليست لغة تعليم كامل إلا فى المدارس الأصلية ، وهى المدارس القرآنية المتطورة . وهذه لحد الآن لا تستطيع أن تتجاوز حدود التعليم الابتدائى إلا بطريقة السوق السوداء ؛ أى بكيفية لا تعترف بها إدارة الحماية ولا تشجعها ، وطبعى أن يكون أمر التلميذ المتخرج من هذه المدارس أمراً مؤسفاً لأنه لا يجد أمامه تعليماً ثانوياً يتابعه ليحصل بلغته القومية على ما يحصل عليه غيره بلغة أجنبية .

واللغة العربية ذات حظ محترم نسبياً فى المدارس العربية الفرنسية والعربية الأسبانية فى الابتدائى منها والثانوى ، ولكن ليس معنى هذا أن للعربية فى هذه المدارس ما يوازى مكانة اللغة الفرنسية أو الأسبانية ؛ فالعلوم لا تدرس إلا باللغة الأجنبية ما عدا بعض المدارس قليلة العدد بالمنطقة الأسبانية ؛ فإن بعض العلوم فى الابتدائى منها تدرس بالعربية . وأما المدارس العامة وهى المدارس التى تؤسسها الحكومة المغربية للأوربيين والأجانب المقيمين فى المغرب — وهى أهم المدارس وأعظمها والتى لا يقبل فيها المغاربة إلا بتوصيات تفيد أحياناً وترفض أخرى — فإن التعليم كله باللغة الفرنسية أو الأسبانية ، ولا تعتبر العربية فيها إلا كلغة أجنبية من الدرجة الأخرى ، ومثل ذلك يقال فى مدارس الاتحاد الإسرائيلى الذى لا يعير فى الغالب التفاتاً للغة البلاد ولا تلزمه الإدارة العامة للعلوم والمعارف بتعليمها . وأما المدارس الفرنسية البربرية فإن حظ العربية فيها ضئيل جداً لا يبلغ حتى درجة العربية فى المدارس الإسلامية بالبادية .

من هذا العرض نجد أن لغة التعليم فى المغرب مختلفة باختلاف المناطق المغربية ، فبعضها أسبانى وبعضها فرنسى ، ونجد أنها على كل حال لغة أجنبية يفرضها المحتل على مدارس الدولة ، وأن تفوق المدارس العامة (الليسيات) يفرض على كثير من الآباء أن يقدموا أبناءهم لهذه المدارس باحثين عمن يتوسط لهم فى قبولهم مضحين بلغة أجدادهم فى سبيل قسط من المعرفة لابد منه لمستقبل البلاد ومستقبل الأبناء .

ومن المعلوم — من جهة التربية — أن تعدد لغات التعليم فى البلد الواحد يضر أضراراً فاحشة بتكوين الأبناء ومستقبل الثقافة فى الوطن ، وأن واجب الدولة أن تعمل ما فى استطاعتها لتكون لغة الدراسة واحدة فى جميع أجزاء القطر وفى كل مراحل التعليم . ولقد رأينا آثار هذا التعدد فى البلاد العربية حيث وقع تزاحم فى النفوذ العقلى والروحى لمختلف شعوب أوربا وأمريكا أدى إلى اختلاف فى التكوين العام لأجيال النهضة ، ونشأ عن ذلك تضارب فى التوجيه ما تزال البلاد العربية تسعى إلى التحرر منه لتصل إلى تكييف ثقافتها بالطابع العربى البعيد عن غير التأثيرات الطبيعية التى تتبادلها الشعوب والحضارات .

على أن ذلك الخطر هو أقل بكثير من خطر ضياع اللغة القومية التى هى إحدى مقومات الأمة الأساسية ومميزاتها . وإن الأمة التى تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر أجنبى عنها . وإنى لأذكر كلمة كان كتب لى بها الصديق العزيز أحمد بلافريج عافاه الله وحفظه — وكان قد ذهب من باريس إلى مصر ليتم دراسته : « إن العلم إذا أخذته بلغتك أخذته ، وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك » ، وهى كلمة لا أدرى إذا كانت من وضع الطالب بلافريج أو من محفوظاته ، إلا أنها علقت بذهنى لما لها من المعنى العميق الذى يعبر عن أثر اللغة فى تكوين الشخص وتكييفه .

إن لغة التعليم فى المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون

هى اللغة العربية ، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربى الذى نتطلع إلى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته . ولكن الدراسات الأساسية كلها يجب أن تكون بالعربية ؛ أى يجب أن تحل العربية محل اللغتين الفرنسية والأسبانية فى جميع المدارس التى تؤسسها الدولة والأفراد المغاربة وتحل اللغتان محل العربية اليوم . بذلك يقضى الوضع السليم والمنطق الصحيح ؛ لأنه لا توجد أمة على وجه الأرض تضحى بلغتها التى هى عنوان وجودها وتنتحل لغة أخرى ولو بلغت ما بلغت من الحيوية ومن السمو إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة والاضطهاد غير المقبولين .

وأعتقد أن ماوضعته اللجنة الملكية من ميثاق للتعليم المغربى خير علاج فى الوقت الحاضر لهذه المشكلة إذا كان القائمون على الأمر يهمهم أن يعالجوا المشكلات قبل أن يستفحل أمر الاستياء منها ، وأظن أن تلك الوثيقة خير عنوان على حسن نية واضعيها نحو الثقافة الأجنبية نفسها ؛ فالمغرب المتمسك بمقوماته اللغوية والدينية يمثل كامل التسامح فيما يقضى به التعاون الثقافى بين الشرق والغرب .

ولقد طالب النواب المغاربة فيما يسمى بمجلس شورى الحكومة بفرض اللغة العربية فى المدارس التى تؤسسها الدولة للأجانب وبضرورة جعلها لغة التعليم فى المغرب كله . وهذا ما يؤكد ويقوى ضرورة تحقيق هذا الإصلاح الذى أكدت القوات الشعبية اليوم المطالبة به .

ولكن واجبنا نحن أن لا ننتظر من النظام القائم تحقيق أهدافنا كلها ، بل علينا أن نبذل كل جهد لخلق تعليم عربى عام بجميع أقسامه ، وكما فرضنا على الإدارة الاعتراف بالتعليم الابتدائى العربى عن طريق الأمر الواقع يجب أن نصبر ونصابر فنفرض على من أحب ومن كره تعليماً ثانوياً عربياً وتعليماً عالياً عربياً . وعلينا أن تكون فى الأمة هذه الروح التى إذا قويت فعلت .

إن من عادة الدول الفاتحة أن تسعى فى نشر لغتها فى الشعب المغلوب ومحو لغته ، ولكن التاريخ يحدثنا بأن الفاتحين لايقوون على تحقيق هذا الحلم إلا إذا استقام لهم أمران :

أولا — تفوق حضارتهم على حضارة المفتوحين .

ثانياً — أن تكون لغتهم ولغة المغلوبين من عائلة واحدة .

فإذا لم يتم الأمران معاً لم يتم محو اللغة الأصلية ، وهكذا نجد الرومانيين الذين نشروا لغتهم فى سائر البقاع لم يستطيعوا أن يمحوا اللغة اليونانية ؛ لأن الإغريق لا يقلون عنهم حضـــارة ورقياً ، ولم يستطيعوا كذلك محو اللغة المغربية ؛ لأنها تختلف عن عائلة الرومية ، ونجد العرب كذلك تغلبوا على اللغات السامية فى الشرق والبربرية فى شمال إفريقية من أجل الاتحاد فى الأسرة اللغوية ومن أجل التفوق الحضارى ، وعلى العكس لم ينجحوا فى القضاء على لغتى الأسبان والفرس لأنهما من أسرة لغوية أخرى . وإذن فالمستعمرون لا يمكنهم أن يحلموا بالقضاء على العربية فى المغرب ؛ لأن حضارتهم لا تختلف عن حضارتنا أو تتفوق عليها وإن قطعوا أشواطاً بعيدة عنا ؛ لأن الحضارة الحقيقية فى الروح ، ونحن لا نقل عنهم فى إيماننا بمقوماتنا . وأيضاً فإن الفرنسية والأسبانية لغتان لاتينيتان آريتان ، بينما العربية سامية وهو اختلاف عائلى كبير . وهكذا يمكنهم أن يعتبروا التاريخ والواقع ، ويغيروا هذه السياسة المتبعة ضد العربية . إن ذلك خير لهم وأجدى .

إن أهم خطوة فى سبيل إصـلاح التعليم هو جعله بلغة واحدة هى لغة البلاد . ذلك هو الهدف القومى الذى يجب أن يسعى له الجميع .

دينية التعليم

قد يبدو غريباً أن نبحث الآن فى قضية دينية التعليم ، أو تعليم الدين فى المدارس ؛ لأن الوقت لم يحن بعد للمناقشة فى موضوع ربما كان الإجماع منعقداً على القول بالإيجاب فيه ، لكننا لا نعرض فى هذا الكتاب إلا لما نريد أن نوجه إليه المفكرين اليوم والغد ، ولا نهتم إلا بما نعتقد أن الخوض فيه سيقع لا محالة ، خصوصاً وأن اتصالنا بالحضارة وبالنظام الفرنسيين يجعلنا نهتم بكل ماهو ضمن إطارهما ؛ لأن لهما من الأثر فى تكوين نخبتنا وتطوير ذهنيتها الشئ الكثير . ولقد رأينا أخيراً فى مؤتمر الطلبة العرب الذى أقيم بهولندا توصية تنص على عدم ذكر الدين فى الدستور القومى ، وهى توصية لا نظن أنها أدرجت هناك إلا إرضاء لبعض الطلبة السوريين من غير المسلمين ، ولكننا مع ذلك لا نحب أن نغفل عن تفاعل التيارات المختلفة فى أفكار شبابنا وعقلياتهم ، وأن لا نرد إلى موضعها قضية تعليم الدين فى المدارس وما يتعلق بها .

أما دينية الدولة فمسألة قد كتبنا عنها فى فصلى الفكر السياسى والفكر الدينى ، وبينّا أن الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها هى التى وضعت الغرب فى ذلك الاتجاه الذى يفصل الدولة عن الكنيسة ، وأن لطبيعة المسيحية أثرها فى ذلك الفصل ، وأشرنا إلى تطور السياسيين الأوربيين فى هذه الجهة منذ اتجهت الأحزاب إلى اليسار فى الحكم وفى التفكير العام . وليست لادينية المدرسة إلا من الانعكاسات التى أشعتها تلك الظروف المومأ إليها ، وكما أنه لم تكن ثورة الثائرين على الديانات نفسها بل على رجال الكهنوت

الذين تحالفوا مع الأشراف على استعباد الشعب ، كذلك لم تكن ثورة الجمهوريين على دينية التعليم من أجل الدين نفسه ، ولكنها كانت فراراً من الاضطراب الذى يمكن أن يقع بين أنصار الشعب وأنصار البورجوازية ؛ فالمدرسة الجمهورية الفرنسية تكونت فى جو حرب سياسية ودينية ، ولذلك أعطيت من أول مرة روحاً لادينية سرعان ما وقفت ضد الماضى الفرنسى وأصبحت تقود المعركة فى سبيل الجمهورية ضداً على الملكية ، وفى سبيل التقدم ضداً على الجمود والرجعية ، وفى سبيل العلم ضداً على العقيدة . وهكذا أحدث الواقع التاريخى تضامناً بين العرش الفرنسى وبين الكنيسة والدجل وغيرهما من بقايا العصور القديمة فأصبحت كلها ذات قيمة واحدة فى نظر المدرسة الجمهورية . ومع أن القانون الجمهورى لم يقصد قط لأن يكون ضداً على الدين من حيث هو فإن الواقع هو أن الجو قد تغلب على المكلفين بالأمر فأصبحوا يبثون فى التلامذة والطلبة أفكاراً معادية للدين ولكل ما من شأنه أن يحفظ أثره فى نفوسهم ، وتطور الحال إلى حد أن الدولة أخذت تتدخل فى حرية الوجدان للطلبة وللأساتذة ، وأصبح نوع من التفتيش يقع على كل من ثبت عليه الحضور فى الصلاة أو الاتصال برجال الدين . وقد روت مجلة (الاسبرى) الفرنسية أن تلامذة مدرسة المعلمين العليا بفرنسا حضروا فى إبان العطلة سنة ١٩٣٨ حفلات الكنيسة فاستنطقهم واحداً بعد الآخر مفتش الأكاديمية ، وعاتبهم على ما فعلوا ، وهددهم على عملهم حتى التزموا بعدم العودة لخرق ما يقتضيه الحياد ! ! كما هدد آخرون لمجرد امتلاكهم لأحد الكتب المقدسة . وهكذا انقلب ما يسمونه الحياد المدرسى حرباً شعواء على الدين ، ولم يعد الهدوء المنشود فى المدرسة إلا أداة لاضطراب أشد بين المتدينين وبين غيرهم ، وتفرقة عميقة بين أفراد الأمة الفرنسية التى أحست اليوم بمغبة ما وقع بها من أجل الحنق الشديد الذى انجر إليه الملاحدة الفرنسيون ضداً على المسيحيين الفرنسيين . ولقد رأينا هذه التجربة الفرنسية تطبق أيضاً فى تركيا الجمهورية فلم نر إلا عكس النتائج التى ادعاها أنصار اللادينية ؛ رأينا

اضطهاداً كبيراً للمسلمين ومنعاً لهم من تعاطى التعليم الدينى حتى خارج المدارس الرسمية ، ثم اختلافاً عميقاً بين الأجيال المتعاقبة لا يغطى عليه إلا خوف من الاستعمار وحكم شديد الوقع عظيم الاستبداد .

أما فى انجلترا فقد وقعت عدة مناقشات ترجع لمسألة تعلم الدين فى المدارس ، ولكنها لم تصل قط إلى أن تمنع الدولة من تأييده ومساعدته ، ولم يكن من الممكن أبداً أن يطبق فى بريطانيا العظمى ما طبق فى فرنسا بعد الجمهورية ، وإن كان قسم مهم من الرأى العام البريطانى مال فى القرن التاسع عشر لتأييد الحياد المدرسى ، وقد جرت حول ميثاق بتلر سنة ١٩٤٤ مجادلات عنيفة للتوفيق بين رجال الدين المتعددين وبين الحكومة ، وأخيراً وقع الاتفاق على أن الدولة تؤدى شطراً من نفقات بناء المدارس الخاصة وتأثيثها مع إبقاء المراقبة لنظر الجمعية المسؤولة عن المدرسة ، ولا تدخل الرقابة الحكومية إلا حينما تنفق الدولة كل المصاريف الضرورية ، وذلك عند عجز القائمين بذلك المشروع الخاص . لكن التعليم الدينى فى المدارس التى تراقبها الدولة يقع بكيفية غير أصلية ، مع إعطاء الحق للآباء أن يقوموا هم بشأن تعليم أبنائهم الدين متى طلبوا ذلك .

وقد اتجهت الأنظار فى فرنسا بعد الحرب الكبرى إلى العدول عن فكرة الحياد المدرسى عن طريق اللادينية إلى فكرة الحياد عن طريق الدين ، وهى الطريقة الإنجليزية التى ذكرنا آنفاً . ولكن أنظار المفكرين الفرنسيين تختلف فى الطريقة التى يتحقق بها هذا الإصلاح الجديد رغبة فى عدم الاستمرار فى الخلاف المستفحل حول هذه المسألة منذ عشرات السنين ، ويقوم الشيوعيون فى فرنسا بمقاومة هذا الإصلاح ويدعون للاحتفاظ بالمدرسة الجمهورية ، ولكن ذلك ليس منهم حباً فى الأسلوب الذى يمضى عليه التعليم فى فرنسا ، وإنما هو دفع لكل انبعاث من جانب الكنيسة ؛ لأنهم يعتبرون مقاومتها مقاومة للطبقة الرفيعة التى تتعبد البروليطارية ؛ ولو أنهم تأكدوا

من حياد الكنيسة المسيحية فيما يخص الخلاف القائم بين العامل وبين المالك لما وجدوا مبرراً مذهبياً لتأييد لايكية التعليم ؛ لأن الشيوعية أيضاً لا تقبل أن يربى أبناء الدولة بعيدين عن المذهب الرسمى للاتحاد السوفياتى ؛ لأن ذلك من شأنه أن يمس بالتكوين العام لأجيال الغد ، ويعرقل تحقيق الأمانى التقدمية للثورة . وهكذا نرى أن الذين يهمهم الاحتفاظ بمثل أعلى للأمة كلهم ينكرون مبدأ لادينية المدرسة .

والقضية بعد هذا كله هى قضية الغاية من التربية ، ثم قضية حق الطفل الذى هو موضوع التربية ، وطبعاً فإن للطفل الحق فى أن يستفيد من جميع المنابع التربوية التى أعدتها له الطبيعة وقدمتها له الأنظمة الاجتماعية للأمم المتحضرة ، وليس حقه فى أن يترك ويوضع رهن قوته الصغيرة ؛ لأن التربية فى هذه الحال تصبح مستحيلة ضرورة ضعف الوليد وحاجته لقيم أمين . إن الطفل يخرج للعالم إنساناً مستحقاً لكل عناية ، ولكنه لم يتمتع بعد بنصيبه فى الحرية وإن كان مستعداً لها متى تعلمها وتربى عليها ، وليس معنى هذا أن الطفل ملك لوالديه أو لأقاربه يفعلون به مايشاؤون أو يعاملونه معاملة العبد والمتاع ، ولا أنه ملك للدولة تتصرف فيه كيف تريد ، ولكنه مملوك نفسه وموضوع تحت مسؤولية كل من الأسرة والطائفة التى ينتمى أبواه إليها والدولة التى هو أحد رعاياها .

فمن واجب الوالدين وحقهما أن يرعيا ابنهما ويهتما بأمره وينظرا فى مصيره ، سواء فى الطور العائلى أو أثناء الطور المدرسى ، ولكنهما إذا زاغا عن الطريق وخانا طائفتهما أو دولتهما لم يعد لهما حق توجيه ابنهما ، كالمرأة البغىّ تفقد النظر على بنتها لأنه يخشى عليها من تعليمها الفساد .

ومن حق الدولة وواجبها أيضاً أن تراقب أعمال الأبوين ، وتسهل لهما واجبهما ، وتعمل على المحافظة فى تربيتهما للأبناء على تراث الأمة الروحى والقومى ، والحيلولة بينهما وبين كل عبث بعقائدهم أو فساد لها . وإذا كان

للدولة دين رسمي فعليها أن تهتم بشأن تعليمه والعناية به وحمايته من كل اعتداء مهما كان مصدره ، دون أن تفرط فى حق الأقليات الأخرى أو تحرمها من نفس العناية وعين الرعاية . أما إذا كانت الدولة لادينية فالطائفة تحل محلها ، فيجب أن تفسح لها الدولة حينئذ من الحرية ما يسهل عليها أداء واجبها نحو صغارها الذين يكونون فى هذه الحالة أشد احتياجاً لرعايتها وعونها . إن التعاون بين الأسرة والدولة والطائفة أمر ضرورى لتكوين المدرسة الحقيقية التى تعنى بكل المقومات القومية للأمة .

ونحن نعتبر الدين من مقومات الوطنيـة المغربية ؛ لأنه الذى يحفظ مظهر النموذج النفسى المغربى ، ولذلك لا يمكننا أن نتصور مدرسـة مغربية لا تعنى بتعليم الدين ، فهو واجب وجوب اللغة والتاريخ والحساب وغيرها من المواد الأولية التى لا يستغنى عنها منهج من مناهج التعليم . وليس من المعقول بعد التجارب المتعددة التى رأيناها فى غيرنا من الأمم أن نكل تعليم الدين للآباء أنفسهم ؛ فإنه ليس فى متناول كل الآباء أن يقوموا بواجب أبنائهم ؛ إذ هم فى شغل شاغل بمقتضيات العيش وواجبات الحياة ، ولو قدر كل فرد على تعليم ابنه الدين لقدر أيضاً على تعليمه غير ذلك ، ولما احتجنا لهذه المدارس العامة وما تتطلبه من مجهود وتدبير ، كما أنه ليس من المعقول أن يكون هنالك قسم من الأمة يتعلم الدين وقسم آخر ينشأ تنشئة لايكية بعيدة عن كل اتصال بالتراث الروحى لأمته ، وهذا ما يبين ضرورة تعليم الدين لا فى المدارس الخاصة بالمغاربة وحدها ؛ بل حتى فى المدارس المؤسسة للأجانب والتى تشتمل على قسم من أبناء المغاربة ؛ فالمناهج المدرسية فى المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون العربية والتاريخ المغربى والدين جزءاً من مقوماتها . وقد يرى الأجانب فى هذا القول جرأة عظمى ، ولكن الواقع أننا لا نقول إلا الحق ولا نطالب إلا بما هو جار فى كل الأمم التى لها دين رسمي . إننا لا نريد أن نفرض على غير المسلمين أن يتعلموا

الإسلام ، ولكننا نريد أن نفرض على كل المدارس أن يكون فى مناهجها قسط من التعليم الدينى يلزم به أبناء المسلمين ويسامح فيه غيرهم ، أو أن يكون هنالك وقت للتعليم الدينى يشتغل فيه تلامذة كل ملة مع معلميهم الدينيين على حدة ، تحت إشراف الدولة وعلى حساب ميزانيتهـــا . وقد طبق الإيطاليون ذلك فى بعض المدارس المختلطة فى لوبيا أثناء حكمهم لها . فلماذا لا نستطيع نحن تطبيقه فى المغرب ؟ ومثل هـذا يجب أن يقع بالأحرى فى المدارس الأجنبية المؤسسة بطنجة والتى هى ملزمة بقبول أبناء المغاربة . إن ذلك أقل ما يجب من الرعاية لأبنائنا والاهتمام بمصيرهم الروحى .

إن قضية الحياد المدرسى قضية خرافة لم تصل نتائجها لأكثر من تجريد فرنسا وتركيا من مقدساتهما والإلقاء بهما فى أحضان حيرة لا يخرجهما منها إلا الرجوع لنظام مبنى على أصول إيجابية فى العقيدة وفى الاجتماع . وإن تركيا فى الواقع لم تقم إلا بتقليد فرنسا لتحسب فى عداد الأمم الغربية ، فى الوقت الذى تألبت فيه أوربا ضـداً على الشرق والشرقيين . وإن طبيعة الإسلام التحررية المضادة لكل رهبانية أو نظام كهنوتى لا تترك لنا مجالا للبحث عن تجريد أنفسنا من صفات هى أجنبية عنا ؛ فإن الإسلام لا يزيدنا إلا تثبيتاً فى الأصول التحررية والمبادئ الاجتماعية التى من شأنها أن تنشر العدل وتشعر الفرد بمسؤوليته أمام الجماعة وواجبه فى خدمتها . وإن منع الأبناء من ثقافة الإسلام لحرمان لهم من أسمى معانى النفس وأوسع بينات العقل وأفسح ميادين الحرية .

(٢٠)

اجبارية التعليم

يوجد فى المغرب زهاء المليونين ونصف المليون من الأبناء فى السن المدرسى ، ولكن لا يتردد منهم على التعليم إلا ما يقارب المائة والخمسين ألفاً على اختلاف أنواع المدارس وتعدد مناهجها . وزيادة على ذلك فهؤلاء التلامذة موزعون على سائر أنحاء البلاد ، الأمر الذى يجعل فائدتهم ضئيلة بالنسبة لما يرجى من تعليمهم من تكوين رأى عام نافع مفيد .

ويقوم نظام التعليم الحالى بالمغرب على أساس اعتبار المكان المدرسى منحة للأبناء يحرم منها أولاد الشعب وأبناء الفقراء ، ويتمتع بها أبناء الأعيان وبعض من يساعدهم الحظ من ذوى الوسائط والحيثيات . ويضطر أكثر من نصف العدد الذى يتعلم إلى أداء أجرة التعليم فى المدارس الحرة ؛ نظراً لأن هذه المدارس لا تقوى على القيام بنفسها بغير ذلك الأداء ؛ لأنه ليس لها من رعاية الدولة ومساعدتها ما يكفى للقيام بشؤونها . وهكذا نجد أن مستقبل الثقافة فى البلاد رهن بتغيير هذه الحالة وجعل التعليم الابتدائى والثانوى موحد البرنامج مجانياً وإجبارياً لكل البنين والبنات .

إن أول ما تتحمله الحكومة العصرية هو ما يرجع لتعليم الشعب وإعداد أفراده ليكونوا مواطنين صالحين للقيام بواجبهم نحو أنفسهم ونحو الوطن الذى إليه ينتسبون . وإن الحكومة التى لا تعنى بشأن المعرفة ، ولا تجعلها فى متناول كل الطبقات ، ولا تحمل الجاهلين على أن يتعلموا لهى حكومة لاقيمة لها فى الاعتداد العصرى ، ولاتستحق من المواطنين أى احترام أو تقدير . وليست هذه النظرة فى الواقع حديثة العهد ، ولكنها نظرة

فجر النهضة الغربية وبالأخص منذ عهد الثورة الفرنسية التى أقرت حقوق الإنسان وجعلت التعليم خميرة اجتماعية يجب أن يطعم بها كل الأفراد .

وتعتبر هذه الميزة إحدى النقط التى تتفوق بها مدنية ما بعد النهضة الأوربية على العصور الوسطى المسيحية ؛ فإن المعرفة كانت من قبل وقفاً على طبقة معينة من رجال الدين ورجال الشرف يحرم منها كل من عداهما من أبناء الفلاحين والعملة ، مثلما يحرمون منها فى بلادنا اليوم .

ولقد أوجب الإسلام على كل مسلم أن يتعلم ، وقال النبى عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . ويبين الغزالى اختلاف العلماء فى المقصود من لفظ العلم ، ونعى عليهم قصره على بعض شؤون الدين وأولياته . ونقول نحن : إن النبى عليه السلام أطلق لفظ العلم لكى نطبقه فى كل عصر بحسب ما تحتاج إليه خميرة المعرفة العامة من فنون ، وقد نقل عن على أنه كان يقول : « علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم » وهذا يعنى أن التعليم المفروض على كل جيل يجب أن يكون بحسب العصر الذى سيعيش فيه ذلك الجيل وما يتوقف عليه من حاجات ، وهو ما ينطبق تماماً على مبدأ التطور المطلق الذى هو عقدة هذا الكتاب . وإذا كان المسلمون لم يطبقوا هذا المبدأ الإسلامى كل التطبيق فالذى لا شك فيه هو أنه لم تقبل طائفة على التعليم بصفة تلقائية كمثل ما أقبل عليه المسلمون ، ولقد أدركنا نحن أثراً من هذا الإقبال العام حيث وجدنا على بعد كل مائة متر كتّاباً قرآنياً مليئاً بالأطفال يتردد عليه كل مولود ولو أمداً يسيراً قبل أن يتعاطى أى مهنة أو يقبل على أى اتجاه ، ولكن الفوضى التى عمت كل جوانب الجهاز الإدارى والاجتماعى فى المغرب شملت ناحية الدراسة نفسها ، وصبغتها بجمود جعلها لا تقوى على مسايرة التقدم الذى يقتضيه تطور العالم واتصال المغرب بأحدث أساليب العصر . وكان من المنتظر أن يساعد هذا الاتصال على تحسين الأحوال وقلب أوضاع الحياة المغربية بكيفية تصميمية واعية لولا أن البلاد

اصطدمت بأغراض استغلالية لا تثبت إلا مع سياسة التجهيل والاضطراب المقصودين، ولكن ذلك لم يمنع المغاربة من أن يشعروا بالحاجة إلى المدرسة الجديدة وتعميمها، ولذلك طالبوا من أول يوم بجعل التعليم إجبارياً لكل أفراد الأمة ؛ طالبوا بذلك أولا فى مؤتمرات طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وطالبوا به من بعد فى (برنامج الإصلاحات المغربية) الذى قدمته كتلتنا الوطنية وألبت من حوله الشعب زمناً غير قصير .

ومع أن الحركة الوطنية كانت تؤمن دائماً بوجوب قيام الدولة وحدها بالتعليم وإنفاقها عليه من الميزانية العامة ؛ فقد رأت أن النظام القائم لا يمكن أن يؤدى واجبه أو يسمح للحكومة المغربية بأدائه ؛ لأن سياسته لا تتحمل غير ما يقرره مصطلحو الشؤون الأهلية من أصول للتجهيل والتفقير .

لذلك رأت الحركة الوطنية من الضرورى خلق هذه الصوفية الشعبية التى سمحت بأن يتنافس كثير من أفراد الأمة ورجالها فى تأسيس المدارس والإنفاق عليها من تبرعاتهم استجابة لنداءات جلالة الملك وتوجيهاته . ولقد كان ذلك على الأقل مظاهرة عظيمة من الشعب تعبر عن رغبته فى التعليم وعن استنكاره لتقصير الحكومة فى القيام بواجبها، ولكن الحكومة لم تغير من سياستها التعليمية شيئاً، وكل ما هنالك أنها قامت بتعويق هذه المزاحمة الشعبية التى تفوقت عليها فى الكم وفى الكيف . والنتيجة بعد ذلك كله أن مليونين ونصف مليون من أطفالنا ما يزالون ينشأون على أمية فاضحة وجهل مهلك .

وأياً ما كان الأمر فنحن نقرر الآن الأصول التى يجب أن نمضى عليها، ولذلك لا ينتظر منا أن نتوسع فيما يلقاه المعلم ببلادنا من صعوبات ومقاومات، ولكن لا يمكننا أن نمر بهذا الموضوع دون أن نسجل على النظام الحاضر فى المغرب ضروب الخزى التى يستحقها من أجل موقفه من

المعرفة وأسبابها ، خصوصاً متى قارنا أثر الأعمال التى قامت بها روسيا فى ظرف عشرين عاماً فى بلادها وملحقاتها ، فقد قضت على الأمية قضاء لا مرد له ، وأصبحت كل عائلات الاتحاد السوفييتى تفتخر بوطن ذى قيمة إلى جانب أفراد الأسرة ذوى المستوى المحترم فى التعلم . وإنها لمقارنة فاضحة للذين ينتسبون للديمقراطية الغربية ، ويدعون حمل رايتها عندنا .

إن كل مواطن له الحق فى أن يتعلم ويجب أن يتعلم ، ذلك مبدأ لا يقبل الجدل . وإنه ليجب أن يأخذ المواطنون كلهم قسطاً واحداً مشتركاً من المعرفة التى تساعد كل فرد منهم على أن يتحمل أعباء الواجبات ، ويتمتع بما له من حقوق . والدولة مبدئياً هى التى يجب أن تضمن له وسائل الحصول على ما يجب عليه من علم ، ولكن لا بأس من أن تقبل مساعدات الذين يريدون الخير من أفراد الأمة وهيئاتها ، لا سيما فى مرحلة الانتقال الشبيهة بالتى نجتازها اليوم ، ليتسنى تحقيق ذلك المبدأ فى أقرب وقت ممكن .

ولكى تقوم الدولة بهذا الواجب يجب أن تضع له تصميماً لمدة عشرة أعوام توزع فيها المملكة الشريفة على عشر مناطق تعليمية بحسب عدد الأطفال الذين فى السن المدرسى ، بحيث لا تقل كل منطقة عن مائتى ألف تلميذ ، ثم تقوم بإجبار التعليم لتلاميذ منطقة واحدة فى كل سنة ، وذلك ما يتطلب منها إنشاء أربعمائة مدرسة فى كل عام .

ولكى تستطيع الدولة أن تنفذ هذا التصميم يلزمها أن لا تهتم بالمظاهر الشكلية فحسب ، وأن لا تظل تنفق من الأموال الضخمة على بناء المدرسة الواحدة فتجعل منها قصراً فخماً يفوق أجمل مساكن الآباء الأغنياء ، ولكن يجب عليها أن تقتصد فى الإنفاق وتكتفى بالأماكن الصحية ، وأن تقوم بصفة خاصة بمراقبة الذين يتولون صرف أموال الدولة فى هذا السبيل . ومثل ذلك يمكن أن نقوله لأهل الفضل الذين يتبرعون لبناء المدارس وإعدادها ، فخير لهم أن يبنوا أربع مدارس أو خمساً من أن يبنوا مدرسة واحدة

بمبالغها جميعاً . وإنى أعتقد بحسب التجربة التى أدانى إليها تعاونى مع الذين أنشأوا المدارس الحرة أن أربعة ملايير (بالراء) من الفرنك فى السنة كفيلة إذا أنفقت على وجهها بتحقيق البرنامج السنوى آنف الذكر ، إلى جانب مليار واحد للنفقات العادية لمدارس كل إقليم . أى أنه بعد عشرة أعوام تتحرر الدولة من الأربعة ملايير وتصبح ميزانية التعليم عشرة ملايير من الفرنك تقريباً ، وهو ما لا يكاد يتعدى ربع ميزانية المغرب الحالية .

وقد يوجه إشكال على هذا التصميم الذى اقترحناه بأنه يجعل إجبارية التعليم على حسب الأقاليم ، وذلك يقتضى عملياً أن يتأخر الاقليم العاشر عن الأول تسعة أعوام ، وذلك ما يضر ببعض جهات الوطن . ولكننا نجيب عن ذلك بأن الأمة متضامنة ، وأنه من حيث ما بدأ النفع يعم . وإذن لا غضاضة من أن تتحمل بعض الجهات هذا التأخر الضرورى عن الجهة الأخرى ؛ لأن تطبيق البرنامج دفعة واحدة غير متيسر ، وإن كان هو المثل الأعلى لو أمكن . وتأسيس بضع مدارس فى كل جهة يؤدى إلى استمرار المرض الاجتماعى الذى نحس به فى وسطنا من جراء ذلك الأسلوب ، وهو أن فئة صغيرة هى التى تتعلم فتختلف عن غيرها فى التفكير وفى النظر ، ويصيبها غرور يمنعها من القيام بما يشتغل به إخوانها ، وأية قرية لا يشتكى أفرادها من بعض البنين أو البنات الذين تعلموا قليلا فثاروا على أداء الواجبات التى يؤديها للأسرة إخوانهم وأخواتهم ، لا لشىء إلا لأنهم يرون أنفسهم أعلى من مستوى الآخرين ؟ فتعليم الإقليم دفعة واحدة يجعل الجيل متساوياً فيما يقدم إليه من معرفة وإعداد ، فلا يتكبر أحد منهم على الآخر ، بل يشعرون بالحاجة إلى التعاون لتطبيق ما تعلموه جميعاً .

إن قضية التعليم قضية حياة أو موت ؛ لأن كل ما نريده للأمة من رفاهية وأمن وحرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أعدته لنفسها بنفسها . وذلك ما لا يتيسر لها إذا بقيت فى هذه الحالة ، يحيط بها الجهل ويعوقها عن الاستفادة من خيرات الوطن ومن موهبة الفكر التى هى ميزة الإنسان .

مواد التعليم

إن ترتيب السنين وتنويع الدروس لا يعطيان الفائدة المطلوبة منهما إلا إذا كانا مصاحبين لأسلوب نافع صحيح ، ويمكننا أن نعتبر مقياس النفع فى منهج ما باعتبار الهدف الذى يرمى إليه من دراسة مادة من المواد ، فإذا وجدنا الأسلوب يحقق ذلك الهدف فهو الأسلوب الصحيح النافع ، وإلا فيجب البحث عن تعويضه بغيره من الأساليب تبعاً لتجاربنا أو تجارب غيرنا .

فإذا نظرنا لمادة اللغة العربية مثلا وجدنا الهدف الذى يجب أن ترمى إليه هو ما وضعه رجال الاختصاص العرب ولخصوه فى النقط الآتية :

١ — أن نجعل الطلاب قادرين على القراءة الصحيحة فى سهولة ويسر ، وأن يفهموا ما اشتملت عليه الكتب من معان وأفكار .

٢ — وتمكينهم من التعبير عما يجول فى نفوسهم ويقع تحت حواسهم بعبارة عربية صحيحة مع الدقة وطلاقة اللسان وقوة البيان .

٣ — وأن تكون دراسة العربية وسيلة صحيحة للثقافة ، وتوسيع المدارك ، وتنمية الذوق السليم : وتزويد الطالب بكثير من المعلومات القيمة ؛ لا أن تكون محض دراسة لألفاظ وتراكيب ومفردات ، عمادها الزينة والزخرف الشكلى ، وهى فى الحقيقة فارغة لا روح فيها ولا حياة .

٤ — وأن يتصل الطلاب اتصالا وثيقاً بالحياة الأدبية والعلمية المحيطة بهم ، وأن يسايروا النهوض الأدبى الحديث ؛ لا أن يكونوا بمعزل عما حولهم فتكون المدرسة فى ناحية والحياة الأدبية الواقعية فى ناحية أخرى .

٥ — وأن تكون المدرسة مثيرة روح الشوق إلى القراءة والاستزادة

من الثقافة والوقوف على ماجاء به الكتاب والمفكرون فى العصور المختلفة[١].

ولقد أجمع الاختصاصيون العرب على أن التعليم الجارى فى المدارس العربية بالشرق الأوسط لم يحقق الغرض ولا أنجز هذه الغايات ؛ لأن الطلبة يتخرجون من المعاهد العليا فضلا عن غيرها معوجى اللسان لا ينطقون بعربية غير ملحونة ، وأصبحت الدروس العربية لاتلاقى من القبول ماتلاقيه دروس اللغات الأجنبية ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى حد أن الذين يتصلون بالثقافات والآداب الغربية يفضلونها ويتذوقونها أكثر من الثقافة والآداب العربية ، ويصل بهم الحال إلى اتهام العربية فى أحسن صفاتها ، وهم فى الحقيقة معذورون ؛ لأنهم لم يتذوقوا لغتهم ، ولم يجدوا الوسائل التى تجعلهم يدركون أسرارها ومحاسنها . وإذا كان هذا فى المشرق العربى فما ظنك بالحالة فى المغرب العربى حيث تدرس اللغة العربية بأساليب أبعد ما تكون عن المناهج الصحيحة ، وعلى معلمين جلهم لم يستكمل من الثقافة ما يؤهله لأداء الواجب ، والقيام بالمهمة التعليمية الكبرى الملقاة على عاتقه ؟ !

ولقد درس المؤتمر الثقافى الأول للجامعة العربية هذه الحالة ، وأكد أن أساليب تعليم اللغة العربية محتاجة فى الجملة إلى كثير من الإصلاح مهما كان البرنامج صالحاً ؛ لأن قواعد النحو والصرف « تعلم مجردة من غير عرض أمثلة كثيرة ودون مرانة طويلة مما يجعل القواعد فى جانب والحياة اللغوية العملية فى جانب » . وأيضاً فإنه ليس هنالك تضامن بين مدرسى المواد الأخرى كالجغرافية والتاريخ مع مدرسى اللغة العربية ، لا سيما وأن القسم الأكبر من مدارس المغرب تعطى فيه هذه المواد باللغة الأجنبية . وهكذا نجد الطالب يجيد أحياناً إذا كتب موضوعات الإنشاء ، بينما يرتكب أخطاء لغوية لا حد لها إذا كتب فى الجغرافية أو فى التاريخ أو غيرهما من العلوم .

---

(١) انظر التقرير الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الثقافى الأول للجامعة العربية .

وأما تعليم الإنشاء فهو مثال الأسلوب الضعيف ؛ لأن موضوعاته فى المدارس الثانوية « لا تستمد عناصرها من الاقتصاد والاجتماع والأخلاق والثقافة العامة » ؛ بل هى موضوعات لا عناصر لها إلا الألفاظ ، ولا فكرة لها إلا الخيال ، كأن المقصود من الإنشاء هو مجرد رصف الألفاظ وتركيب جمل ولو كانت خواء لا مدلول لمجموعها ولا غاية لموضوعها .

ولا شك أننا إذا أردنا أن نحلل عناصر المأساة التى أدت بتعليم اللغة العربية لهذه الحالة نجدها تتلخص فى النقص الموجود فى الكتب ، والضعف الغالب على المعلم من جهة ، وفى طبيعة اللغة العربية من جهة أخرى . وكل من هذين القسمين محتاج لعناية قوية ومجهودات جبارة من رجال العلم المختصين لكى يتسنى للمدرسة المغربية أن تؤتى ثمارها ، وتجعل فى متناول أبنائها هذه اللغة العظيمة التى ابتليت بآفات أهلها وتضعضع مداركهم .

وما قلناه عن اللغة العربية يمكننا أن نقوله فيما يرجع لأساليب دراسة التاريخ العربى على العموم والمغربى على الخصوص . فقد ألفنا أن نعتبر التاريخ مجرد أحداث عارية أو تواريخ معينة لا ترتبط ببيئة ولا بظروف اجتماعية ولا ترمى لاستخراج العبر التى ينبغى أن يستفيد منها التلميذ فى استنتاجاته المقبلة .

ولقد نصح المؤتمر الثقافى « بضرورة جعل محور دراسة التاريخ فى المرحلة الابتدائية دراسة تاريخ القطر الخاص الذى يعيش فيه التلامذة ، مع العناية بدراسة الصلات بين هذا القطر وبين سائر البلاد العربية قبل الإسلام وبعده إلى سقوط بغداد » . وتناسى المؤتمر ضرورة دراسة تاريخ المغرب العربى قبل الإسلام وبعده إلى سقوط الأندلس ، ثم دراسة عصر النهضة مع العناية بالروابط الثقافية والتاريخية المتعددة التى كانت بين مختلف أنحاء العالم العربى من جهة والعالم الخارجى من جهة أخرى .

وبما أننا لا نريد أن نتوسع فى هذه الموضوعات الراجعة لأساليب

الدراسة وتوجيه موادها وترتيب مناهجها ؛ لأن ذلك يستنفد منا وقتاً كبيراً وصفحات عديدة تخرج بنا عن الغاية التوجيهية العامة التى نريدها من هذا الكتاب — فإننا ننصح لقرائنا بدراسة تقارير اللجان التحضيرية للمؤتمر الثقافى الأول للجامعة العربية وقراراته . ونهيب برجال الفكر والتعليم منا ليتابعوا المجهود الذى يبذله رجال التربية والتعليم العرب ، ويشاركوا فيه بالدرس والتنقيب والملاحظة والتعقيب ، وأتمنى لو أتيحت الفرصة للمعتنين بمسائل التثقيف من إخواننا فينظموا مؤتمراً دورياً للاهتمام بهذه القضية الأساسية فى تحسين التعليم ؛ يدرسون فيه نقط الضعف الموجودة فى برامجنا ومناهجنا ومواد دراستنا ، ووسائل الإصلاح التى يمكننا أن ندخلها عليها فى ظروفنا الحاضرة والإصلاحات المثالية التى يمكننا أن نعمل على تحقيقها رويداً كلما وجدنا لذلك سبيلا أو نلنا نصيباً من الحرية التى نحن محرومون منها .

ولكن مادة لا يمكننا أن نغفل الإشارة إليها ؛ لسبب واحد هو عدم وجودها فى المدرسة المغربية إطلاقاً ، وتلك هى التربية الوطنية ، مع أنها من المواد الأساسية والضرورية لكل من يرمى لتكوين المواطن الصالح الشاعر بنفسه وبما له من مسؤوليات نحو قومه وبلاده . ولقد أوصت الجامعة العربية دول العرب باعتماد التوجيهات التى قررها المؤتمر الثقافى فى مادة التربية الوطنية ، ونلخصها هنا ؛ لأن التوصية تشملنا ولأن الحاجة للعمل بها فى بلادنا أشد وآكد :

١ — إبراز الاتصال الجغرافى التام بين البلاد العربية فى قارتى إفريقية وآسية .

٢ — العناية بإظهار أن هذه البلدان كانت مهداً لأقدم حضارات العالم ، وأنها قدمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

٣ — إبراز الاشتراك التاريخى بين هذه البلدان فى العصور القديمة والمتوسطة والحديثة .

٤ — توكيد أن التعاون بين أبناء البلاد العربية على اختلاف مذاهبهم كان قوياً فى الماضى كما فى النهضة الحديثة ، والدعوة لتوطيد دعائم هذا التعاون لتحقيق الأهداف القومية العليا .

٥ — بيان أن التطور العالمى سائر نحو التكتل والاتحاد ، وأن جامعة الدول العربية مظهر من مظاهر هذا التطور ، وليس معنى التكتل فقدان شخصية الأجزاء المكونة لها ، وإنما المقصود أن تكون لهذه البلدان خطط مرسومة لتنسق جهودها نحو الأهداف المشتركة .

٦ — بيان أن الاستقلال حق طبيعى للشعوب ، وأن الاستعمار ضرب من الرق يجب القضاء عليه ، وإبراز مساوىء الاستعمار وما جره على البلدان العربية وغيرها من ويلات ، وأنه ينبغى فى البلاد العربية جمعاء العمل على بث روح التعاون لتحرير البلدان العربية التى ما تزال واقعة تحت نيره .

٧ — توكيد أن النظام الديمقراطى الصحيح أحسن الأنظمة لضمان الحرية والعدالة والمساواة وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، والعمل على جعل روح الديموقراطية الصحيحة راسخة فى نفس الناشئة .

والمقصود العام من هذه التوصيات هو أن تكون مادة التربية الوطنية أداة لجعل المواطن صالحاً لوطنه الخاص ؛ أى البلاد التى نشأ فيها ويحيى بها ولسائر العالم العربى ، ثم لسائر العالم الذى هو الوطن الأكبر للجميع .

(٢٢)

مناهج التعليم

هذه إحدى المشكلات العظيمة التى تعترض التربية والتعليم فى بلادنا ، فإن الذين يقومون على أمرهما فى الوطن يعنيهم اتجـــاه خاص يختلف تمام الاختلاف عما نقصـد إليه نحن ، ولذلك فإن السياسة تعمل عملها فى توجيه البرامج وإعداد المناهج ، فتصبح اللغة والتاريخ والجغرافية الأجنبية ذوات المقام الأول فى الحصص وفى الاعتبار العام ، ويصبح القسط البسيط المقرر من جغرافية الوطن وتاريخه موجهاً بحسب الأغراض الاستعمارية وأهوائها ، فالاستعمار لا يعرف النزاهة حتى فى الدرس وفى التقرير ، وأين هو كتاب الجغرافية التى تجد فيه حدود المغرب الحقيقية دون تأثر بالاعتبارات المصطنعة للوضعية السياسية الحالية ؟ وأين هو ذلك الكتاب الذى يتحدث عن تاريخ المغرب بمـا فيه من مجد وعظمة وما ينبغى أن يبعث فى روح التلامذة من إيمان بالوطن واعتداد بالنفس ؟ وأين هى التربية القومية التى تعلم الأبنـاء ما لهم من واجبـات وما عليهم من حقوق نحو هـذا الوطن ومقدساته وحرياته ؟

والهدف الذى تقصد إليه المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملأون الدواوين المغربية ، أو عمال فلاحين يشتغلون عند المستعمرين فى ضيعاتهم العصرية . وإذا خرج من بين هؤلاء وأولئك من يتوسع فى المعرفة فلن يكون غير شاذ تتأكد به القاعدة ولا يبطلها ، وحسبه أن ينضم إلى إحدى الفئتين ، أو يعيش على هامش الحياة فى معزل عن غير الألم والاضطرام .

أما المدارس الحرة التي أخذت تكافح من أجل تكوين ثقافة قومية فهي لم تخرج بعد بحكم الضرورة عن المناهج التي تفرضها عليها الإدارة فرضاً، وترغمها على السير بمقتضاها إرغاماً . وهي بعد لم تخلص إلى نفسها لتنظر كيف يجب أن تعمل ، وهل تسلك طريق المدرسة الفرنسية أو الانكليزية ، أو تستمد من نظم التعليم عند الأمريكان والروس ، ولم تجد الوقت لتنظر في التيارات العربية الجديدة حول التعليم . إنها مشغولة عن كل ذلك بالاهتمام بتذليل العقبات وإزالة الصعوبات ، والعمل على كسب ما تنفق به على أساتذتها المتواضعين وحاجياتها المتزايدة ، والتفكير فيما تجيب به عن اعتراضات الإدارة واتهاماتها السياسية التي لا تنفك تمليها كل حين .

ومع ذلك فهي تملك من الروح القومية والإخلاص في التربية ما لا تملكه المدارس الحكومية . وحسبها أنها تعني باللغة العربية عناية لا توجد في غيرها . ولكن مستقبلها على الرغم من كل هذا ما يزال مضطرباً كل الاضطراب ، ومايزال متوقفاً على أن تعني بها الدولة كل العناية ، وتفسح لها من المجال ما تحقق به أهدافها القومية وغاياتها .

وأخطر ما يفسد البرامج التعليمية في بلادنا هو هذا التنوع الذي تقصد إليه السياسة قصداً ، وهذه المدارس التي تخصص لأبناء الأعيان أو التي تهيأ لأولاد الفقراء كأن للمعرفة لونين مختلفين بحسب الطبقة التي ينشأ فيها التلميذ . فأول ما يجب أن يعنى به من أمر المناهج هو توحيدها ؛ أي جعل التعليم واحداً لكل الأفراد ، لا فرق بين عنصر وآخر وبين طبقة وأخرى ولا بين مذكر ومؤنث ؛ لأن الكل سواء في الحاجة إلى قسط من المعرفة العامة التي تفسح له مجال التفتح الذهني والتمتع الجسمي ، وفقاً لما خلقته له يد العناية الإلاهية وأنشأته من أجله . وكذلك هذا التنوع من المدارس الأصلية والعصرية يجب أن يصل إلى وحدة كاملة منسجمة ؛ لأنه ليست هنالك مادة من مواد المعرفة في هذه أو تلك إلا ويجب أن تعلم لكل الناس ، إذ لا ينبغي

أن تنشأ في الأمة بصفة اصطناعية فئتان مختلفتان في التكوين ، إحداهما محافظة والأخرى مجددة ، أو إحداهما تعلم الدين والمقومات القومية والأخرى بعيدة عن كل ذلك ، بل يجب أن يكون الكل تكويناً قومياً متحداً ، وأن تكون المدرسة نفسها المعلمة للدين وللدنيا ليشترك المواطنون جميعاً في تطور العقلية والذهنية بقسط منها ، ولا يفضل إلا بما يقتضيه الاستعداد الخاص أو المجهود الممتاز .

وإذا قلنا التوحيد في المناهج فلا يفهمن من كلامنا أننا نريد التوحيد في كل مواد الدراسة ، وإنما نعني الوحدة في هدف التعليم وفي الحق الذي يخول لكل أحد أن يسأله ، ثم في أصول التربية والتعليم الضرورية للخميرة العامة للمعرفة . أما وحدة البرامج كلها فذلك أسلوب فرنسي وضعه نابليون وكان وزير معارفه يفتخر حين يأخذ الساعة في يده ويقول : إن كل مدارس القطر تعلم في هذه اللحظة الحساب مثلا . وقد ظهر لرجال المعارف الفرنسيين ولغيرهم فساد هذا المنهج الذي لا يكون للأمة إلا نسخة واحدة من المثقفين ينقصها التنوع ويقيدها التحذلق . ولكن الذي نريده هو أن يشترك الأبناء كلهم في الحصول على بعض الأسس اللازمة لكل برنامج ؛ فيتعلمون فيها اللغة القومية والتاريخ والتربية الوطنية والدين والأشياء والرياضة البدنية ، وما يناسب ذلك من وسائل السلوك العـــام ، والتربية الاجتماعية ، وبعض التجارب اليدوية بحسب الجهات . ثم لا علينا أن تختلف المناهج فيما وراء ذلك بحسب ملكة التلميذ وحاجة الجهة التي هو منها .

وليس من غضاضة علينا أن نقتبس شيئاً من مناهج التعليم في الديموقراطيات الشعبية ، وهي متفقة إلى حد بعيد مع الأسلوب الأمريكي . وهكذا يمكننا أن نحقق فكرتنا في إجبارية التعليم الابتدائي والثانوي . وبمقتضى ذلك فسيبتدئ الطفل الدراسة والتربية في روضات الأطفال التي يجب على الدولة أن تكون منها العدد الكافي والأساتذة

اللازمين لكل أبناء القطر الذين يقبلون فيها ما داموا لم يصلوا السادسة من العمر . ومتى تهيأ العدد الكافى فلا مانع من جعل الدخول إليها إجبارياً ليتسنى للدولة أن تقوم بواجب مساعدتها للأسرة فى تكييف الأبناء وإعدادهم للاتصال بالمدرسة الابتدائية . ثم متى وصل الطفل للسنة السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية ليقضى فيها أربع سنوات ، ثم المتوسطة التى يقضى فيها ثلاث سنوات ، ثم الثانوية التى يتخرج منها بعد ثلاث سنوات . وهكذا سيقضى كل واحد بعد روضة الأطفال عشر سنين فى الدراسة ويخرج بعد إتمام السنة السادسة عشرة من عمره وقد حصل على الشهادة الثانوية فينصرف إلى حيث ينجح من نواحى التخصص ، أو يقبل على حياة عملية حرة .

وفضيلة هذا التقسيم الذى اخترناه هو تمكين المكلفين بالتعليم من أن يوجهوا التلامذة منذ المدرسة الابتدائية المتنوعة فى برامجها والمتحدة فى تربيتها وأهدافها وبعض موادها الأساسية إلى ما يليق بهم من الدراسة المتوسطة والثانوية . وطبعى أن مناهج هذين ستختلف أيضاً وتتنوع أقسامها بحسب حاجة التلاميذ العقلية أو المهنية .

ومتى تم أمر الإعداد الثانوى فستقوم الدولة بتكوين عدة جامعات وكليات دينية وأدبية وعلمية وزراعية ومهنية ، حيث يجد كل واحد من هؤلاء الحاصلين على ثانوية المدارس القومية الموحدة مراكز للتخصص الكامل الذى تقتضيه حاجة البلاد الروحية والمادية والفنية .

لقد رأينا تجربة التعليم الأولى الإلزامى فى مصر ؛ فلم نر له أثراً يذكر فى تكوين المجتمع الصالح الذى تتطلبه البلاد . ولقد رأينا الانكليز يمتحنون مجتمعهم فى الحرب الأخيرة فيصلون إلى انتقاد تعجل إخراج الأبناء من المدرسة والاكتفاء بالدراسة الابتدائية ؛ لأن نسبة مئوية كبيرة من الجنود الانكليز لم يكونوا قادرين على كتابة الرسائل أو تحرير أبسط الموضوعات ، وكل ما يتلقونه فى الدراسة الابتدائية يضيع بعد الخروج من المدرسة

والانهار فى الحياة العامة . ولذلك قرروا اليوم أن يلزم الأبناء بالدراسة إلى السنة السادسة عشرة من العمر .

ولقد شغل إخواننا المصريون بما يجب الاستعمار أن يشغلنا به دون أن يساعدنا عليه ، وهو تكوين الفنيين الذين تمتلئ بهم الإدارة ، بدعوى أننا إذا لم نستطع إيجاد هؤلاء الفنيين فلن نكون أهلا للاستقلال . ورأيي هو أنه لاينبغى لنا أن نقع فى هذا الغلط ؛ بل يجب أن نوجه العناية قبل كل شيء إلى التكوين العام للأمة ، إلى نشر هذه الثقافة الابتدائية والثانوية فى كل الأوساط المغربية ؛ فإن تكوين عناصر الرأى العام المغربى مقدم على غيره من الاعتبارات ، وإن مقارنة بين المجتمع اللبنانى مثلا وبين المجتمع المصرى كافية لإعطائى الحق فى هذا الادعاء ؛ فمصر تتفوق على لبنان من جهة العلماء والمتخصصين ، ولكن لبنان يظهر متفوقاً من الناحية الاجتماعية بفضل أن نسبة الحاملين للثقافة العامة فى الجيل أكثر مما هو فى بلاد الكنانة ، وبذلك فإن جمهور الفلاحين اللبنانيين أقدر على تكوين الرأى المستقل إزاء كل مسألة عارضة من إخوانهم الفلاحين العرب فى سوريا ومصر والعراق .

وليس معنى هذا أننى أدعو إلى إهمال التخصص أو عدم العناية به ، ولكننى أدعو فقط إلى إعطاء نشر الثقافة العامة اهتماماً كبيراً جداً ، وعدم الاعتزاز بالتوجيه الاستعمارى الذى لا يرمى لأكثر من تكوين طبقة يسهل إرضاؤها بتشريكها فى الاستفادة من النظام الحاضر ، بينما يبقى الأمة بمعزل عن كل وسائل التطور والوعى والفهم لمقدرات الأشياء .

إن نخبة قليلة فى أمة جاهلة لن يكون لها اعتداد إلا إذا كانت ستكافح من أجل تعميم المعرفة وإيصال نورها لكل العقول وسائر البيوت .

مهنة التعليم

يعتقد الكثير من علماء التربية أن المعلم مطبوع لا مصنوع ، وذلك ما يعنى أنه يوجد من الأفراد من تهبهم القدرة الإلهية موهبة خاصة يستطيعون بها تبليغ ما عندهم من العلم وتفهيمه للغير وبعثه على الاستفادة منه ، ومع أن الواقع يؤكد اختصاص بعد الأشخاص بهذه الموهبة فإنه ليس من المعقول أن توكل للطبيعة أو يعتمد فيها على مجرد العطية ، بل يجب أن ينظر إلى المعلم على أنه رجل مكلف بالقيام بمهنة لها قواعدها وأسرارها وطرق تطبيقها ، ولذلك يلزم أن يعد للقيام بمهنته كما يعد أى صانع سواه .

فى العصر الفطرى الأول كانت العائلة تقوم بواجبات أوسع وأكبر مما تقوم به اليوم ، فكان الأطفال يتلقون فى أحضان والديهم كثيراً من الأمور التى يحتاجون الآن إلى أخذها فى المدرسة وعلى أيدى معلمين متخصصين ، من ذلك رعاية الغنم وما يتعلق بحمايتها وتربيتها ؛ فقد كان الآباء يكلفون أولادهم فى السن المبكرة برعى أغنامهم ومواشيهم والإشراف عليها ؛ فيتدربون عملياً على كل ما هو معروف ومعتاد فى أوساطهم ، وكذلك فى أمر الزراعة وضروبها ، وفى شأن تدبير المنزل بالنسبة للبنات . ولكن التطور الإنسانى جدد للبشرية عدة حاجات ، وأصبحت مشكلات الحياة معقدة لم يعد الوالدان معها كافيين للقيام بكل ما يتطلبه أمر العناية بتربية أبنائهم . وهكذا احتاجت البشرية للمدرسة وللقائمين عليها وهم المعلمون .

وفى هذا العصر الذى تلعب فيه الآلة أدواراً خطيرة فى التحكم فى مصير الفرد والعائلة تزداد حاجات الأسرة إلى المساعدة الخارجية ؛ لأن ساعات اليوم كلها تستغرق فى أعمال يقوم بها الوالدان فى الغالب خارج البيت

لكسب قوتهما وقوت أولادهما ، ولم يعد للصناعات البيتية مكان عظيم إزاء المعامل التى تلتهم الوقت والناس ، وذلك مايضاعف الحاجة إلى رجال التربية والتعليم الذين لا شغل لهم إلا سد النقص الذى لا تقوى الأسرة وحدها على القيام به اليوم .

وهكذا نرى المعلم أصبح ذا قيمة كبيرة فى المجتمع العصرى ؛ لأن عمله الهام يتصل بحياة الجماعة كلها ، وله من الأثر فى حياة الأفراد والأمة ما ليس لغيره ؛ لأنه الذى يصنع أجيال المستقبل ويهيئهم للحياة السعيدة الرغدة ، وهو الذى يملك زمام الغد يصوغه كيف يشاء ويسير الأبناء نحوه كما يريد . وإن مهمته لخطيرة جداً حيث يلتقى بين يديه بأطفال صغار العقول ، مختلفى البيئة ، متنوعى تركيب البنية . فيطلب منه أن يصنع منهم رجالا قادرين على العمل لنفسهم ولمجتمعهم وللإنسانية كلها ، وأن يوحد بين ميولهم المختلفة ونزعاتهم المتباينة ، ويتخذهم فقط كمادة خام يصهرها ثم يعجنها على الشكل الذى تريده الأمة ويتطلبه مثلها الأعلى . وذلك ما يستدعى منه مجهوداً جسمياً وروحياً وعقلياً حتى يستطيع أن يؤثر فى أبنائه بنفسه وروحه وأفكاره ، ويكون لهم نعم القدوة في الأخلاق والصفات ، ونعم المثال فى السلوك والأعمال .

وإذا كانت هذه هى قيمة المعلم فيلزم أن يعد إعداداً ويهيأ ليتحمل المسؤولية العظيمة الملقاة على كاهله ، ولا يختار من مطلق الأفراد الذين ترمى بهم المصادفات للرغبة فى تعاطى مهنة التعليم ؛ لأنه ليس كل فرد صالحاً لهذا العمل ، ولا كل امرىء قادراً على تحمل أعبائه ، بل يجب أن تتوفر فى المعلم صفات كثيرة عقلية وثقافية وأخلاقية تخوله أداء واجبه على الوجه المطلوب . فيجب أن يكون قبل كل شىء حاد الذهن مستنير الفكر قوى الذاكرة ذا ملاحظة صادقة وبداهة سريعة وفراسة نافذة ، وأن يكون غزيراً فى المادة التى يدرسها ؛ لأن التلميذ ينظر للمعلم على أنه مصدر المعرفة والمطلع على كل شىء . فإذا شعر من أستاذه بعجز أو قصور زالت عنه الثقة فيه فلم يقدر

على الاستفادة منه ، وأن يكون ذا خلق حسن ؛ لأنه موطن الاقتداء من تلامذته ؛ فإذا كانت صفاته حسنة وسلوكه طيباً انتقل ذلك إلى الذين يأخذون عنه . أما إذا كان الأمر بالعكس فإنه يفسد أخلاق التلامذة ويجعلهم يتنقصون الأستاذ فلا يستفيدون منه أيضاً . كما يجب أن يكون عارفاً بطبائع الأطفال ، قادراً على السيطرة عليهم عن طريق فهمهم ، محباً لهم ، عطوفاً عليهم ، حازماً ، كيساً ، ضابطاً لنفسه ، كاظماً لغيظه ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية والعقلية التي يسجلها علماء التربية .

وإذن فهنة المعلم مهنة خطيرة جداً يجب أن يعنى بها وتعطى من الاهتمام والجد ما يخرجها عن الحالة السيئة التي هي عليهـــا اليوم . إننا في مرحلتنا الحاضرة لا نجد من المعلمين إلا فئة قليلة تتوفر فيها هذه الشروط التي يتطلبها توجيه المدرسة وتطبيق المناهج اللازمة ، ولكن البلاد معذورة ؛ لأن القائمين بالأمر لم يفكروا في إعداد المعلم ولا تهيئته ، فليس في المغرب كله مدرسة معلمين ابتدائيين أو عالين ، وليست هناك بعثات للتخصص في هذه المهمة ، وكل ما هنالك هو أقسام ناقصة مبتورة تكون « المعلم الأهلي » على الصفة التي يريدها تقنيّو الشؤون الأهلية وساستها .

والرقابة السياسية تريد أن تمنع الذين يتعاطون التعليم من أداء مهمتهم التربوية القومية بدعوى أنهم يغرسون الحقد أو يبثون معاداة الأجنبي ؛ كأن غرس المبادئ الوطنية وحب العمل لصالح البلاد أو تربية الناس على الشعور بواجبهم ومسؤوليتهم نحو أنفسهم أو نحو إخوانهم يعني العداء والبغض للآخرين .

وما دامت هذه الروح مسيطرة على الذين بأيديهم مقاليد أمر التعليم في بلادنا فإن المدرسة لن تجد المعلمين الأكفاء ، وبذلك لن تشق طريقها للقيام بالمثل الأعلى الذي تخدمه المدرسة العصرية المثالية .

ولكننا في هذا الجانب كما في غيره يجب أن لا ننتظر ما يصنعه غيرنا

بنا ؛ بل يجب أن نضحى بكل ما فى مستطاعنا لتكوين المعلم الكفء الصالح والمربى الفاضل . إننا فى ظروف شاذة ؛ فيجب أن نضاعف جهودنا ، وأن يكون لعملنا كله صبغة الكفاح من أجل تحقيق المثل التى يقف الغير حجرة عثرة فى سبيلها .

ينبغى أن تؤسس مدارس للمعلمين على أحدث الطرق ، وليس يضرنا أن تقف الإدارة منها موقف الخائف أو المريب ، ويجب أن نجمع أولا هذه الثلة من معلمينا الأفاضل الذين عوضت لهم التضحية والبذل ما نقصهم من تكوين رسمى ، ونكلف بعض المتخصصين من إخواننا ليلقوا عليهم محاضرات أو أحاديث تسهل عليهم تكييف عملهم بالطابع العصرى المفيد . كما يجب أن نوجه الثلة الدارسة من إخواننا إلى التخصص فى شؤون التربية والتعليم ؛ لأن مستقبل البلاد رهين بأمر الذين سيقومون بهما ، وأن نوجه بعثات على نفقة الشعب للتخصص فى هذين الفرعين فى أوربا وفى الشرق . وبذلك يمكننا أن نعوض قليلا النقص الذى اصطنعته إدارة المعارف فى المغرب .

إننا واثقون من أن توجهاً صادقاً من رجال العمل الوطنى لهذه الناحية يسهل علينا أن نحقق فيها كثيراً من الأهداف ، وأن نكون للأمة المعلمين الصالحين الذين هم الرعيل الأول الذى يجب أن يتقدم قافلة العاملين لخير الأمة وسعادتها .

وإن مما يزيد فى تشجيع المعلم وتنشيطه تحسين حاله المادية ، فليس من المعقول أن تتطلب الأمة البذل والتضحية من هذه الثلة وحدها ، بل على الشعب نفسه أن يعاون المدارس على تشجيع رجالها حتى يزدادوا تمسكاً بمهنتهم وقياماً بواجبهم .

ولست أريد أن أخرج من موضوع المعلمين إلى طريقة التعليم التى ما تزال فى طور مخضرم سواء فى المدارس أو المعاهد المغربية ؛ لأن

ذلك رهين بإعداد المعلمين العصريين القادرين على أن يسلكوا أحدث الطرق وأفضل المناهج ، وخاصة فى التعليم الدينى الذى ما يزال يتبع طريقة دراسة النصوص ، مع أن الواجب يقضى بالتطور فى هذه الأساليب كما وقع فى البرامج وفى الأفكار .

إن الطابع الذى نفتخر به اليوم هو طابع الكفاح ، وذلك يعنى أن لا تخيفنا صعوبة ولا تؤخرنا عقبة ، بل علينا أن نواجه كل المشكلات بالرغبة الصادقة فى حلها وتوجيه العاملين المخلصين للكفاح من أجلها . وإذا كان مستقبل الأمة فيما تستطيع أن تحدثه من انقلاب عقلى واجتماعى فإن ذلك متوقف على المدرسة الجديدة التى تنير العقل ، وتهذب الخلق ، وتطور المجتمع ، والمعلم هو الدعامة الكبرى لتشييد هذه المدرسة ، وإذن فهو الذى يحمل ضمان المستقبل السعيد ؛ فلنعمل على إعداده إذا كان يهمنا تحقيق ذلك الانقلاب المنشود .

(٢٤)

التعليم المهنى

لقد استنكرنا نهائياً تنوع المدارس المبنى على الامتيازات أو الاعتبارات الاجتماعية ، وقلنا إن المدرسة الموحدة هى التى تمثل الروح الديموقراطية التى تصبو إليها أمتنا ، وبينا أن ذلك لا يعنى الاتحاد فى البرامج ، ولكنه يقصد إلى جعل فروع المعرفة فى متناول كل أبناء الشعب لا يتميز بعضهم عن الآخر إلا بما له من المقدرة والاستعداد . وهكذا يمكننا أن نعتبر التعليم المهنى ضرورياً للأمة ، لأن البلاد محتاجة إلى بنائين وحدادين وفلاحين حاجتها إلى أطباء ومحامين وأدباء . ولكن من ذا الذى يتعاطى هذه المهنة ؟ وكيف يهيأ لها الأبناء ؟ طبعاً لا يمكن أن نختار الطلبة الذين يتعلمون الصناعات اختياراً مبنياً على حالتهم الاجتماعية ، فلا ندع الطب والمحاماة مثلا لأبناء الأغنياء والأعيان ، والحدادة والنجارة ونحوهما لأولاد الفقراء ، مثلما هو واقع الآن؛ لأن ذلك يتنافى مع المبدأ العام الذى قررناه ، ولكننا سنعمد إلى اختيار تلامذة المدارس الصناعية من أبناء المدارس الابتدائية والمتوسطة بحسب ما يظهر فيهم من القابلية بعد الفحص والامتحان المجردين عن كل اعتبار غير دراسى ، ولكى يتسنى لنا ذلك سنجعل الخدمة اليدوية إجبارية فى جميع المدارس حتى نغير من عقيدة شبابنا فى العمل الجسمى ؛ فقد اعتدنا أن نعتبر فى وسطنا الخدمة اليدوية أشد من الخدمة الفكرية ، وأن العامل والصانع والفلاح أقل قيمة من الموظف ومن التاجر ، وذلك اعتقاد خاطئ ؛ لأن الخدمة هى مصدر كل ما نعيش به أو نحتاج إليه ، وهى منبع السعادة والمسرة الإنسانية ، والذين يكسلون عن الشغل مع القدرة عليه هم أقبح من يعيش على وجه البسيطة ، وعمل المثقف متساو لعمل الفلاح والصانع والعامل . ولهذا

يجب أن لا تكون وضعية الآباء الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي تعين استعداد أبنائهم الثقافي ، وعليه فالمدرستان الابتدائية والمتوسطة الموحدتان هما اللتان تعطيان لجميع التلاميذ نقطة البداية الواحدة ، وتفتحان لهم جميعاً سائر الطرق ، ومن بينهم يختار بحسب الاستعداد والكفاءة الصالحون لجميع ضروب المعرفة وفروع الصناعات . وهكذا ستكون عندنا مدارس صناعات عبارة عن فروع ملتحقة بجميع المدارس الابتدائية والمتوسطة ، تكون الخدمة اليدوية فيها جزءاً من البرنامج العام الذي يتعلمه الجميع ، فإذا أختير قسم من التلامذة لفرع من فروع الصناعات فحينئذ سيجد أمامه المدرسة الصناعية الخاصة بذلك الفرع ، على عكس ما هو موجود في المغرب اليوم ؛ فإن المدارس الصناعية عندنا الآن عبارة عن جامعات ابتدائية لها مديرون وأساتذة غير متخصصين . والذي نريده نحن هو أن تتكون مدرسة خاصة بالتجارة مثلا وأخرى بالحدادة وأخرى بالزراعة ، وهكذا ، وبذلك يتيسر للذين ظهرت نجابتهم أثناء التدريب الابتدائي أن يلتحقوا بفرع الصناعة الأصلح لهم . ولكن هذه المدارس أيضاً لن تكون مهنية بحتا ، بل ستشتمل على برنامج دراسي يتسع في مواد المهنة ، نظرياً وعملياً ، كما يتضمن المواد الأخرى التي في المدارس العقلية ، ولكن بدرجة أقل ، بحيث يكون الاتصال بين مدارس الصناعات والليسيات مثلا ممكنا ، حتى لو أن تلميذاً حاول الانتقال من المدارس الصناعية إلى المدارس العقلية لما احتاج إلا لمجهود ثانوي للحاق بإخوانه الذين في المدارس العامة ، ويمكننا أن نسمي هذه المدارس الصناعية (مدارس المنتخبين الصناعية) ، وطبعي أنها لا تطبق إلا يوم تؤسس المدرسة الموحدة التي ندعو إليها .

ولكن يجب أن تكون عندنا مدارس صناعية أخرى إجبارية ، وهذه تقبل جميع المتعلمين في الأطرزة والدكاكين وغيرها من محلات الصناعة التقليدية ، وكذلك العمال الفلاحيون وخدمة المعامل العصرية ، وسيشتغل هؤلاء في مهنهم ستة أيام في الأسبوع ، ويقضون اليوم السابع في المدرسة

الصناعية الإجبارية ، حيث يتلقون دروساً تكميلية فى صناعتهم إلى جانب بعض الدروس النظرية وما يتوقفون عليه من قراءة وكتابة وحساب ودين وأخلاق . وتستمر هذه الدراســة أربعة أعوام طبقاً لمنهج يقرره المتخصصون فى التعليم الصناعي وفقاً لما يتوقف عليه كل فرع من فروع المهن الضرورية فى البلاد ، فإذا أضيف لهذه المدارس دروس المساء التى يجب أن تنتشر انتشاراً كبيراً طبقاً لبرامج محدودة تربيوية وصناعية — استطعنا أن نغرس فى الأمة ثقافة عامة تقنية وفكرية غير موقوفة على طبقة دون أخرى ، ولا جماعة دون غيرها ؛ لأن المعرفة حق للجميع ، وأطيب المعارف ما يساعد على الحياة وتذوق ما فيها من متعة وما يلزم لهـا من مجهود .

إن تقاليدنا المغربية تفرض علينا أن نكون قائمين بجميع حاجات مجتمعنا ، وإلى عهد غير بعيد بل إلى عهد ما نزال نعيش فى آخريات أيامه كانت كل جهة من جهات المغرب تستطيع أن تعيش بإنتاجها وصناعتهـا الخاصة ، وهل استطاعت الجهات المغربية تلك المقاومة الطويلة المنفردة بغير اعتمادها على ما عندها من لوازم؟ لقد كانت القبيلة تنتج لنفسها القمح والشعير والمواد الدهنية وتصنعها ، كما تربى المـاشية وتأخذ من أصوافها ما تنسج به أقمشتها وملابسها ، وكذلك المواد المعدنية التى فى متناولهـا تصنع كل ما تتوقف عليه منها حتى الأسلحة ومتعلقاتها ، وإذا كان ذلك بصفة غير عصرية فإنه على كل حال تراث مدنية شعبية تؤمن بالاقتصاد المحلى والاعتماد على النفس فى سد الضروريات . ومن واجبنا أن نقتفى أثر أسلافنا فى حب الاستغناء عن الاستيراد من الخارج إلا ما لا بد منه ، والعمل على أن ننتج فى بلادنا ومن خيرات أرضنا ، وبجهود رجالنا وشبابنا كل ما يتوقف عليه مجتمعنا العصرى من حاجات وأدوات ، ولا يتم ذلك إلا بطريق (الاقتصاد المصمم) الذى شرحناه فى الفكر الاقتصادى ، ولن نصل إلى

تحقيقه إلا بتكوين صناع مهرة وعمال قادرين على إدارة المعامل الكبرى والمنظمات الصناعية والأراضى الفلاحية على أحدث طراز .

ولقد هجمت علينا الحضارة الغربية بما فيها من حسن وقبيح ، وكان من المنتظر أن يستفيد مجتمعنا من تجاربها الصناعية ، ولكنها كانت بالعكس القضاء المبرم على صناعتنا وفلاحتنا ، دون أن تتيح لنا فرصة التطور الضرورى المبنى على كثير من المعرفة ومن التدريب ؛ فتصنيع البلاد ما يزال موطن الأخذ والرد من طرف المختصين فى الاستغلال ، والجامدين على مبادئ العقد الاستعمارى الذى يريد أن يترك وطننا سوقاً ذارة للمنتجين الأجانب .

ولقد سمعنا عن دفاع الجنرال جوان فى مؤتمر التنسيق لحكومات إفريقية الشمالية المنعقد أخيراً بباريس ما يشعر بضرورة عدم إدخال الصناعات الكبرى للمغرب العربى ، وبالاحتياط فى بعض الصناعات الضرورية للحرب بعلة أن العمال المتخصصين غير موجودين فى البلاد . وإذا كان هذا التعليل صحيحاً فى حد ذاته فإنه أعظم حجة على الحماية التى لم تستطع أن تكون حتى متخصصين فى العمل لدى المعامل ، بينما ذلك موجود فى بلدان أشد مقاومة للعنصر الأهلى كجنوب إفريقية والكونغو البلجيكى خصوصاً وأن الحماية ملأت العالم ادعاء بأنها تؤسس المدارس الصناعية وتوجه المغاربة لحياة هنيئة طيبة . فما قيمة المدارس الصناعية والزراعية الموجودة فى المغرب ؟ وما أثرها فى تكوين صناع جدد وبالأحرى فى تطوير الصناعة المغربية ؟ لا شك أن القائمين على إدارة المعارف سيخجلون أمام أنفسهم إذا تساءلوا عن تلك الحقيقة ، وإذا عرفوا أن ما أنفقته الإدارة فى هذا الميدان كان ضياعاً لا نتيجة له إلا إطعام ثلاثة أو أربعة من الموظفين فى كل مدرسة ، والسبب فى ذلك هو أن إدارة المعارف لم تواجه التعليم الصناعى من جهته الفنية ، ولم تستشر المتخصصين فيه ، ولكنها عمدت إلى

بناية كسائر البنايات ، وعينت لها أستاذاً فرنسياً صالحاً للتعليم الأولى فى أية مدرسة ، ثم صناعاً يشتغلون داخل المدرسة كما يشتغلون فى أطرزتهم التقليدية ، وأبناء يتعلمون عندهم عملياً إحدى المهن الموروثة ، وكل ما يزيدون عليه هو تسمية المطرقة بالمارتو والصينية بالبلاتو !!

وطالما عللت إدارة الحماية بطأها فى شؤون التعليم بأنها لا تريد أن تكون مثقفين عاطلين لا يستطيعون الحياة إلا بطريق الوظيف ، وأنها تفضل التعليم العملى على غيره لكفاية العائلات وسد حاجيات المجتمع ، ولكن أين المتعلمون العمليون بعد أربعين عاماً فى الحماية ؟ سيقولون : إن تكوين عمال متخصصين من غير إيجاد صناعة سيحشرهم فى عداد العاطلين الذين يكونون جيش النقابيين الثوريين !! وذلك ما قاله الوالى العام (بونتى) فى إفريقية الغربية ، فإذا قيل لهم صنعوا البلاد قال الجنرال جوان : إننا نتوقف على العمال المتخصصين .

حقاً إن المغاربة لا يمكنهم أن يلتمسوا شيئاً من النظام القائم ، وإنهم يعرفون ماذا يجب أن يفعلوه لإصلاح بلادهم ، كما أنهم يعرفون العقبات الواقفة فى سبيلهم .

(٢٥)

تعليم الكهول

إن تطبيق المناهج التعليمية لا يتأتى دفعة واحدة لجميع أجيال الأمة ، خصوصاً إذا كانت هنالك عراقيل مثل التي نرزح تحت أغلالها اليوم ، ولذلك لا محيد من اتخاذ سياسة خاصة فيما يرجع لتعليم الذين تجاوزوا السن المدرسية الابتدائية ، من شأنها أن تسهل على هؤلاء الحصول على بعض مافاتهم من الدراسة المنظمة فى وقتها الطبعى .

ولقد ذكرنا فيما يتعلق بالمدارس الصناعية ضرورة تكوين أقسام ملحقة خاصة بالذين ينتقلون إلى بعض المعامل أو المناجم أو غيرها من مراكز العمل الصناعى والفلاحى ، وكان غرضنا من ذلك خاصاً بالتوجيه الصناعى ، ولكننا الآن يمكن أن نتحدث عن ضرورة تعليم سائر الكبار التعليم المناسب لحالتهم ؛ لأن السن لا ينبغى أن تكون حاجزة دون المعرفة ، وانقطاع المرء عن التردد على المدرسة المنظمة لسبب أو لآخر لا ينبغى أن يعوقه عن التحصيل وإدراك ما فاته . ومن الآثار التى أجمع المسلمون على قبولها : (أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد) ؛ لأنه كما لا حد للمعرفة لا نهاية للبحث عنها .

وإذا نحن نظرنا لوضعية بلادنا التى تحتوى على كثير من الأميين وعلى قسم مهم من أنصاف الأميين عرفنا الضرورة التى توجب علينا الاهتمام بتعليم الكهول اهتماماً لا يقل عن تعليم الصغار الذين هم عمدة الأمة وضمان المستقبل .

وهكذا نرى أن المجهود يجب أن يقسم إلى قسمين :

الأول — تعليم الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

والثانى — تعليم غيرهم من أنصاف الأميين ، أى الذين لم يستكملوا دراستهم الابتدائية أو الثانوية أو العالية .

ولقد اهتمت حركتنا أخيراً بالقسم الأول ، وحشرت للعناية به فى شهر رمضان الفارط قسماً كبيراً من العاملين الذين نزعوا عار الأمية عن آلاف من المواطنين المتعطشين ، وكان ذلك فرصة لنا للبحث عن نقط الضعف التى تحيط بمشروع مثل هذا ؛ فقد نجحت الحملة بتفوق فى الدار البيضاء والرباط أكثر من أية ناحية أخرى ، ولقد علمت أن إقبال أهل فاس على الدروس كان نسبياً غير كبير ، مع أن الأمر وقع بعكس ذلك فى الحملة التى قام بها الحزب الوطنى سنة ١٩٣٦ ولاحظنا نفس الضعف فى طنجة . وقد يكون صحيحاً اعتذار أهل فاس باشتغال أغلبية الصناع ليلا فى رمضان لإعداد ما يتوقف عليه الناس فى العيد ، ولكن ملاحظاتى فى طنجة جعلتنى أعتقد أن الكسل وحب الجلوس فى المقاهى والاستماع لأحاديث الليل كانت من أعمق الأسباب الباعثة فى هذه المدينة على التقاعس عن المواظبة على الدروس ، وحينما قمنا بحملة ضد (الكيف) ظهر أثرها فى تحول الوضعية حتى انقلبت عدة مقاه إلى فصول لتعليم الأميين المترددين عليها .

ومهما يكن فالذى لاشك فيه أن نوعاً من الضعف المعنوى يمنع الكبار من الرغبة فى اتباع دروس القراءة والكتابة بانتظام ، ويمكن أن يكون من بين ذلك كبر بعض المنافقين الذين يمنعهم جمال المظهر أن يكونوا فى جملة التلامذة المختلطين ، وكذلك بعض أنواع الخجل التى يحدثها مركب النقص عند عديد من الجماهير الشعبية . وهذا كله يزول بخلق الجو الصالح عن طريق الدعوة المنظمة ، واختصار الطرق ، وتنوع الأساليب ، وصبر الذين ينصبون أنفسهم لهداية الناس .

ولو أن لنا مثل ما لغيرنا حكومة حرة لكان النجاح أكبر ، والفوائد أكثر تحقيقاً ؛ فمكافحة الأمية ليست بالأمر السهل الذى يقوى عليه

بصفة منظمة مجهود الحركات وحدها ؛ بل يجب أن تعضد بقوة الدولة ووسائلها التى هى عصارة ما تعطيه الأمة من ثمار ، وأول ما يلزم حينئذ هو سن قانون لإجبار الكبار الأميين على التردد على المدارس بضع ساعات فى الأسبوع ولمدة معينة ، وإجبار المدارس والمعاهد والمعلمين على تلبية دعوة الدولة كلما طلبت منهم الإسهام فى مكافحة الأمية ، ثم تبنى جلالة الملك لقضية الدعوة العامة لمحو الأمية وخلق الجو الصالح لقبولها . ويمكن أن تفتتح حينذاك الحملة بدروس يتفضل جلالته بإلقائها بنفسه فى قارعة الطريق على أكبر عدد من الأميين ، مثلما قام مصطفى كمال بافتتاح نفس الحملة بتعليم الحروف الجديدة التركية فى السبورة للجمهور المحتشد فى أكبر شوارع أنقرة . وهكذا يتسنى لجميع الشخصيات أن تقتدى بجلالة الملك فتقوم بتعليم فصل أو فصول . ويتكون قسم الجوالين من طلبة المعاهد الثانوية والعليا الذين يقضون أيام العطل فى البوادى والقرى لأداء المهمة المنوطة بهم .

ويجب أن يتضمن برنامج هذه الدراسة القراءة والكتابة والحساب والمقاييس والمكاييل والموازين المعمول بها فى البلاد وأصول الدين ومبادءه وقسطاً من الثقافة العامة تعينه وزارة المعارف بقرار خاص .

وأما القسم الثانى وهو تعليم الكبار من أنصاف المتعلمين أو من الذين لم تسمح لهم الظروف بإتمام دروسهم العليا فيجب أن يكون غرضه الأهم توسيع ثقافة الأفراد وتنشيطهم على تنمية ما عندهم من مواهب ومبادئ، على أساس الرغبة والاستعداد الشخصى ، وكذلك العمل لإيقاظ الوعى القومى عن طريق رفع المستوى العام الفكرى والاجتماعى . والنظام المتعلق بالكهول ليس له وجود فى فرنسا ، بينما تهتم به انجلترا اهتماماً عظيما منذ عهد غير قريب ، وقد اقتبست منه الحكومة المصرية حيث أسست الجامعة الشعبية بقرار وزارى فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ولكن النظام المتبع فى مصر يتسع إلى حد إدخال المسائل الصناعية والعيشية ، بينما نظام تربية الكهول فى انكلترا لادخل له فى

المهنة ، وإنما غايته أن يعمل بجميع الوسائل على توسيع معارف المواطن الكهل بوساطة دروس تتعلق بالإدارة المحلية والعلوم السياسية والحياة العامة التي تعتبر أهم ما في برامج تعليم أنصاف المتعلمين ، وإلى جانب ذلك مساعدة الكبار على تنظيم أوقات فراغهم ومروضاتهم واستعمالها بكيفية ألذ ؛ وذلك بتعليم الآداب والموسيقى .

ويرجع تاريخ الأسلوب الانكليزى العصرى لتعليم الكهول إلى سنة١٩٠٣ حيث قامت كل من جامعة اكسفورد وجمعيـــة تربية العمال بتنظيم طبقات اتسع عملها وتقدم بسرعة عجيبة في المدة التي بين تاريخ البداية وسنة ١٩٤٤ ، وأصبحت كل جامعة وكل مدرسة ثانوية في انكلترا ذات أجنحة خارجية مهمتها تنظيم الدروس الحرة للكبار . وفي أثناء الحرب حلت إدارة الجيش محل الجامعات وجمعيات تربية العمال . وهكذا نظم الجيش لجنة (جامعة الجند) المكونة من كبار الأساتذة مختلف الإطارات ليقوموا بإلقاء محاضرات متنوعة يجبر الجنود على حضورها ، كما يلزم الضباط بالحديث إلى الجنود وصفوف الضباط التابعين لهم مرة في الأسبوع على الأقل في موضـوعات تهمهم ، وتسمح لهم بتوسيع معلوماتهم . وبعد ما انتهت الحرب وانتصر العمال في انكلترا أصبح قسم من المشرعين من قدماء تلامذة مدارس الكهول ، وتبنت الحكومة نفسها العمل الحر الذى أثمر نتائج مفيدة ، وتولت الإنفاق على تربية الكهول مثلما تنفق على غيرهم . وتزدهر نفس التربية في بلاد الدانمارك وإن كانت تختلف قليلا في الأسلوب عن النمط الانكليزى .

وإذا نحن نظرنا لتاريخنا القومى من جهته الثقافية والاجتماعية وجدنا أن المساجد كلها كانت مدارس حرة للذين يريدون توسيع معلوماتهم ، وأن الأوقاف المعينة تشتمل على كثير من المؤسسات تهدف إلى تشجيع العـامة والخاصة على التثقف بمختلف فروع المعرفة لإصلاح العقل والقلب واللسان . وإذن فطريقنا لتعليم الكهول موجودة، وهى لا تحتاج إلا إلى شيء من التطور

المناسب للعصر الحاضر ، فبتعاون من الأوقاف المعينة وتبرعات أهل الفضل وميزانية الدولة يمكننا أن نفسح المجال من الآن للذين يريدون أن يتعلموا بحسب اختيارهم واستعدادهم ، فالمدارس والمعاهد والمساجد كلها يجب أن تكون ميداناً لتنظيم دروس عامة ومحاضرات متنوعة يلقيها ذوو الاختصاص من رجال العلم والفهم والدين والأخلاق .

يمكننا أن ننظم بكيفية منهجية محاضرات عامة تابعة لكل مدرسة حرة إدارية ، كما يمكننا أن ننظم فى المساجد دروساً منهجية ومرسلة فى النحو واللغة والتفسير والحديث والفلسفات والأخلاق وغيرها من تراث المعرفة الإسلامية التى لم تزدهر إلا بين أعمدة المساجد وأروقتها ، ويمكن كذلك أن تكون هذه المحاضرات والدروس منسجمة فى شكل علاقة بين المسجد والمدرسة والنادى ينسقها ويشرف عليها لجان من خيرة الأفراد ، ريثما تزدهر فتتبناها وزارة المعارف باتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية حسبما جرى فى انكلترا .

ولست أدرى ما الذى يمنع الأوقاف الإسلامية منذ الآن ، وكذلك وزارة العدل والمجلس الأعلى للقرويين والمعاهد الدينية ، من أن يستعملوا سلطتهم فى إلزام الذين يستغلون الأوقاف المعينة ولا يقومون بالواجب عليهم فيها .

إن كل مسجد فى العواصم الكبرى وكثيراً من المساجد فى غيرها تشتمل على كراسى ذات أوقاف خاصة لدراسة فن من الفنون أو كتاب من الكتب ، ولكن قسماً من ذلك لم يبق له إلا التسجيل فى حوالة الأوقاف ، وقسما آخر منفذ لأفراد قد يكونون ممن يستحقون القيام به ، ولكنهم يختارون أكل دخله حراماً ولا يقومون بالتدريس لا بأنفسهم ولا بوساطة نائب يعينونه عنهم . والمكلفون بشؤون الدين والثقافة الإسلامية

وأوقافها غافلون عن كل ذلك ، راضون من الوظيفة بالراحة والاطمئنان على المرتب الشهرى .

إن لنا من الوسائل التقليدية فى تنوير الأذهان ونشر الثقافة العامة ما يفتح لنا مجالا للعمل على تكوين منهج صالح لتربية الكهول من مواطنينا ورفع مستواهم العقلى والاجتماعى والروحى . فمتى نستفيد من تراثنا ما ينير لنا سبيل العمل لتكوين مستقبلنا السعيد ؟ .

(٢٦)

الصحة العامة

المرض أعدى عدو للحياة البشرية لازمها منذ أول يوم ولا تزال ترزح تحت هجماته إلى الآن ، ولذلك كان كفاح المرض ومقاومته من أهم الأشياء التى نشأت مع الحياة ، وقد اهتدى الإنسان أولا إلى أن للمرض أسباباً وبواعث فأخذ يبحث عنها ويتجه للاحتياط منها ثم لمعالجتها بالطرق المتيسرة بعد وقوعها ، فاكتشفت فكرة الوسط الذى يعيش فيه وأن له تأثيراً كبيراً فى الصحة والمرض لا يمكن لمن أراد دراسة المجتمع أن يهمله . ولما اتسعت العناية بالانسان وتكونت إدارات الصحة العامة تضاعفت الجهود المبذولة لامتلاك زمام الأمراض وانتشارها ، وأصبحت غير قاصرة على الناحية الطبية والعلمية وحدها ، بل صارت تتناول كل ما له علاقة بالفرد وعناصر حياته الاجتماعية ، سواء كانت تربوية أو اقتصادية أو أخلاقية أو نفسية . وبذلك أصبح أمر الصحة العامة منوطاً بالخدمة الاجتماعية وما لها من واجبات تستدعى تكوين مؤسسات لدراسة هذه المؤثرات وما لها من مدى أو نتيجة فى التفاعل مع بعضها .

وقد قسم الاجتماعيون العوامل الفعالة فى مقاومة الأمراض وإصلاح حال المرضى إلى قسمين رئيسيين : الأول يرجع للوسط ، والثانى يرجع للشخص . ومعنى هذا أنه لا يكفى أن يفكر المجتمع فى تحسين الحالة الصحية ووضع مناهجها ليكون قادراً على تطبيق مايريد ، إذ هنالك عوامل خارجة عن إرادته قد تمنعه من ذلك كفقد المال اللازم أو العجز الفنى أو ما أشبه ذلك من العراقيل المعتادة . وقد ألف الباحثون فى الشؤون المغربولوجية حينما يتكلمون عن الحالة الصحية فى البلاد أن لا يتجاوزا

حدود ما قامت به الدولة من إنشاء بعض المستشفيات ، وكيف أن قسماً من المغاربة ما يزالون على جهل بقواعد الصحة وسوء اعتقاد فى الطب العصرى . والحقيقة أنه لا يكفى إنشاء بعض المستشفيات أو إقناع الناس بفائدة المعالجة على الطريقة الجديدة ، بل إن هنا لك عاملا أهم ، هو العجز الاقتصادى ، فكيف يمكن للفرد أن يتتبع قواعد الصحة إذا كان دخله الفردى لا يسمح له بالحصول على ضرورات الحياة؟ وكيف يمكن للمرشدين أن يهيئوا الأسباب العامة لفهم ما يجب من قوانين الطب إذا كانوا لا يجدون حرية العمل من جهة ، ولا يجدون ما ينفقون به على مشاريع الخدمة الاجتماعية من جهة أخرى ؟ من هنا يظهر أن العامل الاقتصادى هو الذى يمكنه أن يرسم الأحوال الصحية لمجتمع ما ، فهو الذى يفسح المجال للناس كى يعيشوا عيشة طيبة تتوفر فيها وسائل التغذية والكساء والسكنى والراحة ، فتقلب نظرياتهم وآمالهم إلى حالة واقعة ، كما أنه هو الذى يمنع آخرين من الحصول على تلك الضروريات ويخضعهم لأمراض معينة هى آثار فقد ما يحتاجون إليه من مأكل ومشرب وملبس . ومؤسسات الخدمة الاجتماعية هى التى تقوم بإسعاف المحتاجين وتعويض العامل الاقتصادى الذى فقدوه . وأعظم دليل على ما قلناه هو أن الشعوب الفقيرة المتأخرة أكثر الناس مرضاً وموتاً ، بينما الشعوب الراقية الغنية هى أحسنها صحة وأوفرها بسطة فى الجسم وطولا فى الحياة . ولقد تبين لأهل العلم أن العلاج بالأدوية المختلفة ذو فائدة محدودة ، وأن الفائدة الحقيقية هى فى الوقاية من المرض أو تلافيه بالبحث عن أسبابه ومحاولة القضاء عليه بالمواد الغذائية التى يكتشف نقص مقدارها عند المريض؛ فالتغذية لها أثرها الفعال فى مقاومة المرض وتحسين حال الناس ، وهى مرتبطة بالإنتاج الزراعى وحالة تربية الحيوانات ، وذلك ما يؤكد ارتباط الصحة العامة بالأحوال الاقتصادية للأمة . وهكذا يمكننا أن نعتبر دراسة الحالة الصحية دون مراعاة للحالة الاقتصادية دراسة غير تامة ولا مجدية .

ففكرنا الصحي يجب أن يبنى قبل كل شئ على أساس تحسين حالة المغاربة من جهة مقدرتهم الغذائية واللباسية ، وكل سياسة صحية تبنى على مجرد تأسيس بعض المستشفيات أو تخريج بعض الممرضين هى سياسة عقيمة قد تنجح فى معالجة بعض المرضى ، ولكنها لا تقضى على عوامل المرض فى الوسط المغربى . وأسهل شئ يمكن أن تقوم به حكومة متمدينة هو أن تبنى المستشفى وتعين له طبيباً لمعالجة الطارئين عليه ، ولكن هذا لا يعد فى الوقت الحاضر مجهوداً كبيراً بالنسبة للدولة العصرية ، وإنما المجهود هو تحسين حالة الزارع والعامل من جهة ، وتعليم الكل قيمة الاعتناء بالأسرة والأولاد من جهة أخرى .

إن أكثرية السكان المغاربة لا يتناولون من المواد الغذائية ما هو ضرورى لإعطائهم المناعة الكافية ؛ فالفلاح لا يتناول اللحم والفاكهة إلا عرضا أو فى أوقات استثنائية ، وأصحاب المهن اليدوية من عمال وصناع لا يتناول أغلبهم ما تتوقف عليه صحتهم ؛ فهم دائماً فى شبع غير تام لا يفكرون إلا فيما يشغل المعدة أو يملأ البطن ، أما العاطلون فلا يجدون ذواقا إلا من البقول المسلوقة أو خبز الذرة البيضاء . وتلك إحدى الأسباب فى كثرة الوفيات فى الأطفال الصغار وفى وفرة عدد ذوى العاهات من غير المصابين بالأمراض المعدية .

ولكن إلى جانب العناية بأمر التغذية يجب البحث بقدر الإمكان عن الأسباب البارزة لكثير من الأمراض المنتشرة ؛ لأنه إذا زالت الأسباب زالت بالطبع مسبباتها . ولهذا يجب تكوين هيئات ومؤسسات علمية تقوم بالأبحاث المتعلقة بالصحة وأسباب علاجها ؛ ومن المعلوم أن الأمراض تنقسم بحسب أسبابها إلى أقسام كثيرة ؛ فمنها ما يجلبه الهواء كالزكام وما يتفرع عنه من أمراض صعبة كذات الجنب والسل وأنواع النزلات التى لا نعيرها فى البدء اهتماماً كبيراً ، ولكنها تستفحل فيصعب علينا أمر علاجها ؛ فتجب

الوقاية من الوقوع فى هذا المرض، كما يجب منع المصابين به من التردد على المحلات العامة للعمل أو غيره لئلا يعدوا غيرهم . ومنها ما يجلب مع الماء كحمى التيفوييد والبول الدموى وبعض أنواع الزحمة (الدوسنتريا) ، وذلك ما يستدعى العناية بماء الشرب وبأمر المراحيض وتغطية الماء المضاف، وغير ذلك من الإرشادات التى يفرضها الأطباء . ومنها ما يتكون بسبب الجراثيم التى فى الطعام ؛ ومن أهمها الزحمة التى تفتك بالبلاد العربية كلها فتكاً ذريعاً ، وللوقاية منها يجب الاهتمام بطبخ الطعام وتنظيف الأوانى وعدم العبث بالأصابع ، وخصوصاً منع التبرز فى الخلاء طبقاً للعادة الجارية فى البوادى كلها . ومن الأمراض ما ينتشر باللمس كالرمد الذى يعبث بأطفالنا ، وكذلك الزهرى والتصفية والقراع وغيرها من الأدواء الفتاكة التى لم تنقطع بعد فى بلادنا ؛ لأن أسباب الوقاية منها لم تتوفر بعد . ومنها ما ينتشر بوساطة البعوض والحشرات كالنافض والتيفوس والطاعون وما إليها . وكلها أمراض تحدث فى وسطنا نكبات عظيمة ومصائب جلى .

ومقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها أو التخفيف منها بمنع انتشار عدواها واجب على الحكومة وعلى كل فرد من أفراد المجتمع ، فيلزمهم جميعاً أن يتعاونوا على تحقيق ما تقتضيه القواعد الصحيحة من تدابير ، ومن أهمها حجز المصابين بالأمراض المعدية وعزلهم عن الاتصال بالناس وإيواؤهم فى مصحات تتوفر فيها شروط الصحة والنظافة وأسباب الراحة ، وتعقيم الغرف والأدوات التى يعرض تلوثها بجراثيم المرض المعدى، وتعميم الرش بالمواد المعقمة وقت الوباء فى سائر الجهات ، وكذلك التلقيح الإجبارى ضد الكثير من هذه الأمراض، خصوصاً عند هجومها واكتشاف بعض إصاباتها .

وإلى جانب ذلك يجب الاعتناء بمياه الشرب وتعقيمها ، وتوفير المقادير الكافية لكل القرى والمدن ، وعدم إغلاء ثمن المياه الصالحة ، وكذلك العمل على التخلص من كل الأزبال والقاذورات التى تلفظها المدن أو تجمعها المداشر ،

وتأسيس أفران لحرقها والاستفادة من سمادها ، ومنع ميـــاه الحمامات والمراحيض من السيلان فى الممرات العامة وشبهها ، وتحويلها ضمن ميازيب خاصة إلى ما تحت الأرض ، وردم البرك والمستنقعات ، وتطهير الآبار والسواقى التى لابد من وجودها ، والبناء عليها وتغطيتها . ويجب تكوين مصلحة خاصة لا هم لها إلا تفتيش الحالة الصحية وإرشاد الناس لأسباب تحسينها وتربية المجتمع تربية متينة على مقاومة الأمراض والوقاية من مكوناتها وجعل التعليم الوقائى إجباريا فى المدارس كلها .

ويجب على الدولة أن تؤسس أكبر عدد ممكن من المستشفيات والمستوصفات والمصحات والمعاهد لقبول المرضى وعلاجهم مجاناً ، كما يجب أن يكون الطبيب تحت تصرف كل فرد ، والدولة هى التى تؤدى مصاريف العيادة طبقاً لما هو موجود فى انكلترا وفى روسيا .

إن معالجة المريض وإطعام الجائع وتعليم الجاهل أول واجب على الحكومة العصرية فى العهد الحديث .

(٢٧)

ذوو العاهات

إن العاهات التى تعترى الأفراد فى مجتمع ما تكوّن مشكلة من أعقد مشكلات ذلك المجتمع ، والبحث عن علاجها يستدعى كما سبق أن بيناه استعمال بعض الأدوية الموقتة ، أو التخفيف بإنقاذ طائفة من المصابين دون سائرهم ، أو الوقاية من الآفة وحماية الجماعة منها باستئصال جذورها وقطع أسبابها . ولا شك أن الحلين الأولين هما اللذان اعتدنا العمل بهما فى سياستنا الاجتماعية منذ العهد القديم ، مع أن المعروف فى المثل المشهور : هو أن الوقاية خير من العلاج ، على كل حال .

ولا شك أن المجتمع المغربى فى عهده الحالى ككثير من المجتمعات المتأخرة مصاب بآفات كثيرة وعاهات متعددة لو أردنا أن نتكلم عن جميعها لاحتجنا قبل كل شىء للحديث عن النظام القائم فى البلاد الذى هو عاهة عاهاتها ، والحاجز دون انقاذها من أسباب ما هى فيه . ولكننا لا بد من أن نشير لبعضها كمثال نعرف من ورائه كيف نواجه مشكلاتنا الاجتماعية ونفكر فى حلها .

ولا شك أن من أكثر الآفات المنتشرة فى أمتنا مرض العمى . فالعمى موجودون بكثرة لا مثيل لها فى البلاد المتمدينة . وهذه الطائفة تمثل قسما من أفراد الشعب كثير الذكاء عظيم الفطنة واسع الحيلة مستحق لكثير من الرحمة والإشفاق ، ولقد ظفرت لذلك بعطف كبير من إخواننا لم يظفر بمثله المصابون بالصمم أو الكساح مثلا ، وتبلورت فكرة مساعدتها حول شخصية من أولياء المغرب كان لها فضل الشعور بحاجة هذه الفئة إلى من

يحميها . ومن يجهل ما قام به الشيخ (أبو العباس السبتي) دفين مراكش وراعي العمال ؟ فقد أصبح إسعاف العمى متوجاً باسمه كجزاء على ما أظهره من إنسانية فذة وشعور بآلام الغير ، وأثبت للذين يجهلون أو يتجاهلون أن للولاية الإسلامية طرقاً لا تنحصر ؛ منها وقف النفس على إغاثة المنكوبين ومساعدة المصابين . ولكن هاته المجهودات كلها ظلت في دائرة الصدقة الاختيارية من جهة ، وفي دائرة الإسعاف الذي لا يقطع أصل الداء من جهة أخرى .

إن العمى يقعد صاحبه عن الارتزاق ؛ فالمتمدينون يدربون المصاب به على صنع بعض الحاجات التي لا تتوقف على النظر كالضرب على الآلة الكاتبة أو صناعة بعض الأسفاط أو ما إلى ذلك ، وللعمى اليوم طرق خاصة يتعلمون بها الكتابة والقراءة ؛ فتفسح لهم مجال الاطلاع على ما هم محرومون منه من قراءة الكتب أو كتابة الموضوعات التي يريدونها .

وملاجئ العمى عندنا كلها ما تزال بعيدة عن هذه الوسائل العصرية ، بل حسبها ما كانت عليه من إيواء وإطعام وتعاون بين اللاجئين إليها على السؤال والبحث عن وسائل لتوسيع دائرة الإحسان . فواجب الدولة أن تؤسس لهؤلاء المنكوبين مدارس خاصة تدربهم على ما يلزمهم من معرفة وصناعة حسب أحدث الطرق وأقربها للفائدة .

وأوجب من ذلك أن تعالج الأسباب التي تؤدي إلى العمى ، رغبة في القضاء عليه أو التخفيف منه . ولا شك أن في مقدمة هذه الأسباب العدوى التي تصيب الطفل من أمه المريضة بالزهري أو التصفية عند الولادة ؛ فيلزم الاحتياط لذلك بفحص الحوامل ومعالجتهن ، وكذلك الجدري الذي قضى عليه التلقيح في الوقت المناسب ، ومنها مقاومة الذباب والحشرات التي تصيب الأطفال بأمراض العيون وحجز المرضى من مخالطة بقية الأطفال في الكتاتيب والمدارس والأطرزة ، ورعاية الأولاد أنفسهم حتى لا يتعمدوا إصابة أعينهم

رغبة منهم فى الانقطاع عن الدراسة (كما لاحظنا أمثلة من ذلك أيام تعلمنا فى المكتب القرآنى) ، ويجب العناية بصفة خاصة بالجنوب ، ولاسيما صحراء تافيلالت حيث يكثر العمش وغيره من آفات العين بسبب الإهمال ووفرة الذباب والبعوض .

ومثل هذه الوقاية يجب اتخاذها نحو الصمم والبكم الذين تكون الحمى القرمزية من أسبابهما ؛ فيجب تلقيح الأطفال ضدها حتى لا يصابوا فى مستقبل أيامهم بها . وهنا لك نوع من الصمم الوراثى يمكن التوقى منه بمنع التزوج بين من أصيبوا به ، وثم أشكال منه تعالج بطريق العمليات الجراحية أو ما ينصح به الأطباء .

وكساح الأطفال يمكن القضاء عليه بمقاومة أسبابه كالزهرى وما يماثله ، ورعاية الأمومة وحقنها بالكالسيوم أثناء الحمل وغير ذلك مما يشير به المختصون ، وكذلك بمقاومة بعض أنواع الحمى التى تؤدى إليه .

ولكن للكساح أسباباً اجتماعيـة أخرى يصعب القضاء عليها ؛ فى مقدمتها الحروب التى تكون عديداً من مقطوعى الأيدى والأرجل ، وحوادث السيارات . ومع ذلك فيمكن للدولة أن تتجنب بقدر الإمكان الانجرار فى الحروب وتمنع رعاياها من أن يذهبوا كمرتزقة فى حروب أجنبية عنهم ، كما يمكنها أن تشدد فى تنظيم المرور وتحسين صناعة السيارات ومنع غير المتمتنين للقيادة وتوسيع الطرق ومراقبة رصفها على الدوام ، ومنها بعض الألعاب غير الإنسانية كالمصارعة وخاصة مصارعة الثيران .

ومما يدخل فى الآفات المصابون بالجنون ، وهؤلاء يمكن العمل على معالجتهم ، وتكثير مراكز إيوائهم ورقابتهم والوقاية من إصاباتهم بطريق مقاومة المسكرات والمخدرات وأنواع العادات السرية وتحسين حالة المجتمع بتعميم الفنون الجميلة وجعل الاستفادة منها فى متناول الكل .

ومن العاهات الضعف العقلى الموروث ؛ وهذا أمر صعب العلاج لم

يتوصل العلم الحديث للقضاء عليه بعد إلا بطريقة قاسية ، وذلك بمنع ضعفاء العقول من التزوج مطلقاً أو خصيهم حتى لا يلدوا بلها مثلهم . ومع أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يذكرونها للوقاية من هـذه الآفة فإننى شخصياً لا أوافق عليها ، وأرى أن من حق ضعيف العقل (وهو غير المجنون طبعاً) أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من زواج ونسل ، وعلى العلم أن يبحث عن وسائل أخرى لإنقاذ المجتمع من هذه الآفة ، أو ليتحملها كما يتحمل كثيراً من مصائب الذين نسميهم بالعقلاء الراشدين .

ولقد تكلمنا فى فصل سابق عن المدمنين على المسكر والمخدر ، ويجب أن نسجل الآن أن ذلك من أشد الآفات الاجتماعية التى تجب مقاومتها بطريق تأسيس دور ومستشفيات لإبراء المنتشين من عاداتهم ، ومنع إنتاج الخمر والتخدير فى البلاد على كل الناس ، وعدم السماح بدخول أى جزء منه من بلد أجنبى إلا ما تحتاج إليه الصيدلية طبقاً للقوانين الدولية . وكذلك أمر البغاء السرى والعلنى المذكر والمؤنث تجب مكافحته ومقاومة المصابين به بطريق الترغيب والترهيب والوقاية عن سبيل التربيـة الصحيحة وتحويل الحاسة الإنسانية إلى حب للجمال الطبعى واعتناء بالموسيقى والمروضات .

ومما تجب العناية به أمر الشيوخ المتقاعدين فى السن ، وذلك بإسعافهم وضمان هناءتهم ، وتأسيس ملاجئ الشيوخ ، واستعمال كل الوسائل التى تسهل عليهم قضاء بقية أيامهم فى طمأنينة وأمن . وتمكن الوقاية من استفحال أمر التقاعد بتحسين الصحة العامة والتعويد على النشاط فى وقت الشباب .

وأما العطلة والتسول وما إليهما من ضعف الحال فهذه مسائل تناولنا أمر علاجها بقلب النظام الاقتصادى الحاضر ، وجعل الدولة تتحمل تكاليف الأسرة وتفرض الضرائب التصاعدية على مستحقيها .

وهنا لك طبقة من المتوحشين أو ممن نسميهم (بالحِـيَّل) لا تخلو أمة من وجودهم بسبب أن الأمراض الاجتماعية فى الإنسانية واحدة ، وإنما

تكثر أو تقل بحسب التقدم العصرى ، وهؤلاء يعالجون عن طريق التوبيخ وفرض الغرامات واتخاذ الوسائل لإرهاف حاستهم عن سبيل تربية الذوق والإشعار بالفن والجمال .

أما الجامدون والجاحدون فتمكن مجادلتهم بالتى هى أحسن ، ووعظهم وإرشادهم وهدايتهم والوقاية من أمرهم بتكوين الوسائل المجدية لتربية الناشئة تربية دينية وطنية صالحة لأن تكون منهم الأجيال المؤمنة الواعية .

وكل هذه الآفات لا يمكن أن يُقضى عليها ، ولا أن يخفّف من أمرها إلا إذا أزلنا من أنفسنا اعتقاد أن ما هو واقع أمر لازم ما له من دافع ، وإلا إذا تعلمنا الشعور التام بما تحدثه هذه الآفات من مصائب فى المجتمع هى أصل ما نعانيه من استبداد واستعباد ، وما تقع عليه من مكائد الخائنين ودسائس الدساسين . إن الله لم يخلق داء حسياً ولا معنوياً إلا خلق له دواء يعالجه ، ولم يجعل كذلك داء إلا له سبب ينشأ عنه وتمكن الوقاية منه بإزاحته ، فالمسألة كلها فى الشعور بالمرض والرغبة فى معالجته والتوفر على ذلك .

ويجب قبل أن أختم هذا الفصل أن أحمد الله على أن وقانا من كثير من العاهات الموجودة عند غيرنا من الشعوب حتى الراقية منها ، فمن يعرف الغرب الأوروبى ويعرف آفاته التى يشتكى منها عقلاؤه ورجال الاجتماع فيه يقدر قدر التربية الإسلامية وما تحافظ عليه من أخلاق حتى فى أوقات الانحطاط . ويكفى أن نشير لقضية الكحول وما تحدثه من نكبات فى الأخلاق والعلاقات الاجتماعية وفى الأجسام فى الغرب . وإن من يتجول فى أسبانيا مثلا خاصة فى الأندلس منها يشعر بعديد البله وذوى الضعف العقلى بكيفية لا نسبة بينها وبين ما هو موجود فى المغرب ، وما ذلك إلا بسبب انتشار الكحول والإدمان عليه .

إن وسطنا عليل ، ولكنه قابل للعلاج أكثر من كل وسط آخر إذا نحن صممنا العزم على إنقاذه والعمل على إزاحة أسباب المرض عنه .

(٢٨)

الطائفة الاسلامية

يقول (م . ميشو بيلر) : «إن التحريف الذى تعاقب على تطبيق القوانين الإسلامية منذ قرون عديدة هو الذى كون المبدأ المعترف به اليوم بصفة عامة والقائل بأن الحكومة الإسلامية مبنية على الحكم المطلق والاستمتاع بالذات»[1] .

ويقول (م . ل . شاتولي) : «إذا نحن درسنا القرآن والحديث بإمعان وقرأنا ما كتبه الشراح من علماء الإسلام العديدين الذين درسوا حقوق الحكومة وواجباتها لا يمكننا إلا أن نتساءل كيف أصبح المبدأ الديموقراطي العادل الممتلئ بالإنصاف والحكمة الذى أقره الإسلام طريقة للاوتوقراطية» .

والحقيقة أن الإسلام الصحيح بعيد كل البعد عن الواقع فى أنظمة المسلمين التى أحدثتها أجيال الانحطاط فى مختلف البلاد المحمدية ، وأن إسلام الكتاب والسنة لم يعترف قط بأى طغيان ، وإنما وضع النواة الصالحة لتأسيس الطائفة الإسلامية على أسس ديموقراطية ، وهذه الحقيقة ظلت معترفاً بها نظرياً من جميع علماء الإسلام ؛ فهى لا تحتاج لأن يستدل عليها بنصوص القرآن أو الحديث التى تؤيدها . وإن المناقشة التى وقعت بين الصحابة وبين معاوية رضى الله عنهم خير حجة على أن الإسلام الطبعى

---

(١) من بحث له بعنوان «الإسلام والدولة الغربية» نشر «بمجلة العالم الإسلامى» .

لم يكن ليقبل المبادئ التى أراد أن يسير عليها الخلفاء الأمويون لأول مرة فى الإسلام .

ومع الضعف الذى أحدثه اختلاف الصحابة فيما بينهم ، ومع التوجيهات البدعية التى أخذت تتسرب فى الوسط الإسلامى منذ ذلك العهد — فقد ظلت فكرة الطائفة الإسلامية محفوظة فى نفوس الجميع ، وظل نظر الرعية للحكومة كهيئة تدبر شؤون الطائفة وترعى حماها لصالح الدين وصالح الطائفة نفسها . ولم تتغير الحقيقة الدينية تماماً إلا حوالى القرن الثامن الهجرى ، حيث انتصر مبدأ التسلط على فكرة التكتل الطائفى لخير الجميع .

وقد جرى فى المغرب الأقصى ما جرى فى البلاد الإسلامية الشقيقة ، فساعد الاختلاف الذى حصل أثناء الفتح الإسلامى على الاتجاه بالحالة الاجتماعية فى المغرب إلى جهة تتحكم فيها السياسة الحزبية أكثر مما تدبرها الرغبة فى تطبيق تعاليم الإسلام الصحيحة وتمتين أواصرها فى الشعب الجديد . وطبعى أن فتح الإسلام للمغرب لم يقع إلا بعد أن كانت الخلافة الإسلامية قد انحرفت عن القواعد الأولى التى سار عليها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . كما أن تسرب الإسلام وتغلغله فى بلادنا لم يجد السهولة التى وجدها فى الشرق الأوسط ؛ بل اضطر إلى الدخول فى حروب عديدة سرعان ما تحكمت فيها مصلحة الفوز والنصر على مصلحة التبشير والتنظيم .

ثم إن الروح الاستقلالية التى تملك نفوس مواطنينا والتى تدفعهم لمقاومة كل تسلط جعلتهم لا يقبلون الخضوع للخلافة العباسية ولو أنهم دخلوا الإسلام ، وسرعان ما وجدوا الحل السليم للتوفيق بين رغبتهم فى الاستقلال وبين الانضواء تحت ظل اللواء الإسلامى الذى اختاروه . وذلك بمبايعة المولى إدريس رضى الله عنه ؛ ذلك البطل العربى الذى كان له فضل تأسيس أول دولة إسلامية مستقلة بالمغرب .

لكن سذاجة الشعب المغربى فى عهد المولى ادريس ، وتحمسه للدين

الإسلامى ، ومحبته للنبي عليـه السلام . وجهل العامة روح الديانة الجديدة التى اعتنقوها — كل ذلك أدى إلى فهم العـلاقة بين الشـعب وبين الخليفة فهماً قائماً على الطاعة العسكرية الممزوجة بشيء من التقديس الشخصى الذى يتفق تماماً مع تقاليد البربر وتمجيدهم للبطولة والصلاح .

ولمـا توفى المولى ادريس الثـانى ووزعت المملكة بين أبنائه ثم اضطهد موسى بن أبى العافية آل البيت تشتت الشرفاء فى الأوساط المختلفة من سائر أنحاء الوطن المغربى ؛ فقاموا بنشر الإسلام أولا ثم اهتموا أكثر بنشر روح التمجيد والتقديس للشرفاء لتوطيد دعائم نفوذهم وتعويض سلطانهم المادية التى تضعضعت بسلطة روحية تقدس كل الشرفاء إلى حد الخضوع لهم خضوعاً ممزوجاً بالخوف وعدم الاطمئنان من تأثيرهم الغيبى . ولم يكن أمر خصومهم الفاطميين ألا ليقوى من شأن هـذه الروح ويزيدها تثبيتاً . وإلى جانب هذا التقديس لآل البيت تكونت طبقة أخرى منهم ومن غيرهم ممن عرفوا بالتدين وحسن السلوك ، وأصبحوا بعد موتهم مركز الاحترام الطبعى لأمثالهم وموطن الاستغلال من بعض الذين ينتسبون إليهم كأبناء أو نصراء . وشيئاً فشيئاً أخذت عقيدة السلفيـة تنمحى من العقول وتحل محلها فكرة المرابطية التى لم يتم ازدهارها إلا بعـد عصور ، وإلا فى ظل الخوف من التسلط الأجنبى فى القرن التاسع عشر وما بعده . وطبعى أن يضيع الإسلام الحقيق بين هذه الأفكار والدعايات التى لم تكن تهتم بشأن تربيـة الجمهور وتعليمه بقدر ما تهتم بأمر إخضاعه واستغلاله والعبث بحقوقه .

وقد لاحظ (م . بيلر) بحق أن العـلامة ابن خلدون الذى عاش فى القرن الثامن الهجرى أى فى العهـد الذى تـكونت فيه الأوتوقراطية الإسلامية لم يهتم بالجانب الاجتماعى للإسلام ، ولا بما يرجع لفكرة الطائفة فى المبادئ الدينية اهتمامه بتعزيز قواعد التأسيس للامبراطوريات ، مع

العلم بأن ابن خلدون نفسه كان من طبقة الموظفين الذين اشتغلوا فى جو نظام مضطرب وغير محافظ على أصول الشريعة وأحكامها ؛ لأن ما قرره من قواعد للدولة بعيد كل البعد عما تقتضيه تعاليم الإسلام من أن الجماعة المسلمة تكون طائفة ذات حقوق وواجبات يرأسها أمير المؤمنين الذى له هو الآخر حقوق وعليه واجبات يسأل عنها مثلما تسأل الجماعة المسلمة عن واجباتها.

وإذن فظروف الفتح وتقديم مصلحة الفوز للحكومة الفاتحة على مصلحة الدين نفسه ، ثم اقتضاء الظروف لاهتمام الشرفاء والمرابطين بتقوية نفوذهم لحمايتهم من التضارب الحزبى هما اللذان خرجا بالجماعة الإسلامية فى المغرب من معناها الأساسى — الذى كان يمكن أن يصبح تنظيما هائلا ديموقراطياً طبقاً لما تقتضيه أوامر الكتاب والسنة — إلى تكوين أرستوقراطيات محلية توافق الروح القبلية التى مافتئت تعبث بالأمة المغربية وتقضى على كيان دولتها.

وهكذا فإن على الامتيازات الاجتماعية التى كونتها مصلحة الأفراد والبيئات فى المغرب تقع التبعة الكبرى فيما أصاب المسلمين المغاربة من ابتعاد عن الدين وانصراف عن النظام الصالح وانغمار فى عالم الخرافات الذى لا يملأ نفوسهم إلا بنوع من التصرف ممزوج بالخوف والاستسلام لكل الأشخاص الذين يصطنعون الصلاح ويظهرون بمظهر التأثير الغيبى دون تدقيق فى معرفة أحوالهم أو بحث عن الفكرة التى يحملونها للناس .

وتنقلب الوضعية فى العصور المتأخرة إلى حد يكاد يعتبر مؤامرة قاسية على المسلمين للانحراف بهم من الوجهة الصحيحة التى يجب عليهم أن يسيروا فيها ؛ فإن التعليم الإسلامى نفسه لم يعد يعطى للناس إلا بصفة بعيدة عن كل ما يرجع بهم للكتاب والسنة أو يبعث فى نفوسهم روح التفكير الصحيح والدراسة المتعمقة وتطبيق ما يدرس من أصول مجردة على حالة المجتمع وشؤونه . وقد لاحظ الشيخ عبد القادر المغربى فى كتابه « الأخلاق والواجبات » الأثر الذى أحدثه استبداد الفاطميين ومن بعدهم فى تطور

الآراء الفقهية فيما يرجع لعلاقة الشعب بالدولة ، وكيف أصبح معنى الطاعة الإسلامية لأولى الأمر لا يرمى لغير الخضوع التام ولو فى غير المعروف .

ومع أن العصور الإسلامية حتى المتأخرة منها لم تخل من علماء رفعوا عقيرتهم لتبيين الحقيقة للناس ، ونصبوا أنفسهم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فإن الفساد الذى مكنته الأجيال جعل الكثيرين من ذوى السلطة ينظرون إليهم على أنهم متآمرون على الدولة أو ذوو أغراض سيئة نحوها ، وبذلك يقضى عليهم فيموتوا ، وتستمر الحالة على ما اعتادها الناس من ظلم الحاكمين وتحالف بعض العلماء والأشراف والمرابطين معهم على ابتزاز الشعب وإطالة عهده بالجهالة والاستعباد .

إن هذه الحقائق هى التى تفسر لنا سهولة الانحلال الذى أصاب المجتمع المغربى بعد الاحتلال الأجنبى ، والسهولة التى وجدها المحتلون فى تكوين فئة من أبناء البيوتات العريقة والعلماء وغيرهم من ذوى الامتيازات الاجتماعية ؛ تنضم إليهم وتتحالف معهم على خدمة النظام الذى وضعوه ولو كان فى غير مصلحة الدولة والذين يعملون باسمها ، حتى حل محل الطائفة الإسلامية الديموقراطية استعباد بعض المسلمين لبعض ، واستمداد المستعبدين سلطتهم وقوتهم من حماية الأجنبى وقوته .

إن جرثومة الداء هى منا وإلينا ، وإن صلاح المجتمع المغربى لا يتم بمجرد الاستقلال ؛ لأن الاحتلال لم يزد على أن استعمل لصالحه نواحى الضعف التى كانت قد خلقتها الأجيال والأهواء المغربية . بيد أن الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة التى تزيح عن الطريق سياسة استعمارية من صالحها إبقاء ما كان على ما كان ، وتتيح السبيل للمغاربة كى يصلحوا ما أفسده تآمر ذوى الأهواء من أمر دينهم ودنياهم ، وذلك ما لا يتيسر أبداً إلا إذا فهمنا الحقيقة التاريخية فى المغرب على وجهها ، وإلا إذا قبلنا أن ندرس مجتمعنا دراسة من

يريد معرفة الأدواء كى يعالجها دون أن يذهب مع تيار العاطفة وحدها .

لقد قلنا غير مرة إن حاجتنا لثورة فكرية تفوق كل الحاجات ، لأن هذه الثورة هى التى تفتح لنا آفاق المعرفة وتبين لنا طريق الإصلاح الصحيح :

لقد حل عندنا القبول العملى لكل مظاهر الظلم والطغيان التى عاش فيها المغرب أجيالا عديدة محل الاختيار فى الأعمال والحرية الفردية ووجوب الاستشارة فى الأمور التى يجب أن يقوم عليها بناء الجماعة المسلمة بمقتضى تعاليم الإسلام ، كل ذلك لغفلة الشعب وعدم تفتح ذهنه لإدراك الحقائق والمطالبة بما يؤمن به من عدل وإنصاف .

لقد حان الوقت الذى يجب أن نعمل فيه على إفهام الشعب الأسباب التى أدت به لهذه الهوة التى وقع فيها ، وأن نبين له التآمر الذى قام به ذوو الامتيازات الاجتماعية من رجال النبل الدينى أو أرستقراطية الوظيف ليحولوا بينه وبين ما أعطاه له الله من حق فى الحياة الحرة الكريمة ، لأنه كما قال جلالة مولانا الملك محمد الخامس أيده الله : « قد آن أوان الديمقراطية للجميع » .

(٢٩)

الجهاز الاجتماعى

بحثنا فى أوائل باب « الفكر الاجتماعى » ما يتعلق بالمجتمع المغربى من جهة مظاهره الخارجية التى تحتاج للإصلاح ، ونريد الآن أن نتكلم عن الآلة التى تسير هذا المجتمع وتؤثر فى ظواهره إلى حد أنها توهم تغيرات متنوعة بحسب العصور والظروف ، فى حين أنها لا تتبدل ولا تنتهى .

ويمكننا أن نقول إن هذه الطاقة الداخلية المحركة ليست إلا شعور المغاربة بالحاجة المثمرة للاستقلال القومى والذاتية الإقليمية ، وما يتبع ذلك من تمسك بالتقاليد ، وتعلق بالأرض إلى درجة التقديس ، ومقاومة لكل تدخل خارجى أو استيلاء أجنبى ، إلى جانب الكفاح المستمر ضد كل امتلاك ولو كان داخلياً ، وضد كل محاولة استعباد مهما كان مصدرها .

وهذه الطاقة هى التى تكون فى المجتمع المغربى حاجة دائمة لحركة دائبة وثورات متعاقبة تخيل للباحث السطحى أنها رغبة فى التبدل ، وما هى إلا رغبة ضد ذلك التبدل ، أى اهتمام باستمرار المألوف المعتاد . والثورة الحقيقية دائماً تكون فى عمقها محافظة على كل ما هو عزيز ومحبوب .

ومع أن الذاتية الإقليمية شديدة الظهور فى مجتمعنا فإن ذلك لا يدل على حب الاستقلال المحلى أو القبلى ؛ وإنما يدل على رغبة فى لامركزية جهوية ، أو بتعبير أصح على شوق إلى الاحتفاظ بالخصوصية المحلية فى دائرة الاستقلال القومى العام . وليس أوضح حجة على هذا من كون الجهات كلها تتضامن كلما هجم أجنبى أو دعا داعى الخوف من هجومه . وبمجرد وقوع الخطر فى آخر حصن من حصون البلاد يهز أقاليم القطر كلها ومراكزه

بأسرها ، وربما أدى إلى الثورة على الحكومة المركزية التى لم تستطع الدفاع عن الوطن ، أو استسلمت لمطالب خصومه . وذلك ما وقع بالفعل من سلاطين « السعديين » ضداً على « الوطاسيين » ، وما وقع من « الدولة العلوية » ضداً على « السعديين » أنفسهم .

على أننا أوضحنا غير ما مرة بطريق العرض التاريخى ما يرجع لهذه الحقيقة ، وبينا كيف أن القرطاجيين والرومانيين والوانداليين وحتى العرب لم يستطيعوا محو هذه الذهنية الاستقلالية من نفوس المواطنين ؛ بل سرعان ما تأثر المقيمون منهم بالبلاد بها ، وتخلقوا بطبيعتها ، وقد فهم (ابن خلدون) هذه الحقيقة كل الفهم ، وكذلك (ابن جبير) وغيرهما من كتاب المغرب الاجتماعيين .

وإذا كانت الخصوصيات المحلية قد أحدثت بين القبائل المغربية تطاحناً متوالياً جعل البلاد دائماً فى حالة فوران انتخابى لمن يتولى الحكم ويسيطر على الباقين فقد كان وصول الإسلام للمغرب مخففاً من هذه الحال ، خصوصاً بعد ما أعطى للدولة رئيساً من سلالة الرسول يحفظ التوازن بين مختلف العشائر ويوحد الصفوف ؛ فكان المولى إدريس الموفق الأول بين طبيعته الذاتية الإقليمية وطبيعة الاستقلال القومى ، وكان الإسلام الباعث الأكبر على تكوين مبدأ الوطن بالمعنى الواسع الذى يستند إلى الأرض ذات الحدود عوض الوطن المبنى على الاتحاد فى الأسرة أو الجنس .

وهكذا أصبحت العترة النبوية جزءاً من الطاقة التى تكون الدولة والأمة ، وتحافظ عليهما ، وأصبحت هذه القوة المستمدة من غيب النبوة والخارجة عن الاختلافات المحلية أساس التكوين للأمة المغربية الجديدة .

وقد كان ممكناً أن تبلغ هذه الثورة التى وضعها إدريس الأول ونظمها إدريس الثانى بتأسيس الوزارات وأجهزة الحكم مداها المقصود منها لولا أن المغرب لم يكن قد التف جميعه حول لواء الإسلام ، ولولا أن الكفاح

استمر بين بنى أمية والفاطميين والأدارسة وبين زناته ومغراوة وبنى يفرن أمداً طويلا ، حتى قامت ثورة المرابطين فأتمت وحدة البلاد من جهتيها الجغرافية والاعتقادية ، ثم جاءت ثورة الموحدين فأتمت ما صنعته الدولة قبلها ، وأعطت للمغرب مركزاً هائلا فى الأندلس وفى المغرب العربى، ولكنها ركزت فى الوطن عقيدة « الجبر » الشاذلية مقام عقيدة « الاختيار » القادرية التى كان قد غرسها (عبد الله بن ياسين) ، ووضعت الأساس لهذه « المرابطية » التى ازدهرت من بعد فى البلاد ، وفى عصرها تكونت ثقافة « الصالحين » حيث نشأ جمع غفير من أهل « الولاية » الذين ما يزالون موطن القداسة إلى اليوم كأبى العباس السبتى وأبى يعزى وأضرابهما .

ومن جهة أخرى فعوضاً عن أن تقوم هاتان الدولتان بالتطهير الاجتماعى والقضاء على بقايا العهود الجاهلية شغلت الوقت كله فى فتح الفتوحات وتوسيع دائرة المملكة ، ومع ما فى ذلك من المجد فقد أضاع فرصة عظيمة لاستغلال طاقة الدولتين المصلحتين فيما يرجع للعمل الداخلى ، ولكن فكرة الإمبراطورية غلبت على أولى الأمر فشغلت الأذهان عن القومية المغربية الصرف إلى الوطن الكبير الذى يسير بزعامة المغرب .

ومن المعلوم أن فكرة الإمبراطورية تشجع الذاتية الإقليمية وخصوصياتها . ومع أن الدولة المرينية لم تكن من القوة لدرجة سابقتيها فقد شغلت هى الأخرى بروح الإمبراطورية وأعبائها ؛ ثم جاء دور الانحطاط منذ عهد الوطاسيين فعادت البلاد لما كانت عليه من قبل من تطاحن بين الجهات لأتفه الأسباب ، وازدهرت « الشاذلية » ازدهاراً كبيراً وأخذت تتفرع عنها مختلف الطرق ، وتكون عديد من المرابطين الذين يزاحمون الأشراف فى نفوذهم الغيبى المستمد من النسب بطريق الكرامات ، وجاءت دولة السعديين تنتسب للرسول وتؤيد أرباب الزوايا ، وشغلت بالاحتياط من الترك من جهة والغرب اللاتينى من جهة أخرى ، وانتهت

بتكوين إقطاعيات جهوية يقوم عليها المرابطون والصوفية ، إلى جانب الخصوصيات المحلية ، وأصبحنا نرى (اليوسى) وأضرابه يتشكون من عودة الفكرة القبلية وأضرابها ، وزاد انهزام المسلمين فى الأندلس وهجرة المسلمين الأندلسيين إلى المغرب فى تقوية روح «الجبر» التى غرستها «الشاذلية» ، وأصبح المعتقد العام هو فى أن الواقع مكتوب لا يمكن دفعه ، وليس لأحد فيه اختيار ، وازدهر أدب المناقب ازدهاراً غطى على كل ما هو معقول ، وتكونت فروع الطرق الناشئة من إصلاح (الجزولى) و(التباع) ، وشغل الشعب بسفاسف الأشياء ، وتملق العلماء وأهل الحل والعقد للجمهور ورؤسائه ، وتكونت هوة سحيقة بين الأمة وبين الحكومة حتى أصبحنا لا يصل بينهما إلا أولئك المرابطون أو الأشراف .

وكانت الدولة العلوية ثورة على قسم كبير من هذه الأحوال ، فى مقدمتها تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبى والقضاء على إقطاعية «المرابطين» والقواد الكبار الذين لم يحصلوا على السلطة إلا بطريق القوة وتسليط بعض الأمة على بعضها الآخر ، ثم تكوين سلام عام بتأسيس جيش للدولة ، والقضاء على التسلح العام الذى يعطى الوسيلة الفعالة للقبائل فى الثورة واتباع كل ناعق جديد .

ولكن تكوين الجيش من طبقة «العبيد» زاد فى توسيع الشقة بين الشعب وبين الدولة ، وأعطى لهذه الطبقة المنحطة حق التدخل فى شؤون الدولة ؛ فأخذت تعبث بالملك والمملكة ، وتبحث عن حريتها بطريق تولية من تريد وعزل من تشاء ، حتى حرر السلطان محمد بن عبد الله الأمة من عبثهم بإلغاء جيش العبيد ، ولكنه عاد بالمجتمع إلى التسلح العام ؛ فعادت الخصوصيات المحلية للبروز ، وعاد التطاحن القبلى للظهور .

وانتبه السلطان مولاى سليمان لأصل الخطر الذى يوحد كثيراً من القبائل ضد الدولة ، ونظراً لتدخل بعض المرابطين وأدعياء الصلاح فيما

لا يعنيهم ، واتخاذهم الدين ناموساً لاستغلال الجماهير وتسخيرهم ضداً على الملك وعلى مصـــالح الأمة ، مستفيدين من الجهالة العامة التى وقعت فيها البادية المغربية ، ولسبب فكرة الإمبراطورية التى غطت على حاسة الإصلاح الداخلى فى الدول المغربية الكبرى — أيد السلطان مولاى سليمان دعوة « الوهابية » وأخذ ينشرها ؛ فوضع النواة الطيبة لإصلاح فكرى واجتماعى خطير .

وهنالك عامل تاريخى كبير هو هجرة العرب الهلاليين وأضرابهم ؛ فقد قوى وجود العشائر المتنقلة التى يساعد أسلوب حياتها على تكوين القبيلة بصفة أكثر وأعظم من الحياة المستقرة ، حتى أصبحت عاملا مستقلا من العوامل الاجتماعية فى تأييد بعض الدول أو فى التألب عليها ؛ علاوة على ما أحدثته هجرتها المفاجئة من ثورة فى الاقتصاد وتقوية للنظام الفلاحى العسكرى على النظام الصناعى الحضرى .

وإذن فالطاقات التى عملت عملها فى تسيير الآلة المغربية هى الحكومة (أو المخزن) ، والدين الإسلامى ، والقومية المغربية من جهة ، والأجهزة الشعبية المتناقضــــة من جهة أخرى : البدو الرحل ، والمتحضرون ، والأشراف ، والمرابطون ، والقبلية ، والوطنية ، والسلفية ، والشاذلية .

وإذا كان تعاقب الأسر المالكة والحكومات على المغرب قد عمل أحياناً على التفريق بين هـذه العناصر وضرب بعضها ببعض ، وكانت السلطات الأجنبية اليوم تسعى فى السير على هذا الأساس ؛ بل تعمـل لتكوين هوة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة — فإن مصلحة الوطن وبنيه تقضى بصهر هذه الطاقات كلها ضمن قوة واحدة هى قوة الدولة المغربية المتحدة المعتزة بالله وبالوطن المغربى الخاص ، والمتضامنة فى كل ما من شأنه أن يحفظ كيانها ويرفع مستوى أفرادها فى دائرة العـدل الاجتماعى والأمن النفسى وازدهار الفرد وتحرره .

* * *

إن السياسة وحدها هى التى كانت تسير الدول والجماعات فى المغرب ؛ فكانت تسمح باستعمال كل الوسائل التى تعطيها قوة العصبية التى تصل بها للتسلط وانتزاع الحكم ، ثم تحدوها إلى توسيع الفتوحات خارج الوطن المغربى ، الأمر الذى أبقى أنظمة متناقضة طالما أضرت بأمن الدولة وسلامة الوطن. ولذلك يجب أن نبذل كل مستطاع لكى تركز هذه القوات الشعبية فى يد السلطة العليا التى يترأسها جلالة الملك وحكومته الشريفة ، وهذا ما لا يتحقق إلا بتغيير عميق فى الأنظمة البدائيـــة التى ما زالت البلاد محتفظة بها . وفى مقدمتها النظام القبلى ، وعدم استقرار البدو .

تنقسم البداوة فى المغرب إلى قبائل متحضرة ، وإلى أخرى متنقلة ، ورحل ، وأصحاب القصور . ونظام المتحضرين يقوم على أساس الفخذ أو العشيرة التى تستقر عادة فى منطقة تتراوح بين الستة والعشرة كيلو مترات ، ويدعى أبناء العشيرة انحدارهم من أب واحد تسمى الفخذ أو القبيلة باسمه . ولكل عشيرة مجلس شيوخ أو أعيان مهمته الإشراف على الأشغال العامة وجمع الأداءات وصرفها ، ويعين المجلس نائباً عنه يدعى (امغار) أو الشيخ أو المقدم لمدة معينة لاتتجاوز السنة ، وهو الذى يقرر وينفذ فى المسائل الجارية التى لا تعرض على الجماعة ، كما أنه هو الذى يمثل العشيرة والجماعة أمام القائد الذى هو نائب الملك ، وكثيراً ما ينقلب هذا الوكيل فى أوقات الأزمات فيسيطر على القبيلة ضداً على رغبة ممثل المخزن ورغبة الجماعة الشعبية نفسها ، (ومن ذلك تكونت أنظمة القواد الكبار خصوصاً بعد الحماية) . وللمجلس العشيرة حصون تعاونية تدعى (أكادير) ، يضع فيها أفراد العائلة محصولهم ، وبجانب كل أكادير مسجد ومدرسة قرآنية ودار لانعقاد الجماعة ، وبالأكادير تتحصن العشيرة للدفاع فى أوقات الخطر .

ومن ثلاث أفخاذ إلى عشر تتكون القبيلة التى لها شعور أيضاً بوحدة

السلالة ، ولها مجلس يجتمع فيه وكلاء جماعات العشائر الذين يتفاوضون مع القائد ، ولها قاض معين من قِبل الدولة ، وسوق أسبوعية ، وموسم سنوى لبعض الصالحين المدفونين فى أرضها أو الناشئين بها ؛ الأمر الذى يدل على وحدة معنوية واجتماعية .

وكثيراً ما تتكون من مجموع قبائل : انعهادية اتحادية تنتمى كلها لسلالة واحدة ، ويقوم عليها رؤساء ذوو صبغة إدارية محض فى الغالب . ومن مثل هذه الانعهاديات تكونت الدولة الموحدية التى أكملت اتساعها بضم سائر القبائل المغربية وغيرها .

أما عند المتنقلين والرحل وسكان القصور فإن الوحدة الاجتماعية أقوى ؛ لأنها تقوم على (الدوار) الذى يجمع عدداً مختلفاً من المجموعات العائلية التى تتركب عادة من خيمات متعددة ، وترتبط الدواوير بالعشيرة ضمن مجلس متركب من ممثلى الدواوير ، وترتبط العشائر جميعاً ضمن القبيلة فى مجلس يترأسه شيخ مختار لمدة سنة ، ويراعى فى اختياره أن يكون بالتناوب من مختلف الأفخاذ ، وهذا الشيخ هو الذى يمثل أيضاً القبيلة أمام القائد المخزنى .

وكثيراً ما كانت تقع حروب بين البدو الرحل من أجل المراعى ، وكانت تنتهى بتغلب إحدى القبائل على الأخرى . وهكذا أصبحت القبائل المتغلبة نبيلة ، والقبائل المغلوبة تعتبر موالى ، ولكل منهما سلم اجتماعى يقوم على الأسس السابقة . ولكن المتغلبين ينظمون المجالس القبلية التى اعتادها المتنقلون والرحل ، بينما يقوم المغلوبون والموالى إلى جانب الواحات بسكنى (المداشر) المحصنة أو القصور ، ويكوّن مدشران أو ثلاثة قرية صغيرة أكثر تحضراً ، وينعقد بها مجلسان أحدهما أرستقراطى يقوم بالنظر والتقرير فيها ، والثانى شعبى يقوم بتنفيذ مقررات المجلس الأول ، ولكن هذه القصور تظل فى الغالب خاضعة لاستعباد الغالبين وتسخيرها لمصالحهم .

وإذا تعمقنا فى هذه السلالات وجدناها تتسع حتى تقسم البلاد إلى قسمين ، هما صنهاجة وزناتة ، وهما اللتان كونتا التاريخ المغربى، وتبادلتا الحكم فى البلاد . وهذه القبلية بأصلها وتطوراتها تجعل الفكرة القومية فى المغرب قائمة على أساس الجنس، كما هو موجود عند كثير من الشعوب ، لكن ظاهرة حب الوطن والتجمع للدفاع عنه بين مختلف القبائل المغربية ـ وهى ظاهرة سجلها التاريخ واعترف بها كل الباحثين ـ تجعلنا نعجب من هذه المفارقات التى نراها فى الجهاز النفسى للمجتمع المغربى ، ولكننا نستطيع أن نحس بعمل هذه الآلة نفسها فى التوفيق بين ما يظهر مختلفاً فى البلاد ؛ فالوطن عند المغاربة محبوب إلى درجة التقديس؛ لأنه مهد السلالة من جهة، ولأن الأبطال والأولياء ممتزجون بترابه من جهة أخرى، وذلك ما يفسر قابلية المغاربة للمرابطية والنبل والتعلق بالمواطن التى أنجبت للسلالة فخارها ومجدها .

ولكن فكرة السلالة فكرة خيالية فى حد ذاتها وخطرة ، ولذلك يجب أن نعتبرها قد أدت مهمتها الاجتماعية ؛ إذ أعطت للمغاربة فكرة الوطن الجغرافى عن طريق تقديس المهد ومواطن الإسلاف كما بينا . وليس من شك فى أن الوطنية المغربية القائمة على الأرض وروابطها التاريخية شئ متمكن من نفوس الوطنيين ، ممتزج بذهنيتهم ، وإن لم يرد الاعتراف بذلك كثير من المغربولوجيين الأوروبيين . وإذا كان الأمر كذلك فلم يعد محل لأن تبقى فى البلاد هذه الأنظمة الاجتماعية المبنية على الاعتبارات القبلية التى قلنا إن مهمتها قد انتهت ؛ بل يجب أن نبحث عن تعويضها بتنظيم جديد شبيه بهذه التنظيمات الجهوية والمحلية الموجودة فى البلدان العصرية المتحضرة ، وعلى الإجمال يجب أن تحل البلدية محل القبلية ، والعموم محل الطائفة أو الجماعة .

سيكون إذن فى المغرب سلمان نظاميان متوازيان : أحدهما حكومى والآخر شعبى . أما الأول فهو الأداة المغربية التى تقسم البلاد إلى أقاليم

فعالات فأجزاء ترتبط كلها بوزارة الداخلية ، وتشرف هى على جميع فروع المصالح ذات السلم المختص بها أيضاً. أما القضاء فسيفصل عن الأعمال الإدارية ضمن إطار خاص مستقل إلا فى ما تقضى المصلحة ببقائه غير منفصل كما بيناه فى القسم القضائى .

ويوازى هذا النظام سلم شعبى يقوم على مجالس العموم فالعمالات فالبرلمان، ويجب أن ينتخب أعضاء مجلس العموم من سكان الجزء والطارئين عليه من المغاربة على اختلاف سلالاتهم انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى ، وإنما يراعى فى المنتخبين (بالفتح) أن يكونوا حاصلين على قسط من الثقافة يهيئهم لتقرير المسائل البلدية الراجعة إلى نظرهم ، ويكفى فى ذلك الحصول على التعليم الابتدائى مثلا . ومن بين أعضاء العموم والبلدية المنتخبين فى سائر البلاد يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رؤساء البلديات أو شيوخ المدينة لمدة خمسة أعوام مثلا ، ويكون الشيخ عضواً فى المجلس بحكم منصبه ومسؤولا عن تنفيذ مقرراته .

وينظم فى كل عمالة مجلس عمالى لتنسيق أعمال العموم المشتركة، والدفاع عن مصالح العمالة ؛ ينتخب أعضاؤه من سكان الأجزاء الإدارية المنضوية فى العمالة والطارئين عليها من المغاربة على اختلاف سلالاتهم . ويقع الانتخاب بالاقتراع السرى المباشر . ومن أعضاء مجالس العمالات المنتخبين هكذا يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رئيس كل عمالة يعتبر حاكمها والمسؤول عن شؤونها لمدة خمسة أعوام . ولتقوية الجانب التنفيذى يجب أن لا يقع عزل رؤساء الأجزاء أو العمالات أثناء آمادهم المحددة ، إلا إذا حكمت عليهم بذلك لجنة تأديبية أو قضاء إدارى يخصصه جلالة الملك لذلك .

بهذه الصفة السهلة يمكننا أن نقضى على مظاهر التنظيمات العتيقة التى تمثل الروح القبلية وتحول بين الشعب وبين الاستقرار فى نظام قوى تهيمن عليه الحكومة المركزية ويستمد نفوذه من الشعب .

ولكن هذا التنظيم لا يتم إلا إذا قضى كذلك على فكرة البداوة المتنقلة وما تستجلبه من فوارق اجتماعية نبهنا عليها . ولذلك ينبغي القيام بإسكان العشائر وتقرية القرى ، حتى يتسنى لها التحضر ضمن نظام أبعد ما يكون عن أساس القبلية ، لأن الهجرة والرحلة هما اللتان تبعثان فى أصحابها البحث أو الاحتفاظ برابطة غير الأرض فتنمى فيهم القبلية وأدواءها .

وأما مسألة الآثار التى كونتها المرابطية والنبل وما إليهما فهى قضية ترجع إلى أساس الثورة الفكرية التى نعمل عليها ، ونعتقد أن الحركة الوطنية قد قطعت أشواطاً بعيدة فى هذا الميدان بما غرسته من فلسفة دينية ، وما بثته من تفكير ديموقراطى لا يعترف بالفوارق المبنية على الدم أو على الفضيلة ، ولكن ناحية واحدة ستصلح هذه الآثار إصلاحاً عميقاً هى إحلال الحزب والنقابة والجمعية والمسجد محل المنظمات العرفية والعائلية ، وتكوين تعليم عام وتربية قومية متينة تهيء الأطر الصالحة لتسيير هذه المنظمات العصرية ، وتعمل على توجيه المجتمع فى ناحية العمل الجدى للتحرر والتقدم ، وتكوين الطاقات المغربية الجديدة التى لا تنصرف إلا لخدمة الشعب وتحقيق سعادته وأمنه ، ولا تعمل إلا للمثل العليا التى يرعاها العرش ويلهمها الوطن .

(٣٠)

النظام النقابى

يجب أن نعوض المنظمات السابقة بالمنظمات الموافقة لروح العصر .

ذلك ما استخلصناه من دراسة الجهاز الاجتماعى المغربى . وإذن فالقوى المكونة لهذا الجهاز القومى يجب أن تجدد وتلقح ، وقد عرفنا فكرنا فى كل جانب من جوانب التجديد الإدارى والشعبى فيلزم أن نعرف فكرنا النقابى .

ولا نقصد أن يكون العمل النقابى ومتعلقاته موضوع البحث فى هذا الفصل ، وإنما نريد هنا أن نستخلص المعتقد النقابى الذى يجب أن نسير عليه فى العمل .

إن العمل هو قانون الديموقراطية ؛ فالعمل لنظام الحكم الشعبى بمثابة الصحة والهواء اللذين نتمتع بهما دون أن نشعر بوجودهما ؛ ففى كل صباح يخرج المواطن ليعمل بدافع الشعور بالحاجة للحركة ، فيقضى نهاره فى عمله العقلى أو الجسمى ولا يبحث عن النتيجة إلا فى المساء ، حيث يتنفس الصعداء ويبحث عن الراحة والاستجمام . وهـذا الاعتياد طبعى ومفرح ، ولكن الاستغلال سار به فى أول العهد الصناعى إلى ما يجاوز الحد المعقول أو الذى فى طاقة البشر ، ثم أصبح الرجل العبد للآلة مضيعاً لثمار عمله الهادئ من أجل طيب الحياة الاجتماعية ، وانقلب حيوان شغل ، فوجب عليه أن يدافع عن نفسه ، ووجب له أن يحمى .

وقد كان العمل ورأس المال مشتركين فى العصور القـديمة ، لم يعرف بينهما فصل إلا منذ بدأ الازدهار الصناعى الناشئ عن التطور الآلى ؛ أى أن العامل كان هو الممول فى الغالب ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المنظمات

الصناعية فى الماضى تشرك بين من يتعاطون الحرفة ؛ لأن الغاية الأساسية لم تكن الدفاع عن العامل ، وإنما كانت الدفاع عن المهنة وحمايتها من الغش ومن المزاحمات الخارجية وما إليها . ولم يمض عهد بعيد منذ شعرت الإنسانية بضرورة اتخاذ التدابير الأولى لوضع توازن بين العمل وبين اليد العاملة ، ومع ذلك فلم تكن الديموقراطية فكرت فى أكثر من تنظيم العمل أى تنظيم نفسها .

وتنظيم العمل يشتمل على برنامج واسع عظيم يعد أكبر ميدان تصرف فيه الديموقراطية مجهودها فى هذا العصر ، وهى قادرة على الوصول للنتيجة المتوخاة إذا لم تتحول عن طريق العمل لحل المشكلات الاجتماعية إلى العمل لجعلها أصعب وأكثر إشكالا .

إننا اليوم فى تطور صناعى كبير ، وقد لحق التطور عادات العمل وسلوك العمال اليومى ، فأحدث أعرافاً لم تكن ولم تصبح بعد قانوناً .

وقد اقتنع الكل قبل أى شىء آخر بحق الجميع فى العمل ، وبوجوب العمل على القادر . وذلك ما يستدعى عملياً ضرورة التنظيم ؛ تنظيم العمل وتعميمه ، وتنظيم التكتل العمالى من أجل الحصول عليه عن طريق الكفاح الثورى كما يقول البعض ، أو عن طريق المثابرة السلبية كما يود الآخرون .

فالتجمع هو فكرة العصر الكبرى . وكيف تم ؟ لقد قطع الواقع كل قول وكل نقاش ؛ فإن اجتماع العمال فى المصانع والمناجم وغيرها من الأماكن أحدث تكتلات الجمعية العمالية ، والاتحاد فى الشعور كون الإخاء فى المطلب ، وهذا ما أوجد الحاجة للكفاح واختراع الوسائل الناجعة له ، فكان الاضراب . ومن حق الإنسان أن يقاوم الظلم بكل ما هو مشروع . وهكذا أصبح التكتل العمالى وما يحتوى عليه من تجارب يحمل اسم النقابات . وبما أن رغبات العمال لم تتحقق كلها ولم يتحقق بعضها بالسهولة المرجوة ، وبما أن العمل من أجلها اقتضى مواصلة التكتل ومواصلة العمل فقد وقعت

معاكسات بين المموِّلين وبين العمال ، وتكونت (النقابة) حيث أصبحت العقيدة تتغلغل فى صميم الواقع ، وتقلب الروح المهنيــة إلى روح ثورية ، فتكون التطاحن بين الطبقات كشئ جر إليه الحال ، لا كأمر ضرورى وفق ما يزعمه الماركسيون .

الحقيقة أن روح المهنة هو الشغل والخلق ، وذلك ما يعنى التعاون والجدل الحر ، وقد حل محله فى الظروف التى خلقت فيها النقابة تعصب المموِّل والعامل ؛ الأمر الذى لم يكن منه بد . ولكن هل من الضرورى أن يستمر النزاع القديم ؟ نعتقد أن المصلحة المشتركة لا بد أن تقرب يوماً ما بين الفريقين ؛ بين جميع المنتجين كيف ما كان دورهم فى الإنتاج .

ولكن ما دمنا لم نصل إلى تنظيم هــذا التعاون المتين فلن يمكننا الفرار من الأزمة الاجتماعية ، وهذا التنظيم للتعاون يجب أن يكون فى نظرنا الغاية البعيدة للعمل النقابى .

إن الغاية النقابية هى تنظيم العمال وتربيتهم وإشعارهم بالحقوق التى لهم ، وهذا ما يجعل الحاجة للنقابة دائمة حتى بعــد التمتع بكامل الحقوق ؛ لأن المحافظة على روح الكفاح هى الضمان الضرورى للاستمرار فى التمتع بالحقوق ، ولكننا لا نؤمن أبداً بأن غاية النقابة أن تصل إلى عمل شديد يرمى لقلب الأنظمة عن طريق الثورة .

وليس من حقنا أن نتحكم بحصر الوسائل التى يجب على العمال استعمالها للوصول لغاياتهم ، فإن ذلك مايتطور فى نظرنا بحسب الاعتبارات الصناعية والحكومية ، وكل ما هنالك أن من حق العمال الدفاع عن واجباتهم عن طريق التحكيم والصلح أو عن طريق الإضراب والمقاومة السلبية إذا لم يتسن للدولة أو لم ترد تطبيق القانون الناشئ عن العرف ، والذى يتطور هو الآخر بحسب ما تقتضيه تجارب الكفاح النقابى . وهكذا نخرج هنــا بفكرة اعتبار النقابة كحركة دائمة مثل سائر الجوانب التى عالجناها ؛ الغاية منها

هى التطور والمتابعة لروح العمل وروح التضامن. ومن المؤسف أن النقابية اليوم وقعت فى ظروف خرجت بها عن هذه الصفة إلى منظمات تراعى تقنية العمل النقابى أكثر مما تراعى الروح والغاية منها ؛ أى أنها اتجهت نحو اعتبارات دستورية أكثر منها نقابية ، فأدى بها ذلك إلى الانقسامات التى نراها عليها اليوم ؛ إذ أصبح فى العالم ثلاث اتحادات نقابية يشرف على كل واحدة منها جانب دولى خاضع لاتجاه دستورى معين . ومستقبل النقابة لا يمكن أن يضمن إلا إذا بقيت حركة قابلة للتطور من أجل غاياتها الأولى التى هى : الحرية وطيب الحياة .

يجب أن تكون النقابة فى الميدان الاجتماعى كالحزب فى الميدان السياسى ، وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون فى مبدأ واحد سياسى بقطع النظر عن عقائدهم الدينية وغاياتهم الاجتماعية فيها — فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون فى المهنة ، ومن أجل مبدأ واحد اجتماعى هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسى . فإذا كان العمل هو الرابطة فلا ينبغى أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذى كرامة يجب أن تحفظ له، أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى فذلك ما يخرج به عن العمل النقابى إلى عمل الحزب السياسى . وبما أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوى صبغة سياسية واحدة فمن الطبعى أن يكون ذلك مفتاح الشقاق والانقسام الذى تضيع معه مصلحة الرابطة النقابية ومصلحة اليد العاملة ، وهذه هى الاعتبارات التى جعلت (لينين) يرجع عن رأيه فى ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعى نفسه .

كيف يمكن إذن لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوى على العمال ؟ وكيف يجعلهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذى يكافح من أجله ؟

المسألة بسيطة جداً . يجب على الحزب أن يكون دائماً مقيداً بالدفاع عن مصالح العمال ؛ يتطور فى ذلك وفقاً للوسائل التى تحكم تجارب النقابات بها . وفى الوقت نفسه يجب أن يكون غير مقصر فى تربية أنصاره التربية الاجتماعية والاعتقادية ، وباذلا كل جهد فى مواصلة الاتصال بالجمهور خارج النقابة وداخلها ، وعوضاً عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد .

إن توزيع الاختصاص بين الحزب وبين النقابة ، واعتماد كل واحد منهما على تجارب الآخر مما يسهل الارتباط المعنوى الدائم دون ضرورة تكوين أفق إجبارى بين الحزب وبين النقابة ؛ الأمر الذى يتأثر منه قسم من العمال فيؤدى إلى الشقاق .

وبما أن كلا من الحزب والنقابة ليس إلا وسيلة من وسائل العهد الحديث فالمثل القومى الأعلى يجب أن يكون فى حفظ التوازن بينهما ، وفى حرص كل من الهيأتين عليه إلى جانب حرصهما معاً على مصلحة الأمة جمعاء ومصلحة كل واحد من أفرادها . وهكذا يمكن أن تعمل النقابة لفائدة الكفاح القومى دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية . كما يمكن للحزب القومى أن يعمل لصالح النقابة دون أن يعتبر متحيزاً لطبقة دون أخرى من الشعب ؛ لأن التحرير الوطنى يربط بين الجميع .

* * *

يرجع مبدأ التنظيم المهنى التقليدى فى المغرب إلى العبقرية الاحترافية الإسلامية الناشئة عن دعايات «جمعية إخوان الصفاء» السرية ؛ لأن هذه الجمعية حاولت فى القرن الثانى عشر الميلادى أن تقلب المجتمع الإسلامى إلى طائفة تدين بالمساواة ، ولم يعرقل نجاحها إلا الحروب الصليبية التى نقلت نفس النظام المهنى لأوربا الغربية .

وقد حال تدخل السلطات السياسية فى عهد «صلاح الدين الأيوبى» بين هذه المنظمات وبين وضع اتحاد عام يجمع بين مختلف الحرف أو (الحناطى) كما

نسميها نحن ، ولكن مهننا امتازت ببقائها شعبية ، على عكس ما وقع فى الغرب الأوربى .

و(الحنطة) أو الحرفة فى المغرب عبارة عن مجموع من المعلمين والعمال والمتعلمين يتعاطون فى المدينة مهنة واحدة صناعية أو تجارية فى الأطرزة أو فى الأسواق ، ولهم عرف خاص بهم نجد بعضه مسجلا فى النوازل والفتاوى الفقهية ، وعليه مبنى العمليات الفاسية وغيرها . ولأغلبيتهم صندوق تعاونى خاص ، من أعظم مظاهره إسعافه للمصابين فى حرائق الأسواق سنة ١٩١٨ بفاس ، إذ أمكنه أن يؤوى ٥٠٠ منكوب ويهيئ لهم المحلات الضرورية فى ظرف ثلاثة أيام على حسابه الخاص .

والمهنة عرفاً مسدودة ، وأعضاؤها محصورون خوفاً من التعطل والإفلاس ، وأمين الحنطة يمثلها أمام السلطة العامة ، وهو مسؤول عن أعمال أعضائها ، وهذه المسؤولية مشتركة فيما يرجع للغش والضرر العام .

ويعين الأمين عن طريق الانتخاب العلنى بأغلبية أصوات أعضاء المهنة ، ثم يصادق على تعيينه المحتسب ، ويحمل عند الجزارة اسم العريف .

ويساعده خليفة أمين ، وهو الذى يقوم مقامه عند موته أو غيبته حتى يقع انتخابه هو أو غيره من طرف الجماعة .

وللأمين مستشارون هم أعضاء مكتب الحنطة ، يتخذ بموافقتهم قرارات لا تتم إلا بعد مصادقة المحتسب عليها .

والمحتسب هو الذى يمثل السلطة الحكومية الشرعية على الحرف ، ولذلك يحمل اسم الفقيه ، وله قانون مدون يجب أن يسير بمقتضاه ، ومهمته هى مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام ، وحمايتها مما يؤدى إلى تعطيلها وإفلاسها ، وأساسه القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ولذلك كان له الحق أن يواجه بالإنكار رئيس الدولة فمن دونه ، كما أن له الحق فى أن يفتش البضائع ليرى صلاحها من فسادها .

وكان أعضاء المهنة ينتسبون فى الغالب لطريقة من الطرق التى تسد حاجتهم للاجتماعات الدينية فى شكلها الخاص ، وربما اختلطت الطريقة بالحنطة نفسها . ولكل حرفة راع خاص من الأولياء مثل سيدى (على أبو غالب) للحلاقين ، وسيدى (يعقوب الدباغ) للدباغين الخ . وتقوم الحنطة باحترام ضريحه وإقامة موسم سنوى على شرفه .

ولكن هذه الحنطات لم تكن تتعدى دوائر الفلاحين والصناع ، أما العامل فلم يكن عنده نظام أكثر من وجود مقدم أو أمين يتوسط بينه وبين رجال السلطة أثناء الحاجة إليه .

تلك هى مبادئ التنظيم المهنى التى كانت فى المغرب فى عهده القديم . وهى كما نرى متفقة مع الجهاز الاجتماعى الذى بيناه سابقاً ، ومع ما كانت تقتضيه حاجات الاقتصاد الصناعى المحدود فى العهد الماضى . ولكن هجوم الأنظمة الجديدة وتطور الحالة الاقتصادية عن طريق الاتصال بالنظام الغربى للضرائب أحدث اضطراباً فى تلك الأنظمة لم يعد من الممكن معه أن تستقر على حالتها ؛ إذ أصبح شأن اليد العاملة متعلقاً بإدارات الأشغال العامة أو الأوقاف الإسلامية ، الأمر الذى كون عديداً من المركزيات الحكومية أو الاحتكارات كصناعة الدخان والمعادن والموانئ والفوسفات وحاجات الجيش ، وقد جلبت هذه إليها فئة كبيرة من العمال والصناع الذين خرجوا كلهم عن دائرة النظام المهنى التقليدى ، وأصبحوا من غير إطار خاص . وزيادة على ذلك فإن وسائل الأداءات الإجبارية التى أخذت تقوم بها الإدارة بالغت فى قلب الحالة الطبيعية للتنظمات الاحترافية .

ومن جهة أخرى فإن احتياج المهندسين العصريين فى البناء والتجهيز إلى عمال ذوى خبرة سابقة جعلهم يجلبون هؤلاء العمال من بين قدماء الصناع ، فيخرجونهم عن الطاعة المهنية ، ويكونون حرفة جديدة خارج الإطار السابق تقوم مقام الحرف القديمة المتهدمة . وهذا كله بقطع النظر عن هجوم

الأسلوب الصناعى العصرى والمعامل التى أخذت تجمع تحت سقفها عشرات الآلاف من العمال الذين لم تعد تجمع بينهم رابطة منتظمة إلا رابطة الوجود تحت سقف المصنع . ثم إن كثرة التعطل جعلت العديدين من الفلاحين والصناع المغاربة يرحلون فى الحرب الكبرى إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية حيث يلتحقون بالمعامل الكبيرة ، ويتصلون بمختلف العمال الأوربيين ، ثم يعود الغالب منهم إلى بلاده فيجد نفسه أبعد ما يكون عن فكرة التجمع الاحترافى العتيق .

وهكذا عن طريق التفكك التدريجى للنظمات المهنية القديمة، وعن طريق الشعور بالحاجه للدفاع عن النفس إزاء المعاملة الجائرة التى يعامل بها المشتغلون فى المصانع والمناجم والأشغال الإدارية ، واقتناعاً بالأساليب الحديثة التى تتبعها هيئات العمل فى العالم المتمدين — أخذ العامل المغربى يحس بضرورة تكوين نظام جديد يعطيه إطاراً أصلح للحياة العصرية من إطاره العتيق الذى لم يعد من الممكن له البقاء إلا إذا عادت الدنيا أدراجها ، وتبدل الاقتصاد غير الاقتصاد والمصنع غير المصنع ؛ فأخذ العمال المغاربة ينضمون إلى الهيئات النقابية وإلى بعض الأحزاب اليسارية التى اشتغلت فى المغرب بعد الحرب العظمى بالدفاع عن قضية العمال والعدل الاجتماعى . وقد شارك عمالنا الكرام فى كثير من مظاهر النشاط العمالى فى فرنسا ؛ سواء للدفاع عن حقوقهم أو لرفع صوت المغرب العربى عالياً ، والمطالبة بسائر الحقوق السياسية والاجتماعية التى نطالب بها اليوم . ووصل نشاط المغاربة درجة ممتازة بعد تأسيس اللجنة المغربية ونجم الشمال الإفريقى . وقد عقد إخواننا فى أواخر سنة ١٩٢٤ مؤتمراً بفرنسا بقصد دراسة مسائل اجتماعية وثقافية لكل من تونس والجزائر والمغرب . وفى هذه السنة نفسها وقع استعراض عام للعمال الأفارقة ضم زهاء التسعة آلاف عامل بمناسبة حمل رفات جورسين للباتتيو اعترافاً بجميل الزعيم الاشتراكى فى الدفاع عن استقلال المغرب قبل الحماية .

وقد أسس العمال المغاربة فى فرنسا إذ ذاك نشرة نصف شهرية كان يشرف عليها السيد عبد الرحمن بن العربى رئيس فرقة بالتجمع المغربى لمعامل المارشال « فرير ار . سى » وأصله من تافيلالت ، وكان يعاونه السيد محمد بن محمد من « تزنيت » . وفى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ انخرط عديد من المغاربة فى (س ج ت) وعقدوا مؤتمرات عديدة طالبوا فيها بالحقوق القومية والنقابية ، وتضامنوا مع الحزب الوطنى والزعماء المعتقلين . وقد تأسست عام ١٩٣٧ بباريس جمعية مغربية تحمل اسم «جمعية التضامن فى الدفاع عن المغاربة المقيمين بفرنسا» غايتها الاهتمام بالعمال المغاربة وتعويدهم على فكرة التضامن العمالى فى الدفاع عن حقوقهم .

وقد لوحظ بدء العمل النقابى فى داخل المغرب منذ بداية الحرب الكبرى الأولى ، إذ وقع أثناء حروب المقاومة فى زيان أن اعتقل بعض المجاهدين مجروحاً ، ونقل إلى الطبيب الفرنسى الذى وجد فى برنسه ورقة انخراط فى « س ج ت » أثناء وجوده بفرنسا ، وكان ذلك سنة ١٩١٧ م .

ولم تغفل الحركة الوطنية منذ نشأتها عن المطالبة بالحقوق النقابية والعمل على تنجيزها ، فقامت «كتلة العمل الوطنى» فى هذا الشأن بعدة مجهودات كلل بعضها بالنجاح الموقت ، ولكن وقف دونها حاجز الإدارة وحاجز النقابيين الأوروبيين . وقام « الحزب الوطنى » كذلك بعدة مجهودات صادفت نفس العراقيل التى ما تزال تصادفها الحركة النقابية والحركة الاستقلالية التى تعضدها اليوم .

ومن هذا العرض الوجيز تتبين كيفية نشوء الفكرة النقابية فى المغرب التى ظهرت كتطور طبعى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما تتبين أنه لم يعد من الممكن الوقوف حجرة عثرة فى سبيل التنظيم العمالى على أحدث الأساليب من أجل الحرية وطيب الحياة اللتين ينشدهما العاملون فى الأرض كلها .

وإذا كان هنالك من يفكر اليوم فى إمكان الوقوف فى طريق الحركة النقابية فإنما يغز نفسه ويخدع من يثق به من الناس ؛ لأن ما تدعو إليه حاجة الوقت لا يمكن أن تمنع من وقوعه حاجات الأهواء والعواطف . وعلى الذين يحاولون مقاومة التيار الجارف فى عصر التنظيم أن يتدبروا قليلا فى مشارق الأرض ومغاربها، ويتبصروا فيما آلت إليه الدول التى كبتت الحريات، أو وقفت دون إنصاف الطبقات ، وقد صدق (ابن عطاء الله) الاسكندرى حين قال فى حكمه : « ما ترك من الجهل شيئاً من أراد أن يظهر فى الوقت غير ما أظهره الله فيه » .

ولقد كتب (رينان) فصلا قيما عن « أصولية الأحزاب المحافظة » نقل عنه (لوى بارتو) هذه الجملة النفيسة : « إن من يفكر فى إمكان وقف حركة اجتماعية بوسائل القمع ليعطى دليلا قاطعاً على جهله بالقلوب الإنسانية ، ويشهد بأنه لا يدرى وسائل السياسة النافعة » .

إن روح العصر تتحكم فى مصير الأشياء والأفكار، ومن ذا الذى يستطيع أن يصد اليوم زحف التجمع وزحف الكفاح من أجل الحرية ؟

(٣١)

ضرورة النقابة القومية

لقد بدأنا بالدعوة للحركة النقابيـة فى الوقت الذى بدأنا فيه بالدعوة للحركة الوطنية ، وذلك لأننا اقتنعنا من أول يوم بضرورة سير الحركتين معاً بصفة متوازية لغاية واحدة وهى التحرير السياسى والاجتماعى للشعب المغربى . ومنذ أول يوم وجدنا أنفسنا أمام معارضتين متناقضتين فى الظاهر، وإن كانتا متفقتين فى الواقع وفى نفس الأمر : الأولى معارضة الإدارة التى بيدها مقاليد الأشياء بالمغرب . والثانيـة معارضة النقابيين الأوربيين . فما الذى جعل كلا من الجهتين يقف من حركتنا الاجتماعية موقف الخصومة؟ وما الذى جعلنا نحن نتشبث بفكرة النقابة القومية على الرغم مما تقتضيه نظرية الرابطة الإنسانية للعمل ؟

الواقع أن الإدارة الفرنسية كانت دائماً مسوقة بالرغبات التى يمليهـا المستعمرون المحليون فى كل ما يتعلق بالتوجيه الاقتصادى ، ولذلك عارضت تمام المعارضة فى تصنيع البـلاد التصنيع النافع الذى يعفى على الأساليب العتيقة ، ويقضى على روح الميثاق الاستعمارى الذى أبقى الاقتصاد الفرنسى نفسه فى أواخر الصفوف . ولقـد نجح الاستعماريون فى إقناع الحكومة الفرنسية ذاتها بهذه المبادئ وبمحاولة إبقاء البلاد المرتبطة بها فى إطارها الفلاحى الذى لا يتطور إلا بتدريج بطىء ، وقد كان للمشروع الذى عرضه (م . البير سارو) سنة ١٩٢١ على البرلمان الفرنسى والذى يتعلق بإحياء المستعمرات أثر فعال فى المجلس لحد أنه صوت على تهنئة صاحب المشروع . بينما لم يكن هذا المشروع إلا نظاماً فلاحياً من نظريات القرن الثامن عشر ؛ إذ يجعل ما وراء البحار كله مخزناً لفرنسا . ولم يختلف مشروع (البير مونى)

المعروض سنة ١٩٤٥ عن سابقه إلا بشيء يسير . أما اقتراح (لابون) فلم يجد القبول الحسن لا من طرف المستغلين الفرنسيين فى فرنسا ولا من طرف المستعمرين فى شمال إفريقية ، وسرعان ما حل محله مشروع التجهيز الاقتصادى للتمكين من استغلال المواد الأولية والمعادن بصفة أوسع .

وإذا كانت فكرة الميثاق الاستعمارى هى السبب الأول فى هذا الاتجاه فإن رغبة المعمرين فى عدم إخراج اليد العاملة المغربية من إطارها الفلاحى ، وعدم فسح المجال لها عن طريق التصنيع لتصبح بروليطارية بالمعنى الصحيح للكلمة هو الذى قوى ذلك التوجيه وجعله أغلوطة مقدسة فى نظر رجال السياسة الأهلية وأنصارها .

ولكن الوقائع لا تتعلق بتخيلات الذين يسيرون مع عواطفهم وأهوائهم ، وإنما تستمد آثارها من تيارات العمل الإنسانى الذى لا يخضع لغير الحاجات الملحة والتفاعل الضرورى ؛ فإن تطورات الأحوال فى الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها ، ودخول الأمركيين فى ميدان الاقتصاد الأطلسى ، وتنبه الشعب المغربى لضرورة التصنيع القومى ، والحاجة لمضاعفة الاستغلال المعدنى ولتجهيز الموانئ ، وتكوين بعض الصناعات الضرورية للمون فى وقت الحرب — كل ذلك وغيره مما سبق أن أوضحناه أثر فى تكوين هذه الطبقة العاملة التى لا تزداد كل يوم إلا نمواً وكفاءة .

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن المغرب يملك طبقة مهمة من رجال العمل فى فرنسا وتونس والجزائر وفى المغرب يجب أن لا تبقى مهملة فوضى ، بل يجب أن تنظم النظام العصرى الصالح لما تنشده من حرية ومن حياة طيبة . إننا لا محالة إزاء قضية البروليطارية المغربية التى لا بد من أن يكبر عددها بقدر ما يقع فى البلاد من تصنيع وما تحتاجه السياسة الفلاحية والتجهيزية من رجال وأدوات .

ولقد أخذنا نسمع من بعض المسؤولين فى الحماية تنقيصاً للعامل المغربى ؛

الأمر الذى لم يكن يخطر على بال الكثيرين ممن جربوا مقدرة المغربى فى جميع الميادين التى يتعاطاها ؛ فقد سجل (م . بيرول) فى كتابه « الهجرة المنظمة » تفوق المغاربة على كثير من عمال الأجناس الأخرى فى فرنسا ، كما استخرج (م . جوانى راى) فى كتابه « المغاربة فى فرنسا » من التحقيقات التى قام بها فى مختلف المعامل والمصانع الفرنسية تفوق العامل المغربى على غيره من أبناء الشمال الإفريقى وعلى عديد من الفرنسيين أنفسهم[1] . وجاء فى التقرير الذى قدمه لحزب الاستقلال صديقنا المرحوم على الحمامى ما يلى :

« لقد استطعت أن ألاحظ فى وهران — حيث إن ستين فى المائة من السكان مغاربة الأصل — أشياء كثيرة تدل على فضل العمال المغاربة ؛ لأن العامل المغربى وحده من بين الأفارقة المسلمين الذى يزاحم بحق اليد العاملة الأوربية . وفيما عدا المطامير فالمغاربة ذوو نسبة مهمة سواء فى الطرق أو فى المبانى أو فى المعادن أو فى الحراسة أو الأشغال العامة أو فى الفلاحة وخدمات الغابات . إنهم فى كل مكان يحصلون على الرتبة الأولى .

« ويتراوح عدد العمال المغاربة من بنى صف إلى المتلوى فى تونس ما بين العشرين إلى الستين فى المائة من عمال الفوسفات ، ومثل ذلك فى فرنسا ؛ حيث يتفوق المغاربة على سائر العرب ، ويضاهون الإيطاليين والفرنسيين . وهم يستطيعون مسايرة الأوساط بصفة سريعة ، ولا يرفضون أبداً — بعكس ما يظن — الخضوع للحاجات التى تفرضها عليهم الأنظمة ، وذلك أمر مهم فى ميدان العمل » .

وإذن فنحن إزاء قوة عمالية تستطيع الطاعة والنظام ، ومسايرة الوسط الذى توضع فيه . فهل من الصالح أن نتركها عرضة للدعايات المختلفة أو للاستغلال السياسى الأجنبى ؟

ذلك ما فرض على حركتنا بالأمس وما يفرض عليها اليوم والغد أن

---

(١) أنظر ص ١٤٧ من هذا الكتاب Les Marocains en France .

تتخذ سياسة عمالية موافقة لشكل العمل الوطني وإطاره . إننا نعيش فى عصر التكتل ؛ فيجب أن يوجه الكل نحو غاية واحدة ، وإلا وقع الاختلاط والاضطراب فالفشل . وإن حزباً لا يصرف عمله لجميع جوانب الحياة القومية لهو بحكم هذا الواقع نفسه حزب طبقة معينة ، وإذا صح ذلك فى بلاد حرة مستقلة فهو ما لا يصح فى بلاد ماتزال تنشد حريتها ورشدها ، ويلزم أن توحد الصفوف إلى أن تجند كل المصالح لخدمة غاية واحدة ، ولذلك يجب أن تكون النقابة قومية .

وهنا نصطدم بمعارضة بعض النقابيين الأوربيين الذين يتذرعون بكثير من الأسباب التى تتذرع بها الإدارة لمنعنا من حقنا فى الحصول على هذه الذاتية النقابية. ولكن لا نخطئ ؛ فالنقابيون فى المستعمرات هم إلى حد كبير معمرون .

إن اتحاد النقابات مهما كانت النظريات التى تسيطر عليه وتوجهه فى عمله هو اتحاد فرنسى فى المستعمرة قبل أن يكون اتحاداً عمالياً ؛ والدولية التى هى شعاره تتبخر دائماً أمام مذبح الاستعمار . وهذا ليس فى المغرب فقط ؛ بل هو ما تدل عليه التجارب الواقعة فى أمريكا واستراليا وإفريقية الجنوبية والهند . وقد قال الأخ المرحوم على الحمامى الذى كان من قادة الاتحاد النقابى الفرنسى بعد الحرب الكبرى :

« إن سياسة (س . ج . ت) إزاء العامل الأهلى تخضع لعاملين :

قوانين الإنتاج فى المستعمرات، وهى تخضع لنظام معين (هو الذى شرحناه فى طالعة هذا الفصل) . وأجور العمال، وهى تتبع خطة تمييز العامل الفرنسى عن العامل المغربى ؛ الأمر الذى يقع مثله حتى فى روسيا كما شاهدته بنفسى. زيادة على كون الإدارة الفرنسية تؤيد وتشجع فى الشمال الإفريقى العامل الفرنسى الذى ترى فيه قوة ثمينة لمساعدة الاستعمار ، وهكذا تعطيه امتيازات لا تتم إلا على حساب العامل المغربى ؛ الأمر الذى يكون نوعاً من الارستقراطية الاستعمارية ذات الشكل السوقى . وقد سمى ذلك (ماركس) بتضاعف الربح

الاستعمارى ، ومهما يكن فإن هذه المعاملة تحدد تخالف الذهنية بين العامل الفرنسى المهاجر وبين العامل المغربى دون أن تستطيع أية ثورة أو محاولة إصلاحها » .

ونزيد على هذا أن مواثيق العمل التى يدين بها الاتحاد النقابى الأجنبى لا قيمة لها من جهة الواقع ؛ لأن هذه الاتحادات لا يمكنها أن تطبقها ما دام عمالها الفرنسيون قد اقتنعوا بقبول وضعية الامتيازات التى أعطيت لهم . وإذا كان الاتحاد النقابى الأجنبى قد قبل عن طريق الواقع مبدأ الفرق بين العامل الأجنبى والعامل المغربى فإنه يجد نفسه ملزماً بضرورة العمل به ، وقوائم الرغبات التى تقدمها الاتحادات أو النقابات المختلطة كلها تؤيد ما نقول ؛ لأنها تفصل دائماً بين حاجة العامل الأجنبى وبين حاجة العامل المغربى . وهذا كله يفرض على عمالنا أن يعتمدوا على أنفسهم ، ويطالبوا بالحقوق التى لهم ، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة .

أما إذا التفتنا إلى الجانب السياسى فإن الجمهور المغربى يجب أن لا يصبح ألعوبة فى يد بعض الاستغلاليين السياسيين الأجانب الذين لن يسخروه إلا لخدمة مصالح استعمارية أو على الأقل أجنبية ، بينما يجب أن لا يصرف طاقاته إلا للعمل على تحريره الاجتماعى والقومى ، ومساعدة الاقتصاد المغربى على التحرر من كل العراقيل الاستعمارية ؛ لكى يهيئ له ولإخوانه ميادين للعمل الحر فى ظل نظام قومى حر .

تلك هى الاعتبارات التى تفرض على حركتنا أن تتخذ سياسة نقابية تؤيد مجهود العمال وتشجعهم ؛ لأن مستقبل الوطن كله منوط بتنظيم الشعب وتوجيهه الوجهة القوميـة الصحيحة التى لا تسعى إلا للتحرر ولا تدين إلا بالصالح المغربى .

إن قضية العمال المغاربة جزء لا يتجزأ من قضيتنا القومية ، ولذلك يجب أن نعضدها ونكافح من أجل إنجاحها .

(٣٢)

أوقات الفراغ

وقت الفراغ لا يعنى الراحة ، وإنما يعنى تلك الساعات أو تلك الأيام التى تلزم القوانين الاجتماعية الحكومة وأصحاب العمل بإعطائها للمشتغلين ليصبحوا فيها أحراراً من قيود العمل الدائم . وتنظيمها يعنى تنظيم الحرية المعطاة حتى لا تصرف فيما يضر بالفرد أو بالمجتمع ، وذلك عن طريق التعويد على أعمال دينية ورياضية وفنية ، ينخرط فى إطارها العامل باختياره ليجد فيها روح الفرقة أو الجماعة والتحمس لما تقوم به من مروضات روحية وبدنية .

يعتقد كثير من علماء الاجتماع فى الغرب أن تنظيم الفراغ فكرة جديدة أدت إليها الدعوة لتحديد ساعات العمل والتقليل من عددها وإعطاء الرخص الأسبوعية والسنوية بصفة إجبارية للطلبة ولرجال العمل ، وأنه لا أصل لهذا التنظيم فى التاريخ . والحقيقة بعكس ما يزعمه هؤلاء ؛ لأن المجتمعات الإنسانية بحثت دائماً عن وسائل التنظيم لأنواع التسلية والتخفيف من الضرر الذى كانت تلحقه أوقات الفراغ ، والعطلة الأسبوعية مثلا موجودة فى الديانات القديمة التى لا تخلو واحدة منها من الإجبار على الفراغ من العمل ساعة أو يوماً كاملا فى الأسبوع ، مع تنظيم قضاء ذلك الوقت فى الكنيسة أو فى الجامع . وحينما ازدهرت الحياة الاقتصادية بازدهار الحضارات أخذت المنظمات المهنية تعطى لنفسها أوقاتاً معينة للتعطل تحدث لها مناسبات أعياد ومواسم . وتأسست بصفة موازية لها الطرق الدينية كما قلنا لتنظيم تلك العطلة وتنظيم ما تستلزمه من ألعاب كالفروسية والمسابقة

والكرة وغيرها من المسائل التى كانت لكل فرقة منها طريقة تنتسب لولى من الأولياء أو قديس من القديسين .

وقد رأينا كيف كانت الحياة المغربية مرتبطة بجهاز اجتماعى يعتمد على الحنطة وعلى الطريقة فيما يعتمد عليه من الطاقات القومية ، كما رأينا كيف أثرت التطورات الاقتصادية والصناعية على الحناطى ، فأصبحت تتدرج نحو الانقراض لتحل محلها النقابات فى إطارها العصرى الكبير ، فمن الطبعى أيضاً أن نلمس انقراض المنظمات الموازية للطرق ، نظراً لنفس العوامل المؤثرة فى المؤسسات المهنية ، زيادة على الاعتبارات الأخرى التى بعثتها السلفية والرغبة فى الرجوع للإسلام فى طهره الأول . وذلك ما يستوجب أيضاً العناية بإعطاء جمهور الشعب الوسائل الجديدة لتنظيم أوقات فراغه ، أوعدم إبقاء الفرد خارج إطار اجتماعى فى وقت ينتهى فيه من عمله الرسمى ؛ لأنه كما قال (غوتة) الفيلسوف الشاعر الألمانى : « لا أصعب على الانسان من استعمال أوقات فراغه » .

ومن الغلط الكبير عدم الاهتمام بحاجة الشعب إلى ما يسليه وما يشغل أوقات فراغه ، لأنه إذا لم يجد لذلك الوسائل الجديدة التى تجذبه اليها — والحال أنه ضيع الإطار الطرقى العتيق — يغرق فى بحار من الملهيات المحرمة كالكحول والفسق وقضاء الوقت فى بيوت الدعارة . وإنى لأذكر فصلا قرأته من كتاب للدكتور (كورتون) عن « الحالة الاجتماعية فى تهتى » أبان فيه الأسباب التى جعلت عدد سكان هذه المستعمرة الفرنسية يتناقص بصفة تهددهم بالاضمحلال ، وردها كلها إلى الغم الذى أصابهم بسبب اعتناقهم للكاثوليكية ؛ إذ ضيعوا مع دياناتهم العتيقة ما كان يصحبها من رقص وأعمال ملهية ، دون أن تهتم الديانة الجديدة ولا الحكومة بتنظيم أوقات فراغهم بما يعوض لهم ما ضيعوه من حياة أصبحوا هم أنفسهم غير راغبين فى العودة إليها . فالمسألة إذن خطيرة بما يمكن أن يكون لها من الأثر على سلامة العنصر ووجود الأمة نفسها .

ولهذا أصبحت الأمم المتمدينة كلها تعير هذه القضية الانتباه الجديرة به وبالأخص البلاد ذات النظام الجماعي . ويستخلص من مجموع الأبحاث التي وصلت إليها الحكومات والهيئات المختصة أن إطار التنظيم المنشود يجب أن يراعى فيه الاعتبارات الآتية التي نستمدها من كتاب الدكتور (إيفون بيك) في الموضوع ومن النشرات الرسمية للمكتب الدولي للعمل :

١ — يلزم أن يهيأ الفراغ بحسب حاجة الحياة المهنية ، لأن هذه أصبحت بعد اتجاه الاختصاص الاحترافي تفرض كثيراً من التعويضات الجسمية والعقلية ، فحياة العامل في الحاضرة غير حياة العامل الذي يشتغل في فضاء واسع أعمالا جسمية ، فمن المرغوب فيه أن تكون أعمال وقت الفراغ ذات اتصال ما بالحياة المهنية التي يراد إعطاؤها معنى اجتماعياً يجعل الحياة كلها واحدة .

٢ — ولأجل الغاية نفسها يلزم أن يراعى في الفراغ حاجات الأسرة التي أصبحت تسيء إليها الحياة الاجتماعية كثيراً ، فمن الضروري أن تترك — مع إعطاء كل واحد ما يناسب سنه وحاجته — للأسرة الوحدة التي بدونها لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها النافعة .

٣ — ويجب كذلك مراعاة الاعتبارات المحلية ، إذ غير محتاج للتذكير أن تنظيم الفراغ في المراكز العمالية الكبرى غيره في المراكز الفلاحية .

٤ — ومن اللائق أيضاً الاهتمام بالفرص المختلفة ، فتراعى العطل الطويلة وأسابيع الرخص كما تراعى الساعات اليومية والأيام الأسبوعية التي كونتها قوانين الأربعين ساعة بالنسبة لعديد من العمال .

٥ — وضرورة الإسهام في المنشئات المختلفة التي تعمل لهذه الغاية بالنسبة لكل الذين يتحملون مسؤولية اجتماعية ما ، كأصحاب العمل ومربي الشباب وأولي الأمر ، إذ إحسان التسيير يؤدي لا محالة لفائدة راجعة بالنفع على الأمة كلها ، كما أن الإهمال وعدم الاهتمام يؤديان لفوضى تضر بسلامة المجتمع كله .

أما دور الدولة فى هذا الميدان فيختلف تبعاً لاختلاف الأحوال فتارة يجب عليها أن تؤسس المنشآت وتقوم بتمويلها وتوجيهها ، وتارة يجب عليها أن تشجع وتساعد القائمين بها ، مع نوع من الرقابة العامة التى لا ينكرها أحد على الحكومة النزيهة المؤيدة من الشعب .

وأما النواحى التى يجب أن يستغل فيها وقت الفراغ فكثيرة من أهمها :

— تحسين حالة السكنى .

— البساتين العمالية والكسب الصغير .

— التربية الشعبية : كالتعليم العام ، والتعليم المهنى ، والتدبير المنزلى ، والتعليم الفنى (الفولكلور) .

ولكل هذه النواحى وسائل متعددة كالخزائن العامة ، والدروس المدرسية والمسجدية ، والنشرات ، والمحاضرات ، والقراءات ، والموسيقى ، والتمثيل ، والخيالة (السينما) والإذاعات .

ولا شك أن كل وسيلة من هذه الوسائل تتضمن موضوعاً للدراسة والتوجيه . وهنا لك نواح أخرى كالمروضات ، والتربية البدنية ، والسياحة ، وما يتعلق بالعمال الفلاحين فى أوقات فراغهم ، وما يرجع لتنظيم الفراغ الضرورى الناشئ عن التعطل ، وأوقات الفراغ عند الشباب .

وهكذا نرى مقدار الارتباط القائم اليوم بين فكرة تنظيم الفراغ وبين مختلف وجوه النشاط الاجتماعى الذى تتجه فيه الأمة ؛ فالحياة لا يمكن أن تكون مفرحة إلا إذا كان نشاط الإنسان فيها ضمن إطار يحقق له رغبة الحياة الطيبة التى ينشدها ، وبذلك تصبح المسألة ليست بجرد معاونة للفرد على شغل أوقات فراغه ، ولكنها زيادة على ذلك مسألة تنسيق وتوازن بين القوات المادية والمعنوية التى لا يخضع لها الإنسان فى حياته اليومية .

يجب أن يفهم المواطن أن الفراغ لا يعنى الراحة ؛ لأن عدم الاهتمام بناحية من نواحى النشاط فى وقت الفراغ قد يؤدى لكسل عقلى وروحى وبدنى كما هى النتائج التى وقعت فيها بلادنا بعد أن تفككت أجهزتها الاجتماعية ، وأصبحت عرضة لفوضى لا تقبل الاندماج فى أى إطار معقول .

إن تنظيم الفراغ يعنى معاونة المواطنين على الاستمتاع بجمال الحرية ، وإرهاف حواسهم على تذوق المعالى ، وإعداد أبدانهم لتحمل أعباء العمل الذى يحسن أحوالهم وأحوال أسرهم المادية ، فى مأمن من كل كدر أو كسل ، وفى حمى من كل ظلم أو استعباد . وهو فيما يخص الشباب تكميل لما ينقصهم مما لا تعلمه لهم المدرسة وبرامجها ؛ لأن المدرسة لا تصنع إلا الأفراد ؛ أما المنشآت الاجتماعية فهى التى تكيف المواطنين وتربيهم .

خلاصـــــة

وبعد أن بحثنا الفكر الاجتماعي ودرسنا العناصر التي يتكون منها المجتمع المغربي، والعوامل المؤثرة فيه، والمؤهلات التي يملكها، والطاقات الحسية والمعنوية التي تسيره، والفواعل الجديدة التي تعمل في توجيهه يمكننا أن نخرج بنتيجة سالمة واضحة هي ضرورة التجديد المطلق في هذا البناء المغربي الخالد، عن طريق اعتماد المثل العالي الذي هو وجداننا القومي كغاية لكل عمل، واعتماد المؤهلات السامية كعناصر بقاء لا بد منها للاستمرار والحياة، واعتبار المقتبسات الحيـــة كخميرة أو مواد تلقيح ضرورية في جميع ميادين النشاط الحسي والمعنوي. إن التجديد الاجتماعي يتوقف قبل كل شيء على الإيمان بوجود الأمة المغربية واحترام مؤهلاتها وعناصر تكوينها، ثم الإيمان بضرورة التجديد في أساليبها المعاشية والعقلية، والشعور المتقد بأسباب الضعف الموجودة فيها، واليقين في أنواع العلاج المعروضة لشفائها. وإذا كانت العوامل الاجتماعية العصرية تفعل فعلها دون انتظار لمـــا يضعه الإنسان أو يعمله من أجلها فإن في استطاعة العاملين الشاعرين أن يحولوا مجرى الزمان، ويسيروا تيار الاجتماع في الوجهة التي يريدونها وعلى السكة التي يختطونها، ولذلك يلزم أن تكون الحياة الاجتماعية موضوع تفكير دائب مستقل أحياناً، ومرتبط بما لها من العلاقة مع الجوانب السياسية والاقتصادية أحياناً أخرى. وإذا كان محور تفكيرنا الذي سرنا عليـه هو التطور المطلق فيلزم أن يكون التفكير المطلق مصاحباً لنا دائماً لنواجه تيارات هذا التطور ونوجهه نحو التقدمية التي نرغب فيها والمتابعة التي نعمل لها.

ولقد نبهنا إلى ما أحدثته العوامل الاقتصادية والإدارية الجديدة من تفكك وانحلال فيما ورثناه من أنظمة فى كثير من الميادين، فمن العبث أن تضيع الوقت فى محاولة إعادة ما كان وفق ما كان ؛ لأن تلك العوامل التى أثرت فى ما ضاع لم تزل، ولا بد من أن تؤثر فيما نجده منها أيضاً . ولا بد من أن يكون مفعولها اليوم وغداً أكثر من مفعولها بالأمس . إذن فالأولى هو البحث عن أنظمة جديدة تقوم مقام الهياكل المنحلة مع المحافظة على الروح التى بعثت الأسلاف على التنظيم والتضامن بين الأفراد.

والعصر عصر تكتل ، فكل عمل فردى ليس فى الحقيقة إلا تضييعاً للوقت أيضاً ، فيجب اندارج الفرد بنفسه ضمن إطار اجتماعى يكفل له العمل المشترك فيما يوده من جميع وجوه النشاط .

إن العمل الاجتماعى هو الغاية من كل عمل سياسى أو اقتصادى ؛ لأن ما يرمى إليه الكل يتركز نهائياً فى تكوين المجتمع الصالح وإسعاد أفراده . ولذلك نكرر دعوتنا إلى التجمع من أجل هذا التكوين ومن أجل التحرر من سائر القيود التى تقف دونه أو تعرقل السير إليه ، يجب على إخواننا أن يواصلوا الكفاح فى هدوء وطمأنينة فى سبيل حل هذه المشكلات الاجتماعية التى حاولنا أن نعرض أمثلة منها فى هذا القسم الذى استغرق معظم فصول هذا الكتاب .

وها نحن أولاء نلخص هنا بعض تلك الأفكار أو الرغبات التى دعونا لدراستها والعمل لتحقيقها :

— العناية بتثبيت دعائم العائلة .

— مقاومة البغاء والإدمان على المسكرات والمخدرات .

— إعطاء المرأة ما تستحقه من مكانة فى المجتمع وفى الأسرة .

— تحريرها من قيود الأعراف الجاهلية التى يدعمها الاستعمار فى ما يسمونه مناطق العرف البربرى .

— إعادة النظر فى كثير من الأعمال الشرعية نظراً لانقضاء موجبها ، كإجبار الأولياء للمرأة على الزواج ممن لا تحب ، وتزويج الصغيرة قبل البلوغ .

— الحرص على سلامة المتعاقدين من الأمراض المعدية ، وتسهيل وسائل الزواج بالتخفيف من تكاليفه .

— إبطال تعدد الزوجات ومقاومة المخادنة تحت ذريعة التسرى .

— إعادة النظر فى أحوال الطلاق والأيمان ، وبناؤها على أساس تمتين الروابط الزوجية ومبدأ حرص الشارع على عدم الفراق .

— المحافظة للمرأة على ما خوله لها الإسلام من حقوق مدنية ، وتمكين طائفة من النساء عن طريق الدراسة الإسلامية من المشاركة فى الإدلاء برأيهن فى الأحكام والشؤون العامة طبقاً لما تقتضيه تطورات الأحوال .

— مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير الضرورية التى تحمل على الهجرة من القرية للمدينة جماعياً وانفرادياً ، وتخفيف الضرر الناشئ عن ما هو ضرورى منها .

— العمل على توطيد دعائم البيت ، وحفظ أركانه ومعانيه السامية فى النفوس بصفته دعامة العائلة .

— الاهتمام بالمنازل ومراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية عند بنائها ، وتوجيه الجمهور نحو تجديد مصمم فى البناء وفى السكنى .

— تدريب الجمهور على مهنة الأبوة والأمومة بالتوجيه والتعليم والمساعدة والتشجيع .

— الاهتمام باليتامى وأبناء السبيل لتكوين نظام أبناء الشعب ، وإصلاح نظام الإيصاء ، وحماية مواليد الطائفة الإسلامية من تربية المخالفين .

— الاهتمام بتقوية النسل وحماية الطفولة وحل مشكلاتها .

— اعتبار التعليم والتهذيب والتدريب على كسب الرزق وعلى الأخلاق الفاضلة كلها من أغراض التربية .

— تعريب التعليم ودينيته .

— جعل التعليم إجبارياً فى الابتدائى والثانوى للبنين والبنات ، وتطبيق ذلك بحسب الأقاليم .

— توحيد التعليم باعتبار المناهج ، وتنويعه باعتبار البرامج .

— اعتبار مهمة المعلم رسالة قومية وإنسانية ، ولذلك يجب إعداده واحترامه .

— الاهتمام بالتعليم المهنى العام والخاص .

— الاعتناء بتعليم الكهول وحلقات دروسهم المسجدية ، وتعليم الأميين وأنصاف الأميين .

— مقاومة العاهات الجسمية والعقلية وإسعاف ذويها .

— وضع تصميم صحى لتحسين حالة المواطنين وحالة الوسط ، وبناؤه قبل كل شئ على الاهتمام بالتغذية والإسكان .

— تجديد الجهاز الاجتماعى المغربى بصهر الطاقات المكونة له ، وتبلورها فى قوة الدولة المغربية المسلمة ، وذلك بوضع سُلَّم جديد للنظام الجهوى الإدارى والشعبى ، وإحلال العموم محل الجماعة ، والنقابة محل الحنطة ، والمسجد محل التكية ، والسلفية محل الطرقية ، والوطن محل القبيلة .

— احترام العمل وإعطاؤه الوسائل الجديدة للتنظيم والتحرر ، والعمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج عن طريق الكفاح النقابى .

— مغربة النقابة واعتبارها فى الميدان الاجتماعى بمنزلة الحزب فى الميدان السياسى .

— تنظيم أوقات الفراغ ، والعناية بالشباب ، والاتصال الدائم بالجمهور ورعاية رغباته .

تلك هى أهم النقط التى تستدعى فى نظرنا عناية عاجلة لإصلاح مجتمعنا المغربى الذى أصيب اليوم بأمراض شديدة إذا لم نعالجها قضت على كياننا لا قدر الله ، وإن خدمتها لتتوقف كما كررنا القول مراراً على ثورة فى التفكير وعلى حرية فى الحركة ، وإذا كانت الظروف التى نعمل فيها ما تزال تمنعنا من التمتع بهذين الحقين الأساسيين فإن خدمة الأفكار لا تتوقف على أكثر من الإيمان بها ، فلنقو يقيننا ، ونجدد عزيمتنا ، ولنسر فى طريقنا لخدمة هذه الأمة العزيزة علينا ، وإن النصر لنا ، والله مع الصابرين .

خاتمة

خاتمــــة

إن ما عرضناه فى أبواب هذا الكتاب ليس إلا جزءاً مما يجب أن نعمله مع أنفسنا فى محاسبتها على ما قامت به من عمل ، وما ارتكبته من تقصير ، وما يلزم أن تؤديه من واجب . ولا نزعم أننا قمنا فيه بأكثر من التوجيه لهــذه الناحية من المحاسبة الداخلية ؛ أى امتحان الضمير أو النقد الذاتى كما يسمونه اليوم ؛ إذ لا يمكن لحركة محترمة أن تقف عند ما تقرره رسمياً فى أعمالهـا وفى برامجها ، ولا محيـــد لها عن أن تتلقى دائماً من أصدقائها وخصومها ما يمكن أن يبدو لهم من ملاحظات تعرضها على مقاييسها ، وتغربلها ، ثم تأخذ الصالح منها وترفض غيره ، (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

ولا أحد منا أولى بأن يبذل النصح ويرشـد إلى الخير ، كما أنه ليس فينا أحد لا يحتاج لأن ينبه ويرشد . ولذلك أردت أن أدل أصدقائى على ما ينبغى أن يقوموا به من المحاولة الدائمة لفتح آفاق جديدة لهذه الفكرة ، وسلكت بنفسى مسلكا صعباً وأنا أعلم أن فى الناس من يتلقاه بالتحبيذ ، وفيهم من يتلقاه بالنقد وبالتشنيع ، ولو أنى وقفت أنتظر ما يأتى من هؤلاء وأولئك لما كتبت حرفاً من هذا الكتاب ؛ لأنه كثيراً ما تؤخرنا عن العمل هذه الملاحظات التى نتوقعها فنخشاها ، وكثيراً ما يصرفنا عن القيام بالواجب التثبيط عنه ، أو كما قال (أندرى جيد) فى « السمفونية الريفية » :

« ما أكثر الأشياء التى كان من السهل تدبيرها لولا الاعتراضات الوهمية التى يتسلى الناس أحياناً بابتكارها ، وكثيراً ما حيل بيننا منذ الطفولة وبين هذا العمل أو ذاك مما كنا نرغب فى أدائه ، لا لشىء إلا لأننا نستمع لهذه الجملة تطلق من حولنا فى دؤوب وتكرار : إنه لن يستطيع أداءه . . . » .

وفعلا فما بدأت بنشر الفصول الأولى من هذا الكتاب حتى كتب بعض الاستعماريين يستنكر على أن أقوم بالدعوة للحرية ، أو أن أزعم أنه يمكننا أن نفكر تفكيراً شاملا لكل مناحي حياتنا وآمالنا ، وزعم أنني مغرور إذ ادعيت — بحسب زعمه — أنني سآتي بما لم تأت به الأوائل . وما كنت بالمغرور ولا بالمدعي ، وإنما كنت المحس الشاعر بحاجة هذه الأمة المغربية إلى تطور شامل في جميع مظاهر وجودها ، وكنت أخاف أن يقع هذا التغيير على كيفية لا نريدها لأنفسنا ، وقد تجرف كل ما نقدسه أو نؤمن به من مثل ، وكانت بعض الأحزاب الأجنبية تغرغر دائماً كلمات التثبيط ، زاعمة أننا لا نعرف ما نفعله في المغرب لو أن هذا الوطن أصبح في أيدينا وبعيداً عن كل استعباد غربي ، فأحببت أن أشرك معي في هذا الشعور كافة المخلصين من أبناء قومي ، وأنبه بعض الغافلين منهم إلى خطورة الحال ، وإلى ضرورة التنبه للمآل ، وأن أعطي أمثلة عملية من مقدرتنا على التفكير المستقل عن كل مقياس غير وطني ، وأنا أعلم أن ليس لي في هذا إلا فضل الجرأة في السبق ، وإلا ففي المغرب كنوز من الرجال أعلم مني وأقدر ، يعوقها الخجل ويثبطها ذلك النحو من التخذيل ، وما حمل الاستعماريين على الشك في قدرتنا على الاضطلاع بما تحملناه أو نتحمله من واجب إلا أنهم مسجونون في إطار من مركب الامتياز الذي أضفوه على أنفسهم بصفة اصطناعية ، ثم آمنوا به وصدقوه .

والحق أن من الصفات البارزة في أصدقائنا الفرنسيين أنهم يتخيلون الشيء ثم يقولونه ، أو يومئون اليه ثم يعتقدونه اعتقاداً جازماً لا يصدهم عنه واقع ، ولا يدفعهم عن اعتباره دافع ، ويأخذون بعد ذلك يسيرون بمقتضاه ، ويبنون عليه البرامج والمناهج حتى يصدموا بصخرة الحقيقة المفجعة ، ثم يعاندون وقليلا ما يرجعون . ولقد أكثروا علينا من الحديث عن الفن وعن التقنية وغيرها مما نعترف بحاجة المغرب اليه ، ولكن أي فن وأي

تقنية نحتاج لكى نؤمن بأنفسنا ، ونصدر عن الأفكار التى نستوحيها من ضميرنا ومن المعلومات العامة التى سمح لنا الاستعمار بالحصول عليها . ؟!

إن أصعب ما غرر الكثيرين من المسلمين وغيرهم فى الشرق وفى الغرب هو هذا الادعاء الذى يتبجح به أصحاب المذاهب والنظريات ، إذ كلهم يزعمون بناء أفكارهم على قواعد علمية لا تقبل الرد ، وعلى مناهج عقلية لا يتسرب اليها الشك ، وما ذلك إلا ادعاء وتضليل . ولهذا كان أول ما دعونا اليه هو التفكير ، هو أن نفتح عقولنا وأذهاننا ، ونسمح لأبصارنا وبصائرنا بالشك فى كل ما يعرض علينا ، ونعمل على أن لا نأخذ بفكرة أو نظرية إلا بعد تمحيصها وتطبيقها على ما هو منا وإلينا . وهذا المنهج العقلى لم يكن من مبتكراتنا ، وإنما كان هو المنار الذى أشعله العرب والمسلمون دائماً فى عصور نهضاتهم وتطوراتهم المختلفة . إن الفكر يستطيع أن يقول ما شاء ثم يعرضه على أهل الخبرة الفنية ليفرغوه فى القالب الذى يحتاجه . إن الفن والتقنية هما اللذان يخضعان للأفكار ، وليست الأفكار هى التى تخضع لها . إن علم المهندس يخدمنى حينما أريد أن أبنى منزلا ما ليحقق لى التصميم الذى أرغب فى البناء عليه .

وأفظع النواحى التى يجبهنا فيها الاعتراض بالتقنية وأشكالها هو ما يرجع للمال وأسسه ومظاهره ، مع أن التحرر من المصطلحات الاقتصادية ومن الإيمان بها هو الذى يسهل علينا أن نكون الفكر الاقتصادى الذى يلتئم مع خواصنا . وإن أغلب أئمة المذاهب الاقتصادية والاجتماعية كانوا من أجهل الناس بقواعد علم المال ، وأذكر منهم على جهة المثال (كارل ماركس) وتلامذته الكثيرين ؛ فلم يكن نبى الاشتراكية بأعلم منى ولا منك بتقنيات عصره ، ولو خضع (غوستاف لوبون) لاختصاصه الطبى لما استطاع أن يكون مدرسة فردية لعبت دوراً خطيراً . وهكذا قل عن (هتلر) و (موسولينى) وعن (ستالين) وعن غيرهم ممن شغلوا الانسانية فى العصر الحديث زمناً طويلا .

وها نحن أولاء نشاهد أولئك الاستعماريين بعد أن نجحت حملتنا الاجتماعية يغيرون اتهامهم ويقولون إننا شموليون ، وإن هذه الشمولية تقربنا لبعض المذاهب المتنافية مع الإسلام . وليت شعرى بماذا يصح أن يجاب هؤلاء الأجانب عن الإسلام حينما يدخلون أنفسهم فى شؤون دين لا يؤمنون به وليس فى أعمالهم وأقوالهم ما يدل على احترامهم له ؟ وهل امتازت الديانات بطابع أكثر من طابع الشمول لكل مظاهر النشاط الفردى والإنسانى ؟ أأقول لهم ما قاله (جورج برنانوس) فى كتابه «رسائل للانكليز» : دلونى على دين غير إجماعى انخرط فيه .

الحقيقة أن الاستعماريين يبخلون بكل حق ، ومن طبيعة البخيل أن يخاف من كل ظاهرة توهمه إمكان حصول غيره على ما امتلكه أو دخل فى قبضته بصفة أو بأخرى ، بل إنه يخاف أحياناً من كرم غيره ، ويريد أن يبخل بما فى يد سواه ، والاستعماريون أيضاً محافظون لأنهم يخشون من كل تغيير ، إذ ربما يؤدى إلى المساس بوضعيتهم ، وهم لذلك يحافظون حتى بالنيابة عن غيرهم وعلى أشياء لا منفعة لهم فى بقائها .

وبعد فإن هذا الكتاب قد يفتح لمن يشاء أفقاً فى التفكير المغربى الصرف ، وأنا لا أزعم إلا أنه دلالة على أفكار . وكل أملى أن يجد من أبناء المغرب من يقدرون قدر المجهود الذى بذل فيه وفى الاستفادة له من مصادر الشرق والغرب ، وأن يبنوا على أساسه حتى تتبلور الفكرة الاجتماعية المغربية القائمة على التطور المطلق ، والحركة الدائبة ، والتقدمية ، والمتابعة . وأرجو أن لا يملك علينا طريقنا ما فى نفوس بعضنا من مركب النقص الذى طالما منعنا من الاقتناع بقوتنا والعمل على الاستفادة منها .

لقد كان (ابن خلدون) أول من ابتكر علم الاجتماع ، ولو أن المسلمين استفادوا من ابتكاره وواصلوا العمل فى الاتجاه الذى وضعه ، أو غيروه أو أصلحوه لكان حالهم اليوم حال شعب راق متعلم ، ولكنهم بالأسف

أغفلوا آراءه ، ولم ينسجوا على منواله ؛ فأصيبوا من الخنود والجمود بما أوقعهم فى هذه الهوة السحيقة من الجهل والانحطاط . وعلى العكس من ذلك فإن ما كتبه (آدم سميث) و (مونتسيكيو)وغيرهما من الاجتماعيين فتح أبواباً للتفكير الغربى رفعت شعوب أروبا لمستوى السادة فى العقل وفى الحياة .

إن تقدير أعمال بعضنا ومحاولة تكميل ما هو ناقص منها هو الذى يرفعنا من مستوانا الحالى إلى مستوى عال رفيع ، فلنختم إذن بهذه الجمل التى ختم بها ابن خلدون مقدمته ، راجين أن يكون حظنا فى تحقيق الرجاء أوفر من حظه :

« وقد كدنا أن نخرج عن الغرض ،وعزمنا أن نقبض العنان عن القول فى هذا الكتاب الأول الذى هو طبيعة العمران وما يعرض فيه . وقد استوفينا من مسائله ماحسبناه كفاية .ولعل من يأتى بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبناه ؛ فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله ، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه ، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل .(والله يعلم وأنتم لا تعلمون) .

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٥	٩	الاختلاق	الاختلاف
٨٨	٢٢	غلطاته	غلطاته
٩٠	٢١	رابطه	رابطة
١٠٢	١	إتصالنا	اتصالنا
١٢١	٢	لا تتصل إلا	لا تتصل براً إلا
١٢٦	٩	سياسة	سياسية
١٣٥	٩	وهذة	وهذه
١٣٥	٢٠	إلا أن	ألا إن
١٧٢	٧	بجبتهم	بجيتهم
١٧٢	٩	فسيجا	فسيحا
١٨٢	١٤	ضدأ	ضداً
١٩٩	١٦	أفنى	أقنى
٢٠٦	٢	العولة المعتادة	العَـوْل المعتاد
٢٠٦	٦	عـوْلة	عَـوْل
٢١٠	٢٠	تجنى	تُـجْـبَى
٢١٢	١٥	الجالية	الجابية
٢١٨	٢٤	نخذة	نخِذ
٢١٩	١٨	«	«
٢٣١	١٢	التكل	التكتل
٢٦٩	١٨	والفجر	والفخر
٢٩٢	١٣	ويبقون	ويبقوا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٢	٢٢	الكتّاب	(الكتّاب)
٣٠٤	٥	منهما	منها
٣٠٤	١٣	مسكبا	مكسبا
٣٠٨	٩	المجردة	المجددة
٣٢٤	٢٢	أكثر	أقل
٣٥٦	١٢	الجيل	الجبل
٣٦٣	١١	بالتجارة	بالنجارة
٣٧١	٧	إدارية	أو إدارية
٣٧٨	١٧	مستحق	مستحقا
٣٨١	١١	والتخدير	والمخدّر
٣٨٥	١١	ألا	إلا
٣٩١	١١	شغلت	شغلتا
٣٩٣	٨	القبيلة	القبلية
٣٩٧	٢٢	تقضى	نقضى
٣٩٨	١٠	الفضيلة	الفصيلة
٤٠٢	٥	ثلاث	ثلاثة
٤٠٢	٦	واحدة	واحد
٤٠٥	٢٠	للتنظمات	للمنظمات
٤٠٦	٢٣	جورسين	جوريس



المطبعة العالمية
احمد حسن عزى وشركاه

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

